

الوضع في الحديث

تأليف

د. مبارك بن محمد بن حمد الدعيج

الطبعة الأولى

ح) مبارك محمد الدعيلج، ١٤٢٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدعيلج، مبارك محمد

الوضع في الحديث . - الرياض .

٤٤٥ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٤-٦٤٢-٢٠-٩٩٦٠

أ-العنوان

١- الحديث الموضوع

٢٠/٣١٦٥

ديوي ٩، ٢٣٢

ردمك: ٤-٦٤٢-٢٠-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ٢٠/٣١٦٥

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لقد نال المؤلف بهذا الكتاب درجة
الماجستير في الحديث من المعهد العالي
للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية في الرياض عام ١٣٩٥هـ مع
مرتبة الشرف الثانية وكان ذلك بإشراف
فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبدالوهاب
بحيري أستاذ الحديث في المعهد العالي
للقضاء أما عضوا لجنة المناقشة فكانا صاحب
الفضيلة الشيخ عبدالرزاق بن عفيفي عطية
عضو هيئة كبار العلماء وصاحب الفضيلة
الأستاذ مناع بن خليل القطان مدير المعهد
العالي للقضاء رحمهما الله تعالى.

فهرس الموضوعات

٧	خطبة الكتاب
١٣	التمهيد
١٣	تعريف السنة في اللغة
١٤	تعريف السنة في الاصطلاح
١٥	أولاً: السنة في اصطلاح المحدثين
١٥	ثانياً: السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه
١٨	ثالثاً: السنة في اصطلاح الفقهاء
١٩	معنى الحديث لغة
٢٠	تعريف الحديث في اصطلاح المحدثين
٢٠	الفرق بين الحديث والسنة
٢١	معنى الخبر في اللغة
٢٢	تعريف الأثر في اللغة
٢٢	تعريف الخبر والأثر في الاصطلاح
٢٢	الحديث القدسي
٢٣	الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم
٢٦	الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي
٢٦	الفرق بين الحديث النبوي والقرآن الكريم

٢٧	عدد الاحاديث القدسية و نماذج منها
٢٩	موقف الصحابة من رواية الحديث
٣٠	إقلال الصحابة للرواية وأسبابه
٣٤	تثبت الصحابة في رواية الحديث
٣٥	أ - تثبت أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قبول الحديث
٣٥	ب - تثبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قبول الحديث
٣٦	ج - تثبت عثمان بن عفان رضي الله عنه في قبول الحديث
٣٦	د - تثبت علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قبول الحديث
٣٨	النهي عن التحديث بما يعلو على فهم العامة
٤٣	الباب الأول
٤٥	حقيقة الوضع في الحديث ونشأته
٤٥	الفصل الأول : حقيقة الوضع وحكمه
٤٥	تعريف الحديث الموضوع في اللغة
٤٥	تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح
٤٥	الموضوع ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً بل بزعم واضعه
٤٦	حكم رواية الحديث الموضوع
٤٩	الفصل الثاني
٤٩	نشأة الوضع في الحديث

٤٩	بدء ظهور الوضع
٥١	نشأة الوضع
٥٤	هل بدأ الوضع في عهد الرسول ﷺ؟
٥٤	رأي أحمد أمين ودليله وردة
٥٤	الروايات الموثوقة التي ورد فيها حديث (من كذب على متعمداً)
٥٥	وهناك روايتان تذكر أن للحديث سبباً غير ما ذكرته الروايات السابقة . .
٥٥	الرواية الأولى
٥٦	الرواية الثانية
٥٦	مناقشة هاتين الروايتين
٥٩	الباب الثاني
٥٩	أسباب الوضع في الحديث
٦١	الفصل الأول : الخلافات السياسية
٦٥	الفصل الثاني : الشيعة وأثرهم في وضع الحديث
٧٧	الفصل الثالث : الخوارج وأثرهم في وضع الحديث
٨١	الفصل الرابع : الخلافات الكلامية والمذهبية
٨٧	الفصل الخامس : التعصب للجنس واللغة
٩١	الفصل السادس : التعصب للمدن
٩٥	الفصل السابع : التعصب لأئمة المذاهب

٩٩	الفصل الثامن : التقرب إلى الطبقة الحاكمة
١٠١	الفصل التاسع : حب الظهور بالعلم بين العامة
١٠٣	الفصل العاشر : وقوع الوضع بدون تعمد
١٠٥	الفصل الحادي عشر : الزندقة أو العداء للإسلام
١١١	الفصل الثاني عشر : القصص والقصاصون وأثر ذلك في الوضع
		الفصل الثالث عشر : الزهاد المنسوبون إلى الصلاح ودورهم في
١١٩	وضع الحديث
١٢٥	الفصل الرابع عشر : الوضع بأسباب أخرى
١٢٩	الباب الثالث
١٢٩	في أفراد وجماعات اتهموا بالوضع زوراً
١٣١	الفصل الأول : حول أبي هريرة
١٣١	اسمه وكنيته
١٣٢	أوصافه
١٣٢	إسلامه
١٣٣	زهده وورعه وعبادته
١٣٤	فقره وعفاهه
١٣٥	كرمه
١٣٦	اعتزاله الفتنة

- ١٣٧ حفظه وقوة ذاكرته
- ١٣٩ حياته العلمية
- ١٤٢ عدد الأحاديث التي رويت عنه
- ١٤٣ من روى عنهم ومن روى عنه
- ١٤٤ مرضه ووفاته
- ١٤٥ الشفاء على أبي هريرة
- ١٤٨ الشبه التي أثرت حول أبي هريرة مع الرد عليها
- ١٥١ أولاً: هل وضع أبو هريرة الأحاديث كذباً على رسول الله ﷺ؟
- ١٥٥ ثانياً: هل كان الصحابة يكذبون أبا هريرة ويردون أحاديثه؟
- ١٥٦ أ - أبو هريرة وعمر رضي الله عنهما
- ١٥٨ ب - أبو هريرة وعثمان بن عفان رضي الله عنهما
- ١٥٩ ج - أبو هريرة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما
- ١٦٠ د - أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما
- ١٦٢ هـ - أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم
- ثالثاً: لم يكن يقتصر على ما سمعه من رسول الله ﷺ بل كان يتحدث عنه بما سمعه من غيره
- ١٦٢ يتحدث عنه بما سمعه من غيره
- ١٦٤ رابعاً: إنه لم يكن يكتب الحديث بل يعتمد في روايته على ذاكرته
- ١٦٦ خامساً: هل تشيع أبو هريرة للأمويين

- سادساً: مما طعن به أهل الأهواء في صدق أبي هريرة حديث (الوعائين) ١٦٨
- سابعاً: كثرة حديثه واستغلال الوضع ذلك فزورا عليه أحاديث لا تعد ١٧٠
- ١٧٣ الفصل الثاني : حول الإمام الزهري
- ١٧٣ اسمه وولادته
- ١٧٣ طلبه العلم
- ١٧٥ حفظه وقوة ذاكرته
- ١٧٦ شهرته العلمية
- ١٧٧ من آثاره في السنة
- ١٧٩ عدة حديثه ومنزلة روايته
- ١٨٠ أشهر من روى عنه وخارج له
- ١٨١ وفاته
- ١٨١ أقوال العلماء في ابن شهاب الزهري
- ١٨٤ الشبه التي أثيرت حول الزهري مع الرد عليها
- ١٨٥ أولاً: هل استغل الأمويون الزهري لوضع الحديث؟
- ١٨٨ ثانياً: قصة الصخرة وحديث (لا تشد الرحال...)
- ١٩٥ ثالثاً: قصة إبراهيم بن الوليد الأموي
- ١٩٧ رابعاً: قول الزهري : (أكرهونا على كتابة أحاديث)
- ١٩٩ الفصل الثالث - حول الأمويين

- ١ - موقف الأمويين من الدين - أو - هل كان هناك خصومة بين الأمويين
والعلماء ١٩٩
- ٢ - هل تدخلت الدولة الأموية في الوضع؟ ٢٠١
- ٣ - هل غير الأمويون الحياة الدينية؟ ٢٠٣
- ٤ - هل تدخل معاوية في الوضع؟ ٢٠٧
- الفصل الرابع - حول علماء الإسلام ٢٠٩
- ١ - هل كان علماء المدينة وضاعين؟ ٢٠٩
- ٢ - هل استجاز علماؤنا الكذب دفاعاً عن الدين؟ ٢١١
- ٣ - هل العلماء الأتقياء هم الذين وضعوا الأحاديث في مدح أهل البيت؟ ٢١٢
- الباب الرابع ٢١٥
- جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع ٢١٥
- الفصل الأول - إسناد الحديث ٢١٩
- تعريف الإسناد في اللغة ٢١٩
- تعريف الإسناد في الاصطلاح ٢١٩
- المقصود في الإسناد ٢١٩
- خصوصية الإسناد لهذه الأمة ٢١٩
- بدء الاهتمام بالإسناد ٢٢١
- رأى (شاخت) في بدء السؤال عن الإسناد ودليله ورده ٢٢٣

- ٢٢٤ رأي (روبسون) في بدء السؤال عن الإسناد ودليله وزده
- ٢٢٥ مناقشة هذه الأدلة
- ٢٢٨ أول من سأل عن الإسناد
- ٢٣٠ الالتزام بالإسناد وأهميته
- ٢٣٦ دعوى بعض المستشرقين أن الأسانيد مختلفة
- ٢٣٩ الإسناد لم يقتصر على علم الحديث
- ٢٤١ الفصل الثاني :
- ٢٤١ وضع قواعد لمعرفة الحديث الموضوع
- ٢٤١ أ - علامات الوضع في السند
- ٢٤٥ ب - علامات الوضع في المتن
- ٢٦١ الفصل الثالث :
- ٢٦١ وضع ضوابط تتعلق بالراوي والمروي
- ٢٦١ أ - التوثق من الأحاديث بالرحلة للتثبت ولطلب الإسناد العالي
- ٢٦٦ ب - التحفظ في رواية الحديث بالمعنى
- ٢٧٣ ج- التشدد في شروط الراوي
- ٢٧٩ الفصل الرابع :
- ٢٧٩ الجرح والتعديل وأهم الكتب المؤلفة فيه
- ٢٧٩ جواز الجرح وأدلته

- ٢٨١ التفتيش عن أحوال الرجال
- ٢٨٤ قبول التعديل من غير ذكر سببه وعدم قبول الجرح إلا مع بيان سببه
- ٢٨٥ مذاهب أخرى في أصل المسألة
- ٢٨٧ ظهور مصطلحات الجرح والتعديل
- ٢٨٨ مراتب التوثيق (التعديل)
- ٢٨٩ مراتب التضعيف (الجرح)
- ٢٩٠ أنواع كتب الجرح والتعديل
- ٢٩٠ النوع الأول - كتب الثقات
- ٢٩٠ ١ - كتاب الثقات للعجلي
- ٢٩٢ ٢ - كتاب الثقات لابن حبان البستي
- ٢٩٣ النوع الثاني - كتب الضعفاء
- ٢٩٤ ١ - كتاب الضعفاء الصغير للبخاري
- ٢٩٥ ٢ - كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي
- ٢٩٦ ٣ - معرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان البستي
- ٢٩٧ ٤ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني
- ٢٩٩ ٥ - كتاب الضعفاء للعقيلي
- ٣٠٠ ٦ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي
- ٣٠١ النوع الثالث - الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء

- ٣٠٢ ١ - كتاب التاريخ والعلل ليحيى بن معين
- ٣٠٣ ٢ - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل
- ٣٠٤ ٣ - التاريخ الكبير للإمام البخاري
- ٣٠٧ ٤ - كتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
- ٣١٣ الفصل الخامس
- ٣١٣ تدوين الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه
- ٣١٣ الكتابة عند العرب
- ٣١٥ كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ
- ٣١٦ أ - أحاديث النهي عن الكتابة
- ٣١٦ ب - أحاديث الأذن في كتابة الحديث
- ٣١٩ التوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث الأذن
- ٣٢١ كتابة الأحاديث في عصر الصحابة
- ٣٢٤ أمثلة من الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث
- ٣٢٦ كتابة الحديث في جيل التابعين
- ٣٣٢ أهم الكتب المؤلفة في الحديث
- ٣٣٢ ١ - موطأ الإمام مالك
- ٣٣٣ سبب كتابته الموطأ
- ٣٣٣ ترتيبه للموطأ

٣٣٣ منزلة الموطأ في كتب الحديث
٣٣٤ عدد أحاديث الموطأ
٣٣٥ روايات الموطأ
٣٣٥ شروح ومختصرات الموطأ
٣٣٦ ٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل
٣٣٦ ترتيبه للمسند
٣٣٦ عدد أحاديث المسند
٣٣٧ موقف العلماء من أحاديث المسند
٣٣٧ الجمع بين أقوال العلماء في المسند
٣٣٨ عناية الأمة بالمسند
٣٣٨ المسند الذي في أيدي الناس اليوم
٣٣٩ ٣ - صحيح الإمام البخاري
٣٤٠ الباعث للإمام البخاري على تأليفه لجامعه الصحيح
٣٤١ ترتيبه للجامع الصحيح
٣٤١ عدد أحاديثه
٣٤١ روايته
٣٤٢ شروحه
٣٤٢ ٤ - صحيح الإمام مسلم

- ٣٤٣ الباعث للإمام مسلم على تأليف الجامع الصحيح
- ٣٤٣ ترتيب الإمام مسلم للجامع الصحيح
- ٣٤٤ عدد أحاديثه
- ٣٤٤ شروحه ومختصراته
- ٣٤٥ المفاضلة بين الصحيحين
- ٣٤٦ ٥ - سنن النسائي
- ٣٤٧ ٦ - سنن أبي داود
- ٣٤٩ ٧ - سنن الترمذي (جامع الترمذي)
- ٣٥١ ٨ - سنن ابن ماجة القزويني
- ٣٥٢ ٩ - المستخرجات
- ٣٥٣ ١٠ - المستدركات
- ٣٥٤ ١١ - المعاجم
- ٣٥٥ ١٢ - الجوامع العامة
- ٣٥٧ الفصل السادس
- ٣٥٧ تدوين علوم الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه
- ٣٥٨ أهم الكتب التي ألفت في أصول الحديث
- ٣٥٨ ١ - كتاب المحدث الفاضل للرامهرمزي
- ٣٥٨ ٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم

- ٣٥٩ ٣ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي
- ٣٥٩ ٤ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي
- ٣٥٩ ٥ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض
- ٣٥٩ ٦ - علوم الحديث لابن الصلاح
- ٣٦٠ شرح مقدمة ابن الصلاح
- ٣٦٠ مختصروا مقدمة ابن الصلاح
- ٣٦١ ناظموا مقدمة ابن الصلاح
- ٣٦٢ المتون الجامعة في علم المصطلح
- ٣٦٤ مختصرات في علم المصطلح
- ٣٦٥ أهم الكتب التي ألفت في هذا الفن أخيراً
- ٣٦٥ ١ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني
- ٣٦٥ ٢ - قواعد التحديث للقاسمي
- ٣٦٥ ٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري
- ٣٦٦ ٤ - علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح
- ٣٦٦ ٥ - أصول الحديث - علومه ومصطلحه - للدكتور محمد عجاج الخطيب
- ٣٦٦ ٦ - كتاب الشهاوي في مصطلح الحديث
- ٣٦٦ ٧ - لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية للدكتور محمد أديب صالح
- ٣٦٦ أهم العلوم التي دونت في علم أصول الحديث

- ٣٦٧ أولاً - علم علل الحديث
- ٣٦٩ أهم ما صنف في علم علل الحديث
- ٣٧١ ثانياً - علم مختلف الحديث
- ٣٧٣ أهم الكتب المؤلفة في علم مختلف الحديث
- ٣٧٥ ثالثاً - علم غريب الحديث
- ٣٧٥ التصنيف في علم غريب الحديث
- ٣٧٨ رابعاً - علم ناسخ الحديث ومنسوخه
- ٣٨١ التصنيف في علم الناسخ والمنسوخ
- ٣٨٣ الفصل السابع
- ٣٨٣ أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية
- ٣٨٣ ١ - كتاب تذكرة الموضوعات للمقدسي
- ٣٨٣ ٢ - الموضوعات من الأحاديث المرفوعات للهمداني
- ٣٨٤ ٣ - الموضوعات الكبرى لابن الجوزي
- ٣٨٥ ٤ - المغني عن الحفظ والكتاب لقولهم لم يصح شيء في هذا الباب للموصلي
- ٣٨٥ ٥ - الأحاديث الموضوعية التي يرويها العامة والقصاص
- ٣٨٥ رسالة لابن تيمية
- ٣٨٥ ٦ - الباعث على الخلاص من حوادث القصاص للعراقي

- ٣٨٥ ٧ - الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي اللغظ للصنعاني
- ٣٨٦ ٨ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية للسيوطي
- ٣٨٧ ٩ - تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق
- ٣٨٧ ١٠ - تذكرة الموضوعات للفتني
- ٣٨٧ ١١ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للشامي
- ٣٨٧ ١٢ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للملا علي القاري
- ٣٨٧ ١٣ - الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع الواهي للسندروسي
- ٣٨٨ ١٤ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للشوكاني
- ٣٨٨ ١٥ - اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع للقاوقجي
- ٣٨٨ ١٦ - تحذير المسلمين لمحمد ظافر
- ٣٨٨ ١٧ - رسالة للإمام الصنعاني
- ٣٩١ الخاتمة
- ٤١١ فهرس المراجع
- ٤٣١ فهرس الموضوعات

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .
نحمده حق حمده، ونسأله التوفيق لرشده، ونرغب إليه المزيد من فضله، والصلاة
والسلام على رسوله الأمين محمد النبي الأمي وعلى آله وصحابته أجمعين ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، حماة شريعته، ورواة سنته، الذابين عنها تحريف
المحرفين، وانتحال المبطلين وكذب الكاذبين .

وبعد:

فإن الكتابة في الوضع وأسبابه وجهود الصحابة والتابعين، ومن بعدهم في
مقاومته، وتطهير السنة من أوضاره، وكشف الباطل، وهتك قائله والتحدث عن
آراء بعض المستشرقين، ومن انخدع بهم من المسلمين، وتفنيذ مزاعمهم، ورد الحق
إلى نصابه في مفترياتهم، وتبيين فضل الصحابة وعدالتهم وحرصهم على العمل
بالسنة وحفظها، وتثبتهم في روايتها، واقتداء من جاء بعدهم من العلماء في ذلك
- يعتبر ذلك كله- من أجل الأعمال قدراً وأعظمها أجراً، وأوفاهما ذخراً، خاصة
-إذا عرفنا - أنه قد ابتلي المسلمون في كل العصور بمن يحاول صرفهم عن
الإسلام بالتشكيك فيه تارة بالطعن في القرآن الكريم، وأخرى بالطعن في السنة
التي تبين ما أجمل فيه وتوضح ما خفي منه، وحينما سدوا سهام مطاعنهم إلى
القرآن وجدوا أنفسهم أمام جبل شامخ لا يلين فرجعوا على أعقابهم بعد العناء
خائبين، ثم ظنوا أنهم قادرون على النيل منه بأسلوب آخر عن طريق توهين السنة
التي هي عماد بيانه فسلكوا لذلك طرقاً ملتوية، فمنهم من وضع الأحاديث التافهة
لينال من مقامه ﷺ، ومنهم من تجني على الرواة وطعن في عدالتهم وصدقهم،
ومنهم من طعن في ألفاظ الحديث فأنكر منها ما لم يوافق هواه، ومنهم من ادعي

انقطاع الصلة بين الرسول ﷺ ومن يروي عنه فاختلف فيه الحق بالباطل، وتعذر تمييز الصحيح منه من السقيم لإهمال تدوينه ما يقارب قرنين من الزمان، فدعا إلى عدم العمل بالحديث جملة والاكْتفاء بالقرآن وفي مقدور العقول النيرة أن تفهمه لأنه كلام عربي يفهمه كل من عرف لغة العرب ومن هنا اتسع مجال التضليل في التلاعب بالقرآن، وحمله على ما يوافق بدعهم وأهوائهم، ومن المؤسف حقاً أن تروج هذه الأباطيل عند بعض شباب الأمة الإسلامية الذين لم يتح لهم أن يتتقوا بثقافة الإسلام فنراهم قد اعتنقوا هذه الأفكار وانساقوا وراء هذه الدعاوى الباطلة التي اختلقها أعداء الأمة الإسلامية ليصدوا المسلمين عن دينهم، ويصرفوهم عن محاسن ما أنزل إليهم من ربهم في وقت هم أحوج ما يكونون فيه إلى التمسك بما جاء في شرعهم من أحكام وأخلاق، وآداب وتوجيه وإرشاد.

هذا ولو لم يكن من فائدة لاختيار هذا الموضوع إلا تنبيه المقصرين على ما هو مكذوب على رسول الله ﷺ ليجتنبوه ويحذورا من العمل به، واعتقاد ما فيه، وليرشدوا الناس إليه، من بعض المؤلفين في الفقه، والمصدرين للوعظ والمشتغلين بالتصنيف لكفى سبباً لذلك، ولتوضيح الحق من الباطل والصدق من الكذب فيما ينسب إليه ﷺ من أقوال وأفعال وأجر عظيم ولمن يقوم به الجزاء الأوفى عند الله في جنات النعيم، وهو من أعظم أنواع الجهاد في سبيل الله لما فيه من نصح المسلمين وإنقاذهم من معرة العمل بالكذب والتورط في التمسك بالباطل من الأحاديث التي راجت على كثير من الجهلة فأخذوا ينشرونها بين الناس وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

هذا وقد حاولت بقدر الإمكان أن يكون البحث سهل الأسلوب حسن التنظيم، أذكر فيه الحق من غير تعسف أو تعصب لمذهب أو رأي معين، وقد أشرت في كل مسأله إلى المراجع التي اعتمدت عليها، من كتب الأقدمين من أئمة الحديث واللغة، ومن كتب المؤلفين المعاصرين.

كما أنني بذلت فيه مجهوداً كبيراً استغرق عامين وهو على ضخامته جهد المقل لأن الموضوع عظيم الخطر فسيح الأرجاء، فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن غير ذلك فالكمال لله وحده.

هذا والخطة التي سرت عليها في هذا الكتاب هي: أنني رتبته على تمهيد، وأربعة أبواب وخاتمة.

أما التمهيد فيشتمل على:

تعريف السنة في اللغة، وتعريفها اصطلاحاً عند المحدثين، والأصوليين والفقهاء - وتعريف الحديث لغة واصطلاحاً، ومعنى الحديث القدسي، والفرق بين الحديث القدسي والقرآن، والفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي والقرآن وذكر طائفة من الأحاديث القدسية - موقف الصحابة من الحديث - وإقلال الصحابة للرواية وأسبابه - وثبت الصحابة في رواية الحديث والنهي عن التحديث بما يعلو على أفهام العامة.

أما الأبواب فهي كالاتي:

الباب الأول: حقيقة الوضع في الحديث ونشأته.

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: حقيقة الوضع في الحديث وحكمه.

الفصل الثاني: نشأة الوضع في الحديث

الباب الثاني: أسباب الوضع في الحديث.

ويشتمل على أربعة عشر فصلاً:

الفصل الأول: الخلافات السياسية.

- الفصل الثاني: الشيعة وأثرهم في وضع الحديث.
- الفصل الثالث: الخوارج وأثرهم في وضع الحديث.
- الفصل الرابع: الخلافات الكلامية والمذهبية.
- الفصل الخامس: التعصب للجنس واللغة.
- الفصل السادس: التعصب للمدن.
- الفصل السابع: التعصب للإمام.
- الفصل الثامن: التقرب إلى الطبقة الحاكمة.
- الفصل التاسع: حب الظهور بالعلم بين العامة.
- الفصل العاشر: وقوع الوضع بسبب الغفلة دون عمد.
- الفصل الحادي عشر: الزندقة - (الزندقة) وأثرهم في الوضع.
- الفصل الثاني عشر: القصص وأثره في الوضع.
- الفصل الثالث عشر: الرغبة في الخير مع الجهل بالدين (أو الزهاد المنسويون إلى الصلاح).
- الفصل الرابع عشر: الوضع بأسباب أخرى.
- الباب الثالث: في أفراد وجماعات اتهموا بالوضع في الحديث زوراً.
- ويشتمل على أربعة فصول:
- الفصل الأول: حول الصحابي الجليل أبي هريرة.
- الفصل الثاني: حول الإمام الزهري.
- الفصل الثالث: حول الأمويين.

الفصل الرابع: حول بعض علماء الإسلام.

الباب الرابع: جهود العلماء في مقاومة حركة الوضع.

ويشتمل على سبعة فصول:

الفصل الأول: إسناد الحديث

الفصل الثاني: وضع قواعد لمعرفة الحديث الموضوع.

الفصل الثالث: وضع ضوابط تتعلق بالراوي والمروي.

الفصل الرابع: الجرح والتعديل وأهم الكتب المؤلفة فيه.

الفصل الخامس: تدوين الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه.

الفصل السادس: تدوين علوم الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيها.

الفصل السابع: أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية.

الخاتمة: وهي خلاصة موجزة لهذا البحث.

هذا . . . والله تعالى أسأل التوفيق والسداد . . .

التمهيد

تعريف السنة في اللغة:

تطلق السنة على السيرة والطريقة، والعادة، حسنة كانت أو قبيحة ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾^(١) أي طرق وعادات.

كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢).

وقد جاء في الحديث الشريف الذي رواه الإمام مسلم بسنده عن المنذر بن جرير عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء)^(٣).

وفي الحديث الآخر الذي رواه الشيخان عن النبي ﷺ قال: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع)^(٤) أي عاداتهم وطرائقهم.

وقال في لسان العرب (السنة: السيرة. حسنة كانت أو قبيحة قال خالد بن عتبة الهذلي:

لا تجزعن من سيرة أنت سرتها * فأول راض سيرة من يسيرها
وستنتها سناً. واستنتتها. سرتها، وسنتت لكم سنة فاتبعوها، وفي الحديث:

(١) سورة آل عمران: آية (١٣٧). (٢) سورة الأنفال: آية (٣٨).

(٣) صحيح مسلم ج٢ ص ٧٠٥، ج٤ ص ٢٥٩ - صحيح مسلم بشرح النووي ج١٦ ص ٢٢٦.

(٤) صحيح البخاري بشرح ابن حجر ج١٣ ص ٣٠٠ (الطبعة السلفية).

(من سن سنة حسنة . . .) الخ. يريد عملها ليقتدى به فيها، وكل من ابتدأ أمراً عمل به غيره بعده، قيل هو الذي سنه. قال نصيب:

كأنني سننت الحب أول عاشق من الناس إذا أحببت من بينهم وحدي.
وقد تكرر في الحديث ذكر السنة وما تصرف منها، والأصل فيه الطريقة والسيرة^(١).

وقيل: إن السنة إذا أطلقت انصرفت إلى الطريقة الحسنة ولا تستعمل في غيرها إلا مقيدة كما يقال سنة سيئة.

تعريف السنة في الاصطلاح

يختلف معنى السنة في اصطلاح أهل الشرع حسب اختلاف فنونهم وأغراضهم التي اتجهوا إليها في أبحاثهم.

١ - فعلماء الحديث: عنوا بنقل ما نسب إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو صفة أو طريقة كان ينتهجها فبحثوا عن رسول الله ﷺ بصفته الإمام الهادي الذي بعثه ربه بالهدى ودين الحق والذي أخبر الله عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال سواء أثبتت حكماً شرعياً أم لا.

٢ - أما علماء أصول الفقه: فعنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية فبحثوا عن رسول الله ﷺ بصفته النبي الذي لا ينطق عن الهوى. المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويبين للناس دستور الحياة. ولذلك عنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها.

٣ - أما علماء الفقه: فعنوا بالبحث عن الأحكام الشرعية من فرض وواجب

(١) لسان العرب مادة "سن".

ومندوب وحرام ومكروه ومباح، فبحثوا عن رسول الله ﷺ بصفته النبي الذي بعثه الله بشريعة تدل على الأحكام وجعله قدوة للناس تدل أفعاله وأقواله وتقريراته على أحكام شرعية.

وفي ضوء هذا العرض اليسير يمكننا أن نعرف السنة عند أهل الشرع على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم فنقول:

(أولاً) السنة في اصطلاح المحدثين هي: (كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها)^(١).

فمثال ما كان من أخباره قبل البعثة: تعبه في غار حراء، ومثل وصفه بما كان عليه من كريم الأخلاق ومحاسن الأفعال كقول خديجة أم المؤمنين له ﷺ: (كلا. فوالله لا يخزيك الله أبداً إنك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل، وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق) رواه البخاري ومسلم^(٢).

ومثل أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وأنه عرف بين قومه بالصدق والأمانة، وما إلى ذلك من صفات الخير وحسن الخلق.

فمثل ذلك ينتفع به في إثبات نبوته ﷺ كثيراً كما حصل من هرقل في حديثه المشهور، والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي^(٣).

(ثانياً) السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه هي: كل ما صدر عن النبي ﷺ،

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٩ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٢٠٠ / ٢٠١ وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢٢، الطبعة السلفية.

(٣) الحديث والمحدثون ص ١٠ .

غير القرآن الكريم، من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي^(١).

أما القول فهو أحاديثه ﷺ التي قالها في مختلف الأغراض والمناسبات، فإنها تفيد أحكاماً شرعية وآداباً نبوية كقوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)^(٢).

وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا وصية لوارث)^(٣) وقوله: (لا ضرر ولا ضرار) رواه البخاري ومسلم^(٤) وقوله في زكاة الزروع: (فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرياً العشر وما سقى بالنضح نصف العشر)^(٥) وقوله في البحر: (هو الظهور ماؤه الحل ميتته)^(٦).

وأما الفعل فهو ما نقله إلينا الصحابة من أفعال النبي ﷺ في شئون العبادات والمعاملات وغيرهما كأدائه الصلوات بهياتها وأركانها، وأدائه مناسك الحج، وآداب الصيام وقضائه بالشاهد واليمين، وكقطة يد المخزومية التي سرقت، ورجمه ماعزاً الذي اعترف بالزنا، ورجمه لليهوديين الذين اعترفوا بالزنا إلى غير ذلك من أفعاله ﷺ.

- (١) انظر: الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ج ١ ص ١٥٦ وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٣.
- (٢) رواه البخاري ومسلم، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٩ وج ١ ص ١٣٥ وج ٥ ص ١٦ وج ٧ ص ٢٢٦ وج ٩ ص ١١٥ وج ١١ ص ٥٧٢ وج ١٢ ص ٣٢٧ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٣ ص ٥٣ - ٥٤.
- (٣) فتح الباري ج ٥ ص ٣٧٢ (الطبعة السلفية) ونيل الأوطار ج ٦ ص ٤٥ - ٤٦ وقد أخرجه أيضاً الدارقطني عن جابر وهو حديث مشهور حتى ادعى ابن حزم أنه حديث متواتر يدل على ذلك كلام الشافعي في الأم.
- (٤) سبل السلام ج ٣ ص ٨٤ المقاصد الحسنة ص ٤٦٨ وقد رواه الإمام أحمد وابن ماجه.
- (٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٤٥، ونيل الأوطار ج ٤ ص ١٥٤، وسبل السلام ج ٢ ص ١٣١/١٣٢، وفتح الباري ج ٤ ص ٩٠ (طبعة الحلبي)، وج ٣ ص ٣٤٧ (الطبعة السلفية).
- (٦) سبل السلام ج ١ ص ١٥/١٤.

وأما التقرير: فهو ما أقره الرسول ﷺ من أفعال صدرت عن بعض أصحابه بسكوت منه مع دلالة الرضا، أو إظهار استحسان وتأييد.

فمن الأول: إقراره عليه الصلاة والسلام لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة حين قال لهم: (لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة) ^(١) فقد فهم بعضهم هذا النهي على حقيقته فأخروها إلى ما بعد المغرب، وفهمه بعضهم علي أن المقصود حث الصحابة على الإسراع فصلاها في وقتها، وبلغ النبي ﷺ ما فعل الفريقان فأقرهما ولم ينكر عليهما.

ومن ذلك أيضا ما رواه أبو سعيد الخدري أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، وأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يعد: (أصبت السنة) وقال للآخر: (لك الأجر مرتين) ^(٢).

ومنه إقراره بطريقة معاذ بن جبل في القضاء حينما بعثه إلى اليمن إذ قال له: (كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، قال: فضرب رسول الله ﷺ صدري ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله) ^(٣).

(١) رواه البخاري ومسلم: فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ٤٣٦ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٩٧ / ٩٨ وذكر فيه لا يصلين أحد الظاهر.

(٢) سبل السلام ج ١ ص ٩٧.

(٣) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٢.

ومن الثاني: ما رواه البخاري ومسلم من أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أكل ضباً قدم إلى النبي ﷺ دون أن يأكله فقال له بعض الصحابة: أو يحرم أكله يا رسول الله؟ فقال: لا، ولكنه ليس في أرض قومي فأجذني أعافه^(١). رواه البخاري ومسلم.

(ثالثاً) السنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب، أو هي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب، وقد تطلق السنة عند الفقهاء على ما يقابل البدعة. والبدعة لغة: الأمر المستحدث، ثم أطلقت في الشرع على كل ما أحدثه الناس في الدين من قول أو فعل لم يؤثر عنه ﷺ أو عن أصحابه، وقد قال ﷺ: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) رواه البخاري ومسلم^(٢).

ومن ذلك قولهم (فلان على سنة) إذا عمل على وفق ما عمله الرسول ﷺ وأصحابه، سواء كان ذلك في الكتاب منصوصاً أو لا، وقولهم: (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ما عملوه أو أحدث في الدين ما ليس منه، ومنه قولهم: (طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا)^(٣).

وقد تطلق السنة عند بعض المحدثين والأصوليين على ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ، ويحتج لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: (عليكم بسنتي وسنة

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ٥٣٤ (الطبعة السلفية)، ونيل الأوطار ج ٨ ص ١٣٣ - ١٣٤، وسبل السلام ج ٤ ص ٧٨، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٣ ص ١٠٠/٩٩/٩٨، وأخرجه ابن سعد في الطبقات.

(٢) فتح الباري ج ١٣ ص ٣١٧ (الطبعة السلفية) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٤٣.

(٣) انظر إرشاد الفحول ص ٣٣ وبها مشه كتاب شرح الورقات، وانظر أيضاً السنة ومكاتها في التشريع ص ٦١ والسنة قبل التدوين ص ٢٨.

الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ^(١) ومن أبرز ما ثبت في السنة بهذا المعنى (سنة الصحابة) حد الخمر، وتضمين الصناعات، وكتابة المصاحف في عهد أبي بكر وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة في عهد عثمان، وتدوين الدواوين، وما أشبه ذلك مما اقتضته المصلحة وأقره الصحابة^(٢).

معنى الحديث لغة

الحديث في اللغة : الجديد من الأشياء وهو نقيض القديم، والحديث الخبر^(٣)، والجمع أحاديث، وهو شاذ على غير قياس^(٤).

قال أبو البقاء: (الحديث اسم من التحديث وهو الإخبار سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ)^(٥).

وقال ابن فارس: (الحديث في اللغة الجديد نقيض القديم ومادة الكلمة (حدث) تدور حول معنى واحد وهو حصول الشيء بعد أن لم يكن والحديث كلام يحدث شيئاً فشيئاً بعد أن لم يكن)^(٦).

وذلك لأن الكلمات إنما تتركب من الحروف المتعاقبة المتواليّة، وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقب صاحبه، أو لأن سماعها يحدث في القلوب من

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم وأبو داود، وأخرجه أبو داود في سننه ج ٢ ص ٥٠٦ الطبعة الأولى للحلبي سنة ١٣٧٨ هـ .

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع ص ٦٠، والسنة قبل التدوين ص ١٩ . والحديث والمحدثون ص ٩ - ١٠ .

(٣) انظر القاموس المحيط ج ١ ص ٦٤ ، ولسان العرب ج ٢ ص ٤٣١ .

(٤) وجمع الحديث على أحاديث علي خلاف القياس، ويرى الفراء أن واحد الأحاديث أحدثه ثم جعله جمعاً للحديث، وقال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء لأن الأحادثة بمعنى الأعجوبة يقال قد صار فلان أحدثه، أما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحدها إلا حديثاً. انظر تاج العروس للزبيدي مادة (حدث).

(٥) كليات أبي البقاء ص ١٥٢ (الطبعة الأميرية) . (٦) مقاييس اللغة لابن فارس مادة (حدث).

المعاني والعلوم الشيء الكثير، والحديث نقيض القديم كأنه لوحظ فيه مقابلة القرآن الكريم، فإذا كان القرآن قديماً لأنه كلام الله تعالى فإن الذي يقابله هو الحديث النبوي^(١) وإطلاق كلمة الحديث على القرآن في قوله تعالى ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾^(٢). روعي فيه نزوله عليه ﷺ والنزول حدث بعد أن لم يكن.

تعريف الحديث في اصطلاح المحدثين

الحديث في الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها^(٣).

الفرق بين الحديث والسنة

الحديث والسنة كلمتان مترادفتان عند متأخري جمهور علماء الحديث وقد وجد من بعض العلماء المتقدمين من يفرق بين الحديث والسنة. فيطلق الحديث على ما نقل من قول النبي ﷺ وفعله وتقريره وصفاته، ويطلق كلمة السنة على الواقع العملي في تطبيقات الشريعة منذ عصر الرسول ﷺ إلى آخر الصحابة. فيقولون: نقل في الحديث كذا، والسنة على خلافه، أي بأن العمل المأثور في عهد الرسول ﷺ كان جارياً علي خلاف ما جاء في هذا الحديث، ولذلك قد ترد أحاديث تخالف السنة المعمول بها فيلجأ العلماء حينئذ إلى التوفيق والترجيح.

ويدل على هذا التفريق - بين الحديث والسنة - ما روي عن عبد الرحمن ابن مهدي وقد سئل عن رأيه في الإمام مالك والأوزاعي وسفيان الثوري وأبيهم أعلم...؟. فقال: الأوزاعي إمام في السنة وليس إماماً في الحديث، وسفيان

(١) الكليات لابني البقاء ص ١٥٢ (الطبعة الأميرية)، وانظر قواعد التحديث ص ٦١ وما بعدها (الطبعة الثانية).

(٢) سورة الطور آية (٣٤). (٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٩، وقواعد التحديث ص ٦١، وما بعدها (الطبعة الثانية)، وانظر: تدريب الرواي ص ٤، ٥.

الثوري إمام في الحديث وليس إماماً في السنة، ومالك إمام فيهما (١).

ومما يدل على هذا التفريق أيضاً قول المحدثين أحياناً : (هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع). ومما يدل على أن السنة هي العمل المتبع في الصدر الأول قول علي بن أبي طالب لعبدالله بن جعفر عندما جلد شارب الخمر أربعين جلده : (كف . جلد رسول الله ﷺ وأبو بكر أربعين ، وكملها عمر ثمانين، وكل سنه) رواه البخاري وأحمد (٢).

إن الذين فرقوا بين الحديث والسنة لاحظوا فيهما معناهما اللغوي فقالوا : الحديث اسم من التحديث وهو الإخبار ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ، وأما السنة فهي تبعاً لمعناها اللغوي أيضاً وهي الطريقة ثم أطلقت على الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة، فإن كان الحديث عاماً يشمل قول النبي أو فعله أو تقريره، فالسنة خاصة بأفعال النبي ﷺ.

ولكن هذا التفريق بين الحديث والسنة لم يعش طويلاً فيما بعد وأصبحت الكلمتان مترادفتين .

بعد أن بينت معنى السنة لغة واصطلاحاً ، ومعنى الحديث لغة واصطلاحاً، والفرق بين السنة والحديث فإن هناك ألفاظاً مرادفة لهما . أرى من واجبي أن أبين معناها، منها : الخبر، والأثر ، فنقول :

معنى الخبر في اللغة

قال في القاموس : (الخبر محركة : النبأ ، والجمع أخبار، وأخبر خبراً أنبأه ما عنده، والخبر والخبرة بكسرهما ويضمان : العلم بالشيء (٣).

(١) الزرقاني على الموطأ ج ١ ص ٤، وترتيب المدارك ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٤٨-٤٩ حديث رقم ٦٢٤ فتح الباري ج ٢ ص ٧٠ (الطبعة السلفية).

(٣) القاموس المحيط ج ٢ ص ١٧ .

تعريف الأثر في اللغة

قال صاحب القاموس : (الأثر محركة بقية الشيء والجمع آثار وأثور.. والأثار الأعلام ...)^(١).

تعريف الخبر والأثر في الاصطلاح

الخبر والأثر لفظان مترادفان بمعنى الحديث . فيطلق الخبر والأثر ويراد بهما ما أضيف إلى النبي ﷺ - ويعرف بالمرفوع - وما أضيف إلى الصحابة - ويعرف بالموقوف وما أضيف إلى التابعين - ويعرف بالمقطوع - وهذا رأي جمهور المحدثين، إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً^(٢).

الحديث القدسي

تعريف الحديث القدسي هو : كل حديث يضيف فيه رسول الله ﷺ قولاً إلى الله عز وجل . فقد كان رسول الله ﷺ يلقي على أصحابه أحياناً مواظب يحكيها عن ربه عز وجل وهي ليست وحياً منزلاً من عند الله - تبارك وتعالى - بلفظها ومعناها فتسمى قرآناً، ولا قولاً صريحاً يسنده الرسول إلى نفسه إسناداً مباشراً فيسمى حديثاً نبوياً عادياً، وإنما هي أحاديث يحرص النبي ﷺ على تصديرها بعبارة تدل على نسبتها إلى الله عز وجل، لكي يشير إلى أن عمله الوحيد إنما هو حكايتها عن الله تعالى بأسلوب يختلف اختلافاً ظاهراً عن أسلوب القرآن الكريم.

تلك هي الأحاديث القدسية أو الإلهية أو الربانية ، ونسبه الأحاديث إلى

(١) القاموس المحيط ج ١ ص ٣٦٢ فصل الهمزة باب الراء.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١ ص ٦٣ ، وانظر تدريب الراوي ص ٦ ، وقواعد التحديث ص ٦١ (الطبعة الثانية) وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٠-١١ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٤١ - ٤٢ .

القدس (وهو الطهارة والتنزيه) أو إلى الإله أو إلى الرب، لأنه صادر عن الله تبارك وتعالى من حيث أنه هو المتكلم به أولاً والمنشئ له، وأما كونه حديثاً فلأن الرسول ﷺ هو الحاكي له عن ربه عز وجل.

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم

إن هناك فروقاً بين القرآن الكريم والحديث القدسي نوجزها فيما يلي :

١ - أن القرآن الكريم معجزة باقية على مر الدهور ، وقد جاء فتحدي العرب كافة أن يأتوا بسورة من مثله فما استطاعوا، وذلك في آيات عديدة منها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا نَارَ النَّبِيِّ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿١﴾ .

وقد كرر رسول الله ﷺ التحدي الوارد في آيات القرآن الكريم فتحدى العرب كافة أن يأتوا بمثله ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور، ثم بسورة فما استطاعوا في كل مرة، ولزمتهم الحجة، فكان القرآن المعجزة الباقية على وجه الدهر بخلاف الحديث القدسي، فإنه لم ينزل بقصد الإعجاز ولا التحدي به، وإنما نزل لمجرد العمل به.

٢ - أن القرآن الكريم محفوظ من التغيير والتبديل والتحريف فهو متواتر اللفظ في جميع الكلمات والأسلوب بخلاف الحديث القدسي فإنه قد نقل إلينا كما نقل معظم الأحاديث النبوية الشريفة عن طريق الآحاد، ولهذا فإن فيه الصحيح والحسن، والضعيف والموضوع.

٣ - حرمة مس القرآن للمحدث ، وحرمة تلاوته على الجنب والحائض والنفساء

(١) سورة البقرة : الآيتين (٢٣ - ٢٤) .

بخلاف الحديث القدسي فإنه يجوز مسه للمحدث ، وتلاوته لنحو الجنب والحائض والنفساء .

٤ - تعيين القرآن في الصلاة ووجوب قراءته فيها، بخلاف الحديث القدسي فإنه لا تصح قراءته في الصلاة .

٥ - تسمية ما بين دفتي المصحف - قرآناً، بخلاف الحديث القدسي فإنه لا يسمى قرآناً .

٦ - القرآن يتعبد بقراءته بكل حرف منه عشر حسنات، بخلاف الحديث القدسي فإننا لم نتعبد بتلاوته .

٧ - تسمية الجملة من القرآن آية، وتسمية الطائفة من الآيات بسورة إذا كانت مسماه باسم خاص، بخلاف الحديث القدسي فإنه لا يسمى كذلك .

٨ - القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جليّ وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند رسول الله ﷺ ومعناه من عند الله تبارك وتعالى بالإلهام أو بالمنام، وقد يكون بوحى جليّ، وليس الوحي الجليّ شرطاً له، وعلى هذا، فيجوز روايته بالمعنى لأن لفظه لرسول الله ﷺ بخلاف القرآن فإنه لا يجوز روايته بالمعنى .

وقيل : إن الحديث القدسي كلام الله بلفظه ومعناه ولكن لم يرد به التحدي لأن رسول الله ﷺ يقول في سياقه للحديث القدسي : قال الله تبارك وتعالى ، أو يقول الله عز وجل ، وهذا دليل على أنه من عند الله لفظاً ومعنى .

ونوقش هذا الدليل : بأنه ليس المقصود من هذه العبارة نسبة اللفظ وإنما المقصود بها نسبة معنى الحديث، ويؤيد هذا أن الاستعمال العربي شائع في نسبة

القول إلى صاحبه وإن لم يكن اللفظ له ، فالأديب مثلاً حين يتصدى لشرح بيت من الشعر لأحد الشعراء يقول في شرحه : قال الشاعر كذا وكذا . . وهو نسبة المعنى إليه دون اللفظ ، بل قد ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم حيث حكى الله تبارك وتعالى عن نوح وموسى وفرعون وزكريا وعيسى معنى كلامهم بألفاظ غير ألفاظهم وبأسلوب غير أسلوبهم ، ونسب ذلك إليهم ، قال الله تعالى حكاية عن موسى وفرعون : ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ (٤٩) قَالَ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴿ (١) .

وقال تعالى حكاية عن مريم وزكريا عليهما الصلاة والسلام : ﴿ كَلِمًا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (٢) فحكى جل جلاله أقوالهم بلسان عربي مبين وهم لم يكونوا يعرفون العربية (٣) . فدل ذلك على أن الحديث القدسي هو كلام الله بالمعنى وأما اللفظ فهو لرسول الله ﷺ ، ويؤيد هذا هو : أنه لو كان الحديث القدسي منزلاً من عند الله بلفظه ومعناه لكان ينبغى أن يكون له من الحرمة والقدسية في نظر الشرع ما للقرآن إذ لا وجه للفرقة بين لفظين منزلين من عند الله . وكان يجب - بناءً على هذا القول المردود - أن تمنع روايته بالمعنى إجماعاً لأن علماء المسلمين متفقون على أن القرآن الكريم لا يجوز أن تروى آياته بالمعنى . بينما يجيز الجمهور رواية الحديث القدسي بالمعنى .

وكان يجب كذلك أن يتعبد بتلاوته ، وأن يحرم على المحدث مسه ، وأن يحصل قارئه على عشر حسنات بكل حرف منه وأن تجوز قراءته في الصلاة ولا

(١) سورة طه : الآيتان (٤٩ - ٥٠) . (٢) سورة آل عمران : الآية (٣٧) .

(٣) انظر كتاب النبأ العظيم للمرحوم الدكتور محمد عبد الله دراز ص ٩ - ١١ ، وقواعد التحديث ص ٦٥ - (الطبعة الثانية) .

يقول بذلك كله أحد من أهل العلم.

والحكمة التي اقتضت إنزال الحديث القدسي بمعناه دون لفظه هي : أنه إنما أنزل لمجرد العمل ، ولم ينزل للتحدي والإعجاز ، ولا للتعبد بتلاوته ، والعمل بما فيه يحصل بإنزال معناه فقط .

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:-

١ - إن الأحاديث القدسية تشتمل على نصائح ومواعظ ويجب العمل بموجبها وأما الأحاديث النبوية فتشتمل على أحكام الحلال والحرام ، وتشتمل على ذكر الوعد والوعيد للحث على امتثال الأوامر واجتناب النواهي .

٢ - الحديث القدسي هو ما كان لفظه من عند رسول الله ﷺ ومعناه من عند الله عز وجل بالإلهام أو المنام ، وهو لا يكون إلا بوحي سواء كان وحياً جلياً أو غير جلي ، وإما الحديث النبوي فهو ما كان لفظه ومعناه من عند رسول الله ﷺ وهو إما أن يكون بوحي من الله أو باجتهاد من رسول الله ﷺ إلا أن الرسول لا يقر على اجتهاد خطأ .

الفرق بين الحديث النبوي والقرآن الكريم:-

١ - إن القرآن هو كلام الله لفظاً ومعنى ، وأما الحديث النبوي فهو من عند رسول الله ﷺ بلفظه ومعناه .

٢ - أن القرآن الكريم قد تعبد الله تبارك وتعالى العباد بتلاوته بخلاف الحديث النبوي .

٣ - القرآن الكريم لفظه معجز ومتحدى به بخلاف الأحاديث النبوية .

٤ - القرآن الكريم لا تجوز روايته بالمعنى بخلاف الأحاديث .

عدد الأحاديث القدسية ونماذج منها:

ذكر العلامة الحافظ بن حجر الهيتمي في شرحه لأحاديث الأربعين النووية عند شرح حديث أبي ذر الغفاري : «ياعبادي إني حرمت الظلم على نفسي» أن مجموع الأحاديث القدسية المروية تتجاوز المائة حديث، وذكر أنه قد جمعها بعضهم في جزء كبير ، ثم قال : وحديث أبي ذر هذا من أجلها^(١). ومن أمثلة الأحاديث القدسية التي نسبت إلى ربنا عز وجل :

١ - عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال : (ياعبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، ياعبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، ياعبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، ياعبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، ياعبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم، ياعبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم مازاد ذلك في ملكي شيئاً ، ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً ، ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسأله ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، ياعبادي إنما

(١) نقل هذا الكلام العلامة محمد جمال الدين القاسمي في كتابه (قواعد التحديث) ص ٦٤ (الطبعة الثانية) وانظر الطبعة الأولى ص ٣٩ .

هي أعمالكم أحصيتها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله عز وجل، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١).

٢ - ما رواه البخاري بسنده عن أنس عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال : «إذا تقرب العبد إليّ شبراً تقربت إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إليّ ذراعاً تقربت منه باعاً ، وإذا أتاني مشياً أتيته هرولة»^(٢).

٣ - ما رواه البخاري بسنده عن ابن عباس رضی اللہ عنہما عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال : «لا ينبغي لعبد أن يقول إنه خير من يونس بن متى» ونسبه إلى أبيه^(٣).

٤ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى يقول : (أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا دعاني)»^(٤).

٥ - عن معاذ قال : «سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله عز وجل : «المتحابون في جلالي لهم منابر من نور يغبطهم النبيون والشهداء»^(٥) والصفة التي تروى بها الأحاديث القدسية متنوعة فمنها ما صدر به حديث أبي ذر وحديث ابن عباس (قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه) ويجوز التعبير بعبارة أخرى وهي : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ ، ويجوز التعبير بعبارة ثالثة وهي : قال رسول الله ﷺ : قال الله عز وجل . وذلك كما لاحظنا في حديث أبي هريرة ومعاذ ، والعبارات الثلاثة مدلولها واحد.

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه واللفظ له صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٣١ - ١٣٤ ، وقد رواه الترمذي وابن ماجه في سنتهما.

(٢) فتح الباري ج ١٣ ص ٥١٢ (الطبعة السلفية) . (٣) فتح الباري ج ١٣ ص ٥١٢ (السلفية).

(٤) رواه البخاري ومسلم واللفظ له والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(٥) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

موقف الصحابة من رواية الحديث

كان النبي ﷺ بين أصحابه يعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم، فكان المرجع الأول في الفتوى والقضاء، لذلك لم يكن هناك خوف على حديث رسول الله ﷺ من افتراء الكذابين، فالوحي مازال ينزل على رسول الله ﷺ فيكشف أمرهم ويفضح سرهم، والسنة المطهرة في مآمن من كيدهم وغشهم، وصدق الله العظيم حيث قال: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُبَيِّنُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(١)، وكان إذا حدث بينهم خلاف ذهبوا إلى النبي ﷺ ليحكم بينهم، وذلك امتثالاً لأمر الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٢)

ومن أمثلة ذلك ما رواه المسور بن مخرمة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ بسورة الفرقان، فقرأ فيها حروفاً لم يكن نبي الله ﷺ أقرأنيها، قال، فأردت أن أساوره وأنا في الصلاة، فلما فرغ قلت: من أقرأك هذه القراءة؟ قال رسول الله ﷺ، قلت كذبت والله، ما هكذا أقرأك رسول الله ﷺ، فأخذت بيده أقوده، فانطلقت إلى رسول ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنك أقرأني سورة الفرقان، وإني سمعت هذا يقرأ فيها حروفاً لم تكن أقرأنيها، فقال رسول الله ﷺ أقرأ يا هشام، فقرأ كما كان قرأ. فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت^(٣) ثم قال لي: أقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ما تيسر منه) رواه البخاري ومسلم وأحمد^(٤). إلى غير ذلك من الأمثلة والحوادث التي كان الرسول عليه الصلاة

(١) سورة التوبة: آية (٦٤). (٢) سورة النساء: آية (٥٩).

(٣) مسند الإمام أحمد ج ١: ٢٢٤ حديث رقم ١٥٨ بإسناد صحيح.

(٤) مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٢٧٤ حديث رقم ٢٧٧ بإسناد صحيح، وليس في هذه الرواية مساورة عمر لهشام في الصلاة، وأخرج البخاري ومسلم نحوه، انظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر وهو فتح الباري ج ٩ ص ٢٣ (الطبعة السلفية) ج ١٠ ص ٣٩٩ (طبعة الحلبي) وصحيح مسلم ج ١ ص ٥٦٠ حديث رقم ٢٧٠.

والسلام يقضي فيها على الخلاف أو يصحح فيها الرواية منه، ولكن لما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلى جوار ربه تبارك وتعالى، لم يكن هناك من يحفظ السنة ويحرسها إلا صدور الصحابة، فقد انقطع الوحي وانتشر النفاق وارتد كثير من العرب ومنع بعضهم الزكاة فكان يخشى من هؤلاء أن يعبثوا بحديث رسول الله ﷺ، ولكن أبا بكر الصديق وقف موقف الحذر فكما قضى على المرتدين ومانعي الزكاة كذلك سد الباب في وجوه الكذابين في حديث رسول الله ﷺ بما وضعه من شروط الرواية، وجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بعده سائراً على نهجه فأرهب الكذابين وخوف المحرفين.

إقلال الصحابة للرواية وأسبابه

لقد حرص الخلفاء الراشدون وتابعهم سائر الصحابة على الإقلال من رواية الحديث الشريف وشدة التحري في نقله خشية أن يتخذ المنافقون والذين في قلوبهم مرض من انتشار الحديث عن رسول الله ﷺ ذريعة ليزيدوا فيه كذباً وزوراً ولثلاً تزل بالمكثرين من رواية الحديث أقدامهم بعد ثبوتها فيسقطوا في هفوة الخطأ والنسيان فيكذبوا على رسول الله ﷺ من حيث لا يشعرون، كما كرهوا أن يشتغل الناس برواية الحديث وينصرفوا عن حفظ القرآن الكريم - فإنه لم يتيسر حفظه لكثير منهم وقت نزوله. فما أحوج المسلمين وقد تم نزوله إلى حفظه وتناقله، والتثبت منه، والوقوف على دراسته. لذلك نجد أن الصحابة لم يرووا من الحديث إلا بقدر ما يعرض لهم من القضاء والفتوى، فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه على كثرة سماعه من رسول الله ﷺ يقلل من رواية الحديث ويتشدد في شروط الراوي، وهذا عمران بن حصين. وهذا أبو عبيدة، وهذا العباس بن عبد المطلب وغيرهم كلهم كانوا يقلون من رواية الحديث حتى أن سعيد بن زيد أحد العشرة

المبشرين بالجنة لم يرو له إلا حديثان أو ثلاثة، وهذا أبي بن عمارة لم يرو له إلا حديث واحد في المسح على الخفين، وهذا أبو هريرة - وكان وعاء من أوعية الحديث - يمسك عن التحديث في زمن عمر بن الخطاب مع أنه معدود في الكثيرين من الصحابة لرواية الحديث، لكنه اتبعاً لسنة الشيخين في التقليل من الرواية يكف عنها ثم لما طالت به الأيام وكثرت الحوادث، واحتيج إلى ما عنده من العلم حدث به وأظهره للناس روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أنه قال: « إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم يتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^(١) حتى يبلغ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ إن إخواننا المهاجرين كان يشغلهم الصفق في الأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشعب بطنه ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون^(٢) وإنما أشد إنكارهم على أبي هريرة لأنه صحب النبي ﷺ ثلاث سنين وأتى من الرواية عنه بما لم يأت به أحد من السابقين الأولين، وبعد أن أخبرهم بأنه كان ألزمهم لرسول الله ﷺ وأنه لم يشغله عن مجالسته تجارة ولا بيع ولا زرع ولا ضرع، فحفظ ما لم يحفظوا سكتوا عنه، ومع ذلك فقد كان أبو هريرة يمسك عن التحديث زمن عمر بن الخطاب الذي كان شديداً على الرواة حذراً من خطر الإكثار، فقد قيل لأبي هريرة: أكنت تحدث في زمن عمر هكذا؟ قال: لو كنت أحدث في زمن عمر مثلما أحدثكم لضربني بمخففته.

(١) سورة البقرة: آية ١٥٩.

(٢) فتح الباري ج ١ ص ٢١٣ - ٢١٤ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٥٢، ٥٣،

كان عمر بن الخطاب يأمر الناس بتقليل الرواية وكان مهيباً عند جميع الصحابة، روى الشعبي عن قرظة بن كعب أنه قال: (خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى حيرار « موضع قرب المدينة » فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ فقالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة - قالوا: حدثنا، قال: « نهانا عمر بن الخطاب »^(١).

وروى البخاري في كتاب العلم عن عبدالله بن الزبير أنه قال لأبيه: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فقال له أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار^(٢).
وروى ابن ماجه في سننه أن زيد بن أرقم كان يقال له: حدثنا، فيقول: كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

ويقول السائب بن زيد: صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، وكان أنس بن مالك يتبع الحديث عن النبي ﷺ بقوله: (أو كما قال) خوفاً وهدراً من الوقوع في الكذب عليه، فما صنعه الزبير وزيد بن أرقم وأمثالهما من المقلين إنما كان خوفاً من الوقوع في خطأ لم يقصدوه، ويظهر أن ذاكرتهم لم تكن من شأنها أن تسعفهم بإيراد الحديث على لفظه أو وجهه الذي سمعوه من رسول الله ﷺ فكان من الأحوط في دين الله عندهم أن يقلوا من الرواية وإلا يكونوا من المكثرين لها. هذا وإننا إذا نظرنا في

(١) المحدث الفاصل ص ٥٣٣، وسنن ابن ماجه: ١ ص ١٢ حديث ٢٨، جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢، وإنما ذكرنا هذه الرواية على فرض صحتها والا فقد طعن فيها ابن عبد البر.
(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢٠٠ (الطبعة السلفية).

موقف الصحابة من الرواية نجدهم على قسمين:

قسم المقلين لها كأبي بكر وعمر وأبي هريرة في زمن عمر وزيد بن أرقم وعمران بن حصين والزبير.

وقسم المكثرين: كأبي هريرة الذي كان وعاء من أوعية الحديث التي فاضت على المسلمين فمألت أخبار رسول الله ﷺ وأحاديثه صدورهم ومجالسهم، وعبدالله بن عمرو كان يحدث الناس من صحيفته (الصادقة)، وعبدالله بن عباس كان يطلب الحديث عند كبار الصحابة ويتحمل في سبيل ذلك عناء ومشقة، أخرج ابن عبد البر عن ابن شهاب أن ابن عباس قال: كان يبلغنا الحديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فلو أشاء أن أرسل إليه حتى يجيئني فيحدثني فعلت: ولكني كنت أذهب إليه فأقبل على بابه حتى يخرج إليَّ فيحدثني، وهكذا لقي في سبيل الحديث من العناء والمشقة ما لقي إلى أن استوعب حديث من لقيهم من الصحابة، فلزم بيته غير متمزمت ولا مقل ويظهر أنه أقل من التحديث بعد ذلك حين ظهر الوضع في الحديث، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه أن بشير بن كعب جاء إلى ابن عباس فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، فقال: لا أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلون تركنا الحديث عنه^(١).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٠ وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٧٥-٧٧ والحديث والمحدثون ص ٦٦-٦٩ بتصرف يسير.

تثبت الصحابة في رواية الحديث

وكما أقر الصحابة بالإقلال من رواية الحديث وأمسكوا عن الإكثار منه فقد ساروا على منهاج التثبت في الرواي والمروي مهتدين في ذلك بكتاب الله ومسترشدين بما تواتر أو اشتهر من سنة رسول الله ﷺ ، فأخذوا الحديث بحیطة بالغة وحذر شديد فإذا اطمأنت قلوبهم إلى الحديث بأن كان متواتراً أو مشهوراً أو أحاداً ولم يكن في رواته من يشك في حفظه وضبطه قبلوه وعملوا به ولم يطلبوا عليه شهيداً ولا دليلاً، وما وقع فيه شك وارتباب طلبوا عليه ظهيراً، وما لم تقم اليقظة على صدقه مما وقع فيه الشك أو كان مخالفاً لكتاب الله رده على قائله هذا وسنورد بعضاً من الروايات الدالة على تثبت الصحابة واحتياطهم في رواية الحديث :

أ - تثبت أبي بكر الصديق في قبول الحديث

روى الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي بكر الصديق قال :
 ١ - كان أبو بكر رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الحديث ، فروي عن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث ، فقال :
 ما أجد لك في كتاب الله شيئاً ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً ، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال : كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر (١).

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣ ، والكفاية ص ٢٦ ، والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥١٣ ، كما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه .

٢- عن يونس بن يزيد عن الزهري أن أبابكر حدث رجلاً حديثاً فاستقبحه الرجل إياه، فقال أبوبكر: هو كما حدثتك، أي أرض تقلني إذا أنا قلت ما لم أعلم. وقد صح أن الصديق خطب في الناس فقال:
(إياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار)^(١).

فأبو بكر يبين للناس جميعاً أنه لا يحدث إلا بما يعلم ويثق منه، وحثهم على التثبت فيما يحدثون به أو يستمعون، ومراد الصديق التثبت في قبول الحديث والتحري، لاسد باب الرواية .

ب - تثبت عمر بن الخطاب في قبول الحديث

١- قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ عند ترجمته لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، روى الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع) قال: لتأتيني على ذلك بيينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقماً لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤ .

فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعنا، فأرسلوا معه رجلاً منهم فأخبره « فقال عمر لأبي موسى: أما أني لم اتهمك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ » (١).

٢ - روى مسلم عن المسور بن مخرمة قال: استشار عمر بن الخطاب الناس في إملاص المرأة، فقال المغيرة بن شعبه: شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة - عبد أو أمة - قال: فقال عمر: أتنتي بمن يشهد منعك، قال: فشهد له محمد بن مسلمة (٢).

ج - تثبت عثمان بن عفان رضي الله عنه

عن بسز بن سعيد قال: أتى عثمان المقاعد، فدعا بوضؤ فتمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه، ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذاك؟ قالوا: نعم، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده (٣).

د - تثبت علي بن أبي طالب رضي الله عنه

عن علي بن أبي طالب قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني، وصدق أبو بكر أنه سمع النبي عليه الصلاة والسلام قال: (ما من

(١) موطأ الإمام مالك ج ٢ ص ٩٦٤ ، والحديث أخرجه البخاري ومسلم، فتح الباري ج ١١ ص ٢٦-٢٧ ، ج ١٣ ص ٣٢٠-٣٢١ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٣٠ / ١٣٤ .
(٢) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٦٩٤ ، والموطأ ج ٢ ص ٩٦٤ .
(٣) مستند الإمام أحمد ج ١ ص ٣٧٢ بإسناد صحيح .

رجل يذنب ذنباً فيتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له (١).

هذا هو منهج الصحابة في التثبت لقبول الحديث، وكانوا يفعلون ذلك إما للتثبت عند عروض الشك أو لئلا يتسامح الناس في رواية الأحاديث وهذا لا يفيد أبداً أن الصحابة اشترطوا لقبول الحديث أن يرويه راويان فأكثر أو أن يشهد الناس على الراوي أو أن يستحلف، وأنه إذا لم يحصل شيء من هذا رد خبره، بل المقصود ما ذكرنا وهو التثبت أو التشدد لإغلاق أبواب الكذب في الحديث، ولدينا الآثار الكثيرة التي تشهد بأن عمر أخذ بأحاديث لم يروها له إلا راو واحد، وأن علياً قبل حديث بعض الصحابة دون أن يستحلف، وأن أبا بكر روي عنه مثل ذلك، وإليك بعضاً من تلك الآثار :

١ - عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول: (الدية للعاقلة ولا تترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه: أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته، فرجع إليه عمر (٢).

٢ - عن طاوس: أن عمر قال: أذكر الله امرأة أسمع من النبي ﷺ في الجنين شيئاً؟ فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال: كنت بين جارتين لي - يعني ضربتين - فضربت أحدهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً فقضى فيه رسول ﷺ بغرة، فقال عمر: لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره (٣).

٣ - وكان عمر يفاضل بين ديات الأصابع حتى بلغه عن النبي ﷺ أنه أمر

(١) مسند الإمام أحمد ج ١ ص ١٥٤-١٧٤-١٧٨، والكفاية ص ٢٨، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠.

(٢) الرسالة ص ٤٢٦. (٣) الرسالة ص ٤٢٦-٤٢٧.

بالمساواة بينها، فترك قوله وأخذ بالمساواة^(١).

وهكذا نرى من تلك الأخبار وغيرها أن عمر رضي الله عنه لم يشترط لقبول الأخبار شيئاً أكثر من أن يثق بالراوي.

وما ذكر عن موقف أبي بكر من أنه كان يطلب من يشهد للراوي لا يعدو باب الاستظهار والاستيثاق والتثبت في رواية الأخبار.

وأما عن عثمان رضي عنه فإنه لم يطلب راويين لكل خبر، فقد ثبت عنه أنه عمل بأخبار الآحاد، فقد سأل الفريعة بنت مالك - أخت أبي سعيد الخدري - عن عدتها لوفاة زوجها، وقضى بخبرها^(٢).

وما روي عن علي بن أبي طالب من استحلاف الراوي فإن هذا لم يكن موقفه دائماً في قبول جميع الأخبار، بل قبل بعض الأخبار من غير أن يستحلف الرواة، مثل خبر أبي بكر الذي فيه أن العبد المذنب إذا صلى ركعتين واستغفر ربه غفر له، ومن ثم تبين لنا أن الخلفاء الأربعة لم يكن لهم شروط خاصة لقبول الأحاديث أكثر من حصول الثقة بالراوي أن يكون عدلاً مسلماً ضابطاً لما يرويه، وما روي عنهم لا يعدو التثبت والتوثق عند عروض الشك، وقد قبلوا أخبار الآحاد كما قبلها غيرهم من عامة الصحابة وعلمائهم^(٣).

النهى عن التحديث بما يعلو على أفهام العامة

لقد كان النبي ﷺ يخص بعض أصحابه بنوع من العلم لما يتوسمه فيهم من نبوغ وفهم، وكان يمنعهم من أن يحدثوا العامة بذلك العلم خشية أن لا يدركوا مقصده فلا يفهموه فيفتنوا

(١) الرسالة ص ٤٢٢، والأحكام لابن حزم ج ٢ ص ١٣.

(٢) اخرج حديث فريعة أحمد وأصحاب السنن الأربعة وصححه الترمذي.

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٨٠-٨٦، والسنة قبل التدوين ص ١١٢-١٢٥.

١ - لهذا روى الإمام مسلم حديث إسحاق بن منصور قال : أخبرنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي عن قتادة قال : حدثنا أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ ومعاذ بن جبل رديفه على الرحل قال: يامعاذ قال: لبيك رسول الله وسعديك. قال : يا معاذ. قال لبيك رسول الله وسعديك. قال: يا معاذ، قال: لبيك رسول الله وسعديك. قال : (ما من عبد يشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار) قال : يارسول الله أفلا أخبر بها الناس فيستبشروا، قال: (إذا يتكلموا، فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً)^(١).

٢ - وروى الإمام مسلم عن أبي هريرة قال : « كنا قعوداً حول رسول الله ﷺ معنا أبوبكر وعمر في نفر فقام رسول الله ﷺ من بين أظهرنا فأبطأ علينا وخشينا أن يقتطع دوننا وفزعنا فقمنا فكنت أول من فزع فخرجت ابتغي رسول الله ﷺ حتى أتيت حائطاً للأنصار لبني النجار فدرت به هل أجد له باباً فلم أجد فإذا ربيع يدخل في جوف حائط من بئر خارجة - والربيع الجدول - فاحتفزت كما يحتفز الثعلب فدخلت على رسول الله ﷺ فقال: أبو هريرة؟ ! فقلت: نعم يارسول الله، قال: ما شأنك. . ؟ قلت كنت بين أظهرنا، فقامت فأبطأت علينا فخشينا أن تقتطع دوننا ففزعنا فكنت أول من فزع فأتيت هذا الحائط فأحتفزت كما يحتفز الثعلب، وهؤلاء الناس ورائي، فقال: يا أبا هريرة، وأعطاني نعليه، قال: اذهب بنعلي هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد ألا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة، فكان أول من لقيت عمر فقال: ما هاتان النعلان -

(١) الحديث رواه الإمام البخاري في كتاب العلم من صحيحه، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢٢٦-٢٢٧ (الطبعة السلفية) ورواه أيضاً الإمام مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٤٠-٢٤٢ .

يا أبا هريرة؟ فقلت : هاتان نعلا رسول الله ﷺ بعثني بهما من لقيت يشهد ألا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه بشرته بالجنة، فضرب عمر بين ثديي فخررت لأستي، فقال : ارجع يا أبا هريرة فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأجهشت بكاءً وكنى عمر فإذا هو على أثرى فقال لي رسول الله ﷺ : مالك يا أبا هريرة؟ قلت : لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثني به فضرب بين ثديي ضربة خررت لأستي، قال : ارجع ، فقال له رسول الله ﷺ : يا عمر ما حملك على ما فعلت؟ قال : يا رسول الله بأبي أنت وأمي أبغث أبا هريرة بنعليك من لقي يشهد ألا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه بشره بالجنة؟ قال : نعم، قال : فلا تفعل فأني أخشى أن يتكل الناس عليها فخلهم يعملون، قال رسول الله ﷺ فخلهم^(١).

وروى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع)^(٢) والسبب في هذا النهي وهو ألا يحدث العامة بكل شيء ، لأنه قد يكون مدعاة إلى تكذيبهم الحديث فيما لا يفهمونه ، ومن ثم تضيع ثقتهم به ، وقد يؤدي إلى تركهم بعض الأحكام الشرعية ولهذا روى البخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : (حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله)^(٣) وقد روى ابن عبد البر عن ابن عباس نحوه هذا وقد اتبع الصحابة الكرام رضي الله عنهم هذا المنهج النبوي فأمسكوا عن التحديث بما لا تدركه عامة الناس ، يروي مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن ابن مسعود أنه قال : (ما أنت محدث قوماً حديثاً لا

(١) الحديث رواه الإمام مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٣٤ -

(٢) رواه الإمام مسلم في مقدمه صحيحه ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٧٣ .

(٣) فتح الباري ج ١ ص ٢٢٥ (الطبعة السلفية).

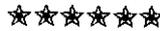
تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة(١).

ويروي البخاري عن أبي هريره أنه كان يقول: (حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين فأما أحدهما فبثته، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم)(٢).

هذا وقد استمر الصحابة والتابعون والأئمة من بعدهم يكرهون التحديث بما يكون مثار فتن وقلاقل.

وقد أنكر الحسن البصري تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين، لأنه اتخذها وسيلة لما كان يفعله من المبالغة في سفك الدماء.

وكان أحمد بن حنبل يكره التحديث ببعض الأخبار التي يكون ظاهرها الخروج على الأمير، وكان أبو يوسف يكره التحديث بالغرائب، هذا وقد نهجوا هذا المنهج محافظة منهم على سلامة الدين من أصحاب الأهواء وسلامة الأمة الإسلامية من أهل الفتن والشغب، لذلك أمسك الصحابة عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سلماً لأهل الأهواء والبدع ومن هو على منوالهم حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير(٣).



(١) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٧٦ .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢١٦ (الطبعة السلفية) ج ١ ص ٢٢٧ (طبعة الحلبي).

(٣) انظر فتح الباري ج ١ ص ١٦٠ ، والحديث والمحدثون ص ٧٢ - ٧٤ .

الباب الأول

حقيقة الوضع في الحديث ونشأته

وفيه فـصـلـان

الفصل الأول

حقيقة الوضع وحكمه

تعريف الحديث الموضوع في اللغة :

الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع الشيء يضعه وضعاً حطه وأسقطه والأحاديث الموضوعية: المختلفة^(١). وقال الحافظ ابن دحية : الموضوع الملصق، وضع فلان على فلان شيئاً ألصقه به.

تعريف الحديث الموضوع في الاصطلاح:

واصطلاحاً : هو الحديث المختلق عليه ﷺ، مأخوذ من المعنى الأول، لأن رتبته أن يكون مطرحاً ملقى لا يستحق الرفع أصلاً، أو من المعنى الثاني، لأنه ملصق بالنبي ﷺ. وهو شر أنواع الحديث الضعيف^(٢). وتسميته حديثاً إنما هو بزعم واضعه لا بحسب الحقيقة والواقع لأنه ملصق به ﷺ كذباً وزوراً: وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الواضع بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه، وقد يلجأ بعض المفترين إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي ﷺ واضعين فيه حكمة رائعة، أو كلمة جامعة، أو مثلاً موجزاً. قال السيوطي في التدريب: (ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً بل بزعم واضعه)^(٣).

(١) انظر القاموس المحيط ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٥ ، وانظر: تدريب الراوي ص ٢٧٨ ، وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٣٤ ،

وعلم الحديث لابن الصلاح ص ٨٩ .

(٣) انظر : علوم الحديث ومصطلحه ص ١٤٢-٢٦٣ .

حكم رواية الحديث الموضوع

اتفق العلماء على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع مع العلم بوضعه سواءً كان في الأحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب، إلا أن يكون مقروناً ببيان وضعه لحديث مسلم عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : (من حدث عني بحديث يرى أن كذب فهو أحد الكذابين)^(١) وكفى بهذا وعيداً شديداً في حق من روى الحديث وهو يظن أنه كذب فما بالك بمن يتحقق ذلك، لأنه ﷺ جعل المحدث بذلك مشاركاً لمن اختلقه وكذب معه، ولذا قال الخطيب : (يجب على المحدث ألا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعية فمن فعل ذلك باء بالآثم الميين ودخل في جملة الكذابين) وكتب البخاري على حديث موضوع : من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل^(٢).

وقال الإمام النووي : (واعلم أن تعمد وضع الحديث حرام بإجماع المسلمين الذين يعتقد بهم في الإجماع، وشدت الكرامية الفرقة المتدعة فجوزت وضعه في الترغيب والترهيب والزهد، وقد سلك مسلكهم بعض الجهلة المتسمين بسمة الزهاد ترغيباً في الخير في زعمهم الباطل، وهذه غباوة ظاهرة وجهالة متناهية، ويكفي في الرد عليهم قول الرسول ﷺ : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ عقده من النار)^(٣) رواه البخاري ومسلم.

(١) قواعد التحديث ص ١٥٠ (الطبعة الثانية)، وانظر تدريب الراوي ص ١٧٨.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٧١، ٧٠، ٥٦ وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٩-٢٠٢ (الطبعة السلفية).

هذا وقد ذكر الحافظ ابن حجر : (إن الاكتفاء عن بيان حاله بالاكتفاء بالنظر في السند طريقة معروفة لكثير من المحدثين ، وعليها يحمل ما صدر عن كثير منهم عن إيراد الأحاديث الساقطة ، معرضين عن بيانها صريحاً ، وقد وقع هذا جماعة من كبار الأئمة ، وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان ، ومن هؤلاء كما في فتح المغيث للسخاوي : الطبراني وابن منده وأبو نعيم والحكيم الترمذي وأبو الليث السمرقندي ، وقد كان علماء عصرهم يعرفون الإسناد فتبراً ذمتهم من العهدة بذكر السند ، قال السخاوي : ولا تبرأ العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك لعدم الأمن من المحظور به ، وإن كان صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مئتين وهلم جرا^(١) .

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح : (اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان ، إلا مقروناً ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب)^(٢) .

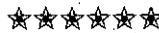
قال السيوطي : (وجوزت الكرامة - بتشديد الراء في الأشهر وهم قوم من المبتدعة نسبوا إلى محمد بن كرام السجستاني المتكلم - الوضع في الترغيب والترهيب ، ودون ما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيباً للناس في الطاعة ، وترهيباً لهم عن المعصية ، واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث : (من كذب عليّ متعمداً ليضل به الناس) وحمل بعضهم حديث (من كذب عليّ) أي قال : إنه شاعر أو مجنون ، وقال بعضهم : إنما تكذب له لا عليه ، وقال محمد بن سعيد المصلوب - الكذاب الوضع - لا بأس إذا كان كلاماً حسناً أن يضع له إسناداً ،

(١) تدريب الراوي هامش ص ١٨٩ ، وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٣٦ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٩ .

وقال بعض أهل الرأي فيما حكاه القرطبي : وما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى إلى النبي ﷺ . . . وهو خلافاً لإجماع المسلمين الذين يعتقد بهم، بل يبالغ الشيخ أبو محمد الجويني فجزم بتكفير واضع الحديث^(١).

وقال الحافظ ابن كثير: (والواضعون أقسام كثيرة، منهم: زنادقة، ومنهم متعبدون يحسبون أنهم يحسنون صنعا يضعون أحاديث فيها ترغيب وترهيب وفي فضائل الأعمال ليعمل بها، وهم من شر من فعل هذا لما يحصل بوضعهم من الغرر على كثير ممن يعتقد صلاحهم فيظن صدقهم، وهم شر من كل كذاب في هذا الباب، وقد انتقد الأئمة كل شيء فعلوه من ذلك، وسطروه عليهم في زبهم ويكفي عازراً على واضعي ذلك في الدنيا، وناراً وشناراً في الآخرة قول رسول الله ﷺ، فيهم وفيمن على شاكلتهم: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) هذا متواتر عنه، وقال بعض هؤلاء الجهلة: نحن ما كذبنا عليه وإنما كذبنا له، وهذا من كمال جهلهم وقلة عقلهم، وكثرة فجورهم وافتراءهم، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يحتاج في كمال شريعته وفضلها إلى غيره)^(٢).



(١) تدريب الراوي ص ١٨٥ ، وانظر تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٢ .

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٢ - ٤٣ وانظر تنزيه الشريعة ج ١ ص ٨ .

الفصل الثاني

نشأة الوضع في الحديث

بدء ظهور الوضع:

كانت السنة النبوية الشريفة محفوظة زمن النبي ﷺ من تقول الكذابين، ومن دخل المنافقين، وبقي الحديث النبوي صافياً لا يتناوله التحريف والتلفيق لوجوده ﷺ بين ظهرائي المسلمين، يقضي على الخرافات والأكاذيب، ولأن الوحي ما زال ينزل عليه، وكثيراً ما كان يفصح سر المنافقين، لذلك لم يجرؤ أحد أن يتقول على رسول الله ﷺ في حياته، ولما توفي الرسول الكريم عليه صلوات الله وسلامه ولحق بالرفيق الأعلى تشدد خليفته الأول والثاني في قبول الأحاديث، واحتاطا كثيراً لروايتها وسماعها، وأرهبها المنافقين والأعراب من التزديد فيه، وذلك لكي لا يفسح المجال أمام الدساسين الذين لا يباليون بوضع الحديث لإثارة الفتنة بين صفوف المسلمين. ومن أمثلة هذا التشدد والاحتياط ما ذكرناه سابقاً عن ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه تلتمس أن تورث، قال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه^(١). وكذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مع أبي موسى الأشعري لما سلم على عمر من وراء الباب ثلاثاً فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سلم أحدكم ثلاث مرات فلم يجب فليرجع، قال: لتأتيني على ذلك بينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل

(١) تذكره الحفاظ ج ١ ص ٣، والكفاية ص ٢٦، والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥١٣، كما

أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعنا، فأرسلوا معه رجلاً منهم فأخبره، ثم بعد أن هدا روع أبي موسى عاتب عمر على ذلك) فقال له عمر: أما إنني لم أتهمك لكنه الحديث على رسول الله ﷺ (١).

هكذا تشدد أبو بكر وعمر في رواية الحديث أمام الصحابة فطالبوا المغيرة بن شعبة، وأبا موسى الأشعري، بأن يأتيا بشاهد على ما يقولان وهما من أكابر الصحابة وأجلائهم، فلا بد أن يكونا أكثر تشدداً مع غيرهما، من بقية الصحابة والتابعين في قبولهم لما يروونه من الأحاديث.

وعلى هذا فإننا نستبعد ظهور الوضع قبل الفتنة، كما تستبعد تطوع أحد من الصحابة بوضع الحديث على لسان رسول الله ﷺ، ولا يعقل أن يتصور مسلم الصحابة الإجماع الذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل الله، ودافعوا عن رسول الله ﷺ وهجروا أوطانهم وقاسوا ألوان العذاب، ومرارة العيش استجابة للرسول الكريم ﷺ، لا يعقل أن يتصورهم يفترون ويكذبون على رسول الله ﷺ، وهم الذين نشأوا في رعايته وتخرجوا من جامعته، ونهلوا من معينه وتأسوا بعمله، فكانوا على جانب عظيم من التقى والروع والخشية، لذلك نفى إقدام الصحابة الكرام على الكذب على رسول الله ﷺ.

ولما أن وليَّ عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، ووقعت الفتنة في زمنه، وجد الكذب على رسول الله ﷺ من أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أوقد نار الفتنة، وحرص الناس على خليفة المسلمين حتى قتلوه ظلماً وعدواناً، ثم لما ولي علي رضي الله عنه الخلافة، وحدث ما كان بينه وبين معاوية في صفين، افترق الناس إلى شيعة وخوارج وجمهور فظهر الكذب على رسول الله ﷺ واشتد أمره من الشيعة والخوارج ودعاة بني أمية.

(١) موطا الإمام مالك ج ٢ ص ٩٦٤، والحديث أخرجه البخاري ومسلم، فتح الباري ج ١٣ ص ٣٢١ (الطبعة السلفية).

لذلك يعتبر العلماء بدء ظهور الوضع في الحديث من هذا الوقت سنة إحدى وأربعين هجرية، حيث اتخذ الخلاف بين معاوية وعلي شكلاً جديداً سالت له دماء وأزهقت فيه أرواح، فالجمهور يؤيدون علياً رضي الله عنه، لأنه الخليفة الذي بايعته الأمة بعد قتل عثمان رضي الله عنه، وحزب معاوية قام مطالباً بدم عثمان، والخوارج قوم من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب انشقوا عليه بعد أن كانوا من المتحمسين له، لأنه قبل التحكيم ونادوا (لا حكم إلا لله). وآل البيت وفريق منهم أخذوا بعد قتل علي رضي الله عنه، وخلافة معاوية، يطالبون بحقهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية.

وهكذا كانت الأحداث السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب، اتخذ شكلاً دينياً كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام، فتأول بعضهم القرآن على غير حقيقته، وتناولوا السنة بالتحريف وفسروا بعض نصوص الحديث بما لا تحمله، ووضعوا على لسان الرسول ﷺ أحاديث تؤيد مزاعمهم، بعد أن عز عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته، ومن هنا كان وضع الحديث، ونشطت حركة الوضع مع الزمن حتى اختلط الحديث الصحيح بالموضوع^(١).

نشأة الوضع

إن صحابة رسول الله ﷺ الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أو طانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم ما كانوا ليقدموا على الكذب على رسول الله ﷺ مهما كانت الدواعي إلى ذلك.

(١) انظر السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٨٩، والسنة قبل التدوين ص ١٨٧-١٨٨، والحديث والمحدثون ص ٤٧٩-٤٨٠، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٦.

وقد اشتهر بينهم قول حبيهم ومنقدهم عليه السلام: (إن كذباً عليّ ليس ككذب عليّ أحد، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(١) وإن الواقع التاريخي في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد وفاته ينفي كل افتراء على الصحابة في هذا الموضوع، والصحابة أسمى وأرفع من أن يخوضوا في الكذب، والوضع، وإنهم كانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها والذب عنها وإبلاغها إلى الناس كما تلقوهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله، يتحملون في سبيل ذلك كل تضحية ويخاصمون كل أمير أو خليفة يرون فيه انحرافاً عن دين الله، فلا يعقل أن يخلق أحدهم حديثاً في سبيل دعم فكرة أو انتصاراً لحزب أو تقرباً من شخص ومن نسب إليهم شيئاً من ذلك فقد سفه نفسه وكابر حسه لكثرة الأدلة القاطعة على ورعهم وخشيتهم وتفانيهم في خدمة الإسلام، ودعوة الناس إليه وبعدهم عن المعاصي واعتزال أكثرهم الفتنة وابتعادهم عن الضلالات والبدع.

وبناءً على هذا فإن الكذب لم يكن على عهد رسول الله من الصحابة ولا وقع منهم بعده، وإنهم كانوا على هدى من ربهم، يجعل بعضهم بعضاً، ولا يتهم أحدهم صاحبه بكذب أو اختلاق وكل ما كان بينهم من خلاف فهو اختلاف فقهي لا يتعدى اختلاف وجهات النظر في أمور اجتهادية وكل منهم يطلب الحق وينشده.

أما في عصر التابعين فإن الكذب قد وجد من بعض المنحرفين ولكنه لم ينتشر وكان في عهد كبارهم أقل منه في عهد صغارهم، إذ كان عامل التقوى والتدين أقوى في ذلك العصر الثاني، إلى جانب عنايتهم بالحديث النبوي الشريف، الذي يسهل عليهم معرفة الصحيح من الموضوع، بالإضافة إلى جرأتهم المثالية في الحق

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي، انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٩-٢٠٢ (الطبعة السلفية)، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٨ ص ١٢٩.

وهي جراءة كانت تأبى عليهم أن يسكنوا عن آبائهم وأقرب الناس إليهم إذا انصرفوا عن سواء السبيل .

وإن التاريخ الإسلامي ليعتز بذلك الجيل الذي آمن بالإسلام وعمل به فكان قدوة حسنة للأجيال التالية .

وإذا حصل الوضع في النصف الأول من القرن الهجري الأول، فإنما كان من بعض الزنادقة أو المجوس الذي آمنوا بألستهم ولم تؤمن قلوبهم، فانتهزوا فرصة الخلافات السياسية، فانتحلوا الكذب على رسول الله ﷺ ليضلوا الناس عن الإسلام ويصدوهم عن سبيل الله، وكذلك عن بعض الجهلة الذين فعلوا ذلك تبعاً للمصالح المادية والأهواء المضلة، وهناك أسباب أخرى لوضع الأحاديث أدت إلى انتشار الوضع وشيوع الكذب على رسول الله ﷺ وقد اشتهرت الأحاديث الموضوعية بكثرة في العراق حيث قامت أكثر الفتن والحوادث في هذا الأقليم، كما نشأت بذور الفرق الدينية فيه، ولذلك سميت العراق: (دار الكذب) تصنع فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم والدنانير^(١).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٠-٩٢، والسنة قبل التدوين ص ١٨٨-١٩٤ .

هل بدأ الوضع في عهد الرسول ﷺ

لم يكن هناك اختلاق في الحديث زمن الرسول الكريم ﷺ ولا زمن خليفته الأولين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما.

أما ما يرجحه الأستاذ أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام) حيث يقول: (ويظهر أن هذا الوضع حدث في عهد الرسول ﷺ فحديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(١) يغلب علي الظن أنه إنما قيل لحادثة زور فيها علي رسول الله ﷺ)^(٢).

وهذا الظن ليس في محله، ذلك لأن ما يثبتته الواقع والتاريخ هو أنه لم يقع في حياة الرسول أن أحداً ممن أسلم وصحبه زور عليه كلاماً ورواه علي أنه حديثه عليه الصلاة والسلام، إذ لو حصل مثل هذا لاشتهر بين الناس وذلك لشناعته وفضاعته، ولا يتصور أن يسكت الصحابة علي مثل هذا الأمر الخطير جداً وقد عهد فيهم الحرص علي نقل الأحاديث كلها بأمانة، حتى نجدهم ينقلون تنعله ﷺ وترجله وأوصافه الخلقية والخلقية ويتقلون مشيه وقعوده ونومه ولباسه، وعدد الشعرات البيض في رأسه الشريف، والراجع إلى الكتب المعتمدة والمصادر الموثوق بها لدى جمهور المسلمين يجد أن هذا الحديث إنما قاله ﷺ عندما طلب من صحابته الكرام أن يبلغوا عنه كل ما يسمعون منه إلى من بعدهم.

ونورد الروايات الموثوقة والتي ورد فيها هذا الحديث:

١ - أخرج البخاري في باب ما ذكر عن بني إسرائيل من طريق عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: (بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج،

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي، انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٩-٢٠٢ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٨ ص ١٢٩.

(٢) فجر الإسلام ص ٢٥٨.

ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

٢ - وروى الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

٣ - وروى الإمام أحمد عن أبي موسى الغافقي أنه قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان آخر ما عهد إلينا أن قال: (عليكم بكتاب الله وسترجعون إلى قوم يحبون الحديث عني، فمن قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن حفظ شيئاً فليحدث به).

٤ - وروى مسلم من طريق أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

وظاهر من هذه الروايات أن النبي ﷺ - وقد علم أن الإسلام سيدخل فيه أقوام من أجناس مختلفة وأعلمه العليم الخبير أنه سيتجرأ عليه أناس أظهروا الإسلام وأبطنوا خلافه، فيكذبون عليه، فنبه عليه الصلاة والسلام على وجوب التحري في الحديث عنه، وتجنب الكذب عليه بما لم يقله، ووجه الخطاب في ذلك إلى صحابته الكرام يطلب منهم أن يبلغوا عنه هذه الرسالة، لأنهم هم المبلغون إلى أمته من بعده، وهم شهداء نبوته ورسالته.

وليس في هذه الروايات إشارة قط إلى أن هذا الحديث إنما قيل لوقوع تزوير على النبي ﷺ (١).

وهناك روايتان تذكران للحديث سبباً غير ما ذكرته الروايات السابقة:

الأولى: أخرج الطحاوي في (مشكل الآثار) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، وانظر تنزيه الشريعة ج ١ ص ٩ .

قال: جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة، فقال: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم برأيي فيكم في كذا وكذا وقد كان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجه فذهب حتى نزل على المرأة، فبعث القوم إلى النبي ﷺ يسألونه فقال: (كذب عدو الله) ثم أرسل رجلاً فقال: (إن أنت وجدته حياً فاضرب عنقه، وما أراك تجده حياً، فإن وجدته ميتاً فأحرقه) فوجده قد لدغ فمات فحرقه فعند ذلك قال النبي ﷺ: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

والثانية: ما أخرج الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً لبس حلة مثل حلة النبي ﷺ ثم أتى أهل بيت من المدينة فقال: إن النبي ﷺ أمرني أي أهل بيت شئت استطلعت، فأعدوا له بيتاً، وأرسلوا رسولاً إلى رسول الله ﷺ فأخبروه، فقال لأبي بكر وعمر: (انطلقا إليه فإن وجدتماه حياً فاقتلاه ثم أحرقاه بالنار، وإن وجدتماه ميتاً فقد كفيتماه، ولا أراكما إلا وقد كفيتماه)، فأتياه فوجداه قد خرج من الليل يبول فلدغته حية فمات، فأحرقاه ثم رجعا إلى رسول الله فأخبراه الخبر فقال ﷺ: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(١).

مناقشة هاتين الروايتين

١ - إن متنها منكر، عليه إمارات الوضع، فلنا نعلم من سيرة رسول الله ﷺ أنه كان يأمر بإحراق الموتى، ولم تنقل إلينا كتب السنة أنه فعل ذلك ولو مرة واحدة.

٢ - إن سندهما ضعيف وفي روايتهما من لا يقبل حديثه، ولذلك حكم السخاوي على هذه القصة بالوضع فقال: (لا تصح).

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٢١٦-٢١٧، وانظر كتاب الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٥٥-٥٦، ومباحث في تدوين السنة المطهره ص ١٣.

- ٣ - على فرض الصحة فإنهما صريحتان في أن سبب الحديث تزوير في حادث دنيوي خاص بالمزور، وأن هذا ليس من التزوير في حديث ديني عام، يروى للمسلمين على أنه حديث رسولهم، وكيف يكون التزوير في حادث دنيوي وهو حادث واحد، لا يروي الرواة غيره دليلاً على أن الوضع في الحديث النبوي قد بدأ في عهد الرسول ﷺ ذاته.
- ٤ - من الواضح في هاتين الروايتين أن الذي فعل هذا الحادث مجهول وليس من الصحابة، فلا مستند فيه لمن يريد التشكيك في صدق الصحابة^(١).



(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢١٧ - ٢١٨ ، ومباحث في تدوين السنة المظهرة ص ١٤-١٥ .

الباب الثاني

أسباب الوضع

الفصل الأول

الخلافات السياسية

وبعد أن انتقل الرسول الكريم ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وتولى أبو بكر الصديق الخلافة، وجد من بعض القبائل نكت لحبل الدين، ونزوع إلى التحلل من أحكامه، فمنع بعضهم الزكاة وارتد بعضهم عن الإسلام زعماً منهم أن الدين يموت بموت النبي المبعوث ﷺ حتى قال شاعرهم - والشعراء يتبعهم الغاؤون :-

أطعنا رسول الله إذ كان بيننا فيا لهفنا ما بال دين أبي بكر
أبورتها بكرةً إذا مات بعده فتلك لعمر الله قاصمة الظهر

ولكن أبا بكر رضي الله عنه وقف لهم وقفة البطل المغوار، والقائد المحنك، ففضى على الفتنة في مهدها، وأباد جراثيمها قبل أن يستفحل أمرها، وأعاد الشاردين إلى حظيرة الدين، فظلت أعناقهم لحكم الله خاضعين. ومكث أبو بكر ستين وتسعة أشهر نشر الإسلام فيها رايته على بلاد فارس والروم، وعني رضي الله عنه بالقرآن الكريم فجمعه، وبالحدِيث الشريف فاحتاط له، ثم اختار للخلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمد الفتوح طولاً وعرضاً وشرقاً وغرباً، فاستولى على الشام كلها وأخذ مصر وضم الجزيرة وبقي في الخلافة عشرة أعوام وأشهر لا يطمع قوي في حلمه ولا يقنط ضعيف من عدله، بل ألزم القوي حده، وحفظ للضعيف حقه، وعمل علي حفظ السنة من تقول المنافقين، وأخذ الصحابة والبعوث بحفظ القرآن الكريم، وأشار بالإقلال من الحدِيث خشية أن يشغلوا به

عن القرآن ولأن الكثرة قد تكون مدعاة لأن يدخل في الرواية من ليس من أهلها، وهو في كل أموره متمسك بسنة رسول الله ﷺ.

مضى زمن عمر والمسلمون وحدة قوية وأمة فتية، فلما ولي عثمان رضي الله عنه زاد الفتوح وتوسع فيها، وأمر بكتابة المصاحف، وفرقها على الأمصار فقضى على خلاف كاد يفرق المسلمين، مكث رضي الله تعالى عنه في الخلافة اثني عشر عاماً، قضى نصفها الأول والناس في رغد من العيش وسعادة وأمن ثم لما أخذوا عليه أموراً، وعابوا عليه سياسته في توليته بعض قرابته، انتهز هذه الفرصة قوم في قلوبهم غل على الإسلام والمسلمين فأخذوا يذكون نار الفتنة، ويثون الأحقاد ضد خليفة المسلمين وقصدهم بذلك الكيد لهذه الأمة، والعمل على قلب هذه الملة فأناروا لذلك الغوغاء من الأمصار المختلفة حتى قتلوا خليفة المسلمين عثمان في بيته^(١).

وما أحدثته هذه الفتنة من تصدع في المجتمع الإسلامي ظل أثره باقياً، فقد ولدت الأحقاد وأزالت الصفاء من نفوس الكثيرين، ومع ذلك فنحن لا نجد في خلافة عثمان روايات تشير إلى الوضع في الحديث إلا نادراً^(٢).

أما كيف كان التصدع في المجتمع الإسلامي بعد مقتل عثمان، وكيف ظل أثره باقياً فلأن بيعة علي بالخلافة بعده لم تكن بإجماع من الصحابة ولكن تخلف عنها من اتهم علياً بأنه كان يميل إلى قتلة عثمان بدعوى انحيازهم إليه ومن كان يرى أنه لا يبايع حتى يقتص من قتلة عثمان لهذا لم تصف له الخلافة يوماً ولم تخضع له البلاد جميعها فهذه الشام في يد معاوية الذي قام يطالب بدم عثمان وامتنع عن بيعة علي حتى يثار للخليفة المقتول، فوقع حروب طاحنة بين علي ومعاوية

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٨٠-٨٢ . (٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٥ .

ذهب فيها كثير من أصحاب رسول الله ﷺ، وانتهى الأمر بموقعة صفين التي آل أمرها إلى التحكيم، فقبله من أصحاب علي جماعة وأنكره آخرون، وبذلك رجعوا متخاصمين بعد أن جاءوا إخواناً متحابين.

انقسم المسلمون من ذلك الحين: إلى خوارج وهم الذين يرون قبول التحكيم كفراً، فحكموا بكفر علي وأصحابه لقبولهم التحكيم. (وشيعه) وهم الذين شايعوا علياً وقبلوا التحكيم وأصبح لهم بعد أمد بعيد عقيدة في الإمامة خاصة بهم. (وجمهور) وهم الذين لم يتلوثوا ببدعة الخروج أو التشيع، وكان منهم فريق مع علي، وفريق مع معاوية، وفريق وقف على الحياد فلم يغمس يده في تلك الفتنة أو يلوثها بهذه الدماء. أصبح الخوارج خطراً على جيش علي فاشتغل بحروبهم فكان ذلك قوة لمعاوية الذي كان في أطوع جنده، ثم أنه لم يظل الحال على ذلك حتى قام ثلاثة من الخوارج بقتل هؤلاء الثلاثة - علي ومعاوية وعمرو بن العاص - الذي كانوا سبباً في هذه المنازعات، فنجوا من القتل عمرو ومعاوية، وأصيب خليفة المسلمين علي رضي الله عنه بطعنة من خارجي أثيم يدعى عبد الرحمن بن ملجم، وبقتل علي اجتمع أهل الكوفة وبايعوا ابنه الحسن فمكث في الخلافة ستة أشهر وإياماً، ثم تنازل عنها لمعاوية على صلح أبرم بينهما حقناً للدماء وذلك سنة إحدى وأربعين التي سميت بعام الجماعة لاجتماع الناس على معاوية فيه ولكن رغم تنازل الحسن لمعاوية عن الخلافة لم تخمد جذوة الشيعة، ولم تهدأ ثورة الخوارج، بل تغالى كل فريق في رأيه واشتط كل حزب في عقيدته، حتى أصبح لكل طائفة منزع ديني خاص^(١).

وعلى أثر هذه الخلافات السياسية التي وقعت بين المسلمين ازداد الوضع في

(١) الحديث والمحدثون ص ٨٢-٨٣ .

الحديث من أهل الأهواء ليدعموا أباطيلهم لكيد الإسلام وأهله وفيهم الزنادقة والمجوس والمتطرفون في حب عثمان أو علي والمبغضون لهما وذلك كله لما لم تسعفهم نصوص القرآن ولم يجدوا مجالاً للتلاعب بكتاب الله المحفوظ في الصدور والذي تم تدوينه وجمعه قبل الفتنة، ومادون من الحديث حتى نهاية خلافة الراشدين كان أقل بكثير مما لم يدون، فكانت هذه ثغرة نفذ منها أهل الأهواء إلى تحقيق أغراضهم ومع نمو هذه الفرق نمت كمية الأحاديث الموضوعية لدعم نظر كل فرقة والتي بلغت مداها في القرنين الثاني والثالث الهجريين كما تدل على ذلك أسماء الموضوعات التي أوردتها كتب الموضوعات وكتب الضعفاء^(١).



(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٥-٦.

الفصل الثاني

الشيعة وأثرهم في وضع الحديث

لم يوص النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ولا لغيره بالخلافة، ولم يرد عنه في حديث صحيح أنه عين علياً للخلافة، ويروي البخاري عن ابن عباس: أن علياً رضي الله عنه خرج من عند النبي ﷺ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده العباس رضي الله عنه وقال: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سيتوفى من وجعه هذا، إنني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، فاذهب بنا نسأله فيمن هذا الأمر، فإن كان فينا علمناه، وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا، فقال علي: أما والله لن سألتناه فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده، وإنني والله لا أسأله. كما أنه لم يرد من طريق صحيح أن علياً ادعى شيئاً من ذلك، ولو كان عنده في ذلك شيء لذكره للصحابه الذين كانوا لا يتوقفون في إنفاذ وصية نبيهم ﷺ، بل على عكس ذلك فقد بايع علي أبابكر بالخلافة كما بايع عمر ثم عثمان رضي الله تعالى عنهم.

فقد روى البخاري في كتاب العلم عن أبي جحيفة الصحابي أنه قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا (وفي رواية كتاب الجهاد: لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة) إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر^(١).

فنحن نرى أبا جحيفة يسأل علياً عن شيء خصهم به رسول الله ﷺ من أسرار

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢٠٤، وهو في عدة مواضع من الصحيح (الطبعة السلفية).

الوحي، وما سأل هذا السؤال إلا لأنه سمع لفظاً من الشيعة حول الوصية والخلافة التي يدعونها لعلي، فنفي ذلك علي نفياً باتاً، وأقسم على ذلك، ثم استثنى أشياء لا تمت إلى معتقدات الشيعة بصلة، وقد جاء هذا الحديث بروايات عدة في بعضها زيادات وليس فيها أن النبي ﷺ أوصى لعلي بشيء من أسرار الوحي أو خصه بشيء من ذلك مما تزعمه الشيعة^(١).

لقد كانت الفكرة الأولى في التشيع لعلي هي أن جماعة من الصحابة يرون بعد موت رسول الله ﷺ أن الخلافة ميراث أدبي لعلي بن أبي طالب وأنه أولى بها من غيره لعدة أمور منها:

أنه أقرب عاصب لرسول الله بعد عمه العباس، ومنها سبقه إلى الإسلام، وشهوده بدرأً وغيرها من المشاهد، ومنها كونه زوج فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ومنها مزاياه الخلقية والعلمية، فقد كان ذا شجاعة وقوة وعبقرية قضائية نادرة حتى قيل: (قضية ولا أبا حسن لها) أما عمه العباس فقد تأخر إسلامه إلى فتح مكة وشهد بدرأً إلى جانب المشركين ولم تتوفر لديه تلك المزايا.

إلا أن أنصار علي لم يظهروا برأيهم هذا محافظة على وحدة المسلمين فلم يتأخروا عن بيعته أبي بكر والخليفين من بعده^(٢).

ولو كان الخلاف محصوراً في دائرة هؤلاء الصحابة الكبار ومن شايعهم من جمهور الصحابة والتابعين، لبقى مطبوعاً بطابعهم الذي عرفوا به، من حسن الأدب واحترام الصحبة مع الجهر بالحق والصراحة فيه. . . وهؤلاء الأصحاب لهم من بلائهم في الإسلام، وخدمتهم في نشر لوائه، وتفانيهم دون رسول الله ﷺ

(١) الحديث والمحدثون ص ٩٤ .

(٢) انظر الحديث والمحدثون ص ٨٨ .

وشريعته، ولهم من تاريخهم الأول قبل الفتنة وأدبهم وأخلاقهم وسمو نفوسهم، ما يجعلنا نعتقد فيهم الخير جميعاً، ونذهب إلى أنهم كانوا جميعاً مجتهدين يريدون الحق^(١).

حتى إذا كانت الفتنة أواخر خلافة عثمان، واندس بينهم أعداء الله من يهود وأعاجم تظاهروا بالإسلام، وكان ما قضى الله به من مقتل الخليفة الراشد الثالث عثمان^(٢). فكان أنصار علي أول من ألح عليه في تولي الخلافة وقام معاوية يطالب بدم عثمان فحينئذ وقعت بينه وبين علي حروب انتهت بمعركة (صفين) فبدأت فكرة التشيع لعلي تلبس ثوباً جديداً فانضم إليها كثير من الزنادقة وأرباب الأهواء والمنافقين بقصد الإفساد في الدين^(٣). واتخذوا التشيع ستاراً لتحقيق أهوائهم والوصول إلى مأربهم، وتستر بحب علي لتروي غيظها، ممن أقاموا قواعد الدين الجديد بسواعدهم وأرواحهم ودمائهم، فكان كثير من الفتن تقوم باسم المتظاهرين بالتشيع لعلي، فنكسب أهل البيت نكبات متعددة، ذهب ضحيتها خيرة أبناء أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأحفاده، وسجل لهم التاريخ مآسي تنفطر لها القلوب، وتتشعر لها الأبدان، ويندى لها الجبين، كل ذلك بسبب استغلال أعداء الدين باسم أهل البيت، وهؤلاء المستغلون هم الذين وضعوا الأحاديث في سبيل تأييد حركاتهم وشجعوا على وضعها، وإننا لا نتصور قط أن يوافق الحسن أو الحسين أو محمد بن الحنفية أو جعفر الصادق أو زيد بن علي أو غيرهم من أهل البيت على الكذب على رسول الله ﷺ جدهم وهم على جانب كبير من التقى والورع والصفاء، وإن أهل البيت لأرفع بكثير من أن يكذبوا على رسول الله ﷺ، وإنما حمل إثم الوضع باسمهم من لف حولهم من شيعتهم،

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ١٤٨ .

(٢) انظر السنة ومكاتها في التشريع ص ١٤٧ .

(٣) الحديث والمحدثون ص ٨٨ - ٨٩ .

وكثر الوضع وأساءوا إلى إمامهم علي رضي الله عنه أكثر مما أحسنوا إليه بذلك^(١).

قال أبو الفرج ابن الجوزي: (فضائل علي الصحيحة كثيرة، غير أن الرافضة لا تقنع، فوضعت له ما يضع لا ما يرفع)^(٢).

قال ابن أبي الحديد: (إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم . . . فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث)^(٣).

هذا وقد كثر الوضع في الحديث من الشيعة حتى أساءوا إلى سمعة العراق، وأصبح أهل المدينة يتوقون حديثهم (وصار الأمر يشبهه على من لا يميز بين هذا وهذا، منزلة الرجل الغريب إذا دخل إلى بلد نصف أهله كذابون خوائون، فانه يحترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة . . .)^(٤).

وقد حذر الإمام مالك كما حذر غيره من الأحاديث التي مصدرها العراق حتى رأى مالك إنزالها منزلة أحاديث أهل الكتاب، أي لا تصدق ولا تكذب^(٥).

وقال أحد أصحاب علي رضي الله تعالى عنه: (قاتلهم الله أي علم أفسدوا)^(٦).

وقال عامر الشعبي: (ما كذب على أحد في هذه الأمة ما كذب على علي رضي

(١) السنة قبل التدوين ص ١٩٥-١٩٦ .
 (٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .
 (٣) شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٢٦ .
 (٤) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨ .
 (٥) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨ .
 (٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٣ .

الله تعالى عنه^(١) ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكذب الرافضة مما يضرب به المثل)^(٢) وقال ابن المبارك: (الدين لأهل الحديث، والكلام والحيل لأهل الرأي، والكذب للرافضة)^(٣) وسئل الإمام مالك رضي الله عنه عن الرافضة فقال: (لا تكلمهم ولا ترو عنهم فانهم يكذبون)^(٤)، وقال الإمام الشافعي: (لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة)^(٥).

وقال يزيد بن هارون: (يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون)^(٦) وقال حماد بن سلمة: (حدثني شيخ لهم تاب - يعني الرافضة - قال كنا إذا اجتمعنا فاستحسننا شيئاً جعلناه حديثاً)^(٧). هذا وقد صنع الشيعة أحاديث كثيرة وحرفوا بعض الأحاديث حسب أهوائهم وفرقهم التي كانت تزداد يوماً بعد يوم، فوضعوا أحاديث في مناقب علي يرفعون من قدره، وأخرى وضعوها في مثالب معاوية والأمويين وكتب الموضوعات مملوءة بأكاذيبهم وسنذكر بعض ما وضعوا على سبيل المثال: وكان يهم الشيعة إثبات وصية الرسول ﷺ لعلي بالخلافة من بعده، فوضعوا كثيراً من الأحاديث في هذا، منها: (وصيي، وموضع سري، وخليفتي في أهلي، وخير من أخلف بعدي علي)^(٨)، وحديث: (يا علي أخصك بالنبوة ولا نبوة بعدي . . .)^(٩) وحديث: (إن لكل نبي وصياً ووارثاً وإن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب)^(١٠)، وحديث: (لما أن عرج بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة أراه الله من العجائب في كل سماء فلما أصبح جعل يحدث الناس من عجائب ربه، وكذبه من كذبه من أهل مكة وصدقه من صدقه، فعند ذلك انقض نجم من السماء

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧٧ . (٢) المتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .

(٣) المتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ (٤) المتقى من منهاج الاعتدال ص ٢١ .

(٥) المتقى من منهاج الاعتدال ص ٢١

(٦) المتقى من منهاج الاعتدال ص ٢٢ ، وانظر الجرح والتعديل ج ١ ص ٢٨ .

(٧) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ . (٨) الفوائد المجموعة ص ٣٦٩ ، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٦ .

(٩) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٣٢٣ ، والفوائد المجموعة ص ٣٤٤ . (١٠) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٣٢ .

فقال النبي ﷺ: في دار من وقع هذا النجم فهو خليفتي من بعدي، وطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال أهل مكة: ضل محمد وغوى وهوى أهل بيته، ومال إلى ابن عمه، فعند ذلك نزلت هذه السورة: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ...!!﴾^(١) وحديث: (خلقت أنا وعلي من نور، وكنا على يمين العرش، قبل أن يخلق آدم بألفي عام، ثم خلق الله آدم فأنقلبنا في أصلاب الرجال، ثم جعلنا في صلب عبد المطلب، ثم شق أسماءنا من اسمه، والله محمود وأنا محمد والله الأعلى، وعلي علي)^(٢).

وحديث ابن عباس: (ستكون فتنة، فإن أدركها أحد منكم فعليه بخصلتين كتاب الله وعلي بن أبي طالب فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وهو آخذ بيد علي - هذا أول من آمن بي، وهو أول من يصافحني يوم القيامة، وهو فاروق هذه الأمة، يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصديق الأكبر، وهو بابي الذي أوتى منه، وهو خليفتي من بعدي) رواه العقيلي عن ابن عباس وقال: في إسناده داهر بن يحيى الرازي كان ممن يغلو في الرفض، ولا يتابع علي حديثه، وابنه عبد الله بن داهر كذاب وهو الراوي عنه^(٣)، وحديث: (من لم يقل علي خيرا الناس فقد كفر)^(٤) وحديث: (النظر إلى علي عبادة)^(٥)، وحديث: (حب علي يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب)^(٦)، وحديث: (من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في حكمه، ويحيى في زهده، وموسى في بطشه فلينظر إلى علي)^(٧). وحديث: (من مات وفي قلبه بغض لعلي بن أبي طالب، فليمت يهودياً أو نصرانياً)^(٨).

(١) الفوائد المجموعة ص ٣٦٩، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٦. (٢) الفوائد المجموعة ص ٤٣٢-٤٣٣.

(٣) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٣٢٤، والفوائد المجموعة ص ٣٤٥، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٣.

(٤) الفوائد المجموعة ص ٣٤٧. (٥) الفوائد المجموعة ص ٣٥٩.

(٦) الفوائد المجموعة ص ٣٦٧، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٥. (٧) الفوائد المجموعة ص ٣٦٧.

(٨) الفوائد المجموعة ص ٣٧٣.

وحديث: (مثلي مثل شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرتها، والشيعنة ورقها فأى شئ يخرج من الطيب إلا طيب)^(١) وحديث: (من أحبني فليحب علياً، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أبغض الله أدخله الله النار)^(٢)، وحديث: (يا علي إن الله غفر لك ولذريتك ولوالديك ولأهلك ولشيعتك ولمحبي شيعتك)^(٣).

هذا وقد أتخذ بعض الشيعة من الكذب في الحديث دعاية لأغراضه الدنيوية وتأييداً لأهدافهم الدنيئة، وأكثر من هذا كان التشيع تكتة من يطلب السلطان، فهذا هو المختار بن أبي عبيد - الذي كان أولاً خارجياً ثم زبيرياً يتبع عبد الله بن الزبير ثم شيعياً كيسانياً - يدعو بالإمامة لمحمد بن الحنفية، يستغل هذه الدعوة لنفسه ويختلق الأحاديث، فقد أثر عنه أنه لما خرج بالكوفة على عبد الله بن الزبير، قال لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ أنه كائن بعده خليفة يطالب له بتره ولده، وهذه عشرة آلاف دوهم وخلعة ومركوب وخادم، فقال له الرجل: أما عن النبي ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة وحط لي من الثمن ما شئت، قال: عن النبي ﷺ أوكد والعذاب عليه أشد)^(٤).

هذا وقد اشتغل الشيعة بالحديث وسمعوا من الثقات وعرفوا الأسانيد الصحيحة، ثم وضعوا عليها الأحاديث التي تتفق وعقيدتهم وأصلوا بها كثيراً، وكان منهم من يسمى بالسدي، ومنهم من يسمى بابن قتيبة، وكانوا يروون عنهما، فيظن من لا يعرف حقيقة الحال أنهما المحدثان الشهيران، مع أن كلاً من السدي وابن قتيبة - الذين ينقل عنهما الشيعة - رافضي غال، ولكن جهابذة السنة وعلماء

(١) الفوائد المجموعة ص ٣٧٩ . (٢) الفوائد المجموعة ص ٣٨٣ .

(٣) الفوائد المجموعة ص ٣٨٤ ، وتنزيه الشريعة ج١ ص٤٠٢ .

(٤) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩ .

الحديث كشفوا دخيلة أمرهم، وأطلعوا الناس على حقيقة حالهم، وميزوا بين السديين بالكبير وهو ثقة، والصغير وهو كذاب وضاع، وكذلك ميزوا بين ابن قتيبة الشيعي وبين عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ولم يقتصر الشيعة على ذلك بل وضعوا الكتب وملأوها بأباطيلهم ونسبوا إلى أهل السنة (ككتاب سر العارفين) الذي نسبوه للغزالي.

وقد أفسد الشيعة علم الإمام علي رضي الله عنه بما نسبوه إليه من الأقوال وما اعتقدوه فيه من العقائد التي وضعوا لها الأحاديث، مما جعل أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديث علي وفتاواه إلا ما جاء عنه من طريق أهل بيته خاصة أو من طريق أصحاب عبد الله بن مسعود، كعبيدة السلماني وشريح وأبي وائل ونحوهم^(١).

وهذا ولم يكتف الشيعة بوضع الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه، بل وضعوا كذلك أخباراً بشعة تنال من أبي بكر وعمر وغيرهما من كبار الصحابة، يزعمون فيها إساءة هؤلاء الصحابة إلى علي رضي الله عنه، وأهله، وفي هذا يقول ابن أبي الحديد: (فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة . . . وأن عمر ضغط بين الباب والجدار . . . وجعل في عنق علي جبلاً يقاد به، فكله لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبت أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله)^(٢).

لقد كان للأحاديث المكذوبة التي وضعها الشيعة أثر عكسي في نفوس من ضعف إيمانهم من المسلمين لا سيما المنتسبين إلى بني أمية، فوضع هؤلاء الحديث في مناقب أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، كرد على مثالب الشيعة لهم وانتقاصهم قدرهم.

(١) الحديث والمحدثون ص ٩٦-٩٧.

(٢) شرح نهج البلاغة ج ١ ص ١٥٨-١٥٩.

هذا وسنذكر طائفة من الأحاديث المكذوبة على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر منها: حديث: (لما عرج بي إلى السماء قلت: اللهم اجعل الخليفة من بعدي علي ابن أبي طالب، فارتجت السماوات وهتف بي الملائكة من كل جانب: يا محمد إقرأ (وما تشاءون إلا أن يشاء الله قد شاء الله أن يكون من بعدك أبو بكر الصديق)^(١)، وما روي عن عبد الله بن جراد قال: (كنا عند رسول الله ﷺ، فأتي بفرس فركبه ثم قال: يركب هذ الفرس من يكون الخليفة بعدي، فركبه أبو بكر)^(٢)، وحديث: (إن أبا بكر قال للنبي ﷺ: إني كنت معك في الصف الأول، فكبرت وكبرت فاستفتحت بالحمد فقرأتها، فوسوس إلي شيء من الطهور فخرجت إلى باب المسجد، فإذا أنا بهاتف يهتف بي وهو يقول: وراءك، فالتفت فإذا أنا بقدرح من ذهب مملوء ماء أبيض من الثلج وأعذب من الشهد، وألين من الزبد، عليه منديل أخضر مكتوب عليه: لا إله إلا الله الصديق أبو بكر، فأخذت المنديل فوضعت على منكبي، وتوضأت للصلاة وأسبغت الوضوء. ورددت المنديل على القدرح ولحقتك وأنت راعع الركعة الأولى فتمت صلاتي معك يا رسول الله فقال النبي ﷺ: أبشر، الذي وضأك للصلاة جبريل والذي مندلك ميكائيل، والذي أمسك ركبتني حتى لحقت الصلاة إسرافيل)^(٣)، وحديث: (إن الله جعل أبا بكر خليفتي على دين الله ووحيه، اسمعوا له تفلحوا، وأطيعوه ترشدوا)^(٤)، وحديث: (عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلا وجدت فيها اسمي مكتوباً محمد رسول الله وأبو بكر من خلفي)^(٥) وحديث: (إن الله في السماء يكره أن يخطيء أبو بكر الصديق)^(٦)، وحديث: (لما أسرى بي رأيت في السماء خيلاً موقوفة مسرجة ملجمة لا تروث ولا تبول، ولا تعرق، رؤوسها من الياقوت

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٤٥ . (٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٤٦ .

(٣) الفوائد المجموعة ص ٣٣٠-٣٣١ ، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٤١ . (٤) الفوائد المجموعة ص ٣٣٢ .

(٥) الفوائد المجموعة ص ٣٣٣ . (٦) الفوائد المجموعة ص ٣٣٥ .

الأحمر، وحوافرهما من الزمرد الأخضر وأبدانها من العقيان الأصفر، ذوات أجنحة، فقلت: لمن هذه؟ فقال جبريل: هذه لمحبي أبي بكر وعمر يزورون الله عليها يوم القيامة^(١)، وحديث عبد الله بن أبي أوفى: (رأيت النبي ﷺ متكئاً على علي، وإذا أبو بكر وعمر أقبلا فقال: يا أبا الحسن أحبهما فحبهما تدخل الجنة)^(٢) وحديث: (إن في السماء الدنيا ثمانين ألف ملك يستغفرون الله لمن أحب أبا بكر وعمر، وفي السماء الثانية ثمانون ألف ملك يلعنون من أبغض أبا بكر وعمر)^(٣)، وحديث: (ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله أبو كبر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين)^(٤)، وحديث: (إن جماعة من بني هاشم سألوا رسول الله ﷺ أن يحول الكتابة من معاوية، فنزل الوحي باختياره)^(٥) ووضعوا أحاديث مطولة في كتابة معاوية آية الكرسي وغيرها، ذكرتها كتب الموضوعات منها: (أنه ﷺ أخذ القلم من يد علي فدفعه إلى معاوية)^(٦)، وحديث: (إن النبي ﷺ ناول معاوية سهماً، وقال: خذ هذا السهم حتى تلقاني به في الجنة)^(٧) وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: (جاء جبريل بورقة آس أخضر مكتوب عليها لا إله إلا الله، محمد رسول الله، حب معاوية فرض على عبادي)^(٨)، وحديث: (الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية)^(٩)، وحديث: (إذا رأيت معاوية يخطب على منبري فاقبلوه فإنه أمين مأمون)^(١٠)، ووضع بعض المفرضين من حزب معاوية حديث: (عن عمرو بن يحيى السعدي

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٤٧ ، والفوائد المجموعة ص ٣٣٧ .

(٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٤٧ ، والفوائد المجموعة ص ٣٣٨ .

(٣) الفوائد المجموعة ص ٣٣٨ ، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٤٨ .

(٤) الفوائد المجموعة ص ٣٤٢ ، واللائئ المصنوعة ج ١ ص ٣١٩ ، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٠ .

(٥) الفوائد المجموعة ص ٤٠٣ ، وانظر تنزيه الشريعة ج ٢ ص ١٩ ذكره بطوله .

(٦) الفوائد المجموعة ص ٤٠٣ . (٧) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٦ . (٨) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٢١ .

(٩) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٤ . (١٠) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٨ .

عن جده أن النبي ﷺ كان ذات يوم جالساً بين أصحابه إذ قال: يدخل عليكم من باب المسجد في هذا اليوم رجل من أهل الجنة يفرحني الله به، قال أبو هريرة، فتناولت لها، فإذا نحن بمعاوية بن أبي سفيان قد دخل، فقلت: يا رسول الله هو هذا، قال: نعم يا أبا هريرة، هو، يقولها ثلاثة، ثم قال النبي ﷺ: يا أبا هريرة، إن في جهنم كلاباً زرق الأعين أعرافها شعر كأمثال أذنان الخيل، لو أذن الله تعالى بكل منها إن تبلع السموات السبع في لقمة واحدة لهان ذلك عليها، تسلط يوم القيامة على من لعن معاوية بن أبي سفيان^(١) وأمثال هذه الأحاديث كثيرة كلها من صنع الأحزاب المتناوئة، التي حاولت أن تدعم بها موقفها، وترفع من قدر أصحابها وزعمائها.

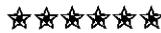
هذا، وقد رأى بعض ذوي النيات الحسنة ما كان من هذه الأحزاب وما دار بينهم من طعون مختلفة تناولت الصحابة جميعاً إلى وضع أحاديث تذكر فضائلهم، ترفع من شأنهم، وتبين أنه لا فرق بين الخلفاء الأربعة، وقد ظن هؤلاء - بحسن نيتهم - أنهم يفعلون خيراً، لأنهم يمنعون بوضع هذه الأحاديث اللعن الذي كان يتناوله أتباع كل صحابي، ويقطعون دابر الشتم والسباب، فيجمعون أمر الأمة، وكأنهم لم يعلموا أنهم يفترون على رسول الله ﷺ الكذب. ومن ذلك حديث! (أن الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والذئب، وعمر مشيراً، وعثمان سنداً، وأنت يا علي ظهيراً، أتم أربعة. قد أخذ الله لكم الميثاق في أم الكتاب، لا يحبكم إلا مؤمن تقي، ولا يبغضكم إلا منافق مسيء، أتم خلفاء نبوتي وعقد ذمتي)^(٢)، وحديث: (ينادي مناد يوم القيامة من تحت العرش: أين أصحاب محمد؟ فيؤتى

(١) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٢٣ .

(٢) الفوائد المجموعة ص ٣٨٤ .

بأبي بكر عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم^(١)، وحديث: (أبو بكر وزير يري والقائم في أمتي من بعدي، وعمر حبيبي ينطق على لساني، وأنا من عثمان وعثمان مني، وعلي أخي وصاحب لوائي)^(٢). وحديث: (أبو بكر أوزن أمتي وأرحمها، وعمر بن الخطاب خير أمتي وأكملها وعثمان بن عفان أحي أمتي وأعدلها، وعلي بن أبي طالب ولي أمتي وأوسمها وعبد الله بن مسعود أمين أمتي وأوصلها، وأبو ذر أزهد أمتي وأرقها، وأبو الدرداء أعدل أمتي وأرحمها، ومعاوية ابن أبي سفيان أحلم أمتي وأجودها)^(٣) وحديث: (من شتم الصديق فإنه زنديق، ومن شتم عمر فمأواه سقر، ومن شتم عثمان فخصمه الرحمن، ومن شتم علي فخصمه النبي ﷺ)^(٤) وحديث: (إن لله في كل ليلة جمعة مائة ألف عتيق من النار، إلا رجلين، فإنهما يدخلان في أمتي وليسا منهم، وإن الله لا يعتقهما فيمن عتق منهم من أهل الكباثر في طبقتهم مصفدين مع عبدة الأوثان: مبغضي أبي بكر وعمر، وليس هم داخلين في الإسلام، وإنما هم يهود هذه الأمة، ثم قال: ألا لعنة الله على مبغضي أبي بكر، وعمر وعثمان وعلي)^(٥).

والواقع أن الصحابة كانوا على درجة عظيمة من الفضل وكان لهم من تاريخهم وحسن سيرتهم وشرف صحبتهم للنبي ﷺ، وما صح في فضلهم من أحاديث فيها غنية عن الكذب على رسول الله ﷺ، ولكن الهوى ساق هؤلاء الوضاعين، والجهل أعمى قلوبهم. وإن هذه الوسيلة في محاربة الخصم بمقتها الدين بل هي من صفات المنافق الذي إذا خاصم فجز.



(١) الفوائد المجموعة ص ٣٨٤ . (٢) الفوائد المجموعة ص ٣٨٦ .
 (٣) الفوائد المجموعة ص ٤٠٩ ، وتنزيه الشريعة ج ٢ ص ١٧ . (٤) الفوائد المجموعة ص ٣٣٩ .
 (٥) الفوائد المجموعة ص ٣٣٨ ، وتنزيه الشريعة ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

الفصل الثالث

الخوارج وأثرهم في وضع الحديث

ذكر الباحثون والكتاب أن فرقة الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه بعد قبوله التحكيم - ما كانوا يكذبون في الحديث، قال ابن تيمية للرافضة في الرد عليهم: (ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم، ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب، لأننا جربناهم، فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم)^(١)، كما قال أيضاً: (ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل إن حديثهم من أصح الحديث)^(٢). وقال أبو داود: (ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج)^(٣)، ولولا وجود بعض الروايات القليلة جداً لقلنا إن الخوارج لم يثبت عنهم الوضع، وما روى عنهم من ذلك لا يتعدى الحوادث النادرة التي لا يمكن أن نجعلها مقياساً عاماً على مجموعهم، ونحكم عليهم من خلالها بالوضع في الحديث، ويرجع قلة الوضع عندهم إلى شدة تدينهم وورعهم، وأنهم كانوا جميعاً من العرب الخالص، فكانوا أشداء صرحاء لا يتقون أحداً ولا يرهبون حاكماً، والقوم الذين هذه صفاتهم يتفي الكذب من بين صفوفهم أو يكاد، بالإضافة إلى أنهم يرون كفر مرتكب الكبيرة، فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسق، ولا بد أن يكونوا قد اطلعوا على قول الرسول الكريم ﷺ: (من كذب عليّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(٤) لذا لم

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال ص ٣٢ ، ٤٨٠ .

(٣) الكفاية ص ١٣٠ .

(٤) رواه البخاري ومسلم : فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٩-٢٠٢ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٧ وما بعدها

يجرؤا على الكذب، وهم المشهورون بالتقى والورع والعبادة.

وهناك بعض الأمثلة القليلة التي نسبت إليهم في الوضع: من ذلك ما نقل عن ابن لهيعة أنه قال: سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: (إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويتنا أمراً صيرناه حديثاً) (١).

وما رواه عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم قال: (قال لي رجل من الخوارج: إن هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويتنا أمراً جعلناه في حديث) (٢).

وما قاله السيوطي: (روي عن شيخ خارجي أنه قال: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويتنا أمراً صيرناه حديثاً) (٣) فهذه حادثة واحدة تتابع على نقلها عدد من الرواة تدل على وضع الخوارج للحديث ولكنها معارضة بما نقلنا سابقاً، وهذا يجعلنا نشك في صدق هذه الواقعة.

وأما ما روي عن عبد الرحمن بن مهدي أن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث (إذا أتاكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته . . .) (٤) فلا أدري مدى صحته عن ابن مهدي؟ والمنقول عن غير ابن مهدي إضافته إلى (الزنادقة) فقط (٥).

قال صاحب عون المعبود: (فأما ما رواه بعضهم أنه قال: (إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق فخذوه) فإنه حديث باطل لا أصل له (٦)، وقد

(١) مقدمة كتاب الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٣٨-٣٩، واللائق المصنوعة ج ٣ ص ٣٦٨، والكفاية ص ١٢٣.

(٢) المحدث الفاصل ص ٤١٦ (٣) واللائق المصنوعة ج ٣ ص ٣٤٨ (٤) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي

ص ٩٦، والسنة قبل التدوين ص ٥٠٢.

(٥) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٩٧.

(٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٢٩.

حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال: (هذا حديث وضعته الزنادقة)^(١). ونقل الفتني عن الخطابي أنه قال أيضاً (وضعته الزنادقة)^(٢).

قال المرحوم الدكتور مصطفى السباعي: (لقد حاولت أن أعثر على دليل علمي يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج، ولكن رأيت الأدلة العلمية على العكس، تنفي عنهم هذه التهمة)^(٣)، قال المبرد: (والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذوي المعصية الظاهرة)^(٤)، وقد كان سليمان بن الأشعث يقول: (ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج)^(٥). وكانوا في جمهرتهم عرباً أقحاحاً، فلم يكن وسطهم بالوسط الذي يقبل الدسائس والزنادقة والشعوبين كما وقع ذلك للرافضة، وكانوا في العبادة على حظ عظيم شجعاناً صرحاء لا يجاملون ولا يلجأون إلى التقية كما يفعل الشيعة، ولو كانوا يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطغاة، كزياد والحجاج، وكل ما بين أيدينا من النصوص التاريخية يدل دلالة قاطعة على أنهم واجهوا الحكام والخلفاء والأمراء بمنتهى الصراحة والصدق فلماذا يكذبون بعد ذلك؟)^(٦). وخلاصة القول أن الخوارج لم ينغمسوا في حماة الوضع، وكانوا أصح أهل الأهواء والأغراض حديثاً، ولولا رواية ابن لهيعة لجزمنا بصدقهم وحتى رواية ابن لهيعة على فرض صحتها إنما تبين أن هذا كان هوى لفرد منهم وليس هو شأن جميعهم.

☆☆☆☆☆

- (١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٧ (٢) تذكرة الموضوعات للفتني ص ٢٨ . .
 (٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٧ . (٤) الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٠٦ .
 (٥) الكفاية ص ١٣٠
 (٦) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٨ .

الفصل الرابع

الخلافاً الكلامية والمذهبية

لقد تضافرت عدة عوامل في تنيمة الأحاديث الموضوعية كان من بينها ظهور الفرق الكلامية المتعددة كالقدرية والمرجئة والجهمية والمشبهة، ثم حركة المعتزلة التي ازداد سلطانها في العصر العباسي ولئن أعطت المناظرات العميقة بين هذه الفرق متعة ذهنية لأرباب العقول المتعطشة إلا أنها فتحت باباً من أبواب الفتن، وساهمت في تمزيق كيان المجتمع الإسلامي، كما أنها ضخمت الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العملي الذي أكد عليه الصحابة الذين وقفوا عند النصوص المتشابهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها، في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم وضوح العقيدة وصفاء النصوص ولم تثمر جهودهم غير الانقسام والتفريق في الكيان الإسلامي.

وكان لا بد لأهل الكلام وأتباع الفرق من تأييد عقائدهم وآرائهم بنصوص من الشرع، ولما لم يجدوا ما يغنيهم في الأحاديث الصحيحة، لجأ قليلو الورع منهم إلى الوضع في الحديث، تأييداً لمذاهبهم^(١).

قال محرز أبو رجاء - وكان يرى رأي القدرية فتاب منه - قال: لا ترووا عن أحد من أهل القدر شيئاً، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها، ولقد أدخلت أربعة آلاف من الناس، قال زهير: فقلت له: كيف تصنع بمن أدخلتهم؟ قال: ها أنا ذا أخرجهم الأول فالأول^(٢).

وبسبب وضع أهل الكلام وأرباب الفرق للأحاديث أو تأويلهم لها حسب

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٤ .

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج ١ ص ٣٢ ، وانظر لسان الميزان ج ١ ص ١٢ .

أهوائهم ظهرت السنة أمام الجاهلين بمظهر التناقض، فالمرجئة والقدرية والمجسمة والمعطلة وسائر الفرق على اختلافها وتباين آرائها تعتمد في دعم وجهات نظرها على السنة.

فمثلاً من المناقشات المبكرة بين المسلمين - هل يزيد الإيمان أم لا؟ وقد وضعت أحاديث في دعم الرأيين كحديث: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ومن قال غير ذلك فهو مبتدع) وضعه أحمد بن محمد بن حرب^(١) ووضع حديث آخر يناقضه: (من زعم أن الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق ونقصانه كفر، فإن اتابوا وإلا فاضربوا أعناقهم بالسيف . . .). وضعه محمد بن القاسم الطليكاني^(٢)، وكانت فتنة القول بخلق القرآن مدعاة لوضع أحاديث ضد هذه الفكرة، من ذلك حديث يقطع بكفر من يقول بخلق القرآن فقد روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (القرآن كلام الله عز وجل ليس بخلق ولا مخلوق فمن زعم غير ذلك فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ)^(٣) وحديث: (كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن، وذلك أنه كلامه منه بدأ وإليه يعود، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون: القرآن مخلوق فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته، لأنه لا ينبغي لمؤمنة أن تكون تحت كافر إلا أن تكون سبقتة بالقول)^(٤).

وكذلك وضعت المجسمة أحاديث كثيرة لتأييد آرائها في الصفات من ذلك حديث وضعه أبو السعادات ابن منصور منه (أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة إلى الدنيا يجلس على كرسي من نور وبين يديه لوح فيه أسماء من يثبت الرؤية

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥٠ . (٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٤، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٣٤ .

والكيفية والصورة^(١).

وقد اتخذ بعض المتكلمين من هذا التنافض بين الموضوعات ومن التناقض الظاهري بين بعض الأحاديث الصحيحة وسيلة لثلب أهل الحديث وانتقاصهم وقد دافع ابن قتيبة عن أهل الحديث وأوضح أن البلية إنما هي من أهل الكلام وذلك في كتابه القيم (تأويل مختلف الأحاديث).

وكما وضعت أحاديث تدعم آراء الفرق الكلامية فقد وضعت أحاديث ضد بعض هذه الفرق من قبل خصومها، فقد وضع الأبرد بن الأشرس حديثاً يقرر أن القدرية زنادقة، فقد روى الأبرد بن الأشرس عن يحيى بن سعيد عن أنس قال: قال رسول ﷺ: (تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة، قالوا يا رسول الله: من هم؟ قال: الزنادقة، وهم القدرية)^(٢).

وكما جاء في حديث موضوع آخر أنهم مجوس هذه الأمة، فقد قال ابن أبي عاصم: حدثنا ابن مسمى حدثنا عمر بن محمد الطائي عن سعيد بن أبي حميد عن ثابت البناني سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (يكون مكذبون بالقدر ألا إنهم مجوس هذه الأمة، وما هلكت أمة بعد نبيها إلا بشركها ولا كان بدء شركها بعد إيمانها إلا التكذيب بالقدر)^(٣). وكتب الموضوعات مليئة بالنماذج المنوعة لما وضعت فرق الكلام أو وضع ضدها، فالأغلبية المطلقة للأحاديث التي فيها تهجم عنيف على الفرق بأسمائها التي لم تظهر إلا في أواخر العصر الأموي، وأوائل العصر العباسي مختلقة.

وكما كانت الخلافات الكلامية سبباً في وضع الحديث فكذلك كانت الخلافات

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٢٤٨ .

(٣) اللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٢٥٧ .

الفقهية - المذهبية - مدعاة لوضع الأحاديث حيث نزع الجهال والفسقة من أتباع المذاهب الفقهية إلى تأييد مذاهبهم بأحاديث مكذوبة للدفاع عنها زوراً وبهتاناً، فيشحنون كتبهم بالموضوعات، سواء اختلقوها بأنفسهم أو اختلقها لهم الوضاعون خدمة لهم وتأييداً لهواهم، وقد تبلغ بهم الجرأة حداً يجعلون أقيستهم من أحاديث الرسول ﷺ، وغالباً ما يكون هؤلاء الفقهاء من مدرسة الرأي التي تعني بالقياس عناية خاصة^(١).

قال أبو العباس القرطبي صاحب المفهم^(٢): (استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا، ولهذا نرى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً)^(٣).

وقد ذكر الترمذي في العلل التي بآخر جامعه، عن أبي مقاتل الخرساني، أنه حدث عن عون بن أبي شداد بأحاديث طوال في وصية لقمان، فقال له ابن أخيه: يا عم لا تقل حدثنا عون، فإنك لم تسمع منه هذا، فقال: يا ابن أخي إنه كلام حسن^(٤).

هذا وقد روى ابن أبي حاتم في مقدمة كتاب (الجرح والتعديل) عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعد ما تاب: انظروا عمن تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هويتنا أمراً صيرنا له حديثاً، وقال الحاكم أبو عبد الله: كان محمد بن القاسم الطالقاني من رؤساء المرجئة يضع الحديث على مذهبهم، وحكى ابن عدي أن محمد بن

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٧ .

(٢) أبو العباس القرطبي هو صاحب كتاب (المفهم شرح صحيح مسلم) وعبارته هذه عن فقهاء الرأي نقلها عنه

السخاوي في شرحه الفيه العراقي في مصطلح الحديث في كتابه المعروف (فتح المغيب) ص ١١١ .

(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١١ ، وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤٥ .

(٤) فتح المغيب ج ١ ص ٢٤٥ .

شجاع كان يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم وينسبها إلى أهل الحديث بقصد الشناعة عليهم لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية^(١). ومن هذا ما روي أنه قيل لمحمد بن عكاشة الكرمانني: إن قوماً يرفعون أيديهم في الركوع وفي الرفع منه، فقال: حدثنا المسيب بن واضح . . . عن أنس مرفوعاً: (من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له)^(٢)، وحديث: (المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة)^(٣).



(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١١، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٣٦٨، وانظر المحدث الفاضل ص ٤١٦ .
(٢) تدريب الراوي ص ١٨١، والمنار المنيف ص ١٣٩، والباعث الخثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٩٠، ولسان الميزان ج ٥ ص ٢٨٨-٢٨٩، هذا وقد روى الإمام مسلم في صحيحه خلاف هذا الحديث وذلك في (باب استحباب رفع اليدين حدو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع وفي الرفع من الركوع وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٩٣، وصحيح البخاري كتاب الصلاة.
(٣) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٣، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٢ .

الفصل الخامس

التعصب للجنس واللغة

قامت الدولة العباسية على أكتاف الفرس من أهل خراسان وكانت هذه البلاد موطن التشيع لآل البيت، ولما كان الفرس يفهمون أن الملك ينال بالوراثة تأثروا إلى حد كبير بآراء الشيعة فعدوا بني أمية غاصبين لحقوق آل البيت ينبغي قتالهم وتخليص الحق إلى صاحبه الشرعي.

وكانت الفرس أمة ذات حضارة وتاريخ عظيمين، وكانت لهم السيطرة على كثير من الأمم العربية كالعراق واليمن، فلما زالت دولتهم ووقعوا في قبضة العرب وأصبحوا موالى لهم يتحكمون فيهم حنوا بعد ذلك إلى عظمتهم الأولى، ولما قام بنو العباس يطالبون بالخلافة وجدوا من الفرس قلباً مستعدة لا سيما عند الخاصة منهم فقد كانوا يأملون الحصول على شيء من السلطان الضائع، لذلك رأينا أبا مسلم الخراساني وأضرابه يتفانون في نصرة بني العباس ويحاربون بني أمية بكل سلاح، وفي الواقع لم يكن الصراع بين بني أمية وبني العباس وإنما كان بين العرب والفرس، ولما استقر الأمر لبني العباس لم يكونوا يتحمسون للعرب ضد الفرس، لأن الفرس نصرورهم وشيدوا لهم الملك بدمائهم، ولأن بعض خلفاء بني العباس كانوا من أمهات فارسيات لكن كانوا يتحمسون لأمر الدين ولا تأخذهم رحمة في محاربة الزنادقة وقتلهم التشهير بهم، ظهر في عهد بني العباس فكرة تفضيل العجم على العرب، والخط من شأن الآخرين، وهي المعروفة عند المؤرخين بالشعبوية لما ذكرنا نمت هذه الفكرة وترعرعت في القرن الثاني ثم بلغت أوجها في القرن الثالث وساعد علي ظهورها أن خلفاء بني العباس لم يتعصبوا كثيراً للعربية وإن تعصبوا كثيراً للإسلام كما أشرنا إليه، ولقد انتهز الشعبويون هذا الضعف من

الخلفاء وحاربوا العرب وعابوهم وسخروا منهم وقالوا في ذلك الأشعار والخطب الطوال وألفوا الكتب في مفاخر العجم ومثالب العرب ولم يدعوا باباً من أبواب الهجاء إلا طرقوه واستعملوا لهذه النزعة الخبيثة وضع الأحاديث ورواية الأكاذيب في فضل الفرس وبلدانهم وعلمائهم، كما وضعوا أحاديث في الحط من قيمة العرب وعلمائهم^(١). ومن أمثلة الأحاديث التي وضعوها ونسبوا إلى النبي ﷺ وهو منها براء: (اتخذوا السودان فإن فيهم ثلاثة من سادات أهل الجنة: لقمان الحكيم، والنجاشي، وبلال)^(٢).

وكذلك ما يروونه عن النبي ﷺ أنه قال: (دعوني من السودان إنما الأسود لبطنه وفرجه) وقد وضعه يحيى بن سليمان المدني^(٣) وما افتروه حديث: (الزنجي إذا شبع زنى وإذا جاع سرق، وإن فيهم لسماحة ونجدة)^(٤) وقد وضعه عنيسه البصري، وكذلك حديث: (خير الناس العرب، وخير العرب قريش، وخير قريش بنو هاشم، وخير العجم فارس، وخير السودان النوبة، وخير الصيغ العصفور، وخير المال العقر، وخير الخضاب الحناء)^(٥)، وكذلك حديث: (جور الترك ولا عدل العرب)^(٦) وزعمهم الباطل أن الأعاجم ذكرت عند النبي ﷺ فقال: (لأنا بهم أوثق مني بكم) وفي رواية (لأنا ببعضهم أوثق مني ببعضكم)، وقد استعمل العرب أو من تعصب لهم سلاح الكذب على رسول الله ﷺ فمن ذلك قولهم عن النبي ﷺ: (العرب سادات العجم)^(٧).

(١) الحديث والمحدثون ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٢) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٣، واللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٤٤٨.

(٣) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣١، واللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٤٤٣.

(٤) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣١، وانظر واللآلئ المصنوعة ج ١ ص ٤٤٥، والمقاصد الحسنة ص ١١١.

(٥) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٦.

(٦) المقاصد الحسنة ص ١٧٧، وقال عنه إنه كلام ساقط.

(٧) الحديث والمحدثون ص ٣٣٥-٣٣٦.

وكما وضعت أحاديث في العصبية للجنس وضعت أحاديث في العصبية للغة، ومن ذلك حديث: (إن كلام الذين حول العرش بالفارسية، وإن الله إذا أوحى أمراً فيه لين أوحاه بالفارسية، وإذا أوحى أمراً فيه شدة أوحاه بالعربية)، فوضع مقابله حديث: (أبغض الكلام إلى الله الفارسية، وكلام الشياطين الخوزية، وكلام أهل النار النجارية، وكلام أهل الجنة العربية) وقد وضعه إسماعيل بن زياد بن غالب القطان^(١).

تلك هي آثار التعصب للجنس واللغة في وضع الحديث ونلمح في بعضها معاني الإلحاد في الدين والدعوة إلى التحلل من أحكامه.



(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٣٦-١٣٧ .

الفصل السادس

التعصب للمدن

لقد ظهرت العصبية للمدن بعد استقرار العرب في المدن المفتوحة واختلاط قبائلهم بأهلها من جهة، وبالإعاجم من جهة أخرى، إذ حدث تداخل وتصاهر بين الأجناس العديدة التي ضمتها المدن الإسلامية فضعف التعصب للقبيلة تدريجياً وظهر بجانبه التعصب للمدينة والانتساب إليها وحل الفخر بالمدينة مكان الفخر بالقبيلة وقد أدت العصبية والمنافسة بين المدن إلى وضع أحاديث كثيرة في فضائل بعض المدن وفي ذم المدن الأخرى، حتى لا تكاد تخلو مدينة من المدن الإسلامية من أحاديث وضعت لها أو عليها.

وقد وضع الكديمي حديثاً في فضل البصرة (إني لأعرف أرضاً يقال لها البصرة أقومها قبله وأكثرها مساجد ومؤذنين، يدفع عنها البلاء ما لا يدفع عن سائر البلاد)^(١).

ووضع محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني حديث: (يأتي على الناس زمان يكون أفضل الرباط رباط جدة)^(٢).

ووضع ميسرة بن عبد ربه نحو أربعين حديثاً في فضائل قزوين^(٣) ووضع أحمد ابن كنانة الشامي حديث: (إذا ذهب الإيمان من الأرض وجد بطن الأردن)^(٤).

ومن ذلك ما ذكره ابن عراق: من أنهم يروون عن حذيفة بن اليمان قوله: لما فتحت خراسان وتناول إليها عساكر، واجتمعت أذربيجان والجبال ضاق ذرع عمر

(١) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٤٦ ، والفوائد المجموعة ص ٤٢٨ .

(٣) الأحاديث الموضوعة ج ١ ص ٥ . (٤) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٥٧ .

ابن الخطاب فقال (مالي وخراسان وما لخراسان ولي وددت أن بيني وبين خراسان جبلاً من برد، وجبالاً من نار، وألف سد كل سد مثل سد يأجوج ومأجوج، فقال علي بن أبي طالب: مهلاً يا ابن الخطاب، هل أتيت بعلم محمد، أو اطلمت على علم محمد؟ وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "مرو" أسسها أخي ذو القرنين وصلى فيها عزيز، أنهارها سياحة، وأرضها فياحة على كل باب من أبوابها ملك شاهر سيفه يدفع عن أهلها الآفات إلى يوم القيامة، وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "الطالقان" وإن كنوزها لا ذهب ولا فضة ولكن رجال مؤمنون، يقومون إذا نام الناس، وينصرون إذا فشل الناس، وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "الشاش" القائم فيها والنائم كالمتشحط بدمه في سبيل الله، وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "بخارى" وإن رجال بخارى آمنون من الصرخة عند الهول إذا فزعوا، مستبشرون إذا حزنوا، فطوبى لبخارى، يطلع الله عليهم في كل ليلة إطلاعة فيغفر لمن شاء منهم ويتوب على من تاب منهم، وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "سمرقند" بناها الذي بنى الحيرة يتحامي الله عن ذنوبهم، ويسمع ضوضاءهم، وينادي مناد في كل ليلة طبتم وطابت لكم الجنة، فهنيئاً لسمرقند ومن حولها، آمنون من عذاب الله يوم القيامة إن أطاعوا، ثم قال علي: يا ابن الكواء، كم بين بوشنج وهرارة؟ قال: ستة فراسخ، قال: لا، بل تسعة فراسخ لا تزيد ميلاً ولا تنقص، كذلك أخبرني خليلي وحبيبي محمد ﷺ، ثم قال: إن لله مدينة بخراسان يقال لها "طوس" وأي رجال بطوس مؤمنون لا تأخذهم في الله لومة لائم، يقومون لله بطاعته، ويحبون سنة نبيه محمد ﷺ، وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "خوارزم" النائم فيها كالقائم في أطول أيام الصيف لما يفجؤهم بنو قنطورا، وإن لله بخراسان مدينة يقال لها "جرجان" طاب زرعها، واخضر سهلها وجبلها وكثرت مياهها وأشبعت بعباد الله مآكلتها، يتسعون إذا ضاق الناس، ويضيقون إذا

وسعوا فهم بين أمر الله وإلى طاعته يتسارعون، فطوباهم ثم طوباهم إن آمنوا وصدقوا، وإن لله بخراسان لمدينة يقال لها "قومس" . . . وذكر باقي الحديث، فقال عمر: يا علي إنك فتان، فقال علي: لو التقى حجران في الجو لقال الناس هذا فعل علي بن أبي طالب، فقال عمر: لوددت أن بيني وبين خراسان بعد ما بين بلقاء^(١).

ومن ذلك ما يروون (أن إبليس دخل العراق ففضى حاجته منها، ودخل الشام فطردوه منها حتى بلغ "ميسان" ثم دخل مصر فباض فيها وفرخ وبسط عبقريته)^(٢).

أما الأحاديث التي وضعت في ذم بعض المدن من قبل المدن المنافسة لها فهي كثيرة جداً، ومن ذلك ما وضعه عمار بن زربي في ذم البصرة وأنه سيكون بها خسف ومسح، وما وضعه أبان بن أبي عياش (الجفاء والبغي في الشام)^(٣).

ومن الأحاديث ما وضع في مدح مدن مجتمعة، أو ذم مدن مجتمعة مثل حديث: (بابان مفتوحان في الدنيا للجنة عبدان وقزوين، وأول بقعة آمنت ببعسى ابن مريم قزوين، وأول قرية آمنت بمحمد عبدان) من حديث أنس^(٤). ومن ذلك حديث في فضائل البلدان: (أربع مدائن من مدن الجنة: مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق، وأربع مدائن من مدن النار في الدنيا: القسطنطينية والطبرية وأنطاكية المحترقة وصنعاء، وإن منشأ المياه العذبة والرياح اللواقح من تحت صخرة بيت المقدس) من حديث أبي هريرة^(٥).

هكذا وجدنا التعصب وأهله يضعون للناس كثيراً من الأحاديث الساذجة الممجوجة التي لا يقبلها ذو عقل وبصيرة.

(١) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٤٧-٤٨، والفوائد المجموعة ص ٤٣٣. (٢) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٥٠.

(٣) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٥٨. (٤) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٥٩.

(٥) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٤٨، والفوائد المجموعة ص ٤٢٨، واللائق المصنوعة ج ١ ص ٤٥٩.

الفصل السابع

التعصب لأئمة المذاهب

لقد لعبت العصبية لأئمة المذاهب دوراً في إنماء الأحاديث الموضوعية، إذ أخذ بعض أتباع المذاهب كل واحد منهم يدعو لإمامه الذي يقلده ويتنقص الأئمة الآخرين بينما نجد الأئمة أنفسهم لم يحصل بينهم شيء من ذلك بل كان كل منهم يجل الآخر ويحترمه ويأخذ عنه إن أمكن، والتعصب للأئمة لم يظهر إلا في القرن الثالث الهجري من بعض الأتباع الجاهلين فاختلقوا أحاديث ينسبونها إلى النبي ﷺ في مدح إمامهم الذي يقلدونه وذم بعض الأئمة الآخرين^(١).

ومن ذلك ما رووه في فضل محمد بن كرام السجستاني العابد المشهور بالتجسيم ووضع الحديث المتوفى سنة (٢٥٥هـ) وقد ارتحل من خراسان إلى الشام وأقام بها - حديث: (يجئ في آخر الزمان رجل يقال له: محمد بن كرام يحيى السنة والجماعة هجرته من خراسان إلى بيت المقدس كهجرتي من مكة إلى المدينة) من حديث أبي هريرة، وفيه إسحاق بن محمّشاد وهو المتهم به^(٢). ومن ذلك أيضاً ما وضعوه في فضل أبي حنيفة النعمان وذم الشافعي (يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس أضرم على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة هو سراج أمتي) من حديث أنس، وفيه أحمد الجوياري، وفيه مأمون السلمي وأحدهما وضعه، وذكر الحاكم في المدخل أن مأمونا قيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد . . . فبان بهذا أنه الواضع له، فعليه من الله ما يستحقه وجعلوه أيضاً من حديث أبي هريرة أخرجه

(١) انظر مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٤٧ .

(٢) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٠ ، واللؤلؤ المصنوعة ج ١ ص ٤٥٨ .

الخطيب من طريق محمد بن سعيد المروزي البورقي، قال الحاكم والخطيب: وهو من وضعه لعنة الله تعالى عليه^(١).

ومن ذلك حديث: (إن آدم افتخر بي وأنا أفتخر برجل من أمتي اسمه نعمان وكنيته أبو حنيفة وهو سراج أمتي) وفي رواية (إن سائر الأنبياء يفتخرون بي وأنا أفتخر بأبي حنيفة من أحبه فقد أحبني ومن أبغضه فقد أبغضني)^(٢)، وحديث (سيأتي من بعدي رجل يقال له نعمان بن ثابت ويكنى أبا حنيفة ليحيين دين الله وستي على يديه) من حديث أنس من طريق أبان وعنه أبو المعلى بن المهاجر مجهول وعنه سليمان بن قيس كذلك وعنه يزيد بن عبد الله السلمي متروك من طريق الجويباري وناهيك به كذاباً^(٣).

ومن هذا القبيل ما يروون من أن النبي ﷺ قال: (كما أنا خاتم النبيين كذلك علي وذريته يختمون الأوصياء إلى يوم الدين) "ابن الجوزي" من حديث أبي ذر، وفيه الحسن بن محمد بن يحيى العلوي، وإبراهيم بن عبد الله بن همام، وهو المتهم في وضعه^(٤).

وكذلك ما يروى عن الرسول ﷺ قوله: (حب علي يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب) من حديث ابن عباس عن طريق محمد بن مسلمة الواسطي الشافعي، وقال: باطل ورجال إسناده ثقات إلا الواسطي، قال السيوطي: قال الحافظ ابن حجر في اللسان، والراوي عن الواسطي مجهول، فالأفة أحدهما^(٥).

(١) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٠، وانظر تدریب الراوي ص ١٨١، واللائق المصنوعة ج ١ ص ٤٥٧.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٣٦.

(٣) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٠.

(٤) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٧.

(٥) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٥.

ومن ذلك قولهم أن رسول الله ﷺ قال: (من لم يقل عليّ خيراً الناس فقد كفر) من حديث عليّ وفيه محمد بن كثير الكوفي، وهو المتهم به لأنه كان شيعياً^(١). هكذا نجد أن الأحاديث أصبحت توضع على رسول الله ﷺ بلا حساب فكل من أحب شخصاً اختلق له حديثاً يمدحه به، وكذلك متى بغض الآخر وضع له حديثاً يذمه فيه حتى أصبحت جرأتهم على الكذب على الرسول ﷺ أكثر من غيره^(٢).

☆☆☆☆☆☆

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٣٥٣

(٢) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٤٨ .

الفصل الثامن

التقرب إلى الطبقة الحاكمة

شاء الله تبارك وتعالى أن يخلق في كل زمان ومكان كثيراً من أصحاب الأهواء والزيغ والضلالات، والذين يبهر عيونهم بريق الورق، ويصم آذانهم رنين الدنانير، فيتقربون لبعض الخلفاء والأمراء بوضع الأحاديث التي توافق أمزجتهم وآراءهم، ليكون كالعذر لهم فيما أتوه وأرادوه ولينال هؤلاء الوضاعون مغنماً أو يدفعوا عن أنفسهم مغرماً^(١) ولم يذكر أن أحداً من رجال الحديث أو غيرهم تقرب من خلفاء بني أمية وأمراءهم بوضع ما يرضي ميولهم من الحديث، اللهم إلا ما اتهم به الشيعة بعض الصحابة والتابعين في ذلك، وهو اتهام باطل ومن أمثلة ذلك:

ما أسنده الحاكم عن هارون بن أبي عبيد الله عن أبيه قال: قال المهدي: ألا ترى ما يقول لي مقاتل بن سليمان البلخي؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس وبنيه، قلت: لا حاجة في فيها^(٢).

وكذلك قصة غياث بن إبراهيم التميمي الكوفي مع المهدي ذكرها ابن أبي خيثمه وهي أنه دخل على المهدي وكان المهدي يحب الحمام ويلعب به فإذا قدامه حمام، فقيل له: حدث أمير المؤمنين، فقال: حدثنا فلان عن فلان أن النبي ﷺ قال: (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح) فزاد في الحديث كلمة (أو جناح) فأمر له المهدي بدرة - يعني عشرة آلاف درهم - فلما قام قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ، ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه، أسنده الحاكم^(٣).

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٤٠، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٤٩.

(٢) تدريب الراوي ص ١٨٧.

(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٤-١٥، وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٤٠، وتدريب الراوي ص ١٨٧، والموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٣، والآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٧٠، والمنار المنيف ص ١٠٦-١٠٧، هذا وحديث: (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) حديث صحيح انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٨٧، وسبل السلام ج ٤ ص ٧١، أما زيادة (أو جناح) فهي من زيادة هذا الكذاب الوضاع.

وأسند الخطيب في ترجمة وهب بن وهب أبي البختري من تاريخه من طريق زكريا الساجي أن أبا البختري دخل وهو قاض على الرشيد وهو إذ ذاك يطير الحمام فقال: (هل تحفظ في هذا شيئاً؟ فقال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يطير الحمام، فقال الرشيد: (أخرج عني، لولا أنك من قريش لعزلتك) (١).

وكان لتساهل الخلفاء والأمراء مع الوضاعين أثر سيء جر على الدين كثيراً من البلاء، ولو وقفوا منهم موقف الجد، وقضوا على رؤسائهم، كما هو حكم الله في مثل هذه الحالة، لما انتشرت هذه الموضوعات هذا الانتشار، بل رأينا مع الأسف أن خليفة كالمهدي رغماً من اعترافه بكذب غياث بن إبراهيم وزيادته في الحديث تقربا إلى هواه، كفاءة بعشرة آلاف درهم . . .) وما تقوله الرواية من أنه أمر بذبح الحمام لأنه كان سبياً في هذه الكذبة، فهو مدعاة للعجب، إذ كان خيراً للمهدي أن يؤدب هذا الكاذب الفاجر.

كذلك نرى للمهدي تساهلاً مع كذاب آخر، وهو (مقاتل بن سليمان البلخي) فقد قال له مقاتل: (إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس وبنيه، فقال له المهدي: لا حاجة لي فيها) ولم يفعل معه شيئاً، بل نجد أنهم ذكروا عن الرشيد أن أبا البختري الكذاب قد روى له حديثاً مكذوباً، وهو أن النبي ﷺ كان يطير الحمام، ولا يزيد في تأنيب البختري - وقد أدرك كذبه - على أن يقول له: (أخرج عني ولولا أنك من قريش لعزلتك) (٢).

☆☆☆☆☆

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) انظر السنة ومكائنها في التشريع الإسلامي ص ١٠٤ .

الفصل التاسع

حب الظهور بالعلم بين العامة

ولقد كان هناك أقوام ابتلوا بحب الظهور بالعلم بين العامة فيحرص أحدهم أن يظل في أعين العامة عالماً يشار إليه بالبنان، فيستر جهله بكثرة وضعه للغرائب التي تخلب ألباب العامة، وداء حب الظهور داء عضال ولا يمكن شفاؤه. لذا حمل هذا الداء فريقاً كبيراً من الناس على الوضع والكذب على رسول الله ﷺ، أو التلاعب بالإسناد ليأتوا بكل غريب مستطرف ولهذا التلاعب صور كثيرة^(١).

فجعل بعضهم للأحاديث الضعيفة الإسناد، إسناداً قوياً مشهوراً بين الناس ليروجها. وقد يجعل بعضهم للحديث المكذوب إسناداً صحيحاً ليستر به كذبه، وقد يجعل للحديث الصحيح إسناداً غير إسناده ليستغرب، قال أبو عبد الله الحاكم: (إن منهم إبراهيم بن اليسع - وهو ابن أبي حية - كان يحدث عن جعفر الصادق وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا على حديث ذاك لتستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد، وقال: ومنهم، حماد بن عمرو النصيبي، وبهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب)^(٢).

قال الحافظ بن حجر: وهذا داخل في قسم المقلوب، ونقل القاضي تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى عن أبي إسحاق الإسفراييني: إن من قلب الإسناد ليستغرب حديثه ويرغب فيه بصير رجلاً كذاباً تسقط به جميع أحاديثه وإن رواها على وجهها الصحيح^(٣).

وروى مسلم بن الحجاج أن يحيى بن أكثم دخل مع أمير المؤمنين حمص فرأى

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٨ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٥٠ .

(٢) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٧١ ، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥ ، والموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٣ .

(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥ .

كل من بها يشبه الشيران فدخل على شيخ وعلى رأسه دبية وله جبة فأدناه وقال:
يا شيخ من لقيت؟ قال: استغنيت عن جميع الناس بشيخي قال: ومن شيخك؟
قال: الأوزاعي، قال: والأوزاعي عن؟ قال: عن مكحول، قال: عن؟ قال:
عن سفيان بن عيينه، قال: وسفيان عن؟ قال: عن عائشة، فقال له يحيى: أراك
تعلو إلى أسفل^(١).

وقال ابن الجوزي: حدث إسحاق بن عبد الله الكرمانى عن محمد بن يعقوب،
ف قيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين^(٢).

وحدث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد فقال أبو عبد الله الحاكم:
هذا الشيخ سمع عن عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة^(٣) وقد حكى أبو
حاتم البستي عن جهل أحد من هؤلاء الذين ابتلوا بحب الظهور بزي العلماء،
قال: (دخلت بأحروان - مدينة بين الرقة وحران - فحضرت الجامع، فلما فرغنا
من الصلاة قام بين أيدينا شاب، فقال: حدثنا أبو خليفة، حدثنا الوليد، حدثنا
شعبة، عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (من قضى لمسلم حاجة جعل
الله له كذا وكذا) فلما فرغ دعوته، فقلت: أ رأيت أبا خليفة؟ قال: لا، قلت:
كيف تروى عنه ولم تره، فقال: إن المناقشة معنا من قلة المروءة، أنا أحفظ هذا
الإسناد الواحد وكلما سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد^(٤).

☆☆☆☆☆

(١) اللآئى المصنوعة ج ٢ ص ٤٧١، والموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٣-٤٤.
(٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥. (٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥.
(٤) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٧، واللآئى المصنوعة ج ٢ ص ٤٧٣، والباعث الحثيث شرح اختصار
علوم الحديث ص ٩٣، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٩، والسنة قبل التدوين ص ٢١٢.

الفصل العاشر

وتوع الوضع بدون تعمد

هناك بعض الأشخاص وقع الوضع في حديثهم ولم يشعروا به حيث وقع الوضع منهم بدون تعمد له، وذلك كمن يغلط في نسبة الكلام إلى قائله فيضيف كلام أحد الصحابة أو غيرهم إلى النبي ﷺ^(١).

كما وقع لبعضهم حين سمع الإمام أحمد يذكر عن بعض التابعين مما نسبته لعيسى عليه السلام (من عمل بما يعلم أورثه الله علم ما لم يعلم) فتوهمه عن النبي ﷺ، فوضع له عن الإمام أحمد سناً إلى النبي ﷺ ورواه عنه بذلك السند^(٢) وكمن يسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من عند نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك، كحديث رواه ابن ماجة عن إسماعيل بن محمد الطليحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار) قال الحاكم: (دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول: (حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت ليكتب المستملي، وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به) وقال ابن حبان: (إنما هو قول شريك فإنه قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: (يعقد الشيطان على قافيه رأس أحدكم) فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك، كعبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شبرمة، وإسحاق بن بشر الكاهلي، وجماعة آخرين^(٣)، وهذا الحديث يرى ابن حجر وابن حبان أنه مدرج، ولكن أبا عمرو بن

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٤٦، ومباحث في تدرين السنة ٥٢.

(٢) انظر فتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤٨.

(٣) تدريب الراوي ص ١٨٨، وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤٧، وعلوم الحديث ومصطلحه ٢٧٣.

الصالح يعتبره نوعاً من الموضوع على غير تعمد، وقد تابعه على ذلك النووي والسيوطي، وقد جزم أبو حاتم بأنه موضوع^(١).

وبعضهم قد ابتلوا بمن يدس عليهم الأحاديث فيدخل في أحاديثهم ما ليس منها، وذلك مثل ما وقع لحماذ بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم بن أبي العوجاء، وقد وقع مثل ذلك لسفيان بن وكيع مع وراقه قرطمة، ولعبد الله ابن صالح كاتب الليث مع جاره، ولحماذ بن زيد مع ابنه، ولجماعة من الشيوخ المصريين في ذلك العصر مع خالد بن نجيح المدائني المصري^(٢) وكان هؤلاء يأمرؤن من عندهم بكتب الحديث، فيأتي الكاتب بأحاديث موضوعة ويدسها بين الأحاديث التي يكتبها، ثم بعد مدة من الزمن يستخرج الشيخ الكتاب ويجد فيه هذه الأحاديث ويتوهم أنه هو الذي رواها فيحدث بها الناس فيأخذونها عنه وتقبل وتشيع بين الناس، وهذا خطره عظيم، وذلك لثقة الناس بهم وتوسم الخير فيهم فيصدقونهم فيما يقولون^(٣) ومنهم من يصاب بأفة في حفظه أو في كتابه أو في بصره فتضعف ذاكرته ويكثر نسيانه، فيروي الأحاديث واهماً فيها وهو يعتقد أنها كما يقول وقد خلط في الرواية لسبب ضعف ذاكرته، فان الضرر بهم شديد، لدقة استخراج ذلك إلا من الأئمة الثقات^(٤).



- (١) انظر فتح المغيث للسخاوي ج١ ص٢٤٨ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص٢٧٣ .
 (٢) انظر تنزيه الشريعة ج١ ص١٥ ، وفتح المغيث للسخاوي ج١ ص٢٤٦ .
 (٣) انظر الموضوعات لابن الجوزي ج١ ص٣٦ ، ومباحث في تدوين السنة ص٥٢ .
 (٤) انظر تنزيه الشريعة ج١ ص١٥ ، وفتح المغيث للسخاوي ج١ ص٢٤٦ ، ومباحث في تدوين السنة ص٥٢ .

الفصل الحادي عشر

الزندقة (أو العداة للإسلام)

الزندقة وهي التي حمل لواءها الزنادقة أعداء الاسلام وهم الذين كرهوا الإسلام ديناً ودولة .

لقد قوضت دولة الإسلام عروشاً وأمارات وزعامات كدولتي كسرى وقيصر، وقضت على الملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون الشعوب الخاضعة لهم، يذيقونها ألوان العذاب ويستنزفون خيراتها، ويسترقون أبناءها، حيث كانت قائمة على تضليل الشعوب في عقائدها، وإذلالها في كرامتها، وتسخيرها للأهواء والمغامم الخسيسة، وقذفها في أتون الحرب التي كانت تثيرها رغبات الفتح والتوسع في نفوس الملوك والقواد.

فعندما انتشر الاسلام، وخالط قلوب الأمم المظلومة والشعوب المغلوبة على أمرها من قبل رعاتها، تذوق هؤلاء نعمة الحرية والعدل وشعروا بالكرامة الإنسانية واحترام العقيدة، وتحرير العقل، والقضاء على الأوهام والأضاليل، والشعوذة والتدجيل، فأقبلوا على هذا الدين الجديد يدخلون فيه أفواجاً أفواجاً في حين أفلتت السلطة من يد الحكام، وخسروا مناصبهم وضاعت تلك المنافع التي كانوا ينالونها باستغلال الناس، ولم يرق الوضع الجديد أولئك المتسلطون فأضمرؤا الكيد والحقد للإسلام والمسلمين، ولم يستطيعوا أن يحققوا آمالهم بقوة السيف، وعجز عباد النار عن محاربة الإسلام العلنية، واندحرت جيوشهم أمام جحافل المسلمين التي جاءتهم كالموج الهادر والريح العاصف، فتظاهروا بالإسلام وأبطنوا خلافه وكادوا له بكل وسيلة، فراحوا ينفرون المسلمين من العقيدة الجديدة، بدس الأباطيل والأكاذيب السخيفة على رسول الله ﷺ، وكان التزيد في السنة أوسع

ميادين الدس والإفساد لديهم، فجالوا فيه وصالوا، مستترين بالتشيع أحياناً، وبالزهد والتصوف أحياناً، وبالفلسفة والحكمة أحياناً، وظهر هؤلاء بمظاهر مختلفة، وتحت أسماء فرق متعددة، إلا أنهم لم يوقفوا إلى ما أرادوا، وباءت محاولاتهم بالفشل أمام قوة الإسلام، وسمو مقاصده، وصفاء عقيدته، وقضى الله أن يظل أبد الدهر قائماً سليماً، يعارك الحوادث، وترتد معاول الهدامين إلى نحورهم خزايا نادمين^(١).

أمثلة من الأكاذيب التي وضعها الزنادقة:

ومن أمثلة ما وضعه الزنادقة ليفسدوا به الدين، ويضللوا أتباعه، ما رووه (أن نفراً من اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا: من يحمل العرش؟ فقال: تحمله الهوام بقرونها، والمجرة التي في السماء من عرقهم، قالوا: نشهد إنك رسول الله)، قال أبو القاسم البلخي: (هذا والله تقول، وقد أجمع المسلمون على أن الذين يحملون العرش ملائكة)، وحديث عن النبي ﷺ: (المجرة التي في السماء عرق الأفعى التي تحت العرش)، وقال أبو القاسم (وما يستجيز أن يروي مثل هذا عن رسول الله ﷺ إلا من لا يبالي بدينه، ومتى قال المسلمون أن تحت العرش أفعى) وهل يجوز أن يكون هذا إلا من دسيس الزنادقة ليقبحوا الإسلام^(٢) وحديث: (قيل: يا رسول الله مما ربنا؟ قال: من ماء مرور، لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق)^(٣)، قال ابن عساكر: (حديث إجراء الخيل موضوع وضعته الزنادقة ليشنعوا به على أصحاب الحديث في روايتهم

(١) انظر السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٩٨-٩٩، والسنة قبل التدوين ص ٢٠٦-٢٠٧، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٣٤.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٢٠٧ (وقد نقله من كتاب قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلخي ص ١٤ وهو مخطوطة بدار الكتب المصرية) وانظر الفوائد المجموعة ص ٤٦١.

(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٣٤، واللائئ المصنوعة ج ١ ص ٣.

المستحيل، فقبله من لا عقل له، وهو مما يقطع ببطلانه شرعاً وعقلاً^(١)، وأنه عليه السلام قال: (رأيت ربي في المنام في أحسن صورة شاباً موقراً رجلاه في خضرة له نعلان من ذهب على وجهه فراش من ذهب)^(٢)، ومن ذلك: (أن الله تعالى اشتكت عيناه فعادته الملائكة)^(٣) تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وكذلك ما يروونه عن الرسول الكريم ﷺ أنه قال: (النظر إلى الوجه الجميل عبادة)^(٤)، وكروايتهم في السنور أنه عطسة الأسد، والخنزير أنه عطسة الفيل، وأن الضب كان يهودياً عاقاً فمسخ)^(٥) وأن سهيلاً كان عشاراً باليمن، وأن الزهرة كانت بغياً عرجت إلى السماء باسم الله الأكبر فمسخها الله شهاباً، وأن الأرض على ظهر حوت^(٦). وكروايتهم في عجيزة الحوراء، أنها ميل في ميل، وفيمن قرأ سورة كذا وكذا ومن فعل كذا وكذا أسكن من الجنة سبعين ألف قصر في كل قصر سبعون ألف مقصورة في كل مقصورة سبعون ألف مهاد على كل مهاد سبعون ألف كذا^(٧). وبعض الأحاديث كانوا يضعونها لأجل أن يلبسوا على الناس أمور دينهم فيحلوا فيها الحرام، ويحرموا فيها الحلال ويصوموا الناس في يوم فطرهم، ويفطروهم في يوم صومهم، وكان بعض الزنادقة يعترف بوضعه الحديث بإصرار وتحذ، وبعضهم يعترف بذلك على أثر توبته وندمه، قال ابن لهيعة: (دخلت على شيخ وهو يبكي، فقلت له: ما يبكيك؟ قال: وضعت أربعمئة حديث أدخلتها في برنامج الناس فلا أدري كيف أصنع)^(٨)، وكان عبد الكريم بن أبي العوجاء يدس

(١) الحديث والمحدثون ص ٣٣٨ . (٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٤٦ .

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٩ . (٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٩ ، وانظر المقاصد الحسنة ص ١٦٩ .

(٥) الحديث والمحدثون ص ٣٣٨ (٦) انظر مقدمة تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، والحديث والمحدثون ص ٣٣٩ .

(٧) الحديث والمحدثون ص ٣٣٨ . (٨) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٧ نقلاً عن مخطوطة المجرحين من المحدثين لابن حبان ج ١ ص ٢٠ - ١ ، والأحاديث الموضوعة لابن الجوزي ج ١ ص ٧-ب .

الأحاديث في كتاب جده لأمه حماد بن سلمه، وجيء به إلى محمد بن سليمان ابن علي أمير البصرة ليقنته فلما أيقن بالموت قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم وصومتكم في يوم فطركم^(١)، وكان حماد بن زيد يقول (وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث)^(٢)، وقال حماد بن زيد في رواية أخرى (وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث)^(٣). وزوى حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال: (سمعت المهدي يقول: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمئة حديث فهي تجول في أيدي الناس)^(٤) وهذه الأحاديث لم تخف على رجال هذا العلم فقد بينوها وتتبعوا الكاذبين، الذين وضعوها، ونحمد الله أن حفظ دينه من عبث الغابثين وكلام نبيه من كذب الوضاعين بما قيض للأمة من علماء أمناء مخلصين مازوا الخبيث من الطيب، وعرفونا أسباب الوضع وجرحوا الوضاعين، وكشفوا معايهم، وألفوا الكتب في الموضوعات يجمعونها وأحياناً يحفظونها لكي لا يلتبس عليهم منها شيء^(٥)، وقد قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعية؟ فقال: تعيش لها الجهادية (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(٦) هذا، وقد لمس بعض خلفاء بني العباس ما وراء حركة الزنادقة من خطر علي كيان الإسلام السياسي فقاوموهم وظهروا

(١) انظر الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ١١، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨، والفوائد المجموعة ص ٤٢٧، وفتح المغيب للعراقي ص ١٢٨.

(٢) انظر الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ١١، وتدريب الراوي ص ١٨٦، والفوائد المجموعة ص ٤٢٦، وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٣٩.

(٣) الكفاية ص ٤٣١. (٤) الكفاية ص ٤٣١.

(٥) السنة قبل التدوين ص ٢٠٨، وأعلام الحديث ومصطلحه ص ٢٧١.

(٦) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٦، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٧٢، وتدريب الراوي ص ١٨٤، وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤١، والآية رقم ٩ من سورة الحجر.

الأرض من جرائمهم ولم تأخذهم بهم هوادة، بل قتلوهم وحبسوهم وشردوا بهم من خلفهم، فقد أظهرهم أبو جعفر المنصور في خلافته، وكان أشهر من أعمل في رقابهم سيف التأديب الخليفة المهدي حيث نكل بهم أيما تنكيل، وعين للزنادقة رجلاً سماه (صاحب الزنادقة) وكل إليه أمر إبادتهم والقضاء عليهم، وأنشأ ديواناً خاصاً للزندقة، وأمر الجدليين من أهل البحث من المتكلمين بتصنيف الكتب في الرد على الملحدين، وإقامة البراهين على المعاندين، وإيضاح الحق للشاكين، وأوصى ابنه موسى الهادي بالعمل على إبادة الزنادقة، وشرح له أمرهم وسوء نيتهم نحو الإسلام والمسلمين، وجاء عنه أنه قال: (والله لئن عشت لأقتلن هذه الفرقة كلها حتى لا أترك فيها عيناً تطرف) وأنفذ الهادي وصية أبيه بكل أمانة. وكذلك تعقبهم هارون الرشيد والمأمون من بعده، روي أن المأمون بلغه خبر عشرة من الزنادقة من أهل البصرة يذهبون إلى قول (ماني) ويقولون بآله النور وآله الظلمة، فأمر بحملهم إليه بعد أن سموا واحداً واحداً فكان يدعوهم رجلاً رجلاً ويسألهم عن دينهم، فيخبرونه بالإسلام، فيمتحنهم بأن يظهر لهم صورة (ماني) ويأمرهم أن يتفلوا عليها ويبرؤا منها فامتنعوا فقتلهم، وفي عهد المعتصم كانت حادثة كبرى في تاريخ الزندقة وهي محاكمة قائد جيوشه المسمى (بالأفشين) اتهم بالزندقة فحبس ومنع من الطعام والشراب حتى مات ثم صلب وأحرق بالنار^(١).

وكان أشهر وضاعي الزنادقة: عبد الكريم بن أبي العوجاء قتله محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة، وبيان بن سمعان المهدي، قتله خالد بن عبد الله القسري، ومحمد بن سعيد المصلوب قتله أبو جعفر المنصور^(٢).

☆☆☆☆☆

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٠ ، والحديث والمحدثون ص ٣٣٩ .
(٢) انظر الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ١١ ، والتدريب ص ١٨٦ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٠ .

الفصل الثاني عشر

القصص والقصاصون وأثر ذلك في الوضع

وجد القصاصون منذ عهد مبكر في الإسلام حتى قيل أنهم في زمن الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانوا موجودين في مسجد النبي ﷺ، فدخل عليهم عمر وأخرجهم من المسجد ولم يدعهم يقصون، فقد استأذن تميم الداري - صحابي مشهور - عمر رضي الله عنه ليقص علي الناس فأبى عليه ولم يسمح له، ولكن ذلك لم يقض على القصاص بل ازدادوا وانتشروا وكثرت حلقات القصاصين والوعاظ في أواخر عهد الخلافة الراشدة في مختلف مساجد الأقطار الإسلامية وقد ساعد على انتشارهم أن تولى مهمة الوعظ بعض القصاصين الذين لا يخافون الله ولا يهمهم سوى بكاء الناس في مجالسهم أو تواجدهم من الشوق بسبب ما يسمعون من غرائب وعجائب فيضعوا لهم ما يرضيهم من الأحاديث التي تستثير نفوسهم، وتحرك عواطفهم، وقد كان معظم البلاء من هذا الصنف الذي يكذب على رسول الله ﷺ، ولا يرى في ذلك إثماً وكانت دوافع المبالغة والكذب عند القصاص قوية ليوفروا مادة مشوقة ومثيرة عند السامعين الذين هم في الغالب من عامة الناس، فكانوا آذاناً تسمع للقصاصين وأما أرباب العقول فقد شغلوا أنفسهم بالدراسات الجديدة في علوم القرآن والحديث واللغة، وهي دراسات توفرت أسبابها بوجود الشيوخ الأكفاء الذين كانوا يعتقدون الحلقات العلمية بالمساجد^(١).

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٢١٠ - ٢١١ ، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٨ ، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٣٩ .

وكان القصاص يظهرون بزي العلماء ويحرصون على أن يظفروا في أعين العامة
يشار إليهم بالبنان ويجذبون الناس إليهم بالغرائب.

قال ابن قتيبة وهو يتكلم عن الوجوه التي دخل منها الفساد على
الحديث: (والوجه الثاني: أن القصاص علي قديم الزمان كانوا يميلون وجوه العامة
إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الحديث، وكان من
شأن العوام القعود عند القصاص ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فطر العقول
يحزن القلوب ويستفز للعيون فاذا ذكر الجنة زعم أن الله يبويء وليه قصراً من
لؤلؤة بيضاء فيه سبعون مقصورة في كل مقصورة سبعون ألف قبة في كل قبة
سبعون ألف كذا . . . كأنه يرى أنه لا يجوز أن يكون العدد فوق السبعين
ولادونها)^(١).

والقصاص كانوا أصفق وجوها، وأشدهم وقاحة، وهم يتخذون - لترويح
أحاديثهم المختلفة - أسانيد مشهورة يحفظونها كالبيغاء ثم يضمنونها إلى كل حديث
يفترونه، ومن أمثلة ذلك: ما رواه ابن الجوزي بسنده إلى جعفر بن محمد
الطيالسي قال: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين
أيديهم قاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا
عبدالرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله
إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان، وأخذ في
قصة نحواً من عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين،
ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدثته بهذا؟ فيقول: والله ما سمعت بهذا
إلا الساعة، فلما فرغ من قصصه وأخذ القطيعات ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى

(١) تاويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٥٥-٣٥٧، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠١.

ابن معين بيده تعال، فجاء متوهماً لنوال، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ قال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل وما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فقال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحق ما تحققته إلا الساعة، كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فوضع أحمد كمة على وجهه وقال: دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما^(١).

وبعقب ابن حبان على ذلك بقوله: (إذا كان مثل هؤلاء يجروون على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين حتى يضعوا الحديث بين أيديهم من غير مبالاة بهم، كانوا إذا حلوا بمساجد الجماعات ومحافل القبائل مع العوام والرعاع أكثر جسارة في الوضع^(٢)).

وكما فعل قاص آخر حكى عنه أبو حاتم البستي إقراره بجهله واختلاقه في آن واحد. قال أبو حاتم: (دخلت مسجداً، فقام بعد الصلاة شاب فقال: حدثنا أبو خليفة، حدثنا أبو الوليد عن شعبة عن قتادة عن أنس، وذكر حديثاً فلما فرغ دعوته، فقلت: رأيت أبا خليفة؟ قال: لا، قلت: كيف تروي عنه ولم تره؟ فقال: إن المناقشة معنا من قلة المروءة، أحفظ هذا الإسناد، فكلما سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد!!)^(٣).

ومما وضعه القصاص أن الحسن والحسين دخلا على عمر بن الخطاب وهو مشغول فلما فرغ من شغله فرأهما، فقام فقبلهما ووهب لكل واحد منهما ألفاً

(١) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٦، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ١٤.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١ نقلاً عن مخطوطة المجروحين من المحدثين لابن حبان ج ٢ ص ٣٠ - أ.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٧، واللائق المصنوعة ج ٢ ص ٤٧٣، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٩٣، وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٩، والسنة قبل التدوين ص ٢١٢.

وقال لهما: اجعلاني في حل فما عرفت دخولكما، فرجعا وشكراه بين يدي أبيهما علي بن أبي طالب فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: عمر بن الخطاب نور في الإسلام سراج لأهل الجنة، فرجعا فحدثاه فدعى بدواة وقرطاس وكتب فيه: بسم الله الرحمن الرحيم حدثني سيدي شباب أهل الجنة عن أبيهما المرتضى عن جدهما المصطفى أنه قال: عمر نور في الإسلام، سراج لأهل الجنة، وأوصى أن يجعل في كفنه على صدره فوضع فلما أصبحوا وجدوه على قبره، وفيه صدق الحسن والحسين، وصدق أبوهما، وصدق رسول الله ﷺ، عمر نور في الإسلام وسراج أهل الجنة^(١).

ومما وضعه القصاص حديث: (إن في الجنة شجرة يخرج من أعلاها الخليل، ومن أسفلها خيل بلق من ذهب مسرجة وملجمة بالدر والياقوت لا تزوث ولا تبول ذوات أجنحة، فيجلس عليها أولياء الله فتطير بهم حيث شاءوا، فيقول الذين أسفل منهم: يا أهل الجنة ناصفونا يارب ما بلغ هؤلاء هذه الكرامة؟ فقال الله تعالى: إنهم كانوا يصومون وأنتم تظفرون، وكانوا يقومون الليل وكنتم تنامون وكانوا ينفقون وكنتم تبخلون، وكانوا يجاهدون العدو وكنتم تجبنون. من حديث علي[ؑ] وفيه سعد بن طريف والسدي الصغير والمتهم به سعد^(٢).

ومن المؤسف أن هؤلاء القصاص - على جهلهم وجرأتهم في الحديث - قد لقوا من العامة آذانا صاغية، ولقى العلماء منهم عنتاً كبيراً حتى ليروي السيوطي عن عامر الشعبي التابعي الجليل أنه قال: (بينما عبد الملك بن مروان جالس وعنده وجوه الناس من أهل الشام، قال لهم: من أعلم أهل العراق؟ قالوا: ما نعلم أحداً أعلم من عامر الشعبي، فأمر بالكتاب إلي فخرجت إليه حتى نزلت في تدمر،

(١) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٤-٤٥، واللائق المصنوعة ج ٢ ص ٤٧٢، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ١٣

(٢) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٣٧٨ .

فوافقت يوم الجمعة، فدخلت أصلي في المسجد، فاذا إلى جاني شيخ عظيم اللحية قد أطاف به قوم فحدثهم قال: حدثني فلان عن فلان يبلغ به النبي ﷺ: أن الله تعالى خلق صورين في كل صور نفختان، نفخة الصعق ونفخة القيامة، فقال الشعبي: لم أضبط نفسي أن خففت صلاتي ثم انصرفت فقلت: يا شيخ اتق الله ولا تحدثنا بالخطأ، إن الله تعالى لم يخلق الا صوراً واحداً، وإنما هي نفختان نفخة الصعق ونفخة القيامة، فقال لي: يا فاجر إنما يحدثني فلان عن فلان وترد علي ثم رفع نعله وضربني بها وتتابع القوم علي ضرباً معه، فوالله ما أقلعوا عني حتى قلت لهم: إن الله تعالى خلق ثلاثين صوراً في كل صور نفخة، فأقلعوا عني فرحلت حتى دخلت دمشق ودخلت على عبدالمك فسلمت عليه، فقال لي: يا شعبي بالله حدثني بأعجب شيء رأيته في سفرك، فحدثته حديث المتقدمين فضحك حتى ضرب برجله^(١).

كما روى السيوطي أيضاً في كتابه (تحذير الخواص من أحاديث القصاص) أن أحد هؤلاء القصاص جلس ببغداد فروى تفسير قوله تعالى: (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) وزعم أن النبي ﷺ يجلس مع الله على عرشه، فبلغ ذلك محمد ابن جرير الطبري فغضب من ذلك، وبالغ في إنكاره، وكتب على باب داره (سبحان من ليس له أنيس، ولا له على عرشه جليس) فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى انسد بابه بالحجارة وعلت عليه^(٢).

وقال يحيى بن معين: ذهبت إلى أسد بن زيد الكوفي في الكرخ وكان نزل في دار الحدائين، وروى أحاديث مناكير فأردت أن أقول له يا كذاب ففرقت من سفار

(١) تحذير الخواص ص ٥١-٥٢، والحديث والمحدثون ص ١١٧.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٢.

الخدائين - يعني الأساكفة (١).

وقد حذر العلماء من القصاصين ذوي الأهواء والكذب قال عاصم: كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي - توفي في حدود ٧٣هـ - ونحن غلطة أيفاع، فكان يقول لنا: لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص، وإياكم وشقيقاً قال: وكان شقيق يرى رأي الخوارج وليس بأبي وائل (٢).

وتعرض العلماء إلى القصاصين الكذابين ففضحهم أمام الجمهور بإظهار كذبهم كما فعل الأعمش (توفي ١٤٨هـ) إذ دخل مسجد البصرة فنظر إلى قاص يقول: حدثنا الأعمش عن أبي اسحاق عن أبي وائل، فتوسط الأعمش الحلقة وجعل ينتف شعر إبطه فقال له القصاص: ألا تستحي نحن في علم وأنت تفعل مثل هذا؟ فقال الأعمش: الذي أنا فيه خير من الذي أنت فيه، قال: وكيف؟ قال: لأنني في سنة وأنت في كذب، أنا الأعمش وما حدثك بما تقول شيئاً (٣).

ومن ذلك أيضاً ما روي أن أبا سعيد العقبلي قال: (لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر النبي ﷺ وعليه قباء ومنطقة، فقال أبو البخترى: حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن جبريل نزل على النبي ﷺ وعليه قباء ومنطقة متحجر فيها تحجيراً) هذا وضعه أبو البخترى، قال الخطيب: أنبأنا التنوخي حدثنا طلحة بن محمد حدثني عن ابن الحسن الأشناني حدثنا جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين أنه وقف على حلقة أبي البخترى فاذا هو يحدث هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فقال له: كذبت يا عدو الله على رسول الله ﷺ، قال: فأخذني إلى والي الشرط، فقلت: هذا يزعم أن رسول رب العالمين نزل على النبي ﷺ

(١) تحذير الخواص ص ٤٩-٥٠.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٠٠.

(٣) تحذير الخواص ص ٤٩، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٩، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٤٢.

وعليه قباء، فقالوا لي: هذا والله قاص كذاب وأفرجوا عني^(١) ولكن لم تكن سائر مواقف العلماء بهذه الشدة في إعلان الحق وفضح الكذابين، فقد حضر يزيد ابن هارون (الذي توفي سنة ٢٠٦هـ) مجلس أبي سعيد المدائني وكان حسن النغمة والقصص، فأخذ يكذب في الحديث ويزيد بن هارون يبكي من التأثر ثم اكتفى بأن قال لرجل بجانبه: ويحك هذا يكذب، فأجابه الرجل: فقعودك عنده تبكي وأنت تعلم أنه يكذب ايش^(٢). على أن يزيد بن هارون كان يفضح القصاص ويبين كذبهم عندما يسأله الناس، فقد حدث أن قاصاً سأل الناس فلم يعطوه، فقال: حدثنا يزيد بن هارون عن شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال: إذا سأل السائل ثلاثاً فلم يعط يكبر عليهم ثلاثاً، وأخذ يكبر عليهم فلما سئل يزيد بن هارون عن الحديث قال: كذب الخبيث ما سمعت بهذا قط^(٣).

بل وتجراً أحد القصاصين بالكذب على يزيد بن هارون في حضوره، فقال: حدثنا يزيد بن هارون عن ذئب بن أبي ذئب!! فأخذ يزيد بن هارون يضحك، فلما قام الناس من المجلس تبع بعضهم القاص فقالوا له: ويحك ليس اسمه ذئب إنما هو محمد بن عبد الرحمن، فقال: إذا كان أبوه اسمه أبو ذئب فأبي شيء كان ابنه إلا ذئباً^(٤).

وقد بين أيوب السختياني أثر القصاص في إفساد الحديث فقال: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص، وقال أيضاً: ما أمت العلم إلا القصاص^(٥).

(١) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢٦٣، وانظر الفوائد المجموعة ص ١٦١.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٠ نقلاً عن مخطوطة المجروحين من المحدثين لابن حبان ج ٢ ص ٢٩ - ب.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٠ نقلاً عن مخطوطة معرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان ج ٢ ص ٢٩

١ - ب.

(٤) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٠ نقلاً عن المجروحين من المحدثين لابن حبان ج ٢ ص ٢٩ - ب.

(٥) السنة قبل التدوين ص ٢١٣، نقلاً عن مخطوطة الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي

ص ١٤٧ - ب.

هذا والأحاديث التي وضعها القصاص في القرن الأول قليلة ازدادت فيما بعد، وقد كشف عنها رجال هذا العلم وبينوا واضعها وتتبعوهم حتى تميز الصحيح من الباطل (١).

☆☆☆☆☆

الفصل الثالث عشر

الزهاد المنسوبون إلى الصلاح ودروهم في وضع الحديث

لقد كان من آثار حدوث الفتن وظهور الفرق أن ظهر بعض الصالحين والزهاد والعباد، فطوعت لهم أنفسهم وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ ترغيباً للناس في صالح الأعمال، كأن هذه الثروة من أقواله عليه السلام ونوابغ حكمه، وجوامع كلمه، لم تكفهم ولم تشف صدورهم. ولقد شوهوا بجهلهم وجه الإسلام وأدخلوا في تعاليمه ما ليس فيه^(١).

هذا وقد قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في أصناف الوضاعين: (والواضعون للحديث أصناف: أعظمهم ضرراً قوم من المنسويين إلى الزهد وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً إليهم ثم نهضت -جهاذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله)^(٢).

وكذلك قال السيوطي في أقسام الوضاعين: (أعظمهم ضرراً قوم ينسبون إلى الزهد، وضعوه حسبه أي احتساباً للأجر عند الله في زعمهم الفاسد فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم وركوناً إليهم، لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح، لهذا قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه في من ينسب إلى الخير، أي لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب)^(٣). ولقد وضعوا الأحاديث في فضائل سور القرآن لأجل أن يصرفوا وجوه الناس إلى قراءة القرآن. ظناً منهم أنهم يتقربون إلى الله بذلك زلفى، وأنهم

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٩-٢٧٠ . (٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠ .

(٣) تدريب الراوي ص ١٨٤ ، وانظر فتح المغيب للعراقي ص ١٣٠ .

يخدمون دين الإسلام، ويحبون الناس في العبادات والطاعات وفعل الخيرات، ولما أنكر العلماء عليهم ذلك وذكرهم بقوله ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، قالوا: نحن نكذب له ﷺ لا عليه، وهذا كله ناتج عن الجهل بالدين وغلبة الهوى والغفلة، وقد انتشرت هذه الأحاديث الموضوعة بين الناس وقبلوها حتى لتجد أنها دخلت في كتب التفسير حيث أدرجها بعض المفسرين، في تفسيراتهم، أمثال محمود جار الله الزمخشري في كتابه الكشاف وكذلك فعل الواحدي والشعبي وغيرهم، فمنهم من ذكرها بأسانيد كالثعلبي والواحدي، ومنهم من لم يسندها كالزمخشري وهذا خطؤه أفحش (١).

وبسبب ما وضع في فضائل السور قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: (ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والتفسير، والملاحم) وقال الحافظ ابن حجر: (ينبغي أن يضاف إليها الفضائل) (٢).

هذا وكلام الإمام أحمد بن حنبل ينبغي أن لا يؤخذ على إطلاقه فالمغازي والتفسير لهما أصول معتبرة وإنما قصد التحذير من المدخول عليهما، وقد فهم الخطيب قول أحمد على أنه قصد كتباً بعينها أشهرها كتابان. للكلبي، ومقاتل بن سليمان، وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي: من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه، وحمل كثير من أهل العلم كلام الإمام أحمد على أن ما صح في التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح، وقد ثبتت أحاديث التفسير في أمهات الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي (٣). وخطر النسويين إلى الصلاح في الوضع خطر عظيم جداً لأن ثقة الناس بهم عظيمة فيقبلون أحاديثهم ويتناقلونها

(١) انظر فتح المغني للعراقي ص ١٣٠.

(٢) لسان الميزان ج ١ ص ١٣.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٣.

على أنها صحيحة وتطير في الآفاق^(١).

ومن أمثلة ما وضعوه حسبة: ما رواه الحاكم بسنده، إلى أبي عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: (من أين لك، عن عكرمة عن أبي عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة، ومغازي بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة)، وكان يقال لأبي عصمة هذا (نوح الجامع) قال ابن حبان: جمع كل شيء إلا الصدق^(٢).

وعن مخلود بن غيلان، قال: سمعت مؤملاً يقول: حدثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي يروى عن أبي بن كعب، فقلت للشيخ: من حدثك؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي، فسرت إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: شيخ بواسط وهو حي، فسرت إليه، فقال: حدثني شيخ بالبصرة، فسرت إليه، فقال: حدثني شيخ بعبدان، فسرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوفة، ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: لم يحدثني أحد، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن^(٣).

وروى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: (من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس

(١) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٥٣.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤١، واللائئ المصنوعة ج ١ ص ٢٢٧، واللائئ أيضا ج ٢ ص ٤٦٩، وتدريب

الراوي ص ١٨٤، وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٤٢.

(٣) الللائئ المصنوعة ج ١ ص ٢٢٧-٢٢٨، وتدريب الراوي ص ١٨٩، وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٤٢، وتنزيه

الشريعة ج ٢ ص ٢٨٥.

فيها) (١).

وقد قال أبو عبد الله النهاوندي، لغلام خليل - هو أحمد بن محمد بن غالب الباهلي: (هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق)، فقال: (وضعناها لترقق بها قلوب العامة)، وعن أبي جعفر التفسري قال: لما حدث غلام خليل عن بكر بن عيسى عن أبي معاوية قلت له: يا أبا عبد الله إن هذا الرجل قديم الوفاة، ولم تلحقه أنت ولا من في سنك فكيف هذا، وقلت له: أحسبك سمعته من رجل يقال له بكر بن عيسى غير هذا، فسكت وافترقنا، فلما كان من الغد قال: يا أبا جعفر علمت أنني نظرت البارحة فيمن سمعت منه بالبصرة يقال له بكر بن عيسى فوجدتهم ستين رجلاً (٢).

وكان غلام خليل يتزهد ويهجن شهوات الدنيا ويتقوت البقاء تصوفاً، وغلقت أسواق بغداد يوم موته حتى عرف بزاهد بغداد وحمل في تابوت إلى البصرة، وكان يحفظ علماً كثيراً ومع هذا لم يحمل عنه العلماء وبينوا أمره وأمر غيره (٣).

وقال عبد الله بن المبارك: قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه. قال سفيان: بلى، قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنت عليه في دينه، وأقول لا تأخذوا عنه (٤).

وقد كان هؤلاء الزهاد والمنسوبون إلى الصلاح يضعون الأحاديث في الفضائل والرغائب يحتسبون بزعمهم الباطل وجهلهم الذي لا يفرقون بسببه بين ما يجوز

(١) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٠، وتدريب الراوي ص ١٨٤، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٩.
(٢) الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٠، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٩.
(٣) الموضوعات لابن الجوزي ج ٢ ص ٤٠، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٩، السنة قبل التدوين ص ٢١٥، وتدريب الراوي ص ١٨٦.
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٩٤.

لهم ويمتنع عليهم ذلك الأجر وطلب الثواب لكونهم يرونه قربة، ويحسبون أنهم يحسنون صنعا كما يحكي عن من كان يتصدى للشهادة برؤية هلال رمضان من غير رؤية زاعماً للخير بذلك لكون اشتغال الناس بالتعب بالصوم يكفهم عن مفسد تقع منهم ذلك اليوم، فقبلت تلك الموضوعات منهم، ركوناً إليهم ووثوقاً بهم لما يتصفون به من التدين، ونقلت عنهم على لسان من هو في الصلاح والخيرية بمكان لما عنده من حسن الظن وسلامة الصدر وعدم المعرفة المقتضي بحمل ما سمعه على الصدق، وعدم الاهتداء لتمييز الخطأ من الصواب.

فقد قيض الله لهذه الموضوعات نقادها - الذين خصهم الله بنور السنة وقوة البصيرة - فلم تحف عنهم حال مفتر أثيم كذاب، فبينوا فسادها وميزوا الغث من السمين، ولذا قيل لابن المبارك، هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون».

وقال الدارقطني: (يا أهل بغداد لا تظنوا أن أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي) (١).

(١) فتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٤١ .

الفصل الرابع عشر

الوضع بأسباب أخرى

وهناك أسباب أخرى متعددة وضع بسببها الحديث: كالاتصار للأهواء الشخصية: مثال ذلك ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: (معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليтим، وأغلظهم على المسكين)^(١) هذا وإن سعد بن طريف قد قال فيه يحيى بن معين: (لا يحل لأحد أن يروي عنه) وقال ابن حبان: (كان يضع الحديث)^(٢)، وكذلك التكبس بالحديث وروايته فقد كان له دور في وضع الأحاديث، وذلك كما روى مسلم في مقدمته بإسناده قال: قدم علينا أبو داود الأعمى فجعل يقول: حدثنا البراء قال، وحدثنا زيد بن أرقم، فذكرنا ذلك لقتادة، فقال: كذب ما سمع منهم، إنما كان ذلك سائلاً يتكفف الناس زمن طاعون الجارف^(٣) ولمن اتخذ الحديث صناعة وتسوقاً جرأة على الله ورسوله ﷺ، حتى إن أحدهم ليسهر عامة ليلة في وضع الحديث، كأبي البخري وهب بن وهب القاضي وسليمان بن عمرو النخعي والحسين بن علوان، وإسحاق بن نجيح الملطي، ذكر ذلك الإمام أبو حاتم بن حبان في مقدمة كتابه الضعفاء والمجروحين^(٤) وكمن يضع الحديث لإظهار العلم والبراعة في إجابة من يسأله، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، سئل عن رجل أعطى الغزل إلى الحائك فنسج له وفضل منه خيوط، فتنازع صاحب الثوب والنساج في أخذها، فقال إبراهيم بن أبي يحيى: حدثني جريج

(١) تدريب الراوي ص ١٨٠-١٨١، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٨٩.

(٢) الباعث الحثيث ص ٨٩، والسنة قبل التدوين ص ٢١٨.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٥.

عن عطاء قال: إن كان صاحب الثوب أعطاه للأرد هالج فالخيوط له وإلا فهو للحاتك^(١).

وكن يجعل الأسانيد المشهورة للحكم القديمة، أو للأقوال المعسولة، يقصد بذلك ترويجها كحديث: (المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء) فان هذا لا أصل له من كلام النبي ﷺ بل هو كلام بعض الأطباء، قيل: إنه الحارث بن كلدة طبيب العرب، ومثله العراقي في شرح الألفية بحديث (حب الدنيا رأس كل خطيئة)، قال: فإنه إما من كلام مالك بن دينار، كما رواه ابن أبي الدنيا في مكاييد الشيطان بإسناده إليه، أو من كلام عيسى بن مريم عليه السلام كما رواه البيهقي في الزهد، ولا أصل له من حديث النبي ﷺ إلا من مراسيل الحسن البصري كما رواه البيهقي في شعب الإيمان، ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح^(٢).

وكن وضع الأحاديث في فضائل الأسماء أو البقاع كفضل من اسمه محمد وأحمد وعبد الله وكفضل أبي حنيفة، وعين سلوان، وعسقلان، وكوصايا علي وضعها حماد بن عمرو النصيبي، وقد وضع بعض من لاخلق له مجموعة من الأحاديث في موضوعات معينة ونسبها لبعض الصحابة على أنها مما سمعوه من النبي ﷺ، كوضعية في الجماع وضعها إسحاق بن نجيح الملقبي، ونسخة العقل وضعها داود بن المجبر، وأوردها الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وحديث القس بن ساعدة أورده البزار في مسنده، والحديث الطويل عن ابن عباس في الإسراء أورده ابن مردويه في تفسيره، وهو نحو كراسين، ونسخ ستة رووا عن أنس، وهم: أبو هدية، ودينار، ونعيم بن سالم، والأشج، وخراش،

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٧ .

(٢) تدريب الراوي ص ١٨٧-١٨٨، وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٤٦ .

ونستور^(١). وكما وضعت بعض الأحاديث في فضائل بعض الأوصاف. كحديث (من سيادة المرء خفة عارضيه) وكالأحاديث التي وضعت في الحرف كحديث: (الناس أكفاء إلا حائك أو حجام)، وحديث (خير تجارتكم البز، وخير أعمالكم الخرز)^(٢)، هذا وإن أكثر الأحاديث التي وضعت في فضل الأطعمة كانت من وضع أولئك الناس لأجل أن يروجوا ما يبيعون، ومن أمثلة ذلك ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: (عليكم بالعدس فإنه مبارك، وإنه يرق له القلب ويكثر الدمعة، وإنه قد بارك فيه سبعون نبيا)^(٣). وكذلك ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: (ربيع أمتي العنب والبطيخ)^(٤)، وحديث: (إن البطيخ ماؤه رحمة، وحلاوته مثل حلاوة الجنة) قال ابن الجوزي: لا يصح في فضائل البطيخ شيء، إلا أن رسول الله أكله^(٥). وحديث من أكل فولة بقشرها أخرج الله منه من الداء بقدرها)^(٦) وكذلك ما يروى أن رسول الله ﷺ قال: (من أكل القثاء بلحمه وقى الجذام) رواه ابن عدي عن أنس مرفوعاً، وقال: تفرد به خليلد بن دعلج ولعل البلاء ممن رواه عنه، قال في الميزان: (هذا حديث موضوع)^(٧)، وكما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (أتاني جبريل بهريسة من الجنة فأعطيت قوة أربعين رجلاً في الجماع)^(٨)، وكما روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال: (كنا في وليمة رجل من الأنصار فأتني بطعام فيه باذنجان فقال رجل من القوم: يارسول الله إن الباذنجان يهيج المرار، فأتني رسول الله ﷺ باذنجانة في لقمة وقال: إنما الباذنجان شفاء من

(١) تدريب الراوي ص ١٩٠ . (٢) السنة قبل التدوين ص ٢١٨ .

(٣) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢١٢ ، وتنزيه الشريعة ج ٢ ص ٢٤٣ ، والفوائد المجموعة ص ١٦١ .

(٤) تنزيه الشريعة ج ٢ ص ٢٣٥ . (٥) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢١٠ ، والفوائد المجموعة ص ١٦٠ .

(٦) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢٨٨ ، وتنزيه الشريعة ج ٢ ص ٢٣٦ ، والفوائد المجموعة ص ١٦٣ .

(٧) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢١٨-٢١٩ ، وتنزيه الشريعة ج ٢ ص ٢٣٦ ، والفوائد المجموعة / ١٦٣ .

(٨) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢٣٥ ، وانظر المنار المنيف ص ٦٤ .

كل داء ولا داء فيه^(١)، ومنها ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: (شرب الماء على الريق يعقد الشحم).

وهكذا قد وضع ضعفاء الإيمان وجهال أهل الحديث والمتطفلون على الحديث النبوي وعلمائه الأحاديث في أصناف معينة من المأكل والمشرب لترويجها، أو في مهن خاصة للرفع من قدرها، وفي غير هذا وذاك. وقد أدرك العلماء فتنة هؤلاء، فقال الثوري: (فتنة الحديث أشد من فتنة الذهب والفضة . . .) وقد بين العلماء جميع هذا ووضعوا قواعد علمية دقيقة لحفظ الحديث^(٢).



(١) اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢٢٤، والفوائد المجموعة ص ١٦٤، وانظر المقاصد الحسنة / ١٤١ .
(٢) انظر السنة قبل التدوين ص ٢١٨، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٨، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٥٦ .

الباب الثالث

(في أفراد وجماعات اتهموا بالوضع زوراً)

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

حول أبي هريرة

اسمه وكنيته:

أبو هريرة هو: عبد الرحمن بن صخر^(١) الدوسي اليماني، كان اسمه في الجاهلية (عبد شمس) فلما أسلم سماه الرسول ﷺ (عبد الرحمن) واشتهر أبو هريرة بكنيته، حتى غلبت على اسمه فكاد ينسى، وقد أخرج الحاكم عن أبي هريرة قال: (إنما كنوني بأبي هريرة لأنني كنت أرعى غنماً لأهلي، فوجدت أولاد هرة وحشية، فجعلتها في كمي، فلما رجعت إليهم سمعوا أصوات الهر من حجري، فقالوا: ما هذا يا عبد شمس؟ فقلت: أولاد هرة وجدتها، قالوا فأنت أبو هريرة، فلزمتني بعد)^(٢) وأخرج الإمام الترمذي عنه قال: (كنت أرعى غنم أهلي، فكانت لي هرة صغيرة، فكنت أضعها بالليل في الشجرة، فإذا كان النهار ذهبت بها معي فلعبت بها، فكنوني بأبي هريرة)^(٣).

ويقول أبو هريرة: (كان رسول الله ﷺ يدعوني: أبا هر، ويدعوني الناس أبا هريرة) ولذلك يقول: (لأن تكنوني بالذكر أحب إليّ من أن تكنوني بالأنثى)^(٤).

(١) انظر تاريخ الإسلام ج ٢ ص ٣٣٣، وقد اختلف في اسمه واسم أبيه وفي ذلك أقوال: انظر طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٥٢، الإصابة ج ٧ ص ١٩٩-٢٠١، وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٨٣.
(٢) المستدرک للحاکم ج ٣ ص ٥٠٦، وبسند صحيح أقره الذهبي في مختصر المستدرک.
(٣) سنن الترمذي ج ٣ ص ٢٢٨، ووصفه بأنه حسن.
(٤) المستدرک ج ٣ ص ٥٠٧، وانظر الإصابة ج ٧ ص ٢٠٢، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٢٤، ومسند الإمام أحمد ج ١٢ ص ٨٣.

أوصافه:

كان أبو هريرة رضي الله عنه رجلاً آدم^(١) بعيد ما بين المنكبين ذا ضفيرتين، أفرق الثنيتين، يخضب شيبه بالحمرة، ويحفي شاربه، كان أبيض لينا ليس بالمخشوشن، ورآه خباب بن عروة وعليه عمامة سوداء، وعندما صلح حاله ارتدى كساء الخز والثياب المشقة والكتان^(٢).

إسلامه:

هاجر أبو هريرة من اليمن إلى المدينة ليالي فتح خيبر، وكان ذلك سنة سبع من الهجرة، وكان قد أسلم على يد الطفيل بن عمرو في اليمن، ووصل المدينة وصلى الصبح خلف سباع بن عرفطة الذي كان قد استخلفه رسول الله ﷺ على المدينة أثناء غزوة خيبر، وكان عمره حينذاك نحواً من ثلاثين سنة، يقول أبو هريرة: (لما خرج رسول الله إلى خيبر استخلف سباع بن عرفطة القفاري فقدمنا المدينة ونحن ثمانون بيتاً من دوس، فقال قائلاً: رسول الله ﷺ بخيبر وهو قادم عليكم فقلت: لا أسمع به ينزل مكاناً أبداً إلا جئته، فأتينا سباع بن عرفطة فجهزنا، فأتينا رسول الله ﷺ قبل الفتح بيوم أو بعده بيوم، قد فتح النطاوة وهو محاصر أهل الكتيبة فأقمنا حتى فتح الله علينا^(٣). وقد لازم أبو هريرة النبي ﷺ إلى آخر حياته، وقصر نفسه علي خدمته، وتلقى العلم الشريف منه، فكان يدور معه ويدخل بيته، ويصاحبه في حجه وغزوه، ويرافقه في حله وترحاله، وفي ليله ونهاره حتى حمل عنه العلم الغزير الطيب^(٤).

(١) الأدم من الناس الأسمر (انظر لسان العرب - آدم - ج ١٣ ص ٢٧٦) ووصفه بهذا لا يتعارض مع وصفه

بعد قليل بالبياض، فقد تكون سمرة وجهه من شمس الصحراء وريحها، والأصل في لون بشرته البياض.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ٣٣٣-٣٣٤، وانظر سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٥٠، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٤.

(٣) المستدرك ج ٢ ص ٣٣، ومغازي الواقدي ج ٢ ص ٦٣٦.

(٤) السنة قبل التدوين ص ٤١٢، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٤.

زهده وورعه وعبادته:

اتخذ أبو هريرة الصُّمَّةَ مقاماً له، وجعله رسول الله ﷺ عريف أهل الصفة، فقد كان أعرف الناس بهم وبمرايتهم، وقد كانت صحبتته لرسول الله ﷺ أربع سنوات، وقد خدم الرسول ﷺ على ملء بطنه، فكثيراً ما تحمل آلام الجوع حرصاً منه على أنه لا يفوته شيء من حديث رسول ﷺ.

أخرج البخاري عن أبي هريرة: (والله الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدي من الجوع، وأشد الحجر على بطني) ويقول: (لقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ، وحجرة عائشة فيقال: مجنون وما بي جنون، وما بي إلا الجوع)^(١) وكان يحب رسول الله ﷺ حباً شديداً. ففي يوم رفع رسول الله ﷺ الدرة ليضربه بها، فقال أبو هريرة: (لأن يكون ضربني بها أحب إلي من حمر النعم)^(٢). وكان أبو هريرة ورعاً، ملتزماً سنة رسول الله ﷺ، فكان يحذر الناس من الانغماس في ملذات الدنيا وشهواتها^(٣)، وكان يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر لا يفرق في ذلك بين غني وفقير أو بين أمير وحقير، وأخباره في هذا الصدد كثيرة^(٤) وكان يخشى الله كثيراً في السر والعلن، ويذكر الناس به، ويحثهم على طاعته^(٥) وقد روى عبد الرزاق عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال، فمن أين لك؟ قال: خيل نتجت، وأعطيات تابعت، وخراج رقيق لي، فنظر فوجدها كما قال، ثم دعاه ليستعمله فأبى. فقال عمر: لقد طلب العمل من كان خيراً منك، قال: إنه يوسف نبي الله ابن نبي الله، وأنا أبو هريرة بن أميمة، أخشى ثلاثاً: أن أقول

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٥ .

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٥ .

(٣) انظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١١١ .

(٤) انظر مسند الإمام أحمد ج ١٢ ص ٨٩ .

(٥) انظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١١٠-١١٢ .

بغير علم، أو أقضي بغير حكم، وأن يضرب ظهري، ويشتم عرضي، وينزع مالي^(١).

وكان عابداً، يصوم النهار ويقوم الليل، وأخرج أحمد عن أبي عثمان النهدي قال: تضيفت أبا هريرة سبعة فكان هو وامرأته وابنته يقسمون الليل أثلاثاً، يصلي هذا، ثم يوقظ هذا، وكان كثير الصلاة، وله عدة مساجد في بيته وفي حجرته وعلى باب داره إذا خرج صلى فيها جميعاً وإذا دخل صلى فيها جميعاً^(٢).

وأخرج ابن سعد عن عكرمة أن أبا هريرة كان يسبح في كل يوم اثنتي عشرة ألف تسبيحة، يقول: أسبح بقدر ذنبي^(٣) ونقل ابن حجر عن الجريزي عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال: نزلت على أبي هريرة، ولم أدرك من الصحابة رجلاً أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه^(٤).

فقره وعفاه:

عاش أبو هريرة رضي الله عنه في زمان رسول الله ﷺ في الصفة فقيراً لا مال لديه ولا مهنة، مكتفياً بما ييسره الله له ولأهل الصفة مما يهدى لهم وما يشركهم به رسول الله ﷺ من الطعام الذي يهدى له، راصداً نفسه لمصاحبة رسول الله ﷺ وملازمته من أجل سماع كل أقواله وحفظها، ومن أجل رؤية أفعاله وأحواله ومعاملاته وأقضيته، وكانت عيشة الكفاف هذه لا تيسر أحياناً، فيبلغ منه الجهد مبلغه ويبيت الليالي ذوات العدد بلا طعام حتى يضطر إلى إلصاق بطنه بالأرض مما به من الجوع وحتى يغشى عليه ويفقد وعيه^(٥).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٦ .

(٢) انظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١١٠ ، ومسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٥ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٦ .

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٦ . (٥) دفاع عن أبي هريرة ص ٤١ .

يقول أبو هريرة: (إني كنت والله أأزم رسول الله ﷺ ليشيع بطني، حتى لا أكل الخمير ولا ألبس الحرير ولا يخدمني فلان وفلانة . . . وأستقرئ الرجل آية من كتاب الله هي معي، كي ينقلب بي فيطعمني)^(١) ثم يقول: (وكنت في سبعين رجلاً من أهل الصفة، ما معهم رجل عليه رداء، إما بردة أو كساء قد ربطوها في أعناقهم)^(٢) وعن عبد الله بن شقيق قال: (أقمت بالمدينة مع أبي هريرة سنة، فقال لي ذات يوم ونحن عند حجرة عائشة: لقد رأيتنا وما لنا ثياب إلا البراد المتفتقة، إنا ليأتي على أحدنا الأيام ما يجد طعاماً يقيم به صلبه، حتى إن كان أحدنا ليأخذ الحجر فيشده على أحمص بطنه ثم يشده بثوبه ليقوم به صلبه)^(٣) وقال إمام التابعين سعيد بن المسيب: (رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ثم يأتي أهله فيقول: هل عندكم من شيء؟ فإن قالوا: لا، قال: فإنني صائم)^(٤). وكان قنوعاً راضياً بنعم الله فإذا ما أصبح لديه خمس عشرة قمره أفطر على خمس وتسحر بخمس، وأبقى خمساً لفطره^(٥).

كرمه:

كان أبو هريرة عفيف النفس مع فقره، فياض اليد، مبسوط الكف، جواداً، يحب الخير، ويكرم ضيوفه، لا يينخل بما في يديه وإن كان قليلاً، فلم يحمله فقره على الشح، ولم يجعله دنياه النفس، يتكفف الناس . . . وكان في عسره كله ضيف الإسلام وضيف رسول الله ﷺ وصحبه، حتى إذا ما يسر الله عليه لم يجعله غناه قاسي القلب متحجر الفؤاد، بل كان علماً من أعلام الجود والكرم^(٦)

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) حلية الأولياء ج ١ ص ٣٧٧، وانظر طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٥٣، والبداية والنهاية ج ٨ ص ١١١، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٢٧ (٣) مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٣٢٤ (٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ج ١ ص ٣٨١

(٥) حلية الأولياء ج ١ ص ٣٨٤، والبداية والنهاية ج ٨ ص ١١٢ . (٦) السنة قبل التدوين ص ٤١٤-٤١٥ .

قال رجل من الطفاوة: (نزلت على أبي هريرة في المدينة ستة أشهر فلم أر من أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً أشد تشميراً، ولا أقوم على ضيف من أبي هريرة) (١).

وعن حميد بن مالك أن خثيماً قال: «كنت جالساً مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق، فأتاه قوم من أهل المدينة على دواب فنزلوا، قال حميد: فقال أبو هريرة: اذهب إلى أمي فقل لها: إن ابنك يقرئك السلام ويقول: أطعمينا شيئاً، قال: فوضعت ثلاثة أقراص من شعير وشيئاً من زيت وملح في صحفة، فوضعتها على رأسي فحملتها إليهم، فلما وضعتها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال: الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا إلا الأسودان: التمر والماء» (٢).

اعتزاله الفتنة:

كان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه على جانب عظيم من الفقه والحذق قاده إلى الصواب في مواقفه، فكان يوم حصار عثمان رضي الله تعالى عنه عنده في الدار مع بعض الصحابة وأبنائهم، الذين جاءوا ليدفعوا الثوار عنه، وقد حفظ ولد عثمان له يده، واحترموه حتى أنه لما مات أبو هريرة كانوا يحملون سريره حتى بلغوا البقيع (٣). وقد حفظ بنو أمية الذين هم أقارب عثمان موقف أبي هريرة، فلما أخبر معاوية بموت أبي هريرة كتب إلى أمير المدينة يقول: «انظر من ترك، فادفع إلى ورثته عشرة آلاف درهم، وأحسن جوارهم، وافعل إليهم معروفاً فإنه كان ممن نصر عثمان، وكان معه في الدار» (٤).

(١) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٢٨، وحنلية الأولياء ج ١ ص ٢٨٣، وطبقات ابن سعد ج ٤ قسم ٢ ص ٦٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٩، وشرح الأدب المفرد ج ٢ ص ٣١.

(٣) انظر البداية والنهاية ج ٧ ص ١٨١، والإصابة ج ٤ ص ٣٢٣، وتاريخ الطبري ج ٣ ص ٣٨٩.

(٤) المستدرک للحاکم ج ٣ ص ٥٠٨.

واعترل أبو هريرة الفتنة التي قامت بعد استشهاد عثمان رضي الله تعالى عنه، ولم يثبت أنه اشترك فيها وربما كان يحث الناس على اعتراضها، روى البخاري بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذاً فليعد به»^(١).

وكان معاوية أيام خلافته يستعمله على المدينة، فإذا غضب عليه بعث مروان وعزله، وقد استخلفه مروان على المدينة حين توجه إلى الحج^(٢).

وهكذا فان الفقه الصحيح الذي قاد أبا هريرة إلى أن يقف هذا الموقف في الانتصار لعثمان لا بد أن يقوده أيضاً إلى اتخاذ الموقف الصائب فيما بعد حين استفحلت الفتنة بعد مقتل عثمان ونشب القتال بين علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما، فاعتزل وظل يردد أحاديث النهي عن المشاركة في الفتنة، ودعا إلى كف الأيدي، فقال: «ويل للعرب من شر قد اقترب، أفلح من كف يده»^(٣).

حفظه وقوة ذاكرته:

كان من أثر ملازمة أبي هريرة للرسول ﷺ ملازمة تامة أن حفظ ما لم يحفظه غيره من أقوال الرسول ﷺ وأعماله، ولقد كان سيء الحفظ حين أسلم فشكا ذلك إلي النبي ﷺ يقول: «قلت يا رسول الله إنني سمعت منك حديثاً كثيراً فأنساه، قال: ابسط رداءك، فبسطت، فغرف بيده فيه، ثم قال: ضمه، فضممته، فما نسيت حديثاً بعد»^(٤).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٣ ص ٣٠ (الطبعة السلفية)، ومسنَد الإمام أحمد ج ١٤ ص ٢٠٨ .

(٢) انظر السنة قبل التلوين ص ٤١٧، وسير اعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٤١ .

(٣) سنن أبي داود ج ٢ ص ٤١٣، ودفاع عن أبي هريرة ص ١٤٦ .

(٤) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٥٣، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ج ٢ ص ٣٦٢، وج ٤ ص ٣٢٩، وقصة بسط

الرداء أخرجهما أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد والنسائي وأبي يعلى وأبي نعيم، انظر فتح الباري ج ١ ص ٢١٥، ج ٢ ص ٢٨، ج ١٣ ص ٢٢١ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٥٢-٥٤ .

فما زعمه (جولد تسيهر) من أن هذه القصة موضوعة وضعها العمامة تبريراً لكثرة حديثه، إنما هو افتراء محض، وتخيل لا يسرره العلم، وتعصب أوحى به التحامل اليهودي على أكبر صحابي روى حديث رسول الله ﷺ^(١).

وقد كان أبو هريرة حافظاً متقناً، ضابطاً لما يروي، دقيقاً في أخباره، فقد اجتمعت فيه صفتان عظيمتان تتم أحدهما الأخرى: الأولى سعة علمه وكثرة مروياته، والثانية قوة ذاكرته وحسن ضبطه، وهذا غاية ما يتمناه أولو العلم^(٢). وإلى جانب هذا، نشاط أبي هريرة وحرصه على طلب العلم، وفي ذلك يقول: «صحبت النبي ﷺ ثلاث سنين ما كنت سنوات قط أعقل مني، ولا أحب إلى أن أعي ما يقول رسول الله ﷺ فيهن»^(٣).

وكان يذاكر ما يسمعه من الرسول الكريم ﷺ، فيقضي شطراً من ليله في هذا، قال أبو هريرة: «جزأت الليل ثلاثة أجزاء: ثلثاً أصلي، وثلثاً أنام، وثلثاً أذكر فيه حديث رسول الله ﷺ»^(٤).

وقد ذكر أبو الزعزعة كاتب مروان ما ثبت إتقانه وحفظه وقوة ذاكرته فيقول: «دعا مروان أبا هريرة يسأله، وأجلسني خلف السرير، وجعلت أكتب عنه، حتى إذا كان رأس الحول دعا به، فأقعده من وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك الكتاب، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا آخر»^(٥).

هذا وقد شهد له بذلك الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم^(٦).

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٧.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٤٢٧.

(٣) طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٥٤.

(٤) سنن الدارمي ج ١ ص ٨٢.

(٥) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٦، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣١.

(٦) السنة قبل التدوين ص ٤٢٧، والسنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٨.

حياته العلمية:

صحب أبوهريرة النبي ﷺ أربع سنوات، وسمع منه كثيراً، وحفظ دقائق السنة، ووعي تطبيق الشريعة، وعرف رسول الله ﷺ منزلته فأرسله مع العلاء بن الحضرمي إلى البحرين، فكان مؤذناً وإماماً، وكان رسول الله لا يتأخر في إجابته عما يسأل لما عرف من حرصه على طلب العلم، قال أبوهريرة ذات يوم: «يارسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله: لقد ظننت يا أباهريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: «لا اله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه» رواه البخاري^(١).

وكان همه طلب العلم، وغايته التفقه في الدين، فقد جاء رجل إلى زيد بن ثابت، فسأله عن شيء، فقال له زيد: « عليك أباهريرة فيني بينما أنا وأبوهريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله تعالى ونذكره إذ خرج علينا النبي ﷺ حتى جلس إلينا، فسكتنا، فقال: «عودوا إلى الذي كنتم فيه» قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمن- يقول آمين- على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللهم إني أسألك ما سألك صاحبائي، وأسألك علماً لا ينسى، فقال ﷺ: آمين. فقلنا: يارسول الله ونحن نسأل الله علماً لا ينسى، فقال: «سبقكم بها الغلام الدوسي» رواه الحاكم في المستدرک^(٢) وقد عرف الصحابة منزلته بعد رسول الله ﷺ، فكان يحدث في مسجد رسول الله، ويفتي الناس بحضرة علماء الصحابة وكبارهم، وكان بعضهم كزيد بن ثابت، وعبد الله بن

(١) فتح الباري ج ١ ص ١٩٣ (الطبعة السلفية)، ج ١ ص ٢٠٣ (طبعة الحلبي)، ومسنَد الإمام أحمد ج ١٥ ص ٢٠٧ رقم الحديث (٨٠٥٦)، وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٦، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٢، وفتح الباري ج ١ ص ٢٢٦ (طبعة الحلبي).

عباس يحيلون السائلين عليه، فعن معاوية بن أبي عباس الأنصاري أنه كان جالساً عند ابن الزبير، فجاء محمد بن إياس بن بكير، فسأل عن رجل طلق ثلاثاً قبل الدخول، فبعثه إلى أبي هريرة وابن عباس - وكانا عند عائشة - فذهب وسألتهما، فقال ابن عباس لأبي هريرة: افته يا أبا هريرة، قد جاءتك معضلة، فقال: الواحدة تينها، والثلاث تحرمها^(١).

يقول أبو هريرة حين تعرض له مروان بن الحكم: كنت والله أعلم الناس بحديثه، قد والله سبقني قوم بصحبته والهجرة إليه من قريش والأنصار، وكانوا يعرفون لزومي له، فيسألونني عن حديثه، منهم: عمر وعثمان وعلي وطلحة والزيبر، فلا والله ما يخفى علي كل حديث كان بالمدينة، وكل من أحب الله ورسوله ﷺ، وكل من كانت له عند رسول الله ﷺ منزلة، وكل من أحب له، وكان أبو بكر صاحبه في الغار وغيره، ثم قال: ليسألني أبو عبد الملك عن هذا وأشباهه فإنه يجد عندي منه علماً جماً ومقالاً^(٢).

وروي أن أبا هريرة حدث عن النبي ﷺ قال: "من صلى علي جنازة فله قيراط ومن صلى عليها وتبعها فله قيراطان، فقال عبد الله بن عمر: انظر ما تحدث فإنك تكثر من الحديث عن النبي ﷺ، فأخذه بيده، فذهب به إلى عائشة، فسألها عن ذلك فقالت: صدق أبو هريرة!! ثم قال: يا أبا عبد الرحمن، إنه والله ما كان يشغلني عن رسول الله ﷺ الصفق في الأسواق، إنما كان يهمني كلمة من رسول الله ﷺ يعلمنيها أو لقمة يطعمنيها^(٣). وفي رواية إنه لم يكن يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس الودي، وصفق بالأسواق، فقال ابن عمر: أنت أعلمنا - يا أبا

(١) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٢٧.

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٨.

(٣) طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٥٧، ومسنَد الإمام أحمد ج ١٢ ص ١٧٥، حديث رقم (٧١٨٨)، وفتح الباري ج ٣ ص ١٩٢ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١٣ وما بعدها.

هريرة - برسول الله ﷺ، وأحفظنا لحديثه^(١). وفعلاً نجد أن بعض كبار الصحابة قد أقرروا بأنه قد ألهام الصفق بالأسواق عن سماع بعض حديث رسول الله ﷺ، كما وصفهم أبو هريرة، فهذا الفاروق عمر رضي الله عنه يسمع حديثاً من أبي موسى الأشعري فينكره، فيشهد أبو سعيد الخدري لأبي موسى رضي الله عنهما بأنه سمع الحديث نفسه أيضاً، فيقول عمر: خفي علي هذا من أمر رسول الله ﷺ، ألهامي عنه الصفق بالأسواق^(٢) وقد شهد له أصحاب رسول الله ﷺ بكثرة سماعه، وأخذ عن رسول الله ﷺ، وهذه الشهادات تدفع كل ريب أو ظن حول كثرة حديثه، حتى إن بعض الصحابة رووا عنه، لأنه سمع من النبي الكريم ﷺ ولم يسمعوا، من هذا أن رجلاً جاء إلى طلحة بن عبيد الله فقال: «يا أبا محمد، رأيت هذا اليماني - يعني أبا هريرة - أهو أعلم بحديث رسول الله منكم نسمع منه أشياء لا نسمعها منكم، أم هو يقول عن رسول الله ﷺ ما لم يقل؟ قال: أما أن يكون سمع ما لم نسمع فلا أشك، سأحدثك عن ذلك: إنا كنا أهل بيوتات وغنم وعمل، كنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار، وكان مسكيناً ضيفاً على باب رسول الله ﷺ، يده مع يده، فلا نشك أنه سمع ما لم نسمع، ولا تجد أحداً فيه خير يقول عن رسول الله ﷺ ما لم يقل»^(٣).

وروى أشعث بن سليم عن أبيه قال: «سمعت أبا أيوب الأنصاري يحدث عن أبي هريرة، فقيل له: أنت صاحبت رسول الله ﷺ، وتحدث عن أبي هريرة؟ فقال: إن أبا هريرة قد سمع ما لم نسمع، وإني أن أحدث عنه أحب إلي من أن أحدث عن رسول الله ﷺ - يعني ما لم أسمع منه -»^(٤).

(٢) صحيح مسلم ج ٦ ص ١٧٩ .

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧، وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ١١٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٦، والبدية والنهاية ج ٨ ص ١٠٩ .

(٤) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٦، والبدية والنهاية ج ٨ ص ١٠٩ .

وكان جريئاً يسأل النبي ﷺ عن أشياء لا يسأله عنها غيره، كما كان يسأل الصحابة الذين سبقوه إلى الإسلام، وكان كثير العلم، واسع المعرفة، يحدث إخوانه وطلابه، وقد يقول لهم: رب كيس عند أبي هريرة لم يفتحه - يعني من العلم - وكان يقول: «حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين، فأما أحدهما فبثته، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم»^(١).

وكان أبو هريرة حريصاً على أن يحدث الناس بما تدركه عقولهم، وحريصاً أن لا يحدثهم إلا بما ينتفعون به، لذلك أبى أن يحدثهم بكل ما يعلم، فكان يحدثهم بما يعرفون حتى لا يكذب الله ورسوله ﷺ إذا أخبرهم بما لا تتصوره عقولهم^(٢).

عدد الأحاديث التي رويت عنه:

أبو هريرة أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ، ولن نستغرب هذا بعد أن عرفنا ملازمته لرسول الله ﷺ، وجراءته في السؤال، وحبه للعلم، ومذاكرته لحديث الرسول الكريم ﷺ في كل فرصة تسنح له.

روى له الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ثلاث آلاف وثمانمائة وثمانية وأربعين حديثاً) (٣٨٤٨)، وفيها مكرر كثير باللفظ والمعنى، ويصفو له بعد حذف المكرر خير كثير، وروى له الإمام بقية بن مخلد في مسنده (٥٣٧٤) خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً، وله في الصحيحين (٣٢٥)، ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً، وانفرد البخاري أيضاً بـ (٩٣) ثلاثة وتسعين حديثاً، ومسلم بـ

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢١٦ (الطبعة السلفية)، ج ١ ص ٢٢٧ (طبعة الحلبي) وطبقات ابن سعد ج ٤ ص ٥٧، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٤، والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٥، وحلية الأولياء ج ١ ص ٣٨١

(٢) السنة قبل التدوين ص ٤٢٦.

(١٨٩) مائة وتسع وثمانين حديثاً^(١).

من روى عنهم ومن روى عنه:

روى أبو هريرة عن كثير من الصحابة، منهم: أبو بكر، وعمر و والفضل بن العباس، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وروى عنه من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين: زيد بن ثابت، وأبو أيوب الأنصاري، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبي بن كعب، وجابر، وعائشة، والمسور بن مخرمة، وعقبة بن الحارث، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وأبو أمامة ابن سهل، وأبو الطفيل، وأبو نضرة الغفاري، وأبورهم النفاري، وشداد بن الهاد، وأبو حذرر عبد الله بن حذرر الأسلمي، وأبورزين العقيلي، ووائله بن الأسقع، وقبيصة بن ذؤيب، والحجاج الأسلمي، وعبد الله بن عكيم، والأغر الجهني، والشريد بن سويد رضي الله تعالى عنهم أجمعين، فقد بلغ عدد من روى عن أبي هريرة من الصحابة نحو ثمانية وعشرين رجلاً، ومن التابعين: سعيد بن المسيب وكان زوج ابنته - وعبد الله بن ثعلبة، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وسلمان الأغر، وسليمان بن يسار، وعراك بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر وأبو سلمة وحميد ابنا عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار، وكثيرون جداً بلغوا كما قال الإمام البخاري ثمانمائة من أهل العلم والفقهاء^(٢).

(١) تاريخ الإسلام ج ٢ ص ٣٣٤ عدد أحاديثه (٥٣٧٠)، انظر شذرات الذهب ج ١ ص ٦٣، وفي سير أعلام النبلاء المتفق في البخاري ومسلم منها (٣٢٦) حديثاً، وانفرد البخاري بـ (٩٣) حديثاً، ومسلم بـ (٩٨) حديثاً.
(٢) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢٠٧ (الطبعة السلفية)، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨٠، والحديث والمحدثون ص ١٧١، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٣٦١.

مرضه ووفاته:

أخرج ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: دخلت على أبي هريرة وهو شديد الوجع فاحتضنته فقلت: اللهم اشفأ أبا هريرة، فقال: اللهم لا ترجعها - قالها مرتين - ثم قال: إن استطعت أن تموت فمت، والله الذي نفس أبي هريرة بيده ليأتين على الناس زمان يمر الرجل على قبر أخيه فيتمني أنه صاحبه.

وروى الإمام أحمد والنسائي بسند صحيح عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أنه قال حين حضره الموت: لا تضربوا على فسطاطاً، ولا تتبعوني بمجمرة وأسرعوا بي. وأخرج البغوي عن أبي هريرة أنه لما حضرته الوفاة بكى فسل فقال: من قلة الزاد وشدة المفازة:

ودخل مروان عليه في مرضه الذي مات فيه فقال: شفاك الله، فقال أبو هريرة: اللهم إني أحب لقاءك فأحب لِقائِي، ثم خرج مروان فما بلغ وسط السوق حتى مات^(١). هذا، وقد اختلف في وفاة أبي هريرة على أقوال.

قال هشام بن عروة: أبو هريرة وعائشة مائة سنة سبع وخمسين، وهو رأي المدائني وعلي بن المديني.

وقال أبو معشر: توفي سنة ثمان وخمسين. وقال الواقدي وأبو عبيد: مات سنة تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وقد صلى على عائشة في رمضان سنة ثمان وخمسين، وعلى أم سلمة في شوال سنة تسع وخمسين، ثم توفي فيها بعد ذلك^(٢).

(١) السنة ومكانتها في الشريعة الإسلامي ص ٢٨٠-٢٨١.

(٢) انظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١١٤، وتاريخ الإسلام ج ٢ ص ٣٣٩، وطبقات ابن سعد ج ٤ ص ٦٤، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٤٩.

قال ابن حجر بعد أن ذكر رواية الواقدي - وفيها أنه توفي سنة تسع وخمسين - : «هذا من أغلاط الواقدي الصريحة، فإن أم سلمة بقيت إلى سنة إحدى وستين، ثبت في صحيح مسلم ما يدل على ذلك، والظاهر أن التي صلى عليها ثم مات معها في السنة هي عائشة، كما قال هشام بن عروة، إنهما ماتا في سنة واحدة^(١) .

هذا، وإن خطأ الواقدي في وفاة أم سلمة، لا يستلزم خطؤه في وفاة أبي هريرة .

وقال ابن كثير: والصواب أن أم سلمة تأخرت بعد أبي هريرة، وقال غير واحد: أنه توفي سنة تسع وخمسين^(٢) .

وحضر جنازته من الصحابة عبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري، وشهدها أيضاً مروان بن الحكم، وكان ابن عمر يسير أمامها ويكثر الترحم عليه^(٣) . وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان بعد العصر^(٤) . وحمل ولد عثمان سريره حتى بلغوا البقيع، حفظاً بما كان من رأيه في عثمان^(٥) ، ولما بلغ معاوية نعيه أمر عامله بالمدينة أن يدفع إلى ورثته عشرة آلاف درهم ويحسن جوارهم، لأنه كان ممن نصر عثمان يوم الدار، رضي الله عنه ورحمه وأجزل مثوبته^(٦) .

الثناء على أبي هريرة:

روى البخاري عن أبي هريرة أنه قال: قيل يا رسول الله ﷺ: من أسعد الناس

(١) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٦، والإصابة ج ٧ ص ٢٠٧ .

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١١٤ . (٣) انظر طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٦٣ .

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨١ .

(٥) انظر طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٦٣، وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٦ .

(٦) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨١ .

بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: (لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه^(١))، وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو هريرة وعاء من العلم»^(٢)، قال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» رواه البخاري^(٣) وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد نهى أبا هريرة عن الإكثار عن رسول الله ﷺ، كما نهى غيره، لأن سياسة عمر وبعض الصحابة الإقلال من رواية الحديث، لأن الإكثار مظنة الخطأ، وفيه شغل الناس بالحديث عن القرآن، ومع هذا فقد سمح عمر رضي الله عنه لأبي هريرة بالتحديث، بعد أن عرف ورعه وتقواه، قال أبو هريرة: «بلغ عمر حديثي فأرسل إليّ فقال: كنت معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان؟ قلت: نعم، وقد علمت لأي شيء سألتني، قال: ولم سألتك؟ قلت: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، قال: أما لا فإذهب فحدث»^(٤) وهذا السماح توثيق لأبي هريرة من أمير المؤمنين، قال عبد الله بن عمر: «يا أبا هريرة، كنت ألزمت لرسول الله ﷺ، وأعلمنا بحديثه»^(٥) وفي رواية قال ابن عمر: «أبو هريرة خير مني وأعلم بما يحدث»^(٦)، وكان يكثر الترحم عليه ويقول: كان ممن يحفظ حديث رسول

(١) فتح الباري ج ١ ص ١٩٣ (الطبعة السلفية) وج ١ ص ٢٠٣ (الطبعة الخليلي)، ومسنند الإمام أحمد ج ١٥ ص ٢٠٧

رقم الحديث (٨٠٥٦) وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ١١٨

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٠، وانظر: ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٦٣

(٣) فتح الباري ج ١ ص ٢٠٦ (الطبعة السلفية)، ج ١ ص ٢١٧ (طبعة الخليلي)، وانظر: المحدث الفاضل ص ٣٦٨،

وتقيد العلم ص ٨٢

(٤) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٤، وانظر ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٩٧ والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧

(٥) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٥، وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ١١٨

(٦) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٧، والإصابة ج ٧ ص ٢٠٤

الله ﷺ على المسلمين^(١). وقال أبي بن كعب: كان أبو هريرة جريئاً على النبي ﷺ، يسأله عن أشياء لا نسأله عنها^(٢)، وحين أرسل ابن عمر يستفهم من السيدة عائشة عن حديث الجنائز الذي رواه أبو هريرة قالت: صدق أبو هريرة^(٣)، قال طلحة بن عبيد الله: لا نشك أنه سمع ما لم نسمع^(٤)، وقال زيد بن ثابت لرجل سأله عن شيء: عليك بأبي هريرة^(٥)، وقال كعب الأحبار: ما رأيت أحداً لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة^(٦)، وقال محمد بن عبادة بن عمرو بن حزم: فعرفت يومئذ أنه أحفظ الناس عن رسول الله ﷺ^(٧)، وذلك حين حضر مجلسه الذي كان فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً، وأبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم، فيراجعون فيه حتى يعرفوه، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مراراً^(٨)، وقال أبو صالح السمان: كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب محمد ﷺ^(٩)، وقال سعيد بن أبي الحسن: لم يكن أحد من الصحابة أكثر حديثاً من أبي هريرة، وقال الإمام الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره^(١٠)، وقال البخاري: روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره^(١١)، وقال الإمام الذهبي: أبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسول عليه الصلاة والسلام، وأدائه

- (١) انظر طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٦٣، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٥ . (٢) سير أعلام النبلاء، ج ٢ ص ٤٥١ .
 (٣) طبقات ابن سعد ج ٤ ص ٥٧، والإصابة ج ٧ ص ٢٠٥ .
 (٤) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٦، وتاريخ الإسلام ج ٣ ص ٧٣٦، والإصابة ج ٧ ص ٢٠٤، وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٦، (٥) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٢، وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٦ .
 (٦) الإصابة ج ٧ ص ٢٠٥، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٢ .
 (٧) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٤٤، وفتح الباري ج ١ ص ٢١٤ (الطبعة السلفية) وانظر ج ١ ص ٢٢٥ (طبعة الحلبي).
 (٨) فتح الباري ج ١ ص ٢١٤ (الطبعة السلفية) ، ج ١ ص ٢٢٥ (طبعة الحلبي).
 (٩) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٤، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٠ .
 (١٠) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٤، والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٦، وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٢ .
 (١١) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٥، وفتح الباري ج ١ ص ٢٠٧ (الطبعة السلفية).

لحروفه، وقال في موضع آخر: كان أبو هريرة وثيق الحفظ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث^(١)، وقال ابن كثير: وقد كان أبو هريرة من الصدق، والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: إن أبا هريرة كان أحفظ من كل من يروي الحديث في عصره، ولم يأت عن أحد من الصحابة كلهم ما جاء عنه^(٣) وقال الحاكم: كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وألزمهم له، صحبه على شبع بطنه، فكانت يده مع يده، يدرو معه حيثما دار إلى أن مات، ولذلك كثر حديثه^(٤)، وقال أبو نعيم: وكان أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ، ودعا له بأن يحبيه إلى المؤمنين فكل مؤمن محب لأبي هريرة^(٥).

هذا طرف مما شهد به رؤوس العلم لأبي هريرة ولا أستطيع أن أحصر من أثنى عليه.

الشبه التي أثيرت حول أبي هريرة مع الرد عليها

كان أبو هريرة صاحب الأمين لرسول الله ﷺ والطالب المجد، التزم السنة المطهرة في شبابه وهرمه، وفي غناه وفقره، وكان ورعاً تقياً كريماً متواضعاً، له مواقف المشرفة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعرف عنه اعتزاله الفتن وحببه للجماعة، وسعيه للخير، وروحه الطيبة المرححة، ونفسه الصافية، وأخلاقه الكريمة، وزهده في الدنيا، وفناؤه في الحق، ومكاته العلمية وكثرة حديثه، وقوة حافظته، ومنزلته بين الصحابة والعلماء وثناءهم عليه.

(١) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١١٠.

(٣) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٦٦.

(٤) لقد عقد الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرک ج ٣ ص ٥٠٦ وما بعدها فصلاً قيماً في الثناء على رآوية الإسلام ذكر فيه كثيراً من الأحاديث الدالة على فضله وعلو شأنه.

(٥) السنة ومكاته في التشريع الإسلامي ص ٢٧٩.

هذا. ولكن بعض من في قلوبهم مرض لم يسرهم أن يروا أبا هريرة في هذه المكانة السامية والمنزلة الرفيعة، فدفعتهم ميولهم وأهواؤهم إلى أن يصوروه صورة تخالف الحقيقة، فأوا في صحبته للرسول الكريم ﷺ، غايات خاصة لأبي هريرة ليشبع بطنه، ويروى نهمه، وصوروا أمانته خيانة، وكرمه رياءً، وحفظه تدجيلاً، وحديثه الطيب الكثير كذباً على رسول الله ﷺ وبهتاناً، ورأوا في فقره مطعناً وعاراً، وفي تواضعه ذلاً، وفي مرحه هذراً، وصوروا أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر لوناً من الاحتيال لخداع العامة، ورأوا في اعتزاله الفتن تحزباً، وفي قوله الحق انحيازاً، واعتبروه صنعة الأمويين الذين طووه تحت جناحهم، فكان أداتهم الداعية لمآربهم السياسية، فهو في نظرهم من الكاذبين الواضعين للأحاديث على رسول الله ﷺ افتراءً وزوراً.

هكذا رآه بعض أهل الأهواء قديماً كالنظام والمريسي^(١) والبلخي، وتابعهم في هذا العصر بعض المستشرقين أمثال «جولد تسيهر» و«شبرنجر» ليتخلصوا من أحاديثه التي تقف دون أهوائهم، وترد كيدهم في نحورهم، وسندهم في هذه المطاعن إما روايات مكذوبة أو ضعيفة، وأما روايات صحيحة لم يفهموها على وجهها بل تأولوها تأويلاً باطلاً يتفق وأهواءهم، وأغرب من هذا أن يطعن فيه وفي السنة بعض من ينسب إلى العلم من الشيعة، ففي كتاب (أبي هريرة) الذي ألفه عبدالحسين شرف الدين العاملي، وافترى فيه على أبي هريرة افتراءات يندى لها جبين العلم، ويأبأها ضمير العلماء، حتى انتهى به الحال إلى تكفير أبي هريرة، وقد حمله على هذا هواه الذي أملى عليه تأويلاته التي لا تتماشى مع الحق ولا توافق التاريخ الصحيح.

(١) لقد رد ابن قتيبة على النظام في كتابه (تأويل مختلف الحديث) كما رد الدارمي على بشر المريسي في كتابه (رد الدارمي على بشر المريسي).

وقد استقى من هذا الكتاب ذنب المستشرقين «محمود أبو رية» صاحب كتاب «أضواء على السنة المحمدية» وهو في حقيقته ظلمات بعضها فوق بعض أخذها عن أساتذته من اليهود والنصارى فكان أشد على أبي هريرة من أساتذته، وأكثر مجانية للصواب، هذا وقد زد على مزاعم أبي رية الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه «ظلمات أبي رية» وكذلك رد عليه الأستاذ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة والمرحوم الدكتور مصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) تحت عنوان (مع أبي رية). كما أن الأستاذ أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام) تأثر بشبهات المستشرقين حول أبي هريرة، فلم تكن صورته عنده مطابقة للحقيقة التاريخية، وقد فند مزاعمه الأستاذ الدكتور المرحوم مصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) تحت عنوان (شبه فجر الإسلام على أبي هريرة). كما أن الاستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب قد فند ما أثاره أهل الأهواء قديماً وحديثاً من شبهات حول أبي هريرة في كتاب مستقل تحت عنوان (أبو هريرة راوية الإسلام)، وكذلك فعل الأستاذ عبد المنعم صالح العلي العربي في كتابه (دفاع عن أبي هريرة) فجزاهم الله عن الإسلام وراويته خير الجزاء.

هذا، ومن الصعب أن نفند جميع الشبهات التي أثيرت حول أبي هريرة لأنها تحتاج إلى كتاب ينفرد بها لكثرتها، لذلك نرد هنا رداً مجملاً على أهم الشبهات التي أثاروها حوله.

أولاً - هل وضع أبو هريرة الأحاديث كذباً على رسول الله ﷺ؟

لقد اتهم عبد الحسين وأبو رية أبا هريرة بالكذب على رسول الله ﷺ إرضاءً للأمويين ونكاية بالعلويين^(١)، وأبو هريرة من كل هذا براء ولكنهما أوردتا أخباراً ضعيفة وموضوعة لا أصل لها. فذكر عبد الحسين: «قال الإمام أبو جعفر الإسكافي: إن معاوية حمل قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي، تقتضي الطعن فيه، والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلفوا له ما أرضاه منهم: أبو هريرة وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير . . . إلى آخر كلامه»^(٢)، وقال: «لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة جاء إلى مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثم ضرب صلته مراراً!!»، وقال: يا أهل العراق أتزعمون أنني أكذب على الله ورسوله وأحرق نفسي بالنار؟ والله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لكل نبي حرماً، وإن المدينة حرمي، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، قال: وأشهد بالله إن علياً أحدث فيها!!، فلما بلغ معاوية قوله أجازته وأكرمه وولاه أمانة المدينة^(٣) وقد ساق محمود أبو رية هذه الروايات في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، وعلق في الهامش على هذا الخبر فقال: «يدل هذا القول على أن كذب أبي هريرة على النبي ﷺ قد اشتهر حتى عم الآفاق، لأنه قال ذلك وهو بالعراق وأن الناس جميعاً كانوا يتحدثون عن هذا الكذب في كل مكان»^(٤).

(١) أبو هريرة لعبد الحسين ص ٣٥ وما بعدها.

(٢) انظر (أبو هريرة) لعبد الحسين ص ٣٥ وما بعدها، وأضواء على السنة المحمدية ص ١٩٠ وما بعدها.

(٣) أبو هريرة لعبد الحسين ص ٣٨، ٣٩.

(٤) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية هامش ص ١٩٠، وقد علق الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه (السنة قبل التدوين) في هامش ص ٤٤٢ حيث قال: "انظر إلى هذا المؤلف الذي أخذ عن أستاذه وتفوق عليه بالاستنباطات الخيالية، من غير أن يثبت من صحة الرواية، ولكن له وقفة بين يدي الله تعالى".

هذه اخبار مختلفة استشهد بها عبد الحسين ليدعم زعمه أن أبا هريرة كان عميلاً للأمويين، وضاعاً للحديث، ولكن هذه الأخبار مردودة سنداً وممتناً:

١ - أما من حيث السند فإن ابن أبي الحديد صاحب شرح نهج البلاغة نقل هذه الأخبار عن شيخة (محمد بن عبد الله أبي جعفر الإسكافي) وهو من أئمة المعتزلة المشيعين، والعداء مستحکم بين المعتزلة وأهل الحديث من أواخر القرن الأول الهجري، ثم أصبح متوارثاً بعد هذا القرن، ونحن نترك التعريف بأبي جعفر وتركته لتلميذه ابن أبي الحديد حيث قال:

«ذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي رحمه الله تعالى، وكان من المتحققين بموالاته علي عليه السلام والمبالغين في تفضيله، وإن كان القول بالتفضيل عاماً شائعاً في البغداديين من أصحابنا كافة، إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولاً وأخلصهم فيه اعتقاداً»^(١). هذه شهادة تلميذ لأستاذه لا يرقى إليها الشك ولا يعترها الظن والتأويل، فالأستاذ الإسكافي من أهل الأهواء داع إلى هواه بشهادة أقرب الناس إليه وأعرفهم به، وهو وأمثاله ممن يكذبون الصحابة في الحديث بل في نقل القرآن، فليس غريباً بعد أن يكذبوا على أبي هريرة ويفتروا عليه وعلى بعض الصحابة والتابعين.

٢ - وأما من حيث المتن: فلم يثبت أن معاوية حمل أحداً على الطعن في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أنه تطوع بذلك أو أخذ أجراً مقابل وضع الحديث، والصحابة جميعاً أسمنى وأرفع من أن ينحطوا إلى هذا الحضيض، ومعاذ الله أن يفعل هذا إنسان صاحب رسول الله ﷺ، وسمع حديثه وزجره عن الكذب، وإن جميع ما جاءنا من هذه الأخبار الباطلة إنما كان عن طريق أهل الأهواء الداعين إلى أهوائهم المتعصبين لمذاهبهم،

(١) شرح نهج البلاغة ج ١ ص ٤٦٧ (طبعة بيروت)، وانظر ترجمته في لسان الميزان ج ٥ ص ٢٢١.

فتجرؤا على الحق، ولم يعرفوا للصحبة حرمتها، فتكلموا في خيار الصحابة، اتهموا بعضهم بالضلال والفسق وقذفوا بعضهم بالكفر، وافتروا على أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم^(١) كما أن هذه الروايات لم تذكر في مصدر موثوق به بسند صحيح، علماً بأن الإسكافي لم يذكر لها سنداً، وهذا يدل على أنها موضوعة أو هي على الأقل ضعيفة لا يحتاج بها. ولكن الله أبى إلا أن يكشف أمر هذه الفرق ويميط اللثام عن وجوه المستترين وراءها، فبين أصحاب الحديث حقيقتهم وكشفوا عن علتهم، فادعاء هؤلاء مردود عليهم، كيف نتصور معاوية يحرض الصحابة على وضع الحديث كذبا وبهتاناً وزوراً، ليطعنوا في أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، وقد شهد ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لمعاوية بالفضل والعقل والفقہ، فقد روى الإمام البخاري بسنده عن ابن أبي مليكة قال: (أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس، فأتى ابن عباس فقال: دعه فإنه قد صحب رسول الله ﷺ)^(٢) كما روى البخاري أيضا بسنده عن ابن أبي مليكة أنه (قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة قال: إنه فقيه)^(٣) فهل لهؤلاء أن يتهموا حبر الأمة وعالمها بالكذب أو التشيع لمعاوية؟ هذا لا يمكن، وشهادة ترجمان القرآن صحيحة لا ريب فيها ولهذا نفى تهمة عبد الحسين. ولو سلمنا جدلاً أن معاوية قد أغرى بعض الناس بوضع الحديث فهل يسكت عنه علماء الأمة أصحاب رسول الله ﷺ؟ لقد كانت الأمة الإسلامية واعية في ذلك العصر عرف أبناؤها الحوادث جميعها وعاصروها واختبروها، فلم تعد تخفى وقائعها على أحد، وعرف المسلمون قادتهم من صحابة

(١) انظر العواصم من القواصم ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٧ ص ١٠٣ (الطبعة السلفية).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٧ ص ١٠٣ (الطبعة السلفية).

رسول الله ﷺ، فلم يكن من السهل أن يغير بعض الصحابة والتابعين وجه الحق - كما زعم عبد الحسين - لإرضاء الخليفة وإشباع ميوله ورغباته، وإن من يحاول إثبات صحة هذا الخبر ليتجنى على الأمة جميعها، ويجعل من عاصروا تلك الحوادث بلهاً مغفلين، يعنى عليهم الحق بالدعايات الكاذبة والأخبار الموضوعة، والواقع يثبت خلاف ذلك، وبثبت وضع ذلك الخبر وعدم صحته.

ثانياً - هل كان الصحابة يكذبون أبا هريرة ويردون أحاديثه؟

ذكر إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي^(١)، أبا هريرة فقال «أكذبه عمر وعثمان وعلي وعائشة^(٢) رضوان الله عليهم أجمعين»، وقال بشر المريسي المبتدع الجهمي، عن عمر بن الخطاب، أنه قال: «أكذب المحدثين أبو هريرة»^(٣) وقال أحمد أمين: «وقد أكثر بعض الصحابة من نقد أبي هريرة على الإكثار من الحديث عن رسول الله ﷺ، وشكوا فيه، كما يدل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه أن أبا هريرة قال: «إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ وفي حديث آخر: «يقولون أن أبا هريرة قد أكثر . . .»^(٤).

وكذلك قال أحمد أمين: «روي أن أبا هريرة روى حديث: « من حمل جنازة فليتوضأ» فلم يأخذ ابن عباس بخبره وقال: «لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة»^(٥)، وقال عبد الحسين شرف الدين: «أنكر الناس على أبي هريرة واستفزعوا حديثه على عهده . . . وحسبك أن في مكذبيه عظماء الصحابة . . .»^(٦)، ثم قال: «وبالجملمة فإن إنكار الإجماع من الصحابة والتابعين عليه واتهامهم إياه مما لا ريب فيه، ما تورع منهم عن ذلك أحد حتى مضوا لسبيلهم . . . ولعل جل المعتزلة على هذا الرأي، قال الإمام أبو جعفر الإسكافي ما هذا نصه: وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضي الرواية، قال: ضربه عمر بالدرة، وقال: قد أكثرت من الرواية فأحرى بك أن تكون كاذباً على رسول الله ﷺ . . .»^(٧).

(١) هو إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي، وقد عرف بالمجون والخلاعة، وعرفه ابن قتيبة - الثقة المعاصر له - فقال: " وجدنا النظام شاطراً من الشطار، يغدر على سكر، ويروح على سكر، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأذناس، ويرتكب الفواحش الشائعات".

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٢٧ . (٣) رد الدارمي على بشر المريسي ص ١٣٢ .

(٤) فجر الإسلام ص ٢١٨ . (٥) فجر الإسلام ص ٢٦٥ .

(٦) أبو هريرة لعبد الحسين ص ٢٦٢ - ٢٦٤ . (٧) أبو هريرة لعبد الحسين ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

وأما أبو رية فقد ساق بعض الأقوال السابقة، وبعض استدراقات الصحابة على أبي هريرة . . . واستشهد بفقرات لـ (جولد تسيهر) و (شبرنجر)، وسرد أقوالاً مختصرة لبعض ما دار بين الصحابة وأبي هريرة ليكون من ذلك رأيه في أبي هريرة ويجعله أول راوية اتهم في الإسلام^(١).

تبين لنا مما سبق الشبه التي أوردها بعض أصحاب الأهواء والبدع على موقف الصحابة من أبي هريرة، وقد ساقوا تلك الشبه والأخبار بلا أسانيد ومن غير أن يبينوا لنا أسبابها، وإن بين لنا بعضهم شيئاً من ذلك فإنه يحمل الحادثة على غير محلها، ويؤولها على غير معناها الحقيقي، وسأبين موقف الصحابة من أبي هريرة وحديثه.

أ - أبو هريرة وعمر رضي الله عنهما :

لم يثبت من طريق صحيح أن عمر رضي الله عنه ضرب أبا هريرة بدرته لأنه أكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، وما ذكره أبو رية، وما ذكره عبد الحسين^(٢) من ضرب عمر لأبي هريرة رواية ضعيفة، يرويها أبو جعفر الإسكافي الضعيف وهو غير ثقة.

وأما تهديد عمر رضي الله عنه لأبي هريرة بالنفي فهو ما رواه السائب بن يزيد قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار، لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة»^(٣).

(١) انظر أضواء على السنة المحمدية ص ١٦٦ - ١٧٢ .

(٢) انظر أضواء على السنة المحمدية لأبي رية ص ١٦٣، وأبو هريرة لعبد الحسين ص ٢٦٨ .

(٣) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ .

وقد قال ابن كثير عقب خبره: «وهذا محمول من عمر على أنه خشى من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ، فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك»^(١).

فدعوى أهل الأهواء أن نهي عمر له عن التحديث كان لكذبه فيه دعوى غير صحيحة إذ لو كان الأمر كذلك لعاقبه أشد العقوبة ولسجنه حتى حمى الناس من أكاذيبه، وما كان يكتفي بنفيه إلى أرض دوس أو غيرها، فهذه الأرض ينبغي أن تحمى أيضاً من الكذب على رسول الله ﷺ كما تحمى منه غيرها.

وروي أن عمر أذن لأبي هريرة بعد ذلك في التحديث، بعد أن عرف ورعه وخشيته الخطأ، قال أبو هريرة: «بلغ عمر حديثي فأرسل إليّ فقال: كنت معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان؟ قال: قلت: نعم وقد علمت لم تسألني عن ذلك؟ قال: ولم سألتك؟ قلت: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قال: أما إذن فاذهب فحدث»^(٢). فعمر لم يطعن في أبي هريرة، وكل ما صدر منه إنما كان تطبيقاً لمنهجه من التثبت في السنة والإقلال من الرواية. وأبو هريرة نفسه كان يذكر لأصحابه شدة عمر في تطبيق منهجه^(٣). ويدل على أن عمر لم يكذب أبا هريرة، ولم يطعن فيه، هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة قال: «أخذت الناس ريح بطريق مكة، وعمر ابن الخطاب حاج، فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: من يحدثنا عن الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئاً، فبلغني الذي سأل عنه عمر من ذلك فاستحشنت راحلتي

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ .

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٧، وانظر سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٤، وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٩٧ .

(٣) انظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ .

حتى أدركته، قلت: يا أمير المؤمنين، أخبرت أنك سألت عن الريح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الريح من روح الله، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتوها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا به من شرها»^(١).

فهذا الحديث يدل على سعة حفظه وثقة عمر ومن معه في الصحابة - وهم عدد كثير - بأبي هريرة.

أما ما ادعاه بشر المريسي أن عمر قال: «أكذب المحدثين أبو هريرة» فهذا باطل لا أصل له، وقد تصدى له عثمان بن سعيد الدرامي فرد عليه رداً قوياً قال: «كيف يتهمه عمر بالكذب على رسول الله ﷺ وهو يستعمله على الأعمال النفيسة، ويولية الولايات، ولو كان عند عمر رضي الله تعالى عنه كما ادعاه المعارض لم يكن بالذي يأتمنه على أمور المسلمين ويوليه أعمالهم مرة بعد مرة»^(٢)، ومن أبرز ما يستدل به على توثيق عمر لأبي هريرة أن أحفاد عمر من الرواة عنه، منهم سالم ابن عبد الله بن عمر ومنهم حفص بن عاصم بن عمر، أفلم يعلم هؤلاء عن آبائهم تكذيب جدهم له؟!^(٣).

ب - أبو هريرة وعثمان بن عفان رضي الله عنهما

لم يثبت من طريق صحيح أن عثمان كذب أبا هريرة كما ادعى النظام - الذي عرف حاله ومبلغ مجونه وسفاهته عند العلماء - كذلك لم يذكر مصدر موثوق به أن عثمان طعن فيه، أو منعه من التحديث. وكل ما هنالك رواية ذكرها الراهمزمي قال: «حدثنا عبد الله بن هارون بن عيسى - ينزل جبل زامهرمز -

(١) مسند الإمام أحمد ج ١٤ ص ٥٢ حديث رقم (٧٦١٩).

(٢) انظر رد الدارمي على بشر المريسي ص ١٣٢ وما بعدها.

(٣) انظر دفاع عن أبي هريرة ص ١٢٣.

حدثنا إبراهيم بن بسطام، حدثنا أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن محمد قال: أظنه ابن يوسف، قال: سمعت السائب بن يزيد يحدث قال أرسلني عثمان بن عفان إلى أبي هريرة، قال: قل له: يقول لك أمير المؤمنين: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ؟ لقد أكثرت لتتبهين أو لألحقنك بجبال دوس...»^(١). ولكن هذا الخبر روى عن عمر بن الخطاب^(٢)، ولم نر إلا هذه الرواية عن عثمان رضي الله عنهما، ولو صحت فليس فيها طعن في أبي هريرة، لأنه إنما ينهيه عن الإكثار من الرواية لا عن أصل الرواية لأن المدار على حفظ الراوي وضبطه وأبو هريرة أوتي الحظ الأوفر منها، وأبو هريرة نفسه لم ير في هذا مطعناً ولم يترك إنكار عثمان عليه الإكثار من الرواية أثراً في نفسه، فتراه يوم الدار يدافع عن الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما^(٣).

ج أبو هريرة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما

لم يحمل مصدر موثوق بين دفتيه ما يثبت أن علياً رضي الله عنه كذب أبا هريرة ونهاه عن التحديث، إلا أن بعض أعداء أبي هريرة يستشهدون برواية عن أبي جعفر الإسكافي، وهي أن علياً لما بلغه حديث أبي هريرة قال: ألا إن أكذب الناس - أو قال: أكذب الأحياء - على رسول الله ﷺ أبو هريرة الدوسي. هذه رواية ضعيفة مردودة لأنها من طريق الإسكافي، وهو صاحب هوى داع إلى هواه غير ثقة^(٤)، بل إنها كذبة كبرى يفضحها تواطؤ الكثير من أبناء الإمام علي رضي

(١) المحدث الفاصل ص ٥٥٤ . (٢) انظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٦ .

(٣) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٨١ ، وتاريخ الطبري ج ٣ ص ٣٨٩ ، وطبقات ابن سعد ج ٤ ص ٦٣ قسم ٢ ، والسنة قبل التدوين ص ٤٥٩ - ٤٦٠ ، ودفاع عن أبي هريرة ص ١٢٣ .

(٤) السنة قبل التدوين ص ٤٦٠ ، وانظر أبو هريرة راوية الإسلام ص ٢٧٣ ، ودفاع عن أبي هريرة ص ١٢٣ ، وشرح نهج البلاغة ج ١ ص ٤٦٨ .

الله عنه وأصحابه وفرسانه وجماهير الشيعة الأوائل وأرهاط الهاشميين على السكوت عن ذكرها. وعلى الرواية عن أبي هريرة أو رواية حديثه عن طريق الثقات إن لم يكونوا سمعوا منه، ولو كان الإمام علي قد نطق بشيء لتداولوه، ونقلوه لنا^(١)، وقد رد ابن قتيبة على جميع ما ألصقوه بالإمام علي طعنا في أبي هريرة^(٢).

د - أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما

لقد امتدت حياة عائشة أم المؤمنين، وحياة أبي هريرة فازدادت حاجة الناس إليهما، ولهذا روي عنهما من الأحاديث ما لم يرو عن غيرهما، وكان أبو هريرة يحدث فتستدرك عليه السيدة عائشة تارة، وتوافقه أخرى، كما كان يحدث عن عائشة مع غيره من الصحابة، فقد استدركت عائشة على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عمر وأبي هريرة^(٣)، وكل ذلك كان من باب التفاهم والسؤال عن الحديث أو البحث عن الدليل في المسألة التي يفتى فيها، كما استدرك غيرها عليها، وكما كانت أحياناً توجه من سألها إلى من هو أعرف منها بالمسؤول عنه، كما وجهت من سألها عن مسح الخف إلى علي رضي الله عنهما^(٤)، وفي كل هذا لم يشعر الصحابة بغضاضة أو حرج، إلا أن من جاء بعدهم من أهل الأهواء الذين استغلوا ما دار بين الصحابة من نقاش علمي، أو ثبت في الحديث، وجعلوا منه مادة ينفذون من خلالها إلى مآربهم، ولكنهم لم يفلحوا.

(١) دفاع عن أبي هريرة ص ١٢٣.

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢٧ و ٥١ وما بعدها.

(٣) جمع الإمام بدرالدين الزركشي كتاباً في هذا سماء (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة).

(٤) انظر مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ١٧٥ حديث رقم (٩٠٦)، ونيل الأوطار ج ١ ص ٢١٧ وقد رواه الإمام مسلم.

وقد بين العلماء وجه الحق في كل حادثة وقعت لأبي هريرة مع السيدة عائشة، ولم يروا في عائشة موقف المكذب لأبي هريرة الطاعن في أحاديثه^(١)، ومما يؤسف له أن أرباب الأهواء والبدع كانوا يؤولون الأخبار كما يريدون، ويفسرون الأحاديث كما يرغبون، ويتناسون الأخبار الصحيحة التي توضح صدق أبي هريرة وأمانته، وثناء الصحابة عليه.

قالوا: إن عائشة أنكرت عليه حديثه، فماذا أنكرت؟ وكيف أنكرت عليه؟ عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير حدثه أن عائشة قالت: ألا يعجبك أبو هريرة! جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يسمعي ذلك، وكنت أسبح فقام قبل أن أقضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم^(٢)، وكأنها تنتقد أبا هريرة في سرعة إلقائه. إن إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة لم يكن موجهاً إلى ما يحدث به، إنما أنكرت عليه أنه يسرد الحديث، ويظهر هذا فيما روى عنها: «إنما كان النبي ﷺ يحدث حديثاً لو عدّه العاد لأحصاه»^(٣)، ولو أنكرت عائشة عليه غير سرده للحديث لقالت وبيّنت، وهي الجريئة الصريحة. فأبو هريرة لم يكذب على رسول الله ﷺ، إنما كان يسرد الحديث ويكثر منه في مجلسه، فأبي شئ يمنع عن هذا إذا كان متيقظاً عارفاً لما يروي؟ قال ابن حجر: «واعتذر عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية، كثير المحفوظ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث، كما قال بعض البلغاء: أريد أن اقتصر فتزاحم القوافي على في»^(٤)، وقد أثنت عائشة على أبي هريرة وصدقته، من هذا أنه بلغ عبد الله بن عمر حديث عن أبي هريرة

(١) انظر تفصيل هذه الروايات والرد عليها في كتاب (أبو هريرة راوية الإسلام) الفصل الثاني فقرة (أبو هريرة وعائشة).
(٢) الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة ص ١٣٥، وانظر فتح الباري ج ٧ ص ٣٩٠ (طبعة الحلبي)، وصحيح مسلم ج ٤ ص ١٩٤٠ حديث رقم (٢٤٩٣).
(٣) فتح الباري ج ٧ ص ٣٨٩ (طبعة الحلبي). (٤) فتح الباري ج ٧ ص ٣٩٠ (طبعة الحلبي)

وهو « من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع كان له من الأجر مثل أحد» فأرسل ابن عمر إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، فقالت لرسوله: صدق أبو هريرة، فضرب ابن عمر الأرض بحصى كان في يده ثم قال: «لقد فرطنا في قراريط كثيرة»^(١)، وفي رواية قال ابن عمر: «أنت أعلمنا يا أبا هريرة برسول الله ﷺ واحفظنا لحديثه»^(٢).

أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم

روي أن أبا هريرة روى حديث: «من حمل جنازة فليتوضأ»، فلم يأخذ ابن عباس بخبره وقال: «لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة».

والجواب: إن كتب الحديث ليس فيها إنكار ابن عباس على أبي هريرة فقد أخرج الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «على من غلسه الغسل، ومن حمّله الوضوء»^(٣).

ثم قال الترمذي: وفي الباب عن علي وعائشة، قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد روي عن أبي هريرة موقوفاً، ويؤخذ أن أبا هريرة لم ينفرد برواية الحديث، بل رواه علي وعائشة وأنه روي عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً، فلا أثر لرد ابن عباس عليه إذ لو ثبت لنقله كما نقل غيره مما رد فيه بعض الصحابة على بعض^(٤).

(١). الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١١٧، وقد رواه الشيخان، فتح الباري ج ٣ ص ١٩٢.

(السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١١٣ وما بعدها، وانظر سبل السلام ج ٢ ص ١٠٦.

(٢) انظر طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١١٨ والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧، وفتح الباري ج ١ ص ٢٢٥ (طبعة الحلبي).

(٣) انظر نيل الأوطار ج ١ ص ٢٧٩، وسبل السلام ج ١ ص ٦٩ - ٧٠.

(٤) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

ثالثاً: ومما اتخذته أهل الأهواء شبهة للطعن في صدق أبي هريرة أنه لم يكن يقتصر في الحديث على ما سمعه من النبي ﷺ بل كان يحدث عنه بما سمعه من غيره واستدلوا بما رواه الإمام مسلم بسنده إلى عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقص، يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث، لأبيه، فأنكر ذلك فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك، قال: فكلتاها قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم، قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن، فقال مروان: عزمت عليك ألا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول، قال: فجئنا أبا هريرة، وأبو بكر حاضر ذلك كله، قال: فذكر له عبد الرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟، قال: نعم، قال: هما أعلم، ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ، قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك . . .» (١).

والجواب: أن أبا هريرة لم يسمع الحديث من رسول الله ﷺ وإنما سمعه من الفضل بن العباس عنه ﷺ وهو من أهل الصدق والأمانة، ولكن لما ترجح لديه حديث عائشة وأم سلمة رجع إليه وترك فتواه اتباعاً للحق، قال صاحب فتح الباري: «وفيه فضيلة لأبي هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه إليه» (٢).

أما حديث الفضل بن العباس فقد أجاب عنه العلماء بأجوبة منها: أنه معارض بما هو أقوى منه فيترك العمل به إلى الأرجح، ومنها: أنه كان في مبدأ فرض

(١) رواه البخاري ومسلم واللفظ له: صحيح البخاري بشرح ابن حجر ج ٤ ص ١٤٣ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٢٢٠-٢٢٣، وانظر نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣٨، وسبيل السلام ج ٢ ص ١٦٥ .
(٢) فتح الباري ج ٤ ص ١٤٨ (الطبعة السلفية) .

الصيام حيث كان الأكل والشرب والجماع محرماً بعد النوم ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجامع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع إغساله بعد طلوع الفجر، فدل على أن حديث عائشة وأم سلمة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغه ولا أبو هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه الناسخ^(١) قال الحافظ ابن حجر: «قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك: إما لرجحان رواية أمي المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما، مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال، إذ يمكن أن يحمل الأمر بذلك على الاستحباب في غير الفرض، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم، وإما لاعتقاده أن يكون خبر أمي المؤمنين ناسخاً لخبر غيرهما، وقد بقي على مقالة أبي هريرة هذه بعض التابعين، كما نقله الترمذي، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الإجماع على خلافه كما جزم به النووي»^(٢).

هذا وجه الحق في هذه المسألة لمن أراد الحق مجرداً عن كل هوى وغرض^(٣).

رابعاً: أنه لم يكن يكتب الحديث بل كان يعتمد في روايته على ذاكرته.

والجواب: هذا شيء لم ينفرد به أبو هريرة، وإنما هو صنيع كل من روى الحديث من صحابة رسول الله ﷺ، ما عدا عبدالله بن عمرو بن العاص، فقد كانت له صحيفة يكتب فيها، وذلك معروف للمطلعين على تاريخ الحديث، فما وجه تخصيص أبي هريرة بهذا، ولماذا أغفلوا ثناء الصحابة عليه في حفظه وصدقه ودينه وزهده، وإقرار العلماء له بالتقدم على الصحابة جميعاً في حفظ الحديث وروايته، فالرجل الحافظ الصادق. المثب في حفظه المعترف له من أهل العلم في

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ١٢١، والحديث والمحدثون ص ١٥٥.

(٢) فتح الباري ج ٤ ص ١٤٦-١٤٧ (الطبعة السلفية).

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨٩-٢٩٤، فقد ناقش الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي هذه الشبهة نقاشاً علمياً.

الأمانة والإتقان لا يضره أن لا يحدث من كتاب، بل من العلماء من يفضل الأخذ عن الذي يحدث من حفظه إذا كان مثبتاً صدوقاً على الأخذ عن الذي يحدث من كتاب، حتى لقد ذهب علماء الأصول إلى أنه إذا تعارض حديثان: أحدهما مسموع والآخر مكتوب، كان المسموع أولى وأرجح، قال الأمدي في الأحكام: «وأما ما يعود إلى المروي فترجيحات، الأول: أن يكون رواية أحد الخبرين عن سماع من النبي ﷺ، والرواية الأخرى عن كتابة، فرواية السماع أولى، لبعدها عن تطرق التصحيف والغلط»^(١)، ولذلك كره فريق من السلف الصالح من الصحابة والتابعين كتابة الحديث لثلا يتكل على الكتابة وحدها فتضعف ملكة الحفظ، أخرج ابن عبد البر بسنده إلى إبراهيم النخعي، قال: لا تكتبوا فتتكلوا. وقال أيضاً: ما كتب رجل كتاباً إلا اتكل عليه، وأخرج أيضاً عن الأوزاعي: كان هذا العلم شيئاً شريفاً إذا كان من أفواه الرجال يتلقونه ويتذاكرونه فلما صارت الكتب ذهب نوره وصار إلى غير أهله^(٢). والذين كرهوا الكتابة كابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة، ومن ذهب مذهبهم، كانوا قد طبعوا على الحفظ. هذا والمشهور أن العرب قد خصت بالحفظ وكان أحدهم يحفظ القصيدة لأول مرة^(٣) يضاف إلى هذا دعاء الرسول ﷺ لأبي هريرة بالحفظ حيث كان سيء الحفظ حين أسلم فشكا ذلك إلى النبي ﷺ يقول: قلت يا رسول الله إني سمعت منك حديثاً كثيراً فأنساه، قال: ابسط رداءك، فبسطت فغرف بيده فيه، ثم قال: ضمه، فضمته، فما نسيت حديثاً بعد»^(٤).

(١) الأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٤ ص ٢١٥ (طبعة الحلبي).

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٦٨.

(٣) انظر السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨٧-٢٨٩.

(٤) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٥٣، وصحيح البخاري بشرح ابن حجر ج ١ ص ٢١٥، ج ٢ ص ٢٨، ج ١٣ ص ٢٢١ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٥٢، ٥٣، ٥٤، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ج ٢ ص ٣٦٢، ج ٤ ص ٢٢٩، وقصة بسط الرداء أخرجهما أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد والنسائي، وأبي يعلى وأبي نعيم.

خامساً - هل تشيع أبو هريرة للأمويين؟

ومما اتهم به أبو هريرة أنه تشيع للأمويين ووالاهم، ووضع الحديث على الرسول ﷺ ضد خصومهم، وتأييداً لسياستهم^(١)، فإن المتقولين على أبي هريرة، صوروه بمظهر الذي رمى نفسه في خضم السياسة الأموية منفذاً لها، وداعياً إليها، ويظهر بطلان هذه الشبهة إذا علمنا أنه لا دليل على تشيع أبي هريرة للأمويين، بل ثبتت معارضته لهم في كثير من تصرفاتهم، ولم يكن دائماً على صلة حسنة بمعاوية، وإذا كان معاوية قد جعله على المدينة فقد كان يعزله كلما غضب عليه، ويولي مروان بن الحكم مكانه، كما أن أبا هريرة لم يكن يكره علياً وأهله إرضاءً للأمويين، بل كان محباً لآل بيت النبي ﷺ، وروى في فضائل الحسن والحسين أكثر من حديث، وروى ابن كثير ما دار بين مروان بن الحكم وأبي هريرة حين أراد المسلمون دفن الحسن مع جده رسول الله ﷺ، فكان مما قاله لمروان: «والله ما أنت بوال، وإن الوالي لغيرك، فدعه، ولكنك تدخل فيما لا يعينك، إنما تريد بهذا إرضاء من هو غائب عنك يعني معاوية»^(٢).

وكذلك نرى أبا هريرة ينكر على مروان في مواضع عدة، ونهيه له بغلظة عن اتخاذ التصاوير في قصره الذي شيده في المدينة، إذ روى الإمام أحمد عن أبي زرعه قال: «دخلت مع أبي هريرة دار مروان بن الحكم، فرأى فيها تصاوير وهي تبنى، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقول الله عز وجل: ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كخلقى فليخلقوا ذرة، أو فيخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة»^(٣).

(١) انظر أبو هريرة لعبد الحسين ص ٢٦-٣١ وما بعدها، وأضواء على السنة المحمدية ص ١٨٥/١٩٠.

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٨.

(٣) مسند الإمام أحمد ج ١٢ ص ١٤٨ حديث رقم (٧١٦٦) بإسناد صحيح ورواه الإمام البخاري ومسلم. انظر فتح الباري ج ١٠ ص ٢٨٥ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ٩٣-٩٤، وتبيل الأوطار ج ٢ ص ١١٦.

كما أنكر على مروان حين تأخر بالجمعة، فقام إليه قائلاً: « أتظل عند ابنة فلان تروحك بالمراوح وتسقيك الماء البارد، وأبناء المهاجرين والأنصار يصهرون من الحر؟ لقد هممت أن أفعل وأفعل، ثم قال: اسمعوا من أميركم»^(١) فهل هذا موقف التشيع لبني أمية، النازل على رغباتهم في الحديث الداعي لهم؟! أم أن هذا موقف ملتزم الحق؟!

فقد أنكر على الأمير تأخره وحفظ له حقه فأمر المسلمين بالسماع إليه، وهذا دليل على مكانة أبي هريرة بين المسلمين، فلو كان حقيراً مهيناً - كما صوره أعداؤه - ما سمع منه المسلمون وما تحمله مروان^(٢)، هل يتعرض لمروان بمثل هذا التعرض من يريد مدهنته وتحقيق المصالح الدنيوية؟ وكيف يسأل أبو هريرة مروان من متاع الدنيا وهو الذي يروي قول الرسول ﷺ «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه»^(٣) وكيف يطلب أبو هريرة الدنيا من مروان أو من غيره وهو يروي حديث: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها رضي، وإن لم يعطه منها سخط»^(٤)، وفي لفظ: «فإن أعطاه ما يريد وقى له، وإلا لم يف له»^(٥)، وما حاجة أبي هريرة من الدنيا وهو الذي عاش منصرفاً إلى بث السنة وخدمة العلم، وأبى أن يخوض الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية كما أبى أن يخوضها عدد من كبار الصحابة، ضناً منهم بأن يشاركوا في سفك دماء المسلمين، واجتهاداً منهم بأن الحياد بين الفريقين أرضى لله وأبرأ للذمة. ^(٦) وكان يجدر بمن اتهم أبا هريرة بالتشيع للأمويين أن يتهمه بالتشيع لأهل البيت، لما روى

(١) العقد الفريد ج ١ ص ٤٢ . (٢) السنة قبل التدوين ص ٤٤٠ .

(٣) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤١ (٤) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٧

(٥) صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٢١ ، ج ٩ ص ١١٩

(٦) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٣٤٣ .

عن رسول الله ﷺ في مناقبهم ومدحهم، مما ورد في صحاح السنة^(١)، فهذا أولى لهم من أن يتبعوا الأحاديث الضعيفة والموضوعة على أبي هريرة في مدح الأمويين، ليتهموا بمولاتهم وتأييدهم مع وضوح وضع تلك الأحاديث ومعرفة الكذبة الواضعين لها وجلاء أمرها، ونتيجة لهذا المنهج المتلوي حكم عليه عبد الحسين وأبو رية^(٢).

ومما قاله عبد الحسين في أبي هريرة والأمويين، «استعبد بنو أمية أبا هريرة ببرهم، فملكوا قياده، واحتلوا سمعه وبصره وفؤاده، فاذا هو لسان دعايتهم في سياستهم، يتطور فيها على ما تقتضيه أهواؤهم، فتارة يفتئت الأحاديث في فضائلهم . . . وتارة يلقح أحاديث في فضائل الخليفين نزولا على رغائب معاوية وفتته الباغية^(٣). هكذا أراد أن يصوره عبد الحسين شرف الدين، وقد عرفنا في سيرته وأخلاقه ما يدفع هذا الافتراء والتعصب الذي كان يميله الهوى والشعوبية فيما مضى، وأصبح يميله النفاق والجهل وسوء العقيدة الآن^(٤).

سادساً - ومما طعن به أهل الأهواء في صدق أبي هريرة رضي الله عنه حديث الوعائين.

وهو ما رواه الإمام البخاري في باب حفظ العلم، من كتاب العلم عن أبي هريرة قال: «حفظت عن رسول الله ﷺ، وعائين: فأما أحدهما فبثته، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم»^(٥).

(١) انظر مسند الإمام أحمد ج ١٣ ص ١٢٩ حديث رقم (٧٣٩٢)، وص ١٩٥ حديث رقم (٧٤٥٥)، ج ١٤ ص ٦٩ حديث رقم (٧١٣٦)، ص ٢٦٠ حديث رقم (٧٨٦٣)، وفتح الباري ج ٨ ص ٧٦، ص ٩٥ (طبعة الحلبي). (٢) السنة قبل التدوين ص ٤٤٠.

(٣) أبو هريرة لعبد الحسين ص ٣٥ وما بعدها.

(٤) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٤٣، والسنة قبل التدوين ص ٤٤١.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢١٦ (الطبعة السلفية) أو ج ١ ص ٢٢٧ (طبعة الحلبي).

قالوا: هذا الحديث لو صح لترتب عليه أن يكون النبي ﷺ قد كتم شيئاً من الوحي عن جميع الصحابة سوى أبي هريرة، وذلك لا يجوز بإجماع المسلمين.

والجواب: إن طعنهم في حديث الوعائين، وتهكمهم على أبي هريرة، واستهزاءهم بما في وعائه من العلم الذي لم ينشره، وتساؤلهم عن ذلك العلم، كل هذا قد طرقة العلماء، وبينوا أن ما عنده مما لم ينشر لا يتعلق بالأحكام أو الآداب، وليس مما يقوم عليه أصل من أصول الدين، بل هو بعض أشرط الساعة أو بعض ما يقع للأمة من الفتن. وليس في الحديث ما يفيد أن رسول الله ﷺ قد اختص بهذا الوعاء دون غيره من الصحابة فليس فيه شيء من كتمان الوحي الذي أمر الله رسوله ﷺ أن يبلغه للناس.

هذا. وعلى تقدير أن الرسول ﷺ قد اختص بهذا الوعاء، دون غيره من الصحابة فليس ذلك الاختصاص بدعاً من القول، فقد كان الرسول يختص بعض أصحابه بأشياء دون الآخرين، من هذا حديثه لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار» قال: يارسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذن يتكلوا» رواه البخاري ومسلم^(١). وأخبر به معاذ عند موته تأثماً وخوفاً من أن يكون قد كتم العلم، ولم يكن معاذ ولي عهده ولا خليفته من بعده، فالأمر لا يحتاج إلى ولاية عهد ولا إلى وصاية، فلم ينكر هؤلاء، مثل هذا على أبي هريرة ولا ينكرونه على غيره؟ إن كتمان أبي هريرة لهذا الوعاء لم يكن لخوفه أن لا يسمع الناس له لمهاتته وضعفه، بل لأنه أراد أن يحدث الناس على قد عقولهم، وأن

(١) فتح الباري ج ١ ص ٢٢٦ (الطبعة السلفية)، ج ١ ص ٢٣٦ (طبعة الحلبي). صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٤٠-٢٤٢.

يخاطبهم بما يفهمون ويعرفون، كما أوصى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حيث قال: «حدثوا الناس بما يعرفون، أمحبون أن يكذب الله ورسوله؟» رواه البخاري (١).

سابعاً : كثرة حديثه واستغلال الوضع ذلك فزوروا عليه أحاديث لا تعد:

أخذ النظام المعتزلي على أبي هريرة كثرة حديثه، وتابعه بعض المعتزلة قديماً، ومنهم بشر المريسي وأبو القاسم البلخي، وقد رد ابن قتيبة على النظام في كتابه (تأويل مختلف الحديث) وبقيت هذه الشبهة في نفوس بعض المتأخرين كعبدالحسين شرف الدين الذي سود صفحات كثيرة من كتابه (أبو هريرة) يشكك في مروياته ويستنكرها، ويوهم القارئ أن ما رواه أبو هريرة أكثر مما رواه الصحابة الذين اشتغلوا بأمور الدولة وسياستها، ويثير هذه الشبهة نفسها محمود أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية) وقد فعل مثل هذا أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام).

ويستشهد هؤلاء بأخبار ضعيفة أو موضوعة أحياناً، وتأويلات وموازنات باطلة أحياناً أخرى، وتلتقي أهواء هؤلاء بأهواء بعض المستشرقين أمثال (جولد تسيهر) الذي استكثر أيضاً مرويات أبي هريرة (٢).

وخلاصة أقوالهم: إن أبا هريرة تأخر إسلامه، وروى عن رسول الله ﷺ (خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً) (٥٣٧٤) وهي أكثر بكثير مما رواه الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة الذين سبقوه إلى الإسلام، واستغل الوضع فرصة إكثاره من الأحاديث فزوروا عليه أحاديث لا تعد.

(١) فتح الباري ج ١ ص ٢٢٥ (الطبعة السلفية)، ج ١ ص ٢٣٥ (طبعة الحلبي).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية في مادة (حدث).

هذا. ومن الخطأ الفاحش أن يقارن الخلفاء الراشدون وأبو هريرة في مجال كثرة الرواية، لأن الخلفاء الراشدين اهتموا بأمور الدولة وسياسة الحكم وتوجيه شئون الأمة، فكما لا نلوم خالد بن الوليد على قلة حديثه عن الرسول ﷺ لانشغاله بالفتوحات، لا نلوم أبا هريرة على كثرة حديثه لانشغاله بالعلم !! فكل امرئ ميسر لما خلق له. وكذلك انصراف أبي هريرة إلى العلم والتعليم، واحتياج الناس إليه لامتداد عمره يجعل الموازنة بينه وبين غيره من الصحابة السابقين أو الخلفاء الراشدين غير صحيحة، بل هي خطأ كبير.

وأما ما استشهدوا به لدعم طعونهم في كثرة مرويات أبي هريرة، واحتجاجهم بما قاله أبو هريرة نفسه فيما رواه البخاري: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»^(١)، فهذا استشهاد في غير موضعه بني على تصور باطل، وفهم للحديث على خلاف الواقع. فقول أبي هريرة يدل على أن عبد الله بن عمرو كان أكثر جمعاً للحديث من أبي هريرة، لأنه كان يكتب وأبو هريرة كان لا يكتب، ويحتمل أن يكون قول أبي هريرة هذا في حياة الرسول ﷺ، قبل أن يدعو له بالحفظ، أو قبل أن يكون لديه من الحديث من الكثرة ما أصبح عنده بعد حين^(٢).

إن نظرة مجردة عن الهوى ندرك أن ماروي عن أبي هريرة من الأحاديث لا يثير العجب والدهشة، ولا يحتاج إلى هذا الشغب الذي اصطنعه أهل الأهواء، وأعداء السنة، وأن ما رواه عن رسول الله ﷺ سمعه منه أو من الصحابة، لا يشك فيه لقصر صحبته، بل إن صحبته تحتمل أكثر من هذا، لأنها كانت في أعظم سنوات

(١) فتح الباري ج ١ ص ٢٠٦ - الطبعة السلفية، ج ١ ص ٢١٧ (طبعة الحلبي)

(٢) السنة قبل التدوين ص ٤٥٣-٤٥٤ .

دولة الإسلام دعوة ونشاطاً وتعليماً وتوجيهاً في عهد رسول الله ﷺ (١).

وأما أن الوضع قد استغلوا فرصة إكثاره فزوروا عليه أحاديث لا تعد فهذا شيء لم يخص به أبو هريرة، بل إن عمر، وعائشة، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وأنس، كل هؤلاء وغيرهم كذب عليهم الوضعون، ونسبوا إليهم أحاديث كثيرة، فليس يعيب هؤلاء أن يقال عنهم إن الوضع وضعوا عليهم أحاديث، أجل لا يصح أن يذكر هذا في حق صحابي أو صحابية، فكيف يذكر في حق أبي هريرة؟ ولم خص به دون عائشة وغيرها من كبار الرواة من الصحابة؟ (٢).

وإن صحابياً يظل يحدث الناس سبعاً وأربعين سنة بعد وفاة الرسول ﷺ على مسمع من صحابته وأقرب الناس إليه، ثم لا يلقي إلا تجلة وإعظاماً، ويرجع إليه في معرفة الأحاديث، ويهرع إليه التابعون من كل جانب، ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، لم نسمع أن أحداً من الصحابة بلغ مبلغه في الآخذين عنه، وكلهم يجمعون على جلالته والثقة به، وينطوي في تاريخ الإسلام ثلاثة عشر قرناً وهي كلها شهادات صدق في أحاديثه وأخباره، إن صحابياً بلغ في التاريخ ما بلغه أبو هريرة لا يضيره أن يأتي إليه اليوم من يزعم أن المسلمين جميعاً لم يعرفوه على حقيقته وأنه كان في الواقع يكذب ويفتري. إن هذه المزاعم لا تنال من راوية الإسلام إنما تنال ممن اختلقها وتسمه بالكذب والتضليل وسخف العقل وتفاهة العلم (٣).

☆☆☆☆☆☆

(١) السنة قبل التدوين ص ٤٥٢ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٠٣ .

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٠٤ .

الفصل الثاني

حول الإمام الزهري

اسمه وولادته:

هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري المدني .

ولد الزهري سنة (٥٠) خمسين هجرية على الأرجح في خلافة معاوية بن أبي سفيان، ويروى أنه وفد على مروان بن الحكم في خلافته سنة (٦٤) أربع وستين هجرية وهو غلام محتلم، وكان أبوه على قيد الحياة، لأنه كان إلى جانب عبد الله ابن الزبير في ثورته على عبد الملك بن مروان، ثم وفد على عبد الملك بعد وفاة والده، وكان ذلك سنة (٨٢) هجرية على أرجح الروايات^(١).

طلبه العلم:

توجهت عنايته قبل كل شيء إلى حفظ القرآن فأتته في ثمانين ليلة كما يقول ابن أخيه، ثم أخذ يتردد على عبد الله بن ثعلب يتعلم منه أنساب قومه، ثم رأى بعد ذلك أن يتحول إلى معرفة الحلال والحرام، وطلب الحديث في أواخر عصر الصحابة، وله نيف وعشرون سنة، وسمع من بعضهم، وروى عنهم، ومنهم: أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل، والمسور بن مخرمة، وغيرهم. وروى عن كبار التابعين في عصره، منهم: أبو إدريس الخولاني، وعبد الله بن الحارث بن نوفل، والحسن وعبد الله ابنا

(١) انظر طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٣٥ وما بعدها، وجامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٧٣، وحلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج ٤ ص ٧١-٧٤، وتاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٣٦، وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٨ .

محمد بن الحنفية، وحرملة مولى أسامة بن زيد، وعبد الله وعبيد الله وسالم بنو ابن عمر، وعبد العزيز بن مروان، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعروة بن الزبير، والأعرج بن عبد الرحمن بن هرمز، وعطاء بن أبي رباح، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، والمحرو بن أبي هريرة، ومحمد ونافع ابنا جبير ابن مطعم، وعمرة بنت عبد الرحمن، وروى عن غيرهم.

وقد سمع الزهري كثيراً من إمام التابعين سعيد بن المسيب، وفي هذا يقول: «مست ركبتي ركة سعيد بن المسيب ثمانين سنين» وقال: (تبع سعيد بن المسيب في طلب حديث ثلاثة أيام)، ولزم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وخدمة، وكان يستقي له الماء ليسمع منه، وكان لا يفارقه - قال الزهري - «حتى إن خادمه ليخرج فيقول: من الباب؟ فتقول الجارية: غلامك الأعمش، - فتظن أنني غلامه - وإن كنت لأخدمه حتى لأستقي له وضوءه».

وكما لزم ابن المسيب وعبيد الله لزم عروة بن الزبير، وفيه يقول: «عروة بحر لا ينزف»: «أما عروة فبحر لا تكدره الدلاء».

وكان جريئاً في طلب العلم، يسأل عما يريد، وكان عبد الملك بن مروان قد أمره بطلب العلم - عندما وفد عليه أول مره - فقال له: «فاطلب العلم، ولا تتشاغل عنه بشيء»، فإني أرى لك عيناً حافظة، وقلباً ذكياً، وائت الأنصار في منازلهم».

وكان يدون ما يسمع من الحديث. قال صالح بن كيسان: «اجتمعت أنا والزهري نطلب العلم، فقلنا: السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: فكتب ما جاء عن الصحابة فإنه سنة، فقلت: أنا ليس بسنة فلا نكتبه، فكتب ولم أكتب فنجح

وضيعة»^(١).

وكان أنشط طلاب الحديث يتردد كثيراً على حلقات العلماء ولا يترك أحداً يعرف عنده شيئاً من العلم إلا قصده، وفي هذا قال إبراهيم بن سعد بن إبراهيم «قلت لأبي: بم فاقكم ابن شهاب؟ قال: كان يأتي المجالس من صدورهما، ولا يلقي في المجلس كهلاً إلا سأله، ولا شاباً إلا سأله ثم يأتي الدار من دور الأنصار فلا يلقي فيها شاباً إلا سأله، ولا كهلاً ولا عجوزاً ولا كهلة إلا سألهم، حتى يحاول ربات الحجال»^(٢).

قال أبو الزناد: «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان الزهري يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس»^(٣).

حفظه وقوة ذاكرته:

رزق الزهري بحافظة قوية متقدة حتى اشتهر بذلك، فقد روى البخاري في تاريخه أنه حفظ القرآن في ثمانين ليلة، ويروي الليث عن الزهري أنه قال: «ما استودعت قلبي شيئاً فسيته»، وروى عنه عبد الرحمن بن إسحاق: «ما استعدت حديثاً قط، وما شككت في حديثٍ إلا حديثاً واحداً، فسألت صاحبي فإذا هو كما حفظت». وقد سأله هشام بن عبد الملك أن يملي على بعض ولده شيئاً من الحديث - حينما أراد أن يمتحنه بنفسه - فدعا بكاتب فأملى عليه أربعمئة حديث، فخرج الزهري من عند هشام فقال: أين أنتم يا أصحاب الحديث؟ فحدثهم بتلك الأربعمئة، ثم لقيَّ هشاماً بعد شهر أو نحوه، فقال للزهري: «إن ذلك الكتاب قد

(١) السنة قبل التدوين ص ٤٨٩-٤٩٠، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨٧.

(٢) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٩.

(٣) السنة قبل التدوين ص ٤٩١ نقلاً عن مخطوطة الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي

ص ١٥٥ ب، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨٨.

ضاع، فقال: لا عليك، فدعا بكاتب فأملاها عليه، ثم قابله هشام بالكتاب الأول فما غادر حرفاً واحداً^(١).

قال الإمام مالك بن أنس: حدث الزهري بمائة حديث، ثم التفت فقال: كم حفظت يا مالك؟ قلت: أربعين حديثاً، قال: فوضع يده على جبهته ثم قال: إنا لله كيف نقص الحفظ!». وكان كثيراً ما يذاكر نفسه الحديث، قال الليث بن سعد: «جلس الزهري ذات ليلة يذاكر نفسه الحديث، فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح. وكان أحياناً يستغي العلم من عروة وغيره، فيأتي جارية له نائمة فيوقظها ويقول لها: حدثني فلان بكذا وفلان بكذا، فقتول: ما لي ولهذا؟ فيقول: قد علمت أنك لا تتفهمين به، ولكن سمعت الآن فأردت أن أستذكره^(٢). ومما يطرف ذكره ما يروى عن الزهري أنه كان يشرب العسل كثيراً ويقول: إنه يذكر، ويكره أكل التفاح الحامض، والخل ويقول: إن كلاهما ينسي.

ويروون عنه أنه قال: «من سره أن يحفظ الحديث فليأكل الزيت»^(٣).

شهرته العلمية:

لم يكن غريباً بعد أن عانى الزهري في صباه ما عانى من السهر والسفر وخدمته لسيوحه، وبعد أن عرف الناس قوة حفظه وشدة إتقانه وأمانته وصدقه في العلم أن يشتهر بغزارة علمه، ويتشرب صيته في الآفاق، ويصبح محطة أنظار أهل الشام والحجاز، ويقبل عليه الناس من كل فج يكتبون حديثه^(٤).

قال الإمام مالك: «كان الزهري إذا دخل المدينة لم يحدث بها أحد من العلماء

(١) المحدث الفاصل ص ٣٩٧.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٤٩٢.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٠.

(٤) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٠، والسنة قبل التدوين ص ٤٩٢.

حتى يخرج منها، وأدركت بالمدينة مشايخ أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن فيزدحم عليه». وكان يقول: «بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير»^(١)، وكان بارعاً في مختلف علوم الإسلام. أخرج الذهبي في تذكرته، وابن عساكر في تاريخه أن الليث بن سعد قال: «ما رأيت عالماً قط أجمع من الزهري يحدث في الترغيب فنقول: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة كان حديثه نوعاً جامعاً». وإلى جانب علمه بالسنة النبوية وعلوم الإسلام كان أحد الأعلام بالشعر والأنساب والسير، وقيل أنه أول من ألف في السيرة، وقال بعضهم: أول سيرة ألفت في الإسلام سيرة الزهري»^(٢).

ولسمو مكانته ولاه يزيد بن عبد الملك القضاء، ثم اختاره الخليفة هشام بن عبد الملك مؤدباً ومعلماً لأولاده، يفقههم ويعلمهم ويحج معهم فلم يفارقهم حتى مات، ولذلك ذكره ابن حبيب مع أشرف المعلمين وفقهائهم^(٣).

وكان متمسكاً بالسنة محافظاً عليها، روى عنه الإمام الأوزاعي قوله: «من الله القول، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم، أمروا حديث رسول الله ﷺ كما جاء بلا كيف»^(٤).

ومن آثاره في السنة:

للإمام الزهري في علم السنة مآثر جليلة، أهمها ما يأتي:

١ - كان الزهري أول من استجاب لطلب الخليفة عمر بن عبد العزيز فدون له

(١) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٢٠ .

(٢) الرسالة المستظرفة ص ٧٩-٨٠ .

(٣) انظر المحبر ص ٤٧٦ .

(٤) تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٤٤، وحلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٩ .

السنن في دفاتر، ثم وزع الخليفة على كل أرض له عليها سلطان دفترًا، وأجمع العلماء على أنه أول من دون السنة رسمياً بأمر الخليفة، حيث أن أبا بكر لم يجمع إلا جزءاً يسيراً، وأما الذي ثابر على الجمع وعرف عنه ذلك فهو الزهري. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: «أول من دون العلم ابن شهاب، بأمر عمر بن عبدالعزيز كما رواه أبو نعيم من طريق محمد بن الحسن عن مالك، قال: أول من دون العلم ابن شهاب وذكر ابن عساكر في تاريخه نسبة تدوين السنة إلى الزهري، وأخرج ابن عبد البر بسنده إلى عبد العزيز بن محمد الداروردي قال: أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب^(١) وبهذا يكون للزهري فخر السبق إلى تدوين السنة وجمعها، ثم تتابع العلماء من بعده بالجمع والترتيب.

٢ - تفرد ابن شهاب الزهري بحفظ أشياء من السنن لولاه لضاعت، فقد أخرج ابن عساكر عن الليث بن سعد أن سعيد بن عبد الرحمن بن حنبل، قال له: يا أبا الحارث، لولا ابن شهاب لضاعت أشياء من السنن. وقال الجمحي: لولا ابن شهاب لذهب كثير من السنة، وقال الإمام مسلم: «وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد»^(٢) وقال الحافظ الذهبي: «وقد انفرد ابن شهاب بسنن كثيرة، وبرجال عدة لم يرو عنهم غيره، سماهم مسلم، وعدتهم بضع وأربعون نفساً»^(٣).

٣ - كان أول من نبه الناس إلى العناية بالأسانيد، وقد كانوا من قبل لا يهتمون بذلك. حيث كان حريصاً على ذكر الإسناد، ويحث العلماء وطلاب العلم على التزامه. سمع الزهري إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: «قال رسول

(١) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣

(٢) صحيح الإمام مسلم كتاب الأيمان والنذور ج ٣ ص ١٢٦٨

(٣) تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٥١

الله ﷺ. فقال له: مالك قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله!! أسند حديثك، تحدثونا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة»^(١).

وقال الوليد بن مسلم: «خرج الزهري من الخضراء من عند عبد الملك بن مروان، فجلس عند ذاك العمود، فقال: «يا أيها الناس إنا كنا قد منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدثكم» قال: وسمعتهم يقولون: قال رسول الله ﷺ، فقال: يا أهل الشام مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم، قال الوليد: فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ»^(٢).

وقال الإمام مالك: «أول من أسند الحديث ابن شهاب»^(٣).

٤ - كان الزهري يشجع طلاب العلم على دراسة الحديث، وينفق على بعضهم. قال له أحدهم: لا مال عندي حتى أطلب العلم، فقال له: اتبعني وأكفيك نفقتك. وكان يكرم أصحاب الحديث ويطعمهم الزبد ويسقيهم العسل، وكان إذا أبى أحد من أصحاب الحديث أن يأكل طعامه حلف أن لا يحدثه عشرة أيام^(٤).

عدة حديثه ومنزلة روايته:

قال علي بن المديني: له نحو ألفي حديث، وقال أبو داود: حديثه ألفان ومائتا حديث، النصف منها مسند، وتعتبر أسانيد الزهري من أحسن الأسانيد. قال الإمام أحمد: «الزهري أحسن الناس حديثاً، وأجود الناس إسناداً». وقال النسائي: «أحسن أسانيد تروى عن رسول الله ﷺ أربعة: الزهري عن علي بن

(١) حلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٥.

(٢) تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٤٨.

(٣) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٢٠.

(٤) السنة قبل التدوين ص ٤٩٥.

الحسين عن أبيه عن جده، والزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس، وأيوب عن محمد عن عبيدة عن علي، ومنصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله^(١).

قال أبو حاتم الرازي: «أثبت أصحاب أنس، الزهرى». وقال الحاكم: «أصح أسانيد المكثرين من الصحابة، لأبي هريرة - الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة... ومن أصح الأسانيد أيضاً محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن زهرة القرشى عن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشى عن عائشة... وأصح أسانيد أنس - مالك بن أنس عن الزهرى عن أنس^(٢)».

وقال الحاكم أيضاً: «أصح أسانيد عمر - الزهرى عن سالم عن أبيه عن جده^(٣)» وقال السيوطي: «وقيل أصحابها - أي الأسانيد - مطلقاً ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه، وهذا مذهب أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، صرح بذلك ابن الصلاح^(٤)»، وقال ابن حزم: «أصح طريق يروى في الدنيا عن عمر - الزهرى عن السائب بن زيد عنه^(٥)». أما أبو بكر بن أبي شيبة فيرى أن أصح أسانيد «الزهرى عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي^(٦)».

أشهر من روى عنه وخرج له:

روى عن الزهرى خلق كثير من مختلف الأقاليم الإسلامية، وأكثر عنه الحجازيون والشاميون، ومن أشهر من روى عنه: عطاء بن أبي رباح، وأبو الزبير المكي، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وصالح بن كيسان، وأبان بن

(١) تهذيب التهذيب ج ١ ص ٤٤٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٥٥.

(٣) تدريب الراوي ص ٣٦. (٤) تدريب الراوي ص ٣١-٣٢.

(٥) تدريب الراوي ص ٣٦. (٦) حلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٠، وتدكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٢.

صالح، ويحيى بن سعيد الانصاري، ويزيد بن أبي حبيب، وأيوب السختياني، ومعمربن راشد، وأبو عمرو الأوزاعي، وعبد الملك بن جريح ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينه: وأخوه عبد الله بن مسلم الزهري، وأبو حنيفة، وخرج له الشيخان البخاري ومسلم، وكتب السنن الأربعة، ومالك في موطئه، والشافعي وأحمد في مسنديهما، ولا يخلو مسند محدث ولا حافظ من تخريج أحاديث له، بل يكاد لا يخلو باب من أبواب الحديث إلا وللزهري فيه حديث أو أثر أو رأي^(١).

وفاته:

توفي الإمام الزهري بعد حياة علمية رفيعة عن نيف وسبعين سنة ليلة الثلاثاء، لتسع عشرة أو لسبع عشرة، ليلة خلت من شهر رمضان سنة (١٢٤) أربع وعشرين ومائة على أرجح الأقوال في قرية (أدامي) وهي خلت (شغب) و(بدا) أول عمل فلسطين وآخر عمل الحجاز، وبها ضيعة الزهري، وقد أوصى أن يدفن على قارعة الطريق حتى يمر به مار فيدعوا له، رحمه الله ورضي عنه وأسكنه فسيح جناته^(٢).

أقوال العلماء في ابن شهاب الزهري:

إلى جانب ما ذكرناه عن منزلة الزهري وعلمه نذكر آراء مشهوري العلماء والنقاد فيه:

قال عمر بن عبد العزيز لجلسائه: هل تأتون ابن شهاب؟ قالوا: إنا لنفعل، قال: فأتوه، فإنه لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه، قال الراوي: والحسن

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٤٩٧، ٤٩٨، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٤.
(٢) انظر تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٥، وتهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٩٠، والسنة قبل التدوين ص ٥٠٠.

وضرباؤه يومئذ أحياء . وقال مكحول: «ما رأيت أحداً أعلم بسنة ماضية من الزهري!!» وقال عمرو بن دينار: «جالست جابراً وابن عمر وابن عباس وابن الزبير، فلم أر أحداً أنسق للحديث من الزهري، وقال في رواية ما رأيت أنص وأبصر بالحديث من الزهري . وقال أيوب السختياني: «ما رأيت أحداً أعلم من الزهري، فقال له صخر بن جويرية: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أحداً أعلم من الزهري^(١) . وقال ابن سعد: قالوا: وكان الزهري ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً جامعاً^(٢) . وقال ابن حبان: «محمد بن مسلم بن شهاب الزهري القرشي كنيته أبو بكر، رأي عشرة من الصحابة، وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار، وكان فقيهاً فاضلاً، روى عنه الناس^(٣) .

وقال الإمام ابن تيمية: «حفظ الزهري الإسلام نجواً من سبعين سنة^(٤) . وقال الحافظ الذهبي: «الزهري علم الحفاظ» وقال «الإمام أبو بكر القرشي: الزهري أحد الأعلام، وحافظ زمانه^(٥) . وقال الحافظ ابن حجر: «محمد بن مسلم . . . القرشي الزهري الفقيه، أبو بكر الحافظ المدني أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام^(٦) وقال ابن الجزري: «أبو بكر الزهري المدني أحد الأئمة الكبار وعالم الحجاز والأمصار تابعي^(٧)» وقال ابن العماد: «الإمام أبو بكر الزهري المدني أحد الفقهاء السبعة وأحد الأعلام المشهورين^(٨)» وقال صالح بن أحمد: «حدثني أبي قال: الزهري مدني تابعي ثقة^(٩)، وقال الإمام النووي في التقریب: «متفق على

(١) الجرح والتعديل ج ٤ ص ٧٣ . (٢) تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٤٤، وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٨ .
 (٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٣، والسنة قبل التدوين ص ٤٩٩ . نقلاً عن مخطوطة ترتيب الثقات لابن حبان نسخة دار الكتب المصرية . (٤) شذرات الذهب ج ١ ص ١٦٣ .
 (٥) تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٣٦ . (٦) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٥ .
 (٧) غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ٢٦٢ .
 (٨) شذرات الذهب ج ١ ص ١٦٢ . (٩) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٣ .

جلالته وإتقانه وتثبته»^(١).

وقد جمع أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري أحد أعلام الحفاظ أحاديث الزهري في مجلدين سميت (الزهريات) وكان قد اعتنى به وهو أعلم الناس بحديثه^(٢) كما جمع الإمام أبو علي الحسن بن محمد الماسرجسي أحاديث الزهري وزاد على الذهلي، وكان جمعه فريداً لم يسبق إليه أحد^(٣). وجمع حديث الزهري أيضاً أبو بكر بن مهران النيسابوري^(٤). وهكذا تضافرت روايات الأئمة والحفاظ وعلماء الجرح والتعديل على توثيق الإمام الزهري وأمانته وجلالة قدره ونبله في أعين المحدثين^(٥).

☆☆☆☆☆☆

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٤ .

(٢) انظر تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٥١ .

(٣) السنة قبل التدوين ص ٥٠٠ .

(٤) انظر الرسالة المستطرفة ص ٨٢/٨٣ .

(٥) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٤ .

الشبه التي أثيرت حول الزهري مع الرد عليها

لقد عرفنا الزهري في نشأته، وعرفناه في طلبه للعلم، واطلعنا على كثير من أخلاقه ومزاياه، وأدركنا منزلته العلمية، وقيمه بين علماء التابعين، ومكانته بين أعلام رواة الحديث الشريف، وخدماته الجليلة للسنة النبوية ولطلاب العلم، فكان بحق أحد أعلام الحفاظ الذين لمع اسمهم في صفحات التاريخ، ورفعته شهرتهم العظيمة إلى مرتبة الإمامة، فكان بحق حافظ زمانه وإمام عصره.

إلا أنه لم يسلم من اتهامات وجهها إليه بعض أتباع الفرق المنحرفة وأعداء الإسلام، فاتهمه بعض الشيعة بالسير في ركاب الأمويين وإرضائهم بوضع ما يروق لهم من الأحاديث التي تثبت دعائم ملكهم وترد على خصومهم. ويرى هؤلاء في ادعائهم هذا أن الأمويين استعانوا ببعض العلماء من الصحابة والتابعين لإلباس حكمهم ثوب المشروعية الدينية، وساعدوهم في نشر سلطانهم، وتلقف بعض المستشرقين هذه الأفكار، وبنوا عليها أبحاثهم التي انتهت بنتائج تخالف ما عليه العلماء المسلمون، فشككوا في كثير من الأخبار وادعوا وضع كثير من الأحاديث الصحاح، واتهموا بعض الرواة بما لا يتفق مع الواقع التاريخي، وقد تولى كبر ذلك المستشرق اليهودي المتعصب (جولد تسيهر) ولم يكن بحثه إلا حلقة في سلسلة الأبحاث التي ترمي إلى هدم الجانب التشريعي من الإسلام. فكما افترى أعداء الإسلام على الصحابي الجليل أبي هريرة - افتروا على التابعي المشهور الإمام الزهري قاصدين من وراء ذلك تشكيك المسلمين في مروياتهم وهما اللذان روي كثيراً من الحديث النبوي، ونقلوا إلى التابعين وأتباعهم جانباً عظيماً من السنة، فإذا ما شك المسلمون في أوثق الرواة وأحفظهم شكوا في جميعهم واستهانوا بمروياتهم وحينئذ يتحقق لأعداء الإسلام بعض أهدافهم، وهو تخلي المسلمين

وإعراضهم عن الحديث الشريف، الذي كان تطبيقاً عملياً للشريعة الإسلامية، وشرحاً وافياً وبياناً واضحاً للقرآن الكريم، فإذا أعرض المسلمون - لا سمح الله - عن السنة اتسعت الهوة بينهم وبين الكتاب الكريم، وسهل على المبشرين زعرة العقائد في نفوس الناشئة، وبث الإلحاد الذي يجر وراءه العقائد الدخيلة، والنظريات التي تخدم أعداءنا، وفي هذا الطامة الكبرى والخسارة العظمى للمسلمين في دينهم ودينهم. ولولا خطورة هذه الشبهات وبعدها عن الحق ما تعرضنا لها، فكما رددنا ما أثير حول أبي هريرة من شبهات مصطنعة، وعرفنا وجه الصواب، نرد هنا ما أثير حول الزهري من شبهات أيضاً دون تعصب لأحد وإنما نتحرى الحق والصواب، خدمة للسنة الظاهرة^(١).

أولاً - هل استغل الأمويون الزهري لوضع الحديث؟

لقد زعم المستشرق اليهودي (جولد تسيهر) إن صلة الزهري بالأمويين هي التي مكنت لهم أن يستغلوه بدعواتهم في سبيل وضع الأحاديث الموافقة لأهوائهم - ونقول في الرد على هذا: لم تكن الصلة بين رجل كالزهري صادق ثبت الحجّة، وبين خلفاء بني أمية، تؤدي إلى استغلالهم له، وقديماً كان العلماء يتصلون بالخلفاء والملوك دون أن يمس هذا أمانتهم في شيء - صحيح أن الزهري كان يتردد بين الحجاز والشام، وكان يدخل على خلفاء بني أمية، وعالم مثل الزهري إذا اتصل بهؤلاء الخلفاء أو اتصلوا به، لا سبيل إلى أن يؤثر ذلك في دينه وأمانته وورعه، فلم يكن ذلك الرجل بالذي يستجدي أكفهم، أو الذي يبيع دينه بدنياه، فالزهري أرفع بكثير مما يتصوره أعداء الإسلام، والزهري أسمى عما يراه (جولد تسيهر) وغيره فقد كان الإمام الزهري رجل صلاح واستقامة، فقد كان يذهب من

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٥٠١، ٥٠٢ والسنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٤.

حلقات العلم إلى مجالس الخلفاء يروي حديثاً أو بيث فكرة أو يبين حكماً أو يؤدب لهم ولداً أو يذكرهم بما للأمة عليهم من حقوق، وما لله عليهم من واجبات، وكان يبين لهم الحق مهما كان مرأً، وكان يحملهم على سواء السبيل، ولا يداهنهم أو يمالئهم^(١).

جاء في العقد الفريد: «دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك فقال له: ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبداً رعيته كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات، قال الزهري: باطل يا أمير المؤمنين! أنبي خليفة أكرم على الله، أم خليفة غير نبي؟ قال: بل نبي خليفة، قال: فإن الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٢). فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال الوليد: «إن الناس ليغفوننا عن ديننا» انتهى^(٣). فانظر إلى مدى ما تنتجه هذه الصلة من فائدة للأمة بين رجل كالزهري وبين خليفة كالوليد فإن الزهري لم يخضع لتأثير البيت الملك، ولم يستجب إلى رغباتهم في وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ، فهو عالم ينصح لدين الله، ويذب عن سنة رسول الله ﷺ أكاذيب الوضاعين، ويدفع عن خليفة المسلمين وقوعه تحت تأثير الرواة الكذابين، فلا يستمر في ظلم ولا يتمادي في باطل^(٤). ومن هذا ما رواه ابن عساكر بسنده إلى الإمام الشافعي عن عمه قال: «دخل سليمان بن يسار على هشام فقال: يا سليمان، من الذي تولى

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٨، ٥٠، ٥٠٩ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٣٩٥.

(٢) سورة ص آية ٢٦. (٣) العقد الفريد ج ١ ص ٦٠، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٥.

(٤) انظر السنة مكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٦.

كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أبي بن سلول، فقال له: كذبت، هو علي بن أبي طالب، - ويظهر أن هشاماً لم يكن جاداً فيما يقول، ولكنه يريد أن يختبر شدتهم في الحق - فقال سليمان بن يسار: أمير المؤمنين أعلم بما يقول، فدخل ابن شهاب، فقال له: من الذي تولى كبره منهم؟ فقال له: عبد الله بن أبي بن سلول، فقال له: كذبت، هو علي بن أبي طالب، فقال له: أنا أكذب؟ لا أبالك! فوالله لو ناداني مناد من السماء؟ أن الله أحل الكذب ما كذبت، حدثني عروة بن الوليد وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله وعلقمة بن وقاص. كلهم عن عائشة، أن الذي تولى كبره منهم عبدالله بن أبي بن سلول، فلم يزل القوم يغرون به، فقال له هشام: «ارحل فوالله ما كان ينبغي لنا أن نحمل عن مثلك» فقال ابن شهاب ولم ذاك؟ أنا اغتصبتك على نفسي، أو أنت اغتصبتني على نفسي؟ فحل عني، فقال له: لا، ولكنك استندت ألفي ألف. فقال: قد علمت وابوك قبلك إنني ما استندت هذا المال عليك ولا على أبيك، فقال: إنا نهيج الشيخ، فيهمم الشيخ، ثم أمر ففضى عنه من دينه ألف ألف، وأخبر بذلك فقال: الحمد لله الذي هذا هو من عنده^(١) ذلك ما أثبتته ابن عساكر في تاريخه منذ ثمانية قرون نقلاً عن الشافعي وهو إمام من أئمة الصدق والحق من قبل أن يظهر إلى عالم الوجود رجل يرمي الزهري بالكذب ويتهمه في دينه لاتصاله بالخلفاء! فهذا ابن شهاب وصلته بالأمويين ومدى ما كان عليه من نصح وأمانة، فهل يعقل أن يكذب الزهري على رسول الله ﷺ!! وهو الذي أبى أن يدهن الخليفة هشام بن عبد الملك، بل قال له - حين كانت السلطة بيده - «لا أبالك، فوالله لو ناداني مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت»، الزهري يخاطب أمير المؤمنين، بل يشتمه عندما يخالف

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٦، السنة قبل التدوين ص ٥٠٩ نقلاً عن تاريخ دمشق لابن عساكر ج ٣١ ص ٥٩٤-٥٩٥، وهو مخطوطه بدار الكتب المصرية.

الحق، وهل أقسى من عبارة (لا أبالك)؟ فهذا دليل على أن صلته بالخليفة ليست صلة ضعيف بقوي، ولا مستجد بغني بل صلة واثق بدينه، معتر بعلمه يغضب إن كذب، ويشور إذا حرفت حقيقة من حقائق التاريخ المتصل بصحابة رسول الله ﷺ. فهل نصدق - بعد هذا - دعوى أعداء الإسلام، وإفتراءاتهم على إمام عصره وحافظ زمانه؟! ثم ماذا يتبغي الزهري من مسابرة لأهواء الأمويين؟ أهو يتبغي المال؟، وفيه يقول عمرو بن دينار: «ما رأيت الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهري، كأنهما بمنزلة البعر». أم هو يتبغي الجاه؟ وقد كان ذائع الصيت عند العلماء وأرياب النفوذ، فأى جاه يطلب بعد هذا؟^(١) نشأ الزهري بالمدينة وأخذ عن شيوخها وظل يتردد بين المدينة والشام خمساً وثلاثين سنة، فلماذا لم يبغضه علماؤها ولماذا لم يكذبه؟ لو صح أنه كذب للأمويين، لماذا لم يتبرأ منه شيخه سعيد وهو الذي لم يبال بعبد الملك في سطوته وجبروته؟ ولماذا لم ينقده العلماء في دولة بنى العباس؟ ولماذا سكت عنه علماء الجرح والتعديل؟ من أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين والبخاري، ومسلم وغيرهم ممن كانوا لا يخافون في الله لومة لائم؟ أليس في توثيقهم له - رغماً عن صلته بالخلفاء الأمويين - أكبر دليل على أن الرجل كان فوق متناول الشبه، وأرفع من أن يعلق به الشبه السوء، وأكرم من أن يوصف بكذب أو وضع أو ممالأة لأهل الظلم والباطل؟^(٢).

ثانياً - قصة الصخرة، وحديث (لا تشد الرحال):

لقد زعم المستشرق (جولد تسيهر): «أن عبد الملك بن مروان منع الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير، وبني قبة الصخرة في المسجد الأقصى ليحج الناس إليها

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٧-٣٩٨، والسنة قبل التدوين ص ٥١.

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٨ بتصرف يسير.

ويطوفوا حولها بدلاً من الكعبة، ثم أراد أن يحمل الناس على الحج إليها بعقيدة دينية، فوجد الزهري وهو ذائع الصيت في الأمة الإسلامية مستعداً لأن يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث، منها حديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى» ومنها حديث: «الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه» وأمثال هذين الحديثين، والدليل عند هذا اليهودي على أن الزهري هو واضع هذه الأحاديث، أنه كان صديقاً لعبد الملك وكان يتردد عليه، وأن الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مروية عن طريق الزهري فقط . . .»^(١).

ويظهر أن (جولد تسيهر) قد أطلع على رأي اليعقوبي المؤرخ الشيعي الذي قال في تاريخه «ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك أن ابن الزبير كان يأخذهم إذا حجوا بالبيعة، فلما رأى عبد الملك ذلك منعهم من الخروج إلى مكة، فضج الناس وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام وهو فرض من الله علينا، فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي ومسجد بيت المقدس». وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله ﷺ وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة، وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها سدنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك أيام بني أمية»^(٢).

إن ما زعمه هذا المستشرق (جولد تسيهر) تقليداً لليعقوبي المؤرخ الشيعي لهو

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٦٩، نقلاً عن مسودة الأستاذ الدكتور علي حسن عبد القادر. كما ألقاها على طلابه في الدرس، وهذه المسودة لا تزال بخط الدكتور علي عبد القادر محفوظة عند المرحوم مصطفى السباعي. (٢) تاريخ اليعقوبي ج ٣ ص ٧-٨.

من الافتراء المحض، والتخريف الصريح، والتلاعب بحقائق التاريخ. وكم للشيعنة من أمثال هذه الأباطيل. هذا ونحن نناقش هذه الدعوى بما يأتي:

١ - إن المؤرخين الثقات لم يختلفوا في أن الذي بنى قبة الصخرة هو «الوليد بن عبد الملك» كما ذكر ابن عساکر والطبري وابن الأثير^(١). وابن خلدون وابن كثير^(٢). وغيرهم، ولم يذكروا ولو رواية واحدة نسبة بنائها إلى عبد الملك، ولا شك أن بناءها كما يزعم (جولد تسيهر) لتكون بمثابة الكعبة يحج الناس إليها بدلا من الكعبة، حادث من أكبر الحوادث وأهمهما في تاريخ الإسلام والمسلمين، فلا يعقل أن يمر عليه هؤلاء المؤرخين مر الكرام، وقد جرت عادتهم أن يدونوا ما هو أقل من ذلك خطراً، أو أهمية، كتدوينهم وفاة العلماء وتولي القضاة وغير ذلك، فلو كان عبد الملك هو الذي بناها لذكروها، ولكننا نراهم ذكروا بناءها في تاريخ الوليد، وهؤلاء مؤرخون أثبات في كتابة التاريخ.

نعم. جاء في كتاب حياة الحيوان للدميري نقلاً عن ابن خلكان: أن عبد الملك هو الذي بنى القبة وعبارته هكذا: «بناها عبد الملك وكان الناس يقفون عندها يوم عرفة» ورغماً عما في نسبة بناءها لعبد الملك من ضعف ومن مخالفة لما ذكر أئمة التاريخ، فإن هذا النص ليس فيه ما يدل على أنه بناها ليفعل الناس ذلك، بل ظاهره أنهم كانوا يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم، وليس في ذكر الحج عند القبة بدلاً من الكعبة، بل فيه الوقوف عندها يوم عرفة، وهذا عادة كانت شائعة في كثير من أمصار الإسلام نص الفقهاء على كراهيتها، وفرق كبير بين الحج إليها بدلاً

(١) انظر الكامل لابن الأثير ج ٤ ص ١٣٧.

(٢) انظر البداية والنهاية ج ٩ ص ١٦٥.

من الكعبة وبين الوقوف عندها تشبها بوقوف الحج في عرفة ليشارك من لم يستطع الحج الحجاج في شيء من الأجر والثواب، ولم يكن ذلك مقصوراً على قبة الصخرة، بل كان كل مصر إسلامي يخرج أهله يوم عرفة إلى ظاهر البلد فيقفون كما يقف الحجاج^(١).

أما ما ذكره اليعقوبي في تاريخه فقد ناقشه أستاذنا الدكتور محمد عجاج الخطيب فقال: « لم أعثر على ما ذهب إليه اليعقوبي في تاريخه في أي مصدر إسلامي موثوق به، فلم ينص الطبري، ولا ابن سعد، ولا ابن الأثير، ولا ابن كثير، ولا الذهبي على شيء صريح مما ادعاه اليعقوبي، كما أنه لم يعز لنا هذا الخبر إلى مصدره... »^(٢).

٢- إن بناء عبد الملك قبة الصخرة ليحج إليها بدلاً من الحج إلى البيت الحرام كفر صريح لا يمكن أن يصدر عن مثله، فكيف يقدم عبد الملك عليه وهو الذي كان يلقب (حمامة المسجد) لكثرة عبادته؟ على أن خصومه طعنوا فيه بأشياء كثيرة، ولم نجدهم اتهموه بالكفر، ولا شنعوا عليه ببناء القبة. ولو كان الأمر - كما زعم (جولد تسهير) - ثابتاً لجعلوها في أول ما يشهرونه به^(٣).

كان هناك من هو أشهر من الزهري من كبار التابعين، كسعيد بن المسيب، وقبيصة بن ذؤيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم، لم يحاول عبد الملك أن يستغل واحداً منهم، علماً بأن قبيصة بن ذؤيب كان على خاتمه ومن كبار العلماء الذين حوله^(٤).

٣- إن نصوص التاريخ قاطعة بأن الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢) السنة قبل التدوين ص ٥٠٣-٥٠٤ . (٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٠ ، السنة

قبل التدوين ص ٥٠٦ (٤) انظر السنة قبل التدوين ص ٥١٢ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٠

عبد الملك ولا رآه بعد، فالذهبي يذكر أن الزهري وفد لأول مرة على عبد الملك في حدود سنة (٨٠هـ)، وروى ابن عساكر أن الليث بن سعد قال: «وفي سنة اثنين وثمانين قدم ابن شهاب على عبد الملك»^(١) وهي السنة التي ذكرها ابن شهاب نفسه فقال: «قدمت دمشق زمن تحرك ابن الأشعث»^(٢) فمعرفة الزهري لعبد الملك لأول مرة إنما كانت بعد قتل ابن الزبير ببضع سنوات، فهل يضع الزهري الحديث بعد وفاة ابن الزبير بتسع سنين؟. ليحج الناس إلى القبة في عهد ابن الزبير؟ ولو فرضنا أن الزهري وفد على عبد الملك قبل استشهاد ابن الزبير، ووضع هذا الحديث على رسول الله ﷺ، ليحمل الناس على الحج إلى المسجد الأقصى - فهل سيصدقه الناس؟^(٣).

٤ - إن حديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . . .) روته كتب السنة من طرق مختلفة كثيرة غير طرق الزهري، فلم يتفرد به ابن شهاب. فقد أخرجه الإمام البخاري من غير طريق الزهري عن أبي الوليد عن شعبة بن الحجاج عن عبد الملك عن قرعة مولى زياد عن أبي سعيد الخدري^(٤).

وأخرجه مسلم من ثلاثة طرق: أحدها من طريق الزهري، الثانية عن قتيبة بن سعيد، وعثمان بن أبي شيبة جميعاً عن جرير عن عبد الملك بن عمير، عن قرعة، عن أبي سعيد الخدري^(٥). والثالثة عن هارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب عن عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنس، عن سلمان الأغر، عن أبي هريرة^(٦).

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٥١٢ نقلاً عن مخطوطه تاريخ دمشق لابن عساكر ج ٣١ ص ٤٩١.
 (٢) التاريخ الصغير للبخاري ص ٩٣. (٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٠، السنة قبل التدوين ص ٥١٢.
 (٤) صحيح البخاري بشرح السندي ج ١ ص ٢٠٧، ٣٤١، فتح الباري ج ٣ ص ٦٣-٧٠ (الطبعة السلفية)، وسبل السلام ج ٢ ص ٢١٦. (٥) صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٧٥، ٩٧٦ حديث رقم (٤١٥)، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٦٣. (٦) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠١٥ حديث رقم (٥١٣).

وأخرجه الإمام أحمد والإمام مالك والترمذي وأبو داود والدارمي والنسائي وابن ماجه . هذا . وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، عن حكم زيارة بيت المقدس والصلاة فيه ، فقال : ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تشد الرحال . . . » إلى آخر الحديث ، وهو في الصحيحين من حديث أبي سعيد وأبي هريرة ، وقد روي من طرق أخرى ، وهو حديث مستفيض متلقى بالقبول ، أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق ، واتفق علماء المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه ، وكان ابن عمر يأتي إليه فيصلي ؛ انتهى .

فالزهري لم ينفرد بهذا الحديث كما زعم (جولد تسيهر) ولم يضعه إرضاء لعبدالمملك ، بل شاركه في روايته غيره من كبار الصحابة والتابعين ومن تبعهم ، فالحديث صحيح لا ريب فيه ، وزعم اليعقوبي وجولد تسيهر باطل لا أصل له (١) .

٥ - إن هذا الحديث رواه الزهري عن شيخه سعيد بن المسيب ، ومن المعلوم أن سعيداً ما كان يسكت عن الزهري لو أنه وضع هذا الحديث على لسانه إرضاءً لأهواء الأمويين ، وهو الذي أودى من قبلهم وضرب ، وقد توفي سعيد سنة (٩٣هـ) . أي بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة ، فكيف سكت سعيد عن هذا كل هذه المدة ، وقد كان جبلاً شامخاً من جبال القوة في الحق لا يبالي في الله لومة لائم؟ وهل يسكت الصحابة والتابعون في دمشق؟ وهل يسكت عنه علماء الحجاز والأمصار الأخرى؟ وهل يعقل أن يخفى على الأمة كذب هذا الحديث لو كان من وضع الزهري ، وفي الأمة العلماء الحفاظ ، والجهابذة النحارير؟! هل يعقل أن يضع ابن شهاب حديثاً يغير به مناسك الحج - كما يزعم جولد تسيهر - ثم يثق به

(١) انظر السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠١ ، والسنة قبل التدوين ص ٥١٤ .

العلماء وطلاب العلم، وتزدحم عليه الجموع لتأخذ عنه كلما جاء إلى المدينة، وهل خفي على الأمة كلها جيلاً بعد جيل ما اقترفه ابن شهاب، ليكتشفه اليعقوبي ويؤيده جولد تسيهر؟!، أم أن كل من أخذوا عنه، وتلقوا العلم في حلقاته لا يعقلون؟! نحن لا نشك أن من ابتدأ هذا الخبر مفتر ومن أيده متحامل لا يتوخي الحقيقة العلمية؟! لو صح شيء مما افتراه هؤلاء على الزهري لصرح به النقاد، وتركوا حديثه، وحذروا طلاب العلم منه، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، فظهر بطلان ما ادعوا وافتروا واقترفوا^(١).

٦ - لو فرضنا أن الزهري وضع هذا الحديث ارضاءً لعبد الملك فلم لم يصرح فيه بفضيلة قبة الصخرة وقد أراد عبد الملك أن يحجج الناس إليها؟

ما لهذا الحديث وصرف الناس عن حج بيت الله الحرام إلى المسجد الأقصى، فغاية ما يدل عليه أن الرجال لا تشد إلى مسجد من المساجد بقصد الصلاة فيها إلا لهذه المساجد الثلاثة، فهو إنما يدل على فضل الصلاة في المسجد الأقصى، كما يدل على فضلها في المسجدين الآخرين، ثم ماذا يقولون فيما ثبت من أن المسلمين كانوا يصلون إلى بيت المقدس قبل أن يصلوا إلى الكعبة، وهو يدل على أنه موضع احترام لدى المسلمين في زمن النبي ﷺ من أول يوم فرضت فيه الصلاة، وماذا يقولون في قول الله عز وجل: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾^(٢). أما أن بنى أمية لو كانوا بحاجة إلى ما يدل على فضل بيت المقدس لكفتم هذه الآية، أم يقولون أن الآية

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠١، والسنة قبل التدوين ص ٥١٢، ٥١٣.

(٢) سورة الإسراء آية (١).

من وضع الزهري أيضاً؟! سبحانك هذا بهتان عظيم^(١).

ثالثاً - قصة إبراهيم بن الوليد الأموي

زعم جولد تسيهر أن إبراهيم بن الوليد الأموي جاء إلى الزهري بصحيفة وضعها أمامه، وطلب منه أن يأذن له بنشر أحاديث فيها على أنه سمعها منه، فأجازه الزهري على ذلك من غير تردد كثير، وقال له: من يستطيع أن يجيزك بها؟ وهكذا استطاع الأموي أن يروي ما كتب في الصحيفة على أنها مروية عن الزهري.

هذا. وقد ناقش الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي هذه الشبهة في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) فقال:

«أولاً: إن ابن عساكر صرح بسماع إبراهيم من الزهري، فيكون إبراهيم قد عرض على شيخه صحيفة سمعها منه، وهذا يسمى في اصطلاح المحدثين (عرض المناولة) قال الشيخ ابن الصلاح في مقدمته، القسم الرابع من أنواع تحمل الحديث (المناولة) فإن كان معها إجازة مثل أن يناول الشيخ الطالب كتاباً من سماعه ويقول: ارو هذا عني، أو يأتيه الطالب بكتاب قد سمعه من الشيخ فيتأمله الشيخ، ثم يقول له: ارو عني هذا، ويسمى هذا (عرض المناولة) وقد قال الحاكم: إن هذا سماع عند كثير من المتقدمين، وحكوه عن مالك والزهري وربيعه ويحيى بن سعيد ومجاهد وسفيان^(٢).

وقال أيوب: كنا نعرض العلم على الزهري، وقال عبيد الله بن عمر: أتيت

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠١، ٤٠٢، والحديث والمحدثون ص ٣٠٧.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٦-١٤٧، واختصار علوم الحديث ص ١٤١.

الزهري بكتاب فتامله، ثم قال: أجزتك به، ومثله أخبر به كثير من تلاميذ الزهري كانوا يعرضون عليه أحاديثه التي سمعوها منه فيتأملها ويجيزهم بها، وما صنع إبراهيم بن الوليد - إن صحت الرواية - إنما هو من هذا القبيل حتماً، يؤكد تصريحه بالعرض كما في رواية ابن عساكر، والعرض - كما رأيت - إعطاء الشيخ الكتاب ليتأمله، ثم يجيزه، أما أن يكون إبراهيم دون أحاديث من عنده ثم طلب من الزهري أن يسمح له بروايتها عنه ووافق الزهري على ذلك، فهذا ما يستحيل صدوره من محدث أمين كالزهري كان ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية، وما ذاع صيته إلا بأمانته وصدقه وضبطه وتقواه وورعه.

"ثانياً: إن قول الزهري: من يستطيع أن يجيزك بها؟ أصله كما نقل ابن عساكر: ومن يجيزك بها غيري؟ وليس في هذا شيء، فغير الزهري لا يستطيع أن يجيز تلاميذ الزهري، كإبراهيم، بأحاديث لم يسموعها إلا من شيخهم، على أنه كان أعلم أهل زمانه بالسنة، وقد نقلنا قول غير واحد من أئمة الحديث أنه لولاه لضاعت أشياء كثيرة من السنة، واعترف مسلم له بأنه يروي تسعين حديثاً لا يرونها غيره، فيكون معنى قوله لإبراهيم هو: ومن يعلم بهذه الأحاديث غيري حتى يجيزك بها؟ وليس معناه أنه لا يجرؤ أحد من المسلمين أن يبيح له وضع الأحاديث غيري.

"ثالثاً: إن إبراهيم هذا لم ترو له كتب السنة عندنا شيئاً، ولم تذكره كتب الجرح والتعديل، لا في الثقات ولا في الضعفاء والمتروكين، فأين هذه الأحاديث التي نشرها على الناس بإذن من الزهري؟ وأين موضعها من كتب السنة؟ ومن رواها عنه؟ وكيف اختفت هذه الصحيفة، فلم يبق لها مكان في كتب التاريخ؟" انتهى (١).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٢-٤٠٤.

رابعاً - قول الزهري: أكرهونا على كتابة أحاديث

زعم جولد تسيهر أن الزهري اعترف اعترافاً خطيراً في قوله الذي رواه عنه معمر: «إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث» فهذا الخبر يفهم منه استعداد الزهري لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند الأمة الإسلامية^(١).

هذا - ويمكن أن نناقش هذه الشبهة ونرد عليها بما يأتي:

١ - إن الزهري ليس الرجل المستعد لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند المسلمين، كما زعم المستشرق جولد تسيهر، فهو أبعد الناس عن الإذعان لأهواء الحاكمين كما قدمنا عند الحديث عن صدق الزهري وجراءته، وما ذكرنا من الوقائع التاريخية بينه وبين خلفاء بني أمية.

٢ - إن هذا النص الذي ذكره جولد تسيهر، فيه تحريف يقلب المعنى رأساً على عقب، وأصله كما في ابن عساكر وابن سعد: أن الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث للناس - ويظهر أنه كان يفعل ذلك ليعتمدوا على ذاكرتهم، ولا يتكلموا على الكتب - فلما طلب منه هشام وأصر عليه أن يملي على ولده ليمتحن حفظه، وأملى عليه أربعمئة حديث، خرج من عند هشام وقال بأعلى صوته: «أيها الناس إنا كنا منعناكم أمراً قد بذلناه الآن لهؤلاء وإن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث» فتعالوا حتى أحدثكم بها فحدثهم بالأربعمئة الحديث».

هذا هو النص التاريخي لقول الزهري، وقد رواه الخطيب بلفظ آخر وهو: «كنا نكره كتاب العلم - أي كتابته - حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين».

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٣٧٠ ، ٤٠٤ .

٣ - إن هناك فرقاً بين قول الزهري، كما روى جولد تسيهر «أكرهونا على كتابة أحاديث» وبين قوله كما رواه المؤرخون «أكرهونا على كتابة الأحاديث» أو كما رواه الخطيب البغدادي: «على كتابة العلم» فإن حذف «ال» من «الأحاديث» كما روى جولد تسيهر قلبت الفضيلة رذيلة. وهذا يدل على عدم الأمانة العلمية في النقل لدى هذا المستشرق. حيث كان النص الأصلي يؤكد أمانة الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس وهو كتابة الحديث فلما أكرهه الأمراء على الكتابة بذل للناس ما بذله للأمراء، فإذا أمانة هذا المستشرق تجعله ينسب للزهري أنه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها، فأين هذا من ذلك؟^(١).

وهكذا خرج الإمام الزهري مما أحيط به من افتراءات وما ألصقه به أعداء الإسلام من تهمة وأباطيل. إن صحت أذهبت الثقة بهذا الإمام وبحديثه وبمروياته، وإذا ذهبت الثقة به فقد ذهبت الثقة بكتب السنة كلها لما يتمتع به من مقام عظيم في علم السنة، ولأنه أول من دونها وساهم في نشرها وتعليمها. ويكفيه فخراً أنه حفظ على المسلمين السنة سبعين عاماً، وقد خلد التاريخ ذكره في مصاف العلماء العاملين والحفاظ المتقنين^(٢).



(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٩، والسنة قبل التدوين ص ٥١٥.

الفصل الثالث

حول الأمويين

١- موقف الأمويين من الدين أو (هل كان هناك خصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء) زعم المستشرق اليهودي جولد تسيهر أنه عندما اشتدت الخصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء، أخذ هؤلاء العلماء يشتغلون بجمع الحديث والسنة، ونظراً لأن ما وقع في أيديهم من ذلك لم يكن ليسعفهم في تحقيق أغراضهم، أخذوا يخترعون من عندهم أحاديث رأوها مرغوباً فيها ولا تتنافى والروح الإسلامية، وبرروا ذلك أمام ضمائرهم بأنهم إنما يفعلون هذا في سبيل محاربة الطغيان والإلحاد والبعد عن سنن الدين، ونظراً لأنهم كانوا يؤملون في أعداء البيت الأموي وهم العلويون، فقد كان محيط اختراعهم من أول الأمر موجهاً إلى مدح أهل البيت، فيكون هذا سبيلاً غير مباشر إلى ثلب الأمويين ومهاجمتهم^(١).

وما ذكره هذا المستشرق اليهودي افتراء على الأمويين والعلماء معاً فانا نجد نصوصاً كثيرة تكذب ما رمى به هذا المستشرق خلفاء بني أمية من انحراف عن الإسلام وتحد لأحكامه، فابن سعد يروي لنا في طبقاته عن نسك عبد الملك وتقواه قبل الخلافة ما جعل الناس يلقبونه (بحمامة المسجد) وكان حريصاً على إرشاد العلماء وطلاب العلم إلى تتبع السنن والآثار، حتى لقد قال للزهري وهو يومئذ حدث شاب: (إئت الأئصار فانك تجد عندهم علماً كثيراً). وفي عصر الوليد بن عبد الملك أنشئت أكثر المساجد المعروفة اليوم. والتاريخ قد ذكر لنا بكثير من

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٣٦٨ .

الإعجاب فتوحات الأمويين، حتى إن رقعة الإسلام في العصر العباسي لم تزد كثيراً عما كانت عليه في العصر الأموي، والفضل في ذلك للأمويين حيث كان أبناء خلفائهم على رأس الجيوش الفاتحة الغازية في سبيل إعلاء كلمة الله ونشر شريعته، فلماذا يعاديه العلماء كما يزعم أعداء الإسلام؟

فما أقامه هذا المستشرق من نظرية الوضع في الحديث بناءً على اشتداد العداء بين الأمويين والعلماء الأتقياء لا أساس له من الصحة نعم. لقد كان العداء بينهم وبين زعماء الخوارج والعلويين قوياً مستحكماً، ولكن هؤلاء هم غير العلماء الذين نهضوا لجمع الحديث وتدوينه وروايته ونقده، كسعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبدالرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، والإمام الزهري، وعطاء، والشعبي، وعلقمة، والحسن البصري، وأضرابهم من أئمة الحديث، فهؤلاء لم يصطدموا مع الأمويين في معارك ولا أثر عنهم أنهم تصدوا لخصومة الأمويين.

وقصارى القول أن هذا المستشرق إن عني بالعلماء الذين وقعت الخصومة بينهم وبين الأمويين أنهم هم زعماء الخوارج والعلويين، فنعم ولكن هذا لا علاقة له بالعلماء الذين دأبوا على نشر السنة وحفظها وتنقيتها، وإن أراد بهم أمثال: عطاء ونافع، وسعيد، والحسن، والزهري ومكحول، وقتادة، فكذب وافتراء يرده التاريخ ويأباه عليه كل الإباء^(١).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٧٥-٣٧٨.

٢ - هل تدخلت الدولة الأموية في الوضع؟

ثم قال المستشرق جولد تسيهر: «ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، - العلماء الأتقياء - فإن الحكومة نفسها لم تقف ساكنة إزاء ذلك، فإذا أرادت أن تعمم رأياً، أو تسكت هؤلاء الأتقياء، تذرعت أيضاً بالحديث الموافق لوجهات نظرها، فكانت تعمل ما يعمله خصومها، فتضع الحديث أو تدعو إلى وضعه»^(١) وهذه دعوى من المستشرق لا وجود لها إلا في خياله، فما روى لنا التاريخ أن الحكومة الأموية وضعت الأحاديث لتعمم بها رأياً من آرائها، ونحن نسأله: أين هي تلك الأحاديث التي وضعتها الحكومة؟ إن علمائنا اعتادوا أن لا ينقلوا حديثاً إلا بسنده، وها هي أسانيد الأحاديث الصحيحة محفوظة في كتب السنة، ولا نجد في حديث واحد منها، في سنه عبد الملك أو يزيد أو الوليد أو أحد عمالهم كالحجاج وخالد بن عبيد الله القسري وأمثالهم، فأين ذلك في كتب التاريخ لو كان له وجود؟^(٢).

وقد قال هذا المستشرق أيضاً: «إنه لا توجد مسألة خلافية سياسية أو اعتقادية إلا ولها اعتماد على جملة من الأحاديث ذات الإسناد القوي»^(٣) الأحاديث التي ظاهرها التعارض والاختلاف إن لم يصح سندها فقد أبطلها العلماء. وإن صح أسنادها فقد اجتهد العلماء في التوفيق بينها حتى يزول هذا التعارض، وقد ذكروا وجودها مما يزول به التعارض بين هذه الأحاديث منها:

أ - تعدد وقوع الفعل الذي حكاه الصحابي مرتين في ظرفين مختلفين، فيحكي هذا ما شاهده في ذلك الظرف، ويحكي الثاني ما شاهده في ظرف آخر كحديث (الوضوء من مس الذكر) وحديث (هل هو إلا بضعة منك؟).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٦٨ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨٢-٣٨٣ .

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٦٨ .

ب - أن يفعل النبي ﷺ الفعل على وجهين إشارة إلى الجواز، فيروي صحابي ما شاهده في الحالة الأولى، ويروي الثاني ما شاهده في الحالة الثانية، كأحاديث صلاة الوتر أنها سبع أو تسع أو إحدى عشرة.

ج - اختلافهم في حكاية حال شاهدها من رسول الله ﷺ مثل اختلافهم في حجة الرسول ﷺ، هل كان فيها قارناً أو مفرداً أو متمتعاً، وكان له ﷺ في حجته حالات مختلفات فهم بعضهم من حالة منها أنه كان مفرداً، وفهم آخرون من بعض تلك الأحوال أنه كان قارناً، وفهمت طائفة ثالثة مما شاهدت أنه كان متمتعاً.

د - اختلاف الصحابة في فهم المراد من حديث النبي ﷺ، فهذا يفهم الوجوب وذلك يفهم الاستحباب.

هـ - أن يسمع الصحابي حكماً جديدة ناسخاً للأول ولا يكون الثاني قد سمعه، فيظل يروي الحكم الأول على ما سمع.

وخلاصة القول إن علماءنا بينوا أسباب اختلاف الحديث، فما كان مرجعه إلى الوضع بينوه، وما كان مرجعه إلى غير ذلك بينوه أيضاً، وصفحوا فيه كتباً قيمة، فزعم المستشرق بأن ذلك دليل على وضع الأحاديث المختلفة زعم باطل، وأشد منه بطلاناً أن يتخذ ذلك دليلاً على تدخل الحكومة الأموية في الوضع ودعوتها إليه^(١).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨٣-٣٨٤ .

٣ - هل غير الأمويون الحياة الدينية؟

وقد واصل جولد تسيهر اتهاماته للأمويين فقال: (ولم يقتصر الأمر على وضع أحاديث سياسية، بل تعدى ذلك إلى الناحية الدينية في أمور العبادات التي لا تتفق مع ما يراه أهل المدينة، مثل ما هو معروف من : أن خطبة الجمعة كانت خطبتين، وكان يخطب الخلفاء وقوفاً، وأن خطبة العيد كانت تتبع الصلاة فغير الأمويون من ذلك، فكان يخطب الخليفة خطبة الجمعة الثانية جالساً، وجعلوا خطبة العيد قبل الصلاة، واستدلوا لذلك: بما رواه رجاء بن حيوة من أن الرسول ﷺ والخلفاء كانوا يخطبون جلوساً، في حين قال جابر بن سمرة: «من حدثكم أن رسول الله ﷺ خطب جالساً فقد كذب» ومثل ذلك ما حصل من زيادة معاوية في درجات المنبر وما كان من جعله المقصورة التي أزالها العباسيون بعد ذلك. كما لم يقتصر الأمر على نشر أحاديث ذات ميول بل تعداه إلى إظهار أحاديث لا تمثل وجهات النظر الرسمية والعمل على إخفائها وتوهينها، بما لا شك فيه أنه كانت هناك أحاديث في مصلحة الأمويين اختفت عند مجيء العباسيين»^(١).

إن هذا الرجل يتكلم بعقلية غريبة عنا - نحن المسلمين - بل بعقلية غريبة عن المحيط العلمي، وذلك أن الناس ما زالوا منذ قديم الزمان حتى اليوم، يرون من بعض الملوك الحاكمين اجراءات تتعلق بالمحافظة على حياتهم أحياناً، أو تتعلق بزيادة مظاهر العظمة والنفوذ، أو يقومون بإصلاحات تتعلق ببلادهم وأماكن العبادة فيها. ومع ذلك فلا يخطر في بال أحد أن مثل هذه المظاهر تدل على تلاعب بالدين، واستخدام للعلماء في سبيل هذا التلاعب بالدين^(٢).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٠٩، ٤١٠، والحديث والمحدثون ٣٠٨ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤١٠ .

حقاً. إن الوضع في الحديث لم يقتصر على الميول السياسية، بل تعداه إلى العبادات. لكن لم يكن ذلك من علماء الملة وأئمة الحديث، ولا من الخلفاء ولا ممن كان يلوذ بهم إنما كان من زنديق يكيّد للإسلام أو من داعية سوء يريد أن يتقرب إلى أهل الأهواء، أو من جاهل لم يخاط قلبه بشاشة الإيمان. أما علماء الإسلام فقد قذفوا بالحق على الباطل وأخلصوا للأمة النصح من غير أن تأخذهم فيه لومة لائم.

وما ذكره المستشرق من الشواهد لا دلالة فيه، والتاريخ يحدثنا أن ما أحدثه بعض الخلفاء من اتخاذ المقصورة في المسجد، أو تقديم الخطبة على صلاة العيد، أو الجلوس في خطبة الجمعة الثانية وغير ذلك، لم يكن منهم بناء على أحاديث وضعوها أو وضعت لهم، وإنما كان عن اجتهاد أو عذر قضى بذلك سواء أكانوا في ذلك مصيبين أم مخطئين^(١). فهل نعتبر زيادة معاوية في درجات المنبر، واتخاذ المقصورة دليلاً على تغيير الحكام الأمويين للحياة الدينية؟

إن المنبر غير على عهد الرسول ﷺ في حياته، فبعد أن كان رسول الله ﷺ يقف بجانب جذع النخل، اتخذ منبراً من ثلاث درجات، حين تزايد الناس في المسجد، واحتاج الأمر إلى مكان عال لسمع البعيد كما يسمع القريب، فما الذي يمنع من زيادة الدرجات على هذا إذا اتسع المسجد أكثر من ذلك؟ وزاد الناس فيه عما كانوا عليه في حياة الرسول ﷺ؟ لا شيء يمنع من هذا لا ديناً ولا شرعاً ولا تقى ولا ورعاً، وهذا هو ما فعله معاوية حين زاد درجات المنبر^(٢).

إن أول من اتخذ المقصورة في المسجد معاوية بن أبي سفيان، وذلك حيلة

(١) الحديث والمحدثون لأبي زهو ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤١١.

لنفسه من الاغتيال بعد أن تأمر الخوارج عليه وعلى علي وعمرو بن العاص، وطعنه أحد الخوارج طعنةً كادت تقضي عليه، فلما قتل علي، ونجبا معاوية وعمرو، رأي من الحيلة أن لا يصلي مختلطاً بالناس بل في مقصورة تمنع عنه الأذى^(١).

أما الجلوس في الخطبة الثانية فنحن نعرف بأنه قد بدأ به معاوية، ولكن لا تعمداً لهذا التغير، بل اضطراراً حين كثر شحمه ولحمه، فلم يعد يستطيع الوقوف كثيراً، قال الشعبي: «أول من خطب الناس قاعداً معاوية، وذلك حين كثر شحمه، وعظم بطنه، أخرج ابن أبي شيبة، ومع ذلك فقد لقي من إنكار العلماء يومئذ ما يعطيك الدليل القاطع على أن علمائنا لم يكونوا يجاملون في حق أو يتساهلون في إنكار منكر يعتقدونه. أخرج البيهقي عن كعب بن عجرة، أنه دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم - ولعله مروان بن الحكم - يخطب قاعداً، فقال: انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً والله تعالى يقول لرسوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾^(٢). ومع ذلك فلم يحتج ابن الحكم بحديث^(٣)، وأما تقديم الخطبة على الصلاة في العيد فقد اعتذر مروان عن ذلك بأنه فعله مضطراً، لأن الناس لم يعودوا يستمعون إلى خطبهم بعد انتهاء الصلاة، ولم يرد عنه أنه احتج لذلك بحديث أو أنه دفع بعض أتباعه إلى وضع حديث يؤيد ذلك، ومع هذا فقد أنكر عليه الصحابة والتابعون. فقد ثبت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه أنكر على مروان والي المدينة من قبل معاوية تقديم الخطبة على صلاة العيد، وجذبه أبو سعيد من ثوبه، فجدبه مروان، فارتفع

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤١١، والحديث والمحدثون ٣٠٩.

(٢) سورة الجمعة، الآية ١١.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤١١، ٤١٢، والحديث والمحدثون ٣٠٩.

فخطب، فقال أبو سعيد: فقلت له: غيرتم والله، فقال: يا أبا سعيد قد ذهب ما تعلم، فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم، فقال مروان: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة^(١).

وعن طارق بن شهاب قال: أول من بدأ الخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»^(٢) ودعوى جولد تسيهر: أن رجاء بن حيوة روى «أن النبي ﷺ، والخلفاء من بعده كانوا يخطبون من جلوس» دعوى كاذبة ليست إلا في أوهام المستشرقين، ولا يعقل بحال أن يختلق عالم جليل ومحدث أمين كرجاء حادثة يكذبها الواقع والحس، في عصر لا يزال فيه كثير من الصحابة والتابعين يدافعون عن سنة رسول الله ﷺ دفاع المستميت، ولم نجد لنسبة هذا الحديث إلى رجاء أثراً في أي كتاب من كتب السنة المعتمدة.

وأما قول جابر بن سمره: «من حدثكم أن رسول الله ﷺ خطب جالساً فقد كذب» فليس فيه رد على حديث وضع بالفعل، بل يحتمل أن يكون رداً لما قد يطرأ في أذهانهم من جواز ذلك، فقطع لهم بأنه مخالف لسنة رسول الله ﷺ قطعاً.

أما زعم المستشرق بقوله: «مما لا شك فيه أنه كانت هناك أحاديث في مصلحة الأمويين قد اختفت عند مجئ العباسيين». فنحن نسأله: أين هي هذه الأحاديث؟

(١) انظر نيل الأوطار ج ٣ ص ٣٣٥، وفتح الباري ج ٢ ص ٤٥٣ (الطبعة السلفية).

(٢) صحيح مسلم وشرح النووي ج ٢ ص ٢١، ٢٢، ٢٥، ونيل الأوطار ج ٣ ص ٣٤٥.

وكيف اختفت؟ وكيف عمل العباسيون على إخفائها نهائياً؟ هل منعوا علماء الحديث من ذكرها في أسانيدهم؟ نعم. لئن كان بعض الحديث ظهر في عصر دون عصر فذلك اختفاء الكذب حين يفتضح، والباطل حين ينهزم^(١). والذي لا نقره أن ينسب ذلك إلى حفاظ السنة ورواة الحديث الموثوق بهم، فإن هؤلاء جدوا في خدمة السنة تحملاً وأداءً، وذبوا عنها الكذب بكل ما أوتوا من قوة ولم يكتموا شيئاً مما ثبت لديهم أنه من حديث رسول الله ﷺ مهما لقوا من عنت واضطهاد، ولقد دلتنا أخبارهم على أنهم كانوا أشجع الناس في الحق، وأجراهم على الحكام، وأصبرهم على الأذى، وأخشاهم لله، وأحرصهم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، حتى أن كان أحدهم ليرحل الليالي ذوات العدد إلى الخليفة إذا بلغه أنه خالف شيئاً مما عليه الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده^(٢).

٤ - هل تدخل معاوية في الوضع؟

ومن مزاعم جولد تسيهر ضد الأمويين قوله: «إن الأمويين كانت طريقتهم كما قال معاوية للمغيرة بن شعبة: «لا تهمل في أن تسب علياً، وأن تطلب الرحمة لعثمان، وأن تسب أصحاب علي، وتضطهد من أحاديثهم، وعلى الضد من هذا أن تمتدح عثمان وأهله، وأن تقربهم وتسمع إليهم». وعلى هذا الأساس قامت أحاديث الأمويين ضد علي^(٣) . . .

لقد ناقش الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي هذه الدعوى فقال: «انظر إلى هذا الدليل! معاوية يقول لأحد أتباعه أو أمرائه: اضطهد أصحاب علي وقرب إليك

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤١٣ .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣١٠ .

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٦٨ .

أصحاب عثمان، فأى شيء في هذا يدل على وضع الأحاديث؟ أليس هذا ما يقع دائماً في كل حكومة مع أنصارها وخصومها في الرأي؟ فما علاقة ذلك بوضع الحديث؟ وأين تجد معاوية يقول للمغيرة: لا تهمل في أن تضع الأحاديث على علي، وأن تضع الأحاديث في عثمان؟ لو قال ذلك معاوية لكان دليلاً على ما يزعم، ولكن أين قال ذلك؟ وكيف نعلم ذلك من النص الذي نقله؟ أما قول معاوية: «وأن تسب أصحاب علي وتضطهد من أحاديثهم» واستدلال المستشرق علي أن بعض الحديث قد اضطهد، فهذا مجال العبرة لمن يحسن الظن بعلم هؤلاء المستشرقين وأمانتهم، إن أصل العبارة كما رواها الطبري: «لا تحجم عن شتم علي وذريته، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب علي والإقصاء لهم وترك الاستماع منهم وإطراء شيعة عثمان والإدناء لهم والاستماع منهم»^(١) فانظر كيف حرف هذا المستشرق لفظ «والإقصاء لهم» بلفظ «وتضطهد من أحاديثهم» فإن كلمة أحاديثهم لا وجود لها في أصل النص، أو رأيت كيف تكون أمانة العلماء؟ ولو فرضنا أنها واردة، فلا معنى لأحاديثهم هنا إلا كلامهم ومحاوراتهم في مجالسهم، لا الأحاديث بمعنى الأقوال المنسوبة إلى الرسول ﷺ.

هذه هي أدلته التي يبنى عليها حكماً خطيراً بأسلوب قاطع، بأن الحكومة الأموية وضعت الأحاديث ودعت إلى وضعها - وهي أدلة واهية^(٢) -.

☆☆☆☆☆

(١) تاريخ الطبري ج ٦ ص ١٤١ .

(٢) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

الفصل الرابع

حول علماء الإسلام

١ - هل كان علماء المدينة وضاعين؟:

يصور لنا المستشرق جولد العداء بين الأمويين والعلماء الأتقياء في كتابيه (دراسات إسلامية) و(العقيدة والشريعة في الإسلام) أنه كان بين الأمويين وعلماء المدينة، وأن علماء المدينة هم الذين بدأوا بحركة الوضع ليقاوموا الأمويين، ولكن الكذوب يجب أن يكون ذكوراً، فإذا كان علماء المدينة فعلوا ذلك كما يزعم، فهل كانوا هم كل علماء الإسلام في ذلك العصر؟ ألم يكن في مكة ودمشق والكوفة والبصرة ومصر وأمصار الإسلام الأخرى صحابة وعلماء أيضاً؟ لقد كان في مكة في ذلك العصر عدا من تأخرت وفاته من الصحابة، أمثال: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعمرو بن دينار، وابن جريج، وابن عيينة، وكان في البصرة: الحسن، وابن سيرين، ومسلم بن يسار، وأبو الشعثاء، وأيوب السخيتاني، ومطرف ابن عبد الله الشخير، وكان في الكوفة: علقمة، والأسود، وعمرو بن شرحبيل، ومسروق بن الأجدع، وعبيدة السلماني، وسويد بن غفلة، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود، وعمرو بن ميمون، وإبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، وسعيد بن جبير، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وكان في الشام: أبو إدريس الخولاني، وقبيصة بن ذؤيب، وسليمان بن حبيب، وخالد بن مقرن، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري، وعبد الرحمن بن جبير، ومكحول، وكان في مصر: يزيد بن أبي حبيب، وبكير بن عبد الله الأشج، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، وعبد الله بن أبي جعفر، وكان في اليمن: مطرف وغيره.

هؤلاء أعلام الإسلام في العصر الأموي، فهل شاركوا علماء المدينة في

الوضع؟ وكيف تم ذلك؟ وأين هذا المؤتمر الذي ضمهم حتى اتخذوا فيه قرار الوضع؟ وإذا كانوا لم يشاركوا علماء المدينة في ذلك، فكيف سكتوا عنهم، وكيف نقلوا حديثهم؟ وأين هو في التاريخ إنكارهم على هؤلاء العلماء؟ بل إنا لنجد على عكس ذلك أن علماء الأمصار جميعاً يعترفون بأن حديث الحجاز أصح حديث وأقواه، بل إن عبد الملك يعترف لعلماء المدينة بصحة الحديث حين أشار على الزهري أن يأتي إلى دور الأنصار فيتعلم منهم، فكيف اعترفوا بذلك لو كانت المدينة دار ضرب الحديث، وابتكار وضعه للناس؟ إنها دعوى متهافة لا تثبت أمام النقد لحظات، ولكن الهوى يعمي، ومما يزيد في تهافت هذه الدعوة: أن هذا المستشرق يتخذ من عداء ابن المسيب لعبد الملك ذريعة لرمي علماء المدينة كلهم بالكذب والوضع، ولكنه لا يذكر لنا دور سعيد في هذه الحركة، فلماذا؟ هل هو يتهمه في الحقيقة بالوضع كما اتهم الزهري، ولكنه لم يجرؤ على ذلك إذ لم يجد بين يديه ولو رواية مفتعلة يؤيد بها دعواه كما فعل مع الزهري؟ أم أنه يبرئه من تهمة الوضع؟ فكيف كان ذلك وهو على رأس العلماء الأتقياء الذين انحرفوا عن بني أمية واضطروا إلى القيام بتلك الحركة كما زعم؟. هكذا يتهافت الكذوب ويضطرب في دعواه. . . لقد تتبع علماؤنا الوضعيين في الحديث ورموهم بالزندقة والفسوق، فلم يعجب المستشرق هذا الوصف، بل أطلق عليهم لقب (العلماء الأتقياء) ثم زاد على ذلك أن مقرهم كان في المدينة، وما كان في المدينة حقاً إلا كل عالم وتقي، ولكن بالمعنى الذي يفهمه المسلمون: من العلم والتقوى، وهو الاجتهاد في دين الله، والصدق في شريعته، ومحاربة الكذابين والوضعيين، لا بالمعنى الذي يفهمه هذا المستشرق: وهو الدس في حديث رسول الله ﷺ والافتراء عليه دفاعاً عن دينه^(١).

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٣٧٨ - ٣٨٠ .

٢ - هل استجاز علماءنا الكذب دفاعاً عن الدين؟

ويقول هذا المستشرق اليهودي جولد تسيهر: «ونظراً لأن ما وقع في أيديهم - أي العلماء - من ذلك، لم يكن ليسعفهم في تحقيق أغراضهم، أخذوا يخترعون من عندهم أحاديث رأوها مرغوباً فيها ولا تنافي الروح الإسلامية، وبرروا ذلك أمام ضمائرهم بأنهم إنما يفعلون هذا في سبيل محاربة الطغيان والإلحاد والبعد عن سنن الدين».

هكذا يبرر جولد تسيهر وضع علمائنا للحديث. وهو قول من لم يصل ولن يصل إلى مدى السمو الذي يتصف به علماءنا الأثبات، ولا المدى الذي وصلوا إليه في الترفع عن الكذب حتى في حياتهم العادية، ولا مبلغ الخوف الذي استقر في نفوسهم بجنب الله خشية ورهبة، ولا مدى استنكارهم لجريمة الكذب على رسول الله ﷺ حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك وقتله وعدم قبول توبته.

إن هذا المستشرق معذور إذا لم يفهم عن علمائنا هذه الخصائص، لأنه لا يجد لها ظلاً في نفسه، ولا في ما حوله، ومن اعتاد الكذب ظن في الناس أنهم أكذب منه، واللص يظن جميع الناس لصوصاً مثله. والا فمن الذي يقول: إن مثل سعيد ابن المسيب الذي تعرض للضرب والإهانة والتنكيل حتى لا يبايع بيعتين في وقت واحد، فيخالف بذلك سنة رسول الله ﷺ، يستبيح بعد ذلك لنفسه أن يكذب ليدافع عن سنة رسول الله ﷺ؟. ومن الذي يرضى لنفسه أن يتهم قوماً جاهدوا بالإنكار على بعض ولاتهم لأنهم خالفوا بعض أحكام السنة، بأنهم استجازوا أنفسهم بعد ذلك أن يضيفوا إلى السنة أحكاماً لم يقلها رسول الله ﷺ؟ أيها الناس: أليست لكم عقول تحكمون بها؟ أم أنتم تتكلمون لقوم لا عقول لهم؟^(١).

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٢٨٠-٢٨١.

٣ - هل العلماء الأتقياء هم الذين وضعوا الأحاديث في مدح أهل البيت؟

يقول المستشرق جولد تسيهر: «ونظراً لأنهم كانوا - أي العلماء الأتقياء - يؤملون في أعداء البيت الأموي وهم العلويون، فقد كان محيط اختراعهم من أول الأمر موجهاً إلى مدح أهل البيت، فيكون هذا سبباً غير مباشر في ثلب الأمويين ومهاجمتهم، وهكذا سار الحديث في القرن الأول سيرة المعارضة الساكنة بشكل مؤلم ضد هؤلاء المخالفين للسنن الفقهية والقانونية!» هكذا انقلب الأمر من رغبة في وضع الحديث دفاعاً عن الدين، إلى وضع للحديث هجوماً على الأمويين . . . وهكذا يزعم هذا المستشرق أن علماءنا الأتقياء هم الذين وضعوا الأحاديث في مدح أهل البيت، وغير خاف على المشتغلين بعلموم السنة أن الله مدح بعض الصحابة في الكتاب الكريم، وأن رسول الله ﷺ مدح علياً، كما مدح أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة وعائشة والزبير وغيرهم من كبار الصحابة، فهناك بلا شك قسط من الحديث صحيح في مدح كبار بعض الصحابة ومنهم آل البيت^(١).

ولكن الشيعة تزيدوا في ذلك وبدأوا في وضع الأحاديث في فضائل آل البيت نكاية بالأمويين وأشياعهم، فقاومهم علماء السنة، وبينوا ما وضعوه في هذا السبيل من أحاديث كاذبة، فليس الذي وضع الأحاديث إذن في أهل البيت هم العلماء الأتقياء من أهل المدينة، بل إن هؤلاء العلماء الأتقياء هم الذين قاوموا هذا الوضع ووقفوا دون هذه الحركة، حتى ليقول ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(٢).

(١) انظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ج ٧ ص ٣-٥٣ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٥ ص ١٤٨ وما بعدها وج ١٦ ص ٩٤-٩٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٤، والكفاية ص ١٢٢ .

وإذا أراد جولد تسيهر، أن يعرف من هم أهل البدع في نظر أهل السنة، فليرجع إلى المصادر العربية التي نقل منها وحرف فيها، ليعلم أنهم هم الشيعة والخوارج ومن سار على طريق هؤلاء . . فكيف يقاوم علماؤنا الطوائف التي تزيدت ووضعت الأحاديث في فضل آل البيت . ثم يفعلون هم مثل ذلك الفعل، فيضعون الأحاديث لهذا الغرض نفسه؟

ولقد كان الأولى، إذا كانوا على استعداد لوضع الأحاديث في ذلك، أن لا يقاوموا حركة الشيعة، وأن يسيروا معهم في طريق واحد، فلماذا لم يفعلوا؟ ومن الغريب أنهم في الوقت الذي يعترف فيه عالم شيعي كابن أبي الحديد، بأن الشيعة هم أول من كذبوا في الحديث وزادوا في فضائل أهل البيت، يأتي جولد تسيهر فيلصق بأهل السنة والعلماء الأتقياء من علماء المدينة على رأيه، بأنهم هم أول من فعل ذلك . أليس هذا إمعاناً في تحريف حقائق التاريخ إلى حيث لا يصل إليه إلا باغ أثيم؟^(١)

والحق أن هذا المستشرق من أقل الناس حياءً في مجال العلم، فهو يخترع لأكذوبته ويتخيلها، ويركب لها في نفسه هيكلاً، ثم يلتقط من هنا وهناك ما يتوهم أنه يؤيده فيما ادعى، ولا يبالي أن يكذب في النصوص أو يغالط في الفهم، أو يستدل بما ليس بدليل، ويعرض عما يكون دليلاً قاطعاً، ولكن ضد فكرته . وليس أدل على تحيزه وبعده عن الإنصاف، وتعصبه لآرائه من أن يرفض نصوصاً قاطعة أجمع أهل العلم على صحتها، بنصوص ملفقة من كتاب (الحيوان للمدبري) أو كتاب (ألف ليلة وليلة) أو كتاب (العقد الفريد) أو كتاب (الأغاني) أو غيرها من كتب الأدب التي تجمع ما هب ودب، وما صح وما لم يصح، فهذا

(١) السنة ومكائنها في التشريع الإسلامي ص ٣٨١-٣٨٢ .

شأن قوم يزعمون التجرد للعلم! وهل هؤلاء هم الذين اتخذهم أمثال أحمد أمين
أئمة يهتدون بهديهم في تكذيب الصحابة وتجريح التابعين والتهجم على علمائنا في
مجال النقد والتمحيص؟

سبحانك تهدي من تشاء وتضل من تشاء^(١) ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ
صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ
كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

☆☆☆☆☆

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٢٠ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٥ .

الباب الرابع

(جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع)

الباب الرابع

جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع

حاول الوضعون تشويه وجه الإسلام وتشويه محاسنه، وذلك بوضع أحاديث يحللون فيها الحرام، ويحرمون فيها الحلال، فهب رجال العلم الذين قيضهم الله تبارك وتعالى لمقاومة الوضع والوضاعين، فقاوموهم بكل ما أوتوا من قوة، ففضحوهم وشردوا بهم من خلفهم، وكشفوا عن كذبهم ولولا الجهود التي بذلها هؤلاء الأئمة، لاشتبه على كثير من الناس أمور دينهم لكثرة ما أختلقه الكذبة الوضعون، ونسبوه إلى رسول الله ﷺ زورا وبهتانا.

فقيض الله سبحانه وتعالى لسنة نبيه ﷺ رجالاً لهم إمامة في هذا العلم، ففحصوا الأحاديث، وكشفوا عن ستورها، وبينوها في كتبهم، ونشروها بألستهم، وخلصوا السنة مما ألصق بها، وقد وضعوا للحفاظ عليها القوانين السليمة، والمبادئ القوية، وتمت علوم الرواية والدراية، وميز صحيحها من سقيمها، وغثها من سمينها، وقد عرفوا الثقة والضعيف، والوضاع من الرواة، ونبهوا على مراتب ما اشتهر من المرويات وما لم يشتهر، وفتشوا في بطون الكتب لاستخراج ما دخل فيها من أحاديث مكذوبة، ونظروا فيما يرويه الناس من صدورهم، وما يسمعون من أفواه الوعاظ والقصاص، ثم بينوا حكم هذه الأحاديث، ونصوا على المكذوب منها، وذبو عن السنة الدخيل عنها، فقد كتب الإمام البخاري رضي الله عنه على حديث موضوع: «من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل»^(١).

وقد قال ابن الجوزي: «لما لم يكن لأحد أن يزيد في القرآن أخذ أقوام يزيدون

(١) فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

في حديث رسول الله ﷺ، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذبون عن النقل، ويوضحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من العصور، غير أنهم قلوا في هذا الزمان.

وقد كانوا إذا عدوا قليلاً فقد صاروا أقل من القليل^(١) وقال سفيان الثوري: «الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض»^(٢).

وقال يزيد بن زريع: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»^(٣).

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعية؟ فقال: «تعيش لها الجهابذة». ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٤).

وذكر الحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ: «إن الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك يتخللناها فيخرجانها حرفاً حرفاً»^(٥).

وقال ابن قتيبة في كتابه (اختلاف الحديث) يمدح أهل الحديث: «التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا إلى الله باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لأخباره برأ وبحراً، وشرقاً وغرباً، ولم يزالوا في التنقيب عنها والبحث لها حتى عرفوا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها وعرفوا من خالفها إلى الرأي، فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان خافياً، وبسق بعد أن كان

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٦ . (٢) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٦ .

(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٦ .

(٤) تدريب الراوي ص ١٨٤، والكفاية ص ٣٧، والموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٤٦، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ١٦، واللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٤٧٢، وقد روى عن عبد الرحمن بن مهدي نحو هذا في كتاب توضيح الأذكار ج ٢ ص ١٨٩، والآية ٩ من سورة الحجر . (٥) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٦ .

دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنة من كان عنها معرضاً، وتنبه عليها من كان غافلاً. وقد يعيهم الطاعنون بحملهم الضعيف وطلبهم الغريب، وفي الغرائب الداء ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوها حقاً، بل جمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ليميزوا بينها، ويدلوا عليها^(١).

وقد كان للجهود المخلصة التي بذلها هؤلاء الناس نتائجها الإيجابية، وكان له الأثر الأكبر في المحافظة على السنة، ونظن لو أن الوضع كانوا يعلمون نتيجة رد الفعل أن تصان الشريعة هكذا ويضرب حولها هذا السور المنيع الذي يمنع كل زيغ ودس فيها لما أقدموا على الوضع، ولا بد لدارس السنة وما احيطت به منذ عهد الصحابة حتى تم تدوينها في الكتب، والمطلع على مواقف العلماء لحفظها، أن يعترف بالفضل والتقدير لهؤلاء العلماء على ما بذلوه من جهود جبارة مضية تكاد تكون فوق طوق البشر.

ويمكننا أن نجزم بأن علماءنا - رحمهم الله - هم أول من وضع قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أُمم الأرض جميعاً لذا نقول بكل فخر واعتزاز، إن كل من استخدم النقد في المرويات والرجال كان عالة على هؤلاء في بحوثهم وقواعدهم.

ونستعرض الآن بعض ما بذله علماء الأمة في سبيل حفظ الحديث الشريف في الفصول التالية.

(١) تنزيه الشريعة ج ١ ص ١٦ .

الفصل الأول

إسناد الحديث

تعريف الإسناد في اللغة:

الإسناد لغة مصدر أسند يقال أسند ظهره إلى الشيء إذا ركن إليه واعتمد عليه واتكأ، ويقال أسند في الجبل إذا صعد فيه وعلا على سفحه، والسند ما قابلك من الجبل وعلا من السفح، يقال فلان سند أي معتمداً^(١).

تعريف الإسناد في الاصطلاح:

واصطلاحاً هو الطريق الموصل إلى المتن، وقد يطلق على رفع الحديث إلى قائله، وكأنه من أسند في الجبل إذا صعد فيه وعلا على سفحه، وأما السند فهو الطريق إلى المتن وأخذه أما من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم فلان سند أي معتمد فسمى الأخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه^(٢).

المقصود بالإسناد:

أن يروى الحديث عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث، وتنتهي إلى النبي ﷺ^(٣).

الإسناد من خصائص هذه الأمة:

الإسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة، ليست لغيرها من الأمم، قال ابن

(١) انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٥٦، والقاموس المحيط ج ١ ص ٣٠٣، ولسان العرب مادة (سند).

(٢) انظر قواعد التحديث ص ٢٠٢ (الطبعة الثانية)، ونخبة الفكر لابن حجر ص ٥.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩، انظر مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٨٨.

حزم: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين، دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قريناً من محمد عليه الصلاة والسلام، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عاماً، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه». وقال: «وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب، أو مجهول العين، فيكثر في نقل اليهود والنصارى، وقال: «وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابعي له، ولا يمكن النصارى إن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس»^(١). وقال أبو علي الجبائي: «خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والأعراب»^(٢).

ومن أدلة ذلك ما رواه الحاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالى: «أو إثارة من علم»^(٣) قال: «إسناد الحديث»^(٤).

وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(٥).

وقال سفيان بن عيينة: «حدث الزهري يوماً بحديث فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السطح بلا سلم؟» وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن».

وقال أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه».

(١) قواعد التحديث ص ٢٠١ - (الطبعة الثانية).

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠، وقواعد التحديث ص ٢٠١ (الطبعة الثانية).

(٣) سورة الاحقاف آية (٤).

(٤) شرف أصحاب الحديث ص ٣٩، وقواعد التحديث ص ٢٠٢ (الطبعة الثانية)، والمحدث الفاصل ص ٢١٠.

(٥) صحيح مسلم شرح النووي ج ١ ص ٨٧، شرف أصحاب الحديث ص ٤١، وقواعد التحديث ص ٢٠٢.

(الطبعة الثانية)، المحدث الفاصل ص ٢٠٩، والإلماع ص ١٩٤.

وقال محمد بن أسلم الطوسي: «قرب الإسناد قرب أو قرية إلى الله تعالى»^(١).

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم، إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار (التي أخذوها) عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تنهاى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهدبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدأ. فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة، تستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله الثبوت والتوفيق لما يقرب منه ويلف لديه، ويمسكنا بطاعته، إنه ولي حميد»^(٢).

بدء الاهتمام بالإسناد

لم يكن المسلمون في صدر الإسلام - منذ عهد الرسول ﷺ، إلى فتنة عثمان - يكذب بعضهم بعضاً، بل كانت الثقة تملأ صدورهم والإيمان يعمر قلوبهم، حتى إذا ما وقعت الفتنة، وأدت إلى التمزق في كيان المجتمع الإسلامي، وظهر الأهواء السياسية المتعارضة، جعل مروجو الفتنة أمثال عبد الله بن سبأ، وعبدالرحمن بن عديس، ورومان اليماني، يكذبون في الأحاديث. وغايتهم من ذلك شق صفوف المسلمين وإثارة الفتنة بينهم، ليضرب بعضهم رقاب بعض، وقد

(١) قواعد التحديث ص ٢٠٢ (الطبعة الثانية).

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ٤٠.

أفلحوا في ذلك بعض الوقت، إذ ثارت الفتن، ووجدت الاضطرابات، والتقى المسلمون بسيوفهم في معارك حامية الوطيس، ذهب ضحيتها عدد كبير من كبراء الصحابة وأجلاتهم، كمعركة صفين، والجمل. ولكن هذه الفتنة لم تدم طويلاً، حيث انتهت في سنة (٤١هـ). وذلك بتنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، فالتأم الجرح، واجتمع شمل المسلمين، حتى سموا ذلك العام عام الجماعة، إلا أن الكذب لم ينته، بل نشط الذين لا يروق لهم اجتماع المسلمين تحت راية واحدة لدس الأحاديث وتزوير الأخبار. وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ، يتخذ مطية لأهل الأهواء، فوقف الصحابة والتابعون من هذه الظاهرة وقفة قوية للحفاظ على الحديث الشريف، فبدأوا يحتاطون في قبول ما يقولونه، أو يحدثون به، وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية، ويشددون في طلب الإسناد من الرواة، والتزموه في الحديث، لأن السند للخبر كالنسب للمراء.

ومن هنا نلاحظ أن الإسناد والسؤال عنه والاهتمام به وجد في أعقاب الفتن التي بدأت من أواخر خلافة الخليفة الثالث عثمان رضي الله تعالى عنه. قال الإمام محمد بن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم^(١) وهكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الإسناد لظهور الوضع وفرق أهل الأهواء.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٤، والكفاية ص ١٢٢، والمحدث الفاصل ٢٠٨-٢٠٩.

رأي شاخت في بدء السؤال عن الإسناد ودليلة ورده:

هذا. وقد رأى المستشرق (شاخت) أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان، بل فتنة مقتل الوليد بن يزيد المتوفى سنة (١٢٦هـ). ونفى أن يكون محمد بن سيرين قال هذا الكلام، وإنما هو موضوع عليه، حيث قاله أحد المتأخرين، ونسبه إلى محمد ابن سيرين^(١).

واستدل على رأيه بما يأتي: أن محمد بن جرير الطبري المولود سنة (٢٢٤هـ) والمتوفى سنة (٣١٠هـ) أطلق في كتابه (تاريخ الأمم والملوك) على الحوادث التي دارت سنة (١٢٦هـ) والتي أدت إلى مقتل الوليد بن يزيد، حيث قال: «في حوادث سنة (١٢٦هـ) اضطرب أمر بني مروان، وهاجت الفتنة» ففهم (شاخت) من ذلك أن المقصود بالفتنة في قول محمد بن سيرين، فتنة مقتل الوليد بن يزيد، ولما كان محمد بن سيرين قد توفى سنة (١١٠هـ) فكيف يمكن أن يتكلم عن فتنة توفي قبلها بست عشرة سنة؟ إذن لا بد أن يكون هذا الكلام منحولاً على محمد بن سيرين^(٢).

والجواب: إننا لو نظرنا في هذا الاستدلال لا نجد له قيمة علمية أبداً، إذ لو لم توجد فتنة قبل ذلك وأن هذه أول فتنة حصلت بين المسلمين لأعطيناه بعض الحق، أو لو أن محمد بن سيرين أشار إلى هذه الفتنة بصراحة لجزمنا بصحة قول شاخت. كما إننا لو رجعنا إلى المصادر التي نقلت هذا الكلام وجدناها أوثق من (شاخت) بمراحل، وكل هذه المصادر مجمعة على أن محمد بن سيرين قال هذا القول، مع العلم أنه لم يقل بوضعه أحد من النقاد، فهل يرضى عاقل أن يترك

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٠، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٨٩.

(٢) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٨٩.

قول هؤلاء الثقات أمثال مسلم بن الحجاج لقول رجل لا مستند له فيما يقول؟ اللهم إلا توافق الكلام، وإطلاق كلمة (الفتنة) من محمد بن سيرين ومن محمد ابن جرير. ومن البديهي أن الفتنة لم تطلق علي حادثة بعينها فقط، بل تطلق على كل أمر يشق عصا المسلمين ويبعثر صفوفهم، فالفتنة متكررة إذن، ولما كان الأمر كذلك، فلماذا اختار هذه الفتنة ولم يختار غيرها طالما كانت بعد وفاة محمد بن سيرين (١).

رأي رويسون في بدء السؤال عن الإسناد ودليله وردة:

وقال المستشرق (رويسون) إن محمد بن سيرين قصد بالفتنة فتنة خروج عبد الله ابن الزبير في سنة (٧٢هـ)، وإعلانه نفسه خليفة، ولم يقصد بها فتنة مقتل الوليد ابن يزيد سنة (١٢٦هـ)، ولا فتنة مقتل عثمان سنة (٣٥هـ). واستدل على ذلك بما يأتي:

أولاً - استند على قول الإمام مالك في الموطأ وهو اطلاقه على حركة عبد الله ابن الزبير كلمة (الفتنة) (٢).

ثانياً - إن عمر محمد بن سيرين عند حدوث هذه الفتنة يجعله يستطيع أن يعطي رأيه فيها بدراية وبصيرة لا سيما وأنه قد تجاوز الأربعين حيث إنه ولد سنة (٣٢هـ) ومتى ما بلغ الرجل مثل هذا العمر يستطيع أن يتكلم عما يدور حوله من أحداث ببصيرة ودراية (٣).

ويرى رويسون أن ما توصل إليه في تفسير الفتنة يؤيد نظرية (هورو فتس) التي

(١) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٨٩-٩٠، وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٠.

(٢) انظر الموطأ (كتاب الحج) ص ٩٩.

(٣) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩٠، ٩١.

تقول بأن الإسناد أدخل في أدب الحديث في الثلث الأخير من القرن الأول^(١).

مناقشة هذه الأدلة:

أولاً: إن مجرد توافق الكلمة لا يمكن أن يعتبر دليلاً يبنى عليه حكم، فلو أن الإمام مالكاً عندما أطلق على حوادث سنة (٧٢هـ) كلمة (فتنة) نبه إلى أنها الفتنة التي عنها محمد بن سيرين لكان ذلك ممكناً أن يعتبر دليلاً على ما ذهب إليه (روبسون). أما مجرد التوافق في استعمال كلمة (الفتنة) في كلام ابن سيرين ومالك لا يمكن أن يتخذ دليلاً، لأن كلمة (الفتنة) أطلقت على كثير من الانشقاقات والحروب الداخلية بين المسلمين.

هذا بالإضافة إلى أن (روبسون) ليس لديه ما يرجح ما ذهب إليه.

ثانياً: إن عمر (محمد بن سيرين) عند خروج ابن الزبير كان يناهز الأربعين، وهذا يجعله يستطيع أن يحكم ويعطي رأيه في الأحداث التي تدور حوله عن بصيرة. لكنه لا يمنع أن يحكم ويعطي رأيه في حوادث وفتن حصلت قبل زمانه. فالآن نجد أن المؤرخين يعطون آراءهم ويتكلمون عن حوادث حصلت قبل مئات بل آلاف السنين، فكذلك محمد بن سيرين يمكن أن يعطي رأيه في حوادث حصلت قبل زمنه، لا سيما وأنه كان معنياً بهذا الشأن، إذ كان يتبع السنه باحثاً عنها وعن تاريخها، وكما أن الزمن لم يكن طويلاً إذ أنه شاهد كثيراً من الأشخاص الذي عاشوا زمن فتنة مقتل عثمان، إذن مجرد كون عمره يمكنه من الكلام لا يعتبر دليلاً، لأنه لا يمنع أن يتكلم عن غيرها^(٢).

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٣ .

(٢) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩١، وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٣ .

وأما رأي (هوروفتس) الذي لخصه (روبسون) فهو يتفق مع رأي (كايتاني) الذي يعتقد أن الإسناد لم يكن موجوداً قبل سنة (٧٥هـ). وقد تابعهما في ذلك (سزركين) عندما قرر أن الإسناد بدأ بالزهري، إلا أن (روبسون) يعود فينقل في موضع آخر رأي (هوروفتس) أيضاً في أن الإسناد بدأ قبل الزهري، وأنه لا يوافق (كايتاني) و (شبرنجي) في القول بأن أسانيد عروة بن الزبير المتوفى (٩٣هـ) مختلفة الصقها به المصنفون المتأخرون، ويبدو (هوروفتس) متحفظاً فيقول: بأن معرفة عروة للإسناد لا تزال موضع نزاع وجدل. على أن (هوروفتس) يقرر في مواضع آخر بأن الإسناد في الفترة التي سبقت الزهري كان عادة، لكنه لم يكن ضربة لازم^(١).

ومع ذلك لنقل إن الكلام الذي أطلقه محمد بن سيرين يجوز أنه كان يعني فتنة ابن الزبير التي حصلت سنة (٧٢هـ)، ويجوز أنه كان يعني فتنة مقتل عثمان سنة (٣٥هـ)، فإذا أردنا أن نرجح أي الفتنتين عني، فما علينا إلا أن نبحت ونفتش عن بداية علم الإسناد، لعلنا نستطيع أن نرجح من خلالها ماذا كان يعني ابن سيرين.

عرفنا مما تقدم أن الإسناد كان نتيجة رد فعل العلماء على الوضع حيث كثرت الأحاديث الموضوعية، وتفشي الوضع، واعتبر العلماء الحد الفاصل بين نقاء الشريعة وبين اختلاطها بالأحاديث الموضوعية هو سنة إحدوي وأربعين هجرية، بل ربما يمكننا القول بأن السؤال عن الإسناد وجد منذ عهد الصحابة، وقد سئل الصحابة عن ذلك: فمثل أنس بن مالك الذي كان يغضب إذا سئل. هل سمع الحديث من رسول الله ﷺ أم سمعه من أحد الصحابة الكرام؟ وقد ذكر أن أنس ابن مالك ذكر حديثاً، فقال له رجل: أنت سمعت من رسول الله ﷺ؟ فقال: «نعم، أو حدثني من لا يكذب، والله ما كنا نكذب ولا ندرى ما الكذب»^(٢).

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٤.

(٢) رواه الطبراني في الكبير ورجال الصحيح، وقد روى نحوه عن البراء، انظر المحدث الفاصل ص ٢٣٥.

وكذلك قال البراء بن عازب: «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب»^(١) إذ يفهم من هذا أن السؤال عن الإسناد كان بسبب الكذب، لذلك نبه الصحابة إلى أنهم ما كانوا ليكذبوا، ولا يعرفون ما الكذب، ومن هنا حكمنا أن وجود الكذب كان سبباً في الإسناد.

وقد روى الإمام مسلم في مقدمة كتابه عن مجاهد قال: «جاء بشير العدوى إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس مالي أراك لا تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذنا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»^(٢) فمن هنا يعلم أن ابن عباس كان يقبل الأحاديث عن رسول الله ﷺ، قبل حصول الكذب والبدع، فلما ظهرت البدع وشاع الكذب لم يقبل حديث أي شخص إلا إذا كان يعرف هذا الحديث، وإذا نظرنا في تاريخ ابن عباس نجد أنه توفي سنة (٦٨هـ) قبل خروج ابن الزبير بأربع سنوات. فمن هنا نعلم أن تخرج ابن عباس في قبول الحديث ما لم يكن موثقاً به كان قبل فتنة ابن الزبير، ومن طرق التوثيق التي يعرف فيها الحديث هو ذكر رجال السند، حتى يعرف أهل السنن فيؤخذ الحديث عنهم، ويعرف أهل البدع فلا يؤخذ الحديث منهم، فالآن نقرر ونقول: إن الفتنة التي عاناها محمد بن سيرين في كلامه، هي فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وليست فتنة عبد الله بن الزبير، وذلك للأسباب الآتية:

(١) انظر المحدث الفاضل ص ١٣٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨١-٨٢ .

أولاً: ما فعله عبد الله بن عباس عن إعراضه عن سماع الحديث وقوله: «فدما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه» وعبد الله بن عباس توفي قبل حركة ابن الزبير.

ثانياً: ما كان يقوله البراء بن عازب: «والله ما كنا نكذب» والبراء توفي أثناء ولاية مصعب بن الزبير، ومصعب توفي سنة (٧٢هـ) إذن لا بد أن يكون توفي قبل اشتعال فتنة ابن الزبير.

ثالثاً: اعتبار العلماء الحد الفاصل بين نقاء السنة وعدم نقائها عام (٤١هـ) فذلك دليل على أن الوضع انتشر بعد الحادية والأربعين هجرية، وطبيعي أن علم الإسناد وجد بسبب الوضع، إذن لا بد أن يكون علم الإسناد وجد قبل سنة (٧٢هـ)^(١).

أول من سأل عن الإسناد

يرى يحيى بن سعيد القطان أن أول من سأل عن الإسناد هو عامر الشعبي وهو من كبار التابعين، فقد روى ابن عبد البر عن الشعبي عن الربيع بن خثيم قال: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، عشر مرات كن له كعتق رقاب أو رقبة». قال الشعبي: فقلت للربيع بن خثيم: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي فلقيت عمرو بن ميمون، فقلت: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عبد الرحمن بن أبي ليلى. فلقيت ابن أبي ليلى فقلت: من حدثك؟ قال: أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ. قال يحيى بن سعيد: «وهذا أول ما فتن عن الإسناد»^(٢). وقد

(١) انظر مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩١-٩٤.

(٢) انظر المحدث الفاصل ص ٢٠٨.

وجد الإسناد في الكوفة قبل البصرة، وربما كان ذلك بسبب تفشي الوضع في الكوفة أكثر من تفشيه في البصرة، لذا فطن أهل الكوفة للإسناد والتزموا به، بينما أهل البصرة لم يتلزموا به، إذ كان من أشهر رجال الحديث في البصرة قتادة المتوفى سنة (١١٨هـ) كان يحدث في البصرة ولا يذكر الإسناد اختصاراً للوقت، إلا أن تلاميذه الصغار لا يتركونه حتى يسألوه عن إسناد الحديث، فكان شعبة بن الحجاج، ومعمربن راشد، وآخرون من الأحداث ممن كانوا يحضرون مجلسه، يوقفونه عند كل سند، وكان الشيوخ يعترضون عليهم وينهونهم عن سؤاله عن الإسناد، ولعل ذلك بسبب طول استماع الشيوخ إليه، وقدم عهدهم به، فعرفوا أسانيد حديثه، فلم يروا حاجة إلى إعادة السند، فإذا أعاد الأحاديث لم يسندها، فيطالبه الأحداث بها وينكر الشيوخ عليهم إضاعة الوقت. ولم يكن قتادة يجهد الأسانيد فقد فاز شعبة منه بذكرها، إذ تبين لقتادة أنه جدير بذلك فأخذ يسند له، ولكن قتادة لم يعدل عن طريقته في التحديث دون إسناد حتى قدم إلى البصرة حماد ابن أبي سليمان وهو كوفي كان يلتزم ذكر الإسناد في حديثه، فحذا حذوه قتادة، فبدأ يذكر السند، وذلك دليل على معرفة قتادة بالأسانيد عند عدم ذكرها، وأن عدم ذكره لها كان اختصاراً للوقت، وهكذا انتشر الإسناد في العراق أكثر من أي بلد آخر.

ولما ذهب الزهري إلى الشام وجد أن أهل الشام لا يسندون الأحاديث، وكان الزهري ملتزماً بالإسناد، لذلك شدد على أهل الشام في وجوب إسناد أحاديثهم، ولشدة تمسكه رضي الله عنه بالإسناد وتأكيد عليه قال الإمام مالك: «إن أول من فتن عن الإسناد هو الزهري»^(١). وهذا يصدق في بلاد الشام. ففي الشام أول من

(١) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٢٠.

أخذ يطالب بالإسناد ويشدد فيه هو الزهري . فقد ذكر الوليد بن مسلم أن الزهري قال : يا أهل الشام مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم؟ وتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ^(١) .

وهكذا كان التفتيش عن الإسناد في زمن كبار التابعين، ونلمح استجابة أكثر في ذكر الإسناد عندما يسأل المحدث عنها، ولكن التأكيد على الإسناد والإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصحابة وكبار التابعين بسبب اتساع نطاق الوضع على مر الزمن، فأصبح الإسناد ضرورة لا مئاضق للمحدث من ذكره إذا أراد لرواياته القبول^(٢) .

فالزهري أحد صغار التابعين اعتبر إغفال الأسناد جرأة على الله تعالى، حدث عتبة بن أبي حكيم، أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري قال : فجعل ابن أبي فروة يقول : قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجراك على الله، لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة^(٣) .

الالتزام بالإسناد وأهميته

هكذا أخذ السؤال عن الإسناد يزداد يوماً بعد يوم، ويتشعب من بلد إلى بلد، ومن مصر إلى مصر، ومن محدث إلى محدث، حتى أصبح في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني أمراً لا بد منه، ولا يجوز إغفاله، بل إذا أغفل الإسناد فإنه يؤدي إلى إسقاط الحديث كلية، ومن ثم التزم به المحدثون، وبيين لنا التزامهم

(١) تاريخ الإسلام ج ٥ ص ١٤٨، وانظر حلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٥، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦، وانظر حلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٥ .

بالإسناد ما قاله نقاد الحديث وأئمة مثل عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(١) واعتباره الإسناد من الدين، لأن الإسناد وسيلة لتمييز الأحاديث ومعرفة الصحيح من الموضوع مما يترتب عليه أحكام وتعاليم الدين، وهو ما عناه ابن سيرين بقوله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(٢) وقوله أيضاً: «بيننا وبين القوم قوائم» يعني الإسناد^(٣). ولم يكن الزهري الرجل الوحيد الذي سأل وعني بالإسناد بل هناك آخرون كانوا يلتزمون الإسناد ويشددون عليه في منهجهم في التحديث. فكان الأعمش عندما يحدث بالحديث يقول: «بقي رأس المال حدثني فلان قال حدثنا فلان عن فلان»^(٤). ولقد اعتبر الأعمش الإسناد جزءاً مهماً من الحديث إذ لا يمكن قبول المتن دون إسناد، ومن ثم فقد عقب على المتن بذكر إسناده. وقد أصبح قبول الحديث منوطاً بذكر الإسناد. قال شعبة بن الحجاج: كل حديث ليس فيه أخبرنا وحدثنا فهو نحل وبقل^(٥) أي أنه كالطعام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

وفي هذا المعنى قال شعبة أيضاً: كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خظام، فكما أن ذلك الرجل لا يستطيع توجيه بعيره، فكذلك لا يستطيع المحدث ضبط الحديث وغيره ومعرفته دون إسناد، فالإسناد هو الوسيلة إلى نقد الحديث ومعرفته. ولذلك قال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل^(٦). فإن الحديث الذي لا

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٧، شرف أصحاب الحديث ص ٤١، حديث رقم (٧٨) والمحدث الفاضل ص ٢٠٩، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣١، والإلماع ص ١٩٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٤، والمحدث الفاضل ص ٤١٤، والكفاية ص ١٢١، ١٢٢ والإلماع ص ٥٩.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٨. (٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٦، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩٦.

(٥) الكفاية ص ٢٨٣. (٦) شرف أصحاب الحديث ص ٤٢ حديث رقم (٨١).

إسناد له يعتبر مرفوضاً. قال بهز بن أسد: «لا تأخذوا الحديث عنمن لا يقول حدثنا»^(١). وقال أبو العالية: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم»^(٢). وكان التابعون وأتباعهم يتواصون بطلب الإسناد، قال هشام بن عروة: «إذا حدثك رجل بحديث فقل: عنمن هذا؟»^(٣)، وكان الزهري إذا حدث أتى بالإسناد ويقول: «لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة»^(٤). وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا بذهاب الإسناد»^(٥).

وقد أتقن التابعون الإسناد وبرزوا فيه كما برزوا في غيره من علوم الحديث، وفي هذا يقول أبو داود الطيالسي: «وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري، وقتادة، وأبي إسحاق، والأعمش، فكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، والزهري أعلمهم بالإسناد، وأبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وابن مسعود، وكان عند الأعمش من كل هذا . . .»^(٦).

شاع الإسناد بين الناس حتى العوام منهم أصبحوا لا يقبلون الحديث إلا إذا ذكر إسناده. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على شدة الالتزام به حتى أصبح أمراً بديهياً يعرفه القاصي والداني، ولم يعد مقتصرأ على أرباب الصنعة فقط بل تعداهم إلى العامة^(٧).

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٦.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٢٢٣ نقلاً عن مقدمة التمهيد ص ١٥-١.

(٣) الجرح والتعديل ج ١ ص ٣٤. (٤) الجرح والتعديل ج ١ ص ١٦.

(٥) السنة قبل التدوين ص ٢٢٣ نقلاً عن مقدمة التمهيد ص ١٥ / ب.

(٦) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٨.

(٧) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩٧، وبحوث في تاريخ السنة ص ٣٦، والسنة قبل التدوين ص ٢٢٤.

ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: «حضرت ابن عيينة وأناه أعرابي فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت، فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم. عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمت القدوة وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد^(١).

وهكذا لم يكف الأعرابي حتى سأل عن سند الرواية كاملاً، ولم يجد ابن عيينة في سؤاله بأساً، بل أجابه عما سأله عنه.

بل نجد أنهم اعتبروا الجهل بالسند يسقط كون الرجل عالماً حتى ولو كان عالماً فعلاً، ولا أدل على ذلك مما يروى أن الخليفة المأمون أرسل إلى محمد بن عبد الله الأنصاري خمسين ألف درهم، وأمره أن يقسمها بين الفقهاء بالبصرة، فكان هلال ابن مسلم يتكلم عن أصحابه، والأنصاري عن أصحابه، فاختلفا على قسمة المال، وكل منهما يرى أنه هو وأصحابه أحق بالمال، فالأنصاري يرى أنه أحق بالمال، وهلال وأصحابه يرى أنه أحق بالمال، فسأل الأنصاري هلالاً: كيف يتشهد؟ فتشهد هلال على حديث ابن مسعود فقال له الأنصاري: من حدثك به؟ ومن أين ثبت عندك؟ فسكت هلال ولم يجبه، فقال الأنصاري: تصلي في كل يوم وليلة خمس صلوات وتردد فيها هذا الكلام وأنت لا تدري من رواه عن نبيك ﷺ! قد باعد الله بينك وبين الفقه، فقسّمها الأنصاري بين أصحابه ولم يعطه منها شيئاً^(٢).

ما تقدم نعلم مدى أهمية الإسناد في علم الحديث، فلم تقل أهمية السند عن

(١) الكفاية ص ٤٠٤.

(٢) المحدث الفاصل ص ٢١١-٢١٢.

متن الحديث، بل ربما كان القدرح في السند أشد بكثير من القدرح في المتن، فلو اتهم شخص واحد من رجال السند كان مدعاة لسقوط الحديث كله وعدم قبوله، وإن كان جميع باقي السند ثقات، بينما وجود فقرة أو جملة في الحديث مشكوك فيها لا تدعو إلى سقوط الحديث، ويقبل ذلك الحديث ويعمل به على الرغم من وجود شك فيه، ومن أمثلة ذلك الأحاديث التي دخلها شيء من الإدراج^(١).

إن الراوي يجد في ذكر الإسناد مشاركة في تحمل مسؤولية نقل الحديث إذ لا يستقل وحده بحمل تبعته بل يشاركه شيوخه وشيوخ شيوخه، ثم التابعون والصحابة، ولا تعدو تبعته النقل الأمين لما سمعه عن شيخ ثقة ثبت. كذلك يعطي الخبر قوة حيث إن النفس تطمئن إليه، فيقبل السامع على أخذه والعمل به إذا رأى أن هذا الحديث نقل عن سلسلة من الرواة المرضيين كلهم يشهد أنه سمعه عن قبله حتى يصل إلى مصدره الأول وهو الرسول ﷺ.

ومن هذا كان للمطالبة بالإسناد الأثر البالغ حتى يعرفوا أهل السنن فيأخذوا حديثهم، ويعرفوا أهل البدع فلا يأخذوا حديثهم^(٢).

ونتيجة التأكيد على الإسناد وما حظى به من اهتمام كبير فقد التزمت به كتب الحديث التي دونت منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري والتي أطلق عليها اسم المسانيد، والمسانيد جمع مسند، وهو اسم واضح العلاقة بفكرة الإسناد.

ومن أشهر المسانيد التي وصلت: مسند معمر بن راشد المتوفى سنة (١٥٢هـ)، ومسند الطيالسي المتوفى سنة (٢٠٤هـ)، ومسند الحميدي المتوفى سنة (٢١٩هـ)؛ ومسند الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٤١هـ)، ومسند الديلمي، والشافعي وغيرهما

(١) مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩٨.

(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٧، ٣٨، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٩٨، ٩٩.

من كتب المسانيد، وربما كان الذي فقد أكثر مما وصل إلى أيدينا بكثير جداً، هذه المسانيد كانت العمدة، وعليها المعول، وأصبحت مصادر للمؤلفين الذين جاءوا بعد ذلك، أي في القرنين الثالث والرابع حيث اعتمدت مؤلفاتهم على ما كانوا يأخذونه عن طريق السماع أو الاستقاء من هذه الكتب.

ومن الجدير بالملاحظة أن كتب الحديث التي دوت في منتصف القرن الثالث، أو فيما بعد التزمت الإسناد التزاماً دقيقاً بحيث لا يكتب فيها حديث إلا إذا وجد إسناده، ومن ذلك كتب الصحاح وغيرها من كتب الحديث الأخرى^(١).

إن الاختلاف في التحديد الزمني لبدء استعمال الأسانيد يبدو أقل أهمية حين يتقرر أن الأسانيد التي يرى البعض ظهورها في (التحديدات الزمنية المتفاوتة كانت معروفة عند حفاظ الحديث من الصحابة والتابعين، لكن الالتزام بذكرها قبل كل حديث لم يحدث إلا عقب ظهور الوضع في الحديث والحاجة إلى التحقيق من صحة الأحاديث^(٢)).



(١) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٨-٣٩، ومباحث في تدوين السنة المطهرة، ٩٩.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٩.

دعوى بعض المستشرقين أن الأسانيد مختلقة

إننا لنجد الحاقدين على الإسلام من المستشرقين غايتهم الدس في هذا الدين وطعنه ما استطاعوا ليفسدوا على الأمة شريعته، فحاولوا التشكيك ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ (١).

لذا جاء (كايتاني) و(شاخت) وغيرهما ورأوا أن هذه الأسانيد مختلقة اختلقها المتأخرون من المحدثين لدعم أحاديثهم، أو أنها ابتدعتها أتباع المذاهب الفقهية ليقووا مذاهبهم، ورغبة منهم في إرجاع آرائهم إلى الصحابة، ومن ثم فإن تحسن الأسانيد استمر حتى عصر الكتابة حيث ظهرت الأسانيد بصورتها الكاملة.

واستدلوا على رأيهم بما وجد من بعض الأحاديث التي ذكرت في الكتب المتقدمة مثل كتاب (الرسالة للشافعي)، أو (مسند الإمام الشافعي)، أو في كتاب (الموطأ للإمام مالك) ثم ورود هذه الأحاديث بأسانيدھا المتصلة إلى النبي ﷺ، في الكتب التي ألفت في القرن الثالث من كتب الحديث: كالبخاري ومسلم وباقي كتب الصحاح.

فقالوا: إذن لا بد أن يكون مختلقةً موضوعاً، وإلا فكيف يذكر في الكتب المتقدمة بلا إسناد، ثم يذكر في الكتب المتأخرة مسنداً، فاستدلوا بذلك على أن أعلى السند مختلق، ويقصدون في ذلك أن ذكر الصحابي، أو الصحابي والتابعي مما ابتدعه المتأخرون وأضافوه إلى السند ليقووا الحديث كما يزعمون.

وإذا نظرنا إلى كلامهم هذا وجدنا أن المنطق السليم يأباه ويرفضه الواقع المحسوس، وترده الأدلة، وذلك للأسباب التالية:

(١) سورة الأنفال: آية ٣٠.

أولاً : إن الإمام الشافعي ومالك وأبا حنيفة كلهم يقبلون مراسيل كبار التابعين ويعملون بها مثل : مراسيل الحسن البصري، وحماد وقتادة، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، فإنهم إذا وصلهم الحديث عن هؤلاء مرسلًا اكتفوا به، ولم يحاولوا أن يبحثوا عن طريق آخر ليتوصلوا إلى رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ طالما يشقون بهؤلاء. فإن احتجاج مالك بالمرسل هو سبب عدم عنايته بوصل أحاديث الموطأ، ولذلك فإن طريقته في استعمال الإسناد ليست طابعاً عاماً لعصره إذ وردت الأسانيد المتصلة في كتب المسانيد المصنفة في القرن الثاني الهجري، وبعضها صنف قبل الموطأ مثل (مسند معمر بن راشد).

وقد اعتمد الإمام الشافعي على مراسيل سعيد بن المسيب، واعتمد الإمام أبو حنيفة على مراسيل شيوخه، ولم يقوموا بوصل هذه المراسيل ولم يفكر أتباعهما بوصلها فبقيت في كتبهم على حالها من الإرسال.

ثانياً: إن السبب في ورود (الأحاديث مرة مرسله، وأخرى متصله هو أن الصحابي يتحدث أمام عدد كبير من التابعين ثم ينقل التابعون هذا الحديث فيذكره أحدهم بالإسناد، فإذا تحدث يقول حدثنا فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا وكذا. أما التابعي الآخر فإنه لا يذكر اسم الصحابي عندما يحدث بهذا الحديث ويقول ابتداءً: قال رسول الله ﷺ: كذا وكذا فوصلت الرسالة الأولى المرسله إلى الشافعي و مالك فدونها مرسله كما هي، ووصلت الرسالة الثانية إلى البخاري ومسلم فدونها متصله الإسناد.

ثالثاً: لو كانت الأسانيد من اختلاق المتأخرين لنسبوا الأسانيد إلى أكابر الصحابة والمشهورين منهم أمثال أبي بكر وعمر وعلي وغيرهم، لتكسب شهرة أكثر، وتلاقي قبولاً أشد، ولما نسبوها إلى صغار الصحابة أمثال أبي هريرة وجابر

ابن عبد الله وغيرهما من صغار الصحابة.

رابعاً: رأينا احتياطهم في قبول الأحاديث حتى نراهم أن أي تهمة في الشخص يمكن أن تسقطه من عداد الثقات وتجعلهم لا يقبلون أحاديثه لأمر أقل بكثير جداً من اختلاق الأسانيد فكيف باختلاق الأسانيد؟

خامساً: لقد ردوا كثيراً من الأحاديث حيثما يحدث الراوي عن شخص لم يره، ولو كانوا يختلقون الإسناد لرضوا بذلك وفرحوا به إذ وجد من يكفيهم مئونة اختلاق الأسانيد.

سادساً: لو كانوا يقومون بوضع الإسناد واختلاقه ولو مرة لاشتهر عنهم ذلك ولعرفوا بين أهل زمانهم بذلك، ولكان دليلاً على عدم قبول أحاديثهم بل إن الأمة أجمعت على صدقهم فيما يروون وفيما يسندون، ولا نبطل هذا لمجرد قول مستشرق الله أعلم بسريرته جاء بعد مئات السنين من عصرهم.

سابعاً: وجدنا كثيراً من العلماء حاولوا اختبار أسانيد هؤلاء ومداهها من الصحة، لذلك كانوا يسألونهم ويقبلون لهم الأسانيد بأن يقدموا شخصاً من رجال السند ويؤخروا آخر من نفس سلسلة السند، أو يذكروا لهم حديثاً ويسندوه عن غير طريق إسناده الحقيقي، كما فعلوا ذلك مع الإمام البخاري رضي الله عنه حيث قبلوا له مائة حديث غيروا أسانيدها كلها، ثم رد كل حديث إلى إسناده، وكل إسناد إلى حديثه، فرد كل واحد إلى وضعه الحقيقي.

إن اختلاق الأسانيد قام به الوضاعون الذين دفعتهم أغراض عديدة إلى الوضع سبق تفصيلها، ولا يمكن اتهام أصحاب المذاهب بذلك، وهم الأمناء على الشريعة، والحافظون للأحاديث من أن يدخلها الكذب على رسول الله ﷺ، وما

عرفنا صحيح الحديث من ضعيفه، ولا صدقه من كذبه ولا تعديل الرواة أو جرحهم إلا من طريق هؤلاء الأعلام، فكيف يسوغ لدى الباحث المنصف والمؤرخ الناقد أن يتهم هؤلاء الأئمة الأخيار؟^(١).

الإسناد لم يقتصر على علم الحديث

لقد أثر منهج محدثينا في التزام الإسناد في نطاق الحديث على المؤرخين وأهل الأدب حيث أصبحت الأسانيد تتقدم الروايات التاريخية والأدبية، وهكذا امتد استعمال الأسانيد إلى كتب السيرة الأولى كسيرة ابن اسحاق، ومغازي الواقدي، والطبقات الكبرى لابن سعد، وكتب التاريخ مثل تاريخ خليفة بن خياط، وتاريخ الأمم والملوك للطبري، وكتب الأدب ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني.

ولكن استعمال الأسانيد في كتب التاريخ والأدب لم يكن بالدقة التي استعمل بها في كتب الحديث، لما للحديث من أهمية خاصة، حيث تترتب عليه ثبوت الأحكام الشرعية ذات المساس الكبير بمصالح الناس، مما يجعل التدقيق فيها أمراً ضرورياً^(٢)



(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٩-٤١، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ١٠٠-١٠٣.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٤١، وانظر مباحث في تدوين السنة المطهرة ص ١٠٣.

الفصل الثاني

وضع قواعد لمعرفة الحديث الموضوع

لقد وضع العلماء قواعد دقيقة لمعرفة الحديث الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، كذلك وضع العلماء وجهاً بذه هذا العلم قواعد للدلالة على وضع الحديث، وبينوا العلامات التي متى وجد شيء منها عرفوا أن الحديث مختلق وموضوع، وذلك لأن ملكة النقد كانت راسخة فيهم، فهم أهل الخبرة، وهم الصيارفة في علم الرجال وأحوالهم، فكما أن الصيرفي يعلم زيف النقود فقد عرف هؤلاء زيف الرجال، عرفوا الكذابين وبينوا لنا أصناف الوضعيين، واستلوهم - كما تستل الشعرة من العجينة هم وموضوعاتهم، وطهروا منهم السنة تطهيراً أعاد للسنة بهاءها وجمالها.

هذا. وقد قسم العلماء علامات الوضع إلى قسمين: قسم منها يرجع إلى السند، وقسم منها يرجع إلى المتن.

أ - علامات الوضع في السند

١ - اعتراف الواضع نفسه باختلاقه الحديث: وذلك بأن يعترف راوي الحديث بكذبه، ويقر باختلاقه ما يروي، وقد حصل مثل هذا من بعض الرجال حيث إنهم اعترفوا بوضع الحديث، وذلك كما حصل لبعض الزنادقة الذين أيقنوا أن الموت محقق بهم لا محالة، فاعترفوا بوضع الحديث، وذلك مثل عبد الكريم بن أبي العوجاء، حيث اعترف بوضع أربعة آلاف حديث، يحرم فيها الحلال، ويحلل فيها الحرام. وكما اعترف أبو جزي وهو مريض فقال: «لولا أنه حضرني من الله ما ترون كنت خليفاً أن لا أقر ولا أعترف، ولكنني أشهدكم أنني وضعت من الحديث

كذا وكذا، واني أستغفر الله منها وأتوب إليه». وكقول أحد شيوخ الخوارج: «إن هذا الحديث دين فانظروا عن من تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هويتنا أمراً جعلناه في حديث»^(١).

وكما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مريم، الملقب بنوح الجامع، فإنه أقر بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة^(٢).

٢ - أن يروي الرواي عن شيخ لم تثبت لقياه له، أو أن يكون الرواي ولد بعد وفاة من يروي عنه بسنين، أو توفي هذا الشيخ والرواي صغير لا يدرك، أو أن يروي عن رجل لم يثبت أنه خرج من بلده ولم يكن الرواي دخل ذلك البلد مثل أن يثبت لدينا أن أحد الرواة لم يخرج من بغداد فروى عن شيخ لم يدخلها أبداً، أو أن يكون ذلك الشيخ دخل بغداد، ولكن الرواي لم يكن موجوداً في بغداد. ومن أمثلة ذلك: ادعاء مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار فسأله الحافظ بن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال بن حبان: إن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وكما حدث عبد الله ابن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، فقيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين. وكما حدث محمد بن حاتم الكني عن عبد بن حميد فقال الحاكم أبو عبد الله: هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة. وكذلك ما يروي أن ابن حبان شاهد أحد القصاص في مدينة باجروان بين الرقة وحران، يسند حديثاً إلى أبي خليفة، فسأله إن كان قد رأى أبا خليفة، فنفي القاص أن يكون رآه. فقال ابن حبان: فكيف تروي عنه وأنت لم تره؟ فأجاب

(١) المحدث الفاصل ص ٤١٦، وانظر الكفاية ص ١٢٣، المدخل للحاكم ص ١٩، اللآلئ المصنوعة ج ٢ ص ٢٤٨.

(٢) انظر فتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٥٠-٢٥١، وتدريب الراوي ص ١٧٨-١٧٩، وتنزيه الشريعة ج ٥ ص ٥، السنة قبل التدوين ص ٢٣٩، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٤، والسنة ومكائنها في التشريع الإسلامي ص ١١٤، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٥٨.

القاص: إن المناقشة معنا من قلة المروءة، أنا أحفظ هذا الإسناد الواحد فكلما سمعت حديثاً ضممته إلى هذا الإسناد فرويته، وقيل لشعبة: لم لا تحدث عن عثمان بن أبي اليقظان وهو عثمان بن عمير؟ فقال: كيف أحدث عن رجل كنت جالساً معه فسألته عن سنه، فأخبرني بمولده ثم حدث عن رجل قد مات قبل أن يولد؟

ومن ذلك ما جاء في مقدمة كتاب الصحيح للإمام مسلم: «أن المعلى بن عرفان قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، وقال أبو نعيم - أي الفضل بن دكين - حاكبه عن المعلى، أترأه بعث بعد الموت؟ وذلك لأن ابن مسعود توفى في خلافة عثمان رضي الله عنه في سنة اثنين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين هجرية قبل مقتل عثمان بثلاث سنين، فكيف يشهد صفين؟»^(١).

إن هذا الصنف لا يمكن معرفته إلا بمعرفة تاريخ ولادة الراوي أو وفاته أو تاريخ رحلاته وحلوله في الأمصار، ورحلات من رووا عنه. وتاريخ ولادتهم ووفاتهم، له أثر بالغ في كشف مثل هذه الأحاديث المكذوبة، وحتى لا يستغل الوضاعون الشيوخ الثقات لترويج ما يضعون، وقد وفق علماء الأمة في هذا. فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شيء عنهم، ولم يخف عليهم من أحوالهم شيء، وقد وجد علم خاص بذلك وأصبح قائماً بذاته، ألا وهو علم الطبقات. وعلم الطبقات من العلوم التي لا يمكن أن يستغني عنها أهل الحديث ونقاده، وفي هذا قال حفص بن غيات: إذا اتهم الشيخ فحاسبوه بالتاريخ - يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه - وقال حسان بن زيد لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: كم سنه؟ وفي أي تاريخ ولد؟ فإن أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه، وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ^(٢).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١١٧-١١٨ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٤-١١٥، والسنة قبل التدوين ص ٢٤٠، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٥٩-٦٠ .

٣ - أن يتفرد راو معروف بالكذب برواية الحديث، ولا يرد هذا الحديث من غيره، ولا يرويه أحد من الرجال للموثوق بهم، فهذا دليل كاف على وضعه، إذ لو كان صحيحاً لما انفرد به مثل هذا الرجل الكذاب، ولسمعه غيره ولرواه ولثبت من طريق آخر على الأقل، لكنه لما لم يثبت إلا من هذا الطريق فهذا دليل على وضعه واختلافه، لذا نرى جهازة الأمة تتبعوا الوضاعين تتبعاً شديداً فأحصوا كل شيء عن أحوالهم، فعرفوا تواريخ حياتهم، ومماتهم وتتبعوا أماكنهم ولقياهم، وكذلك تتبعوا مروياتهم وبينوا ما كذبوا فيه، بحيث لم يفلت منهم أحد، كما أنه لم يوجد حديث من أحاديثهم إلا استخرج من بين الأحاديث الصحيحة الثابتة عن سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام^(١).

٤ - وقد استفاد الوضع من أحوال الراوي والدوافع النفسية التي تحمله إلى أن يقول: الحديث، كما وقع لمأمون بن أحمد، أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا، فساق في الحال إسناده إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة^(٢). وقيل لمأمون بن أحمد الهروي: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله . . عن أنس مرفوعاً: يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمي من إبليس، ويكون في أمي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمي^(٣). ومثل الحديث الذي وضعه محمد بن حجاج الثقفي وهو «الهريسة تشد الظهر»^(٤). والدافع له وضعه هو أن الرجل كان بائعاً للهريسة. ومن هذا ما أخرجه الحاكم عن سيف ابن عمر التميمي حيث قال: كنا عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكتاب

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٤، والسنة قبل التدوين ص ١٤٢، ومباحث تدوين السنة ص ٥٨

(٢) قواعد التحديث ص ١٣٣ (الطبعة الأولى)، والمقاصد الحسنة ص ٣٤٢، ونصب الراية ج ٢ ص ٤٧٤-٤٧٦

(٣) تدريب الراوي ص ١٨١ . (٤) المنار المنيف ص ٦٤ .

يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال سعد: لأخزبنهم اليوم، حدثني
عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم،
وأغلظهم على المسكين^(١).

هذه هي العلامات التي إذا وجدت في سند الحديث استطاع الإنسان أن يحكم
بوضع الحديث^(٢)..

ب - علامات الوضع في المتن

وكما وجدت علامات في السند يستطيعون أن يعرفوا الحديث الموضوع
بواسطتها، فهناك علامات في المتن أيضاً، بل ربما كانت العلامات التي في المتن
أكثر من العلامات التي بالسند، وقد سئل العلامة المحقق ابن قيم الجوزية: هل
يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فقال: «هذا سؤال
عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت
بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن
والآثار، ومعرفة سنن رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه
ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط له ﷺ، كواحد من
أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن
يخبر به، وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره. وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن
للأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح
أن ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك. وهذا شأن المقلدين مع

(١) تدريب الراوي ص ١٨٠-١٨١ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٥، والسنة قبل التدوين ص ٢٤٠-٢٤١، ومباحث في

تدوين السنة المطهرة ص ٦٠-٦١

أئمتهم، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاريهم ما لا يعرفه غيرهم» انتهى^(١).

وقال ابن دقيق العيد: وكثيراً ما يحكمون بذلك - أي الوضع باعتبار يرجع إلى المروي وألفاظ الحديث. وحاصله أنها حصلت لهم بكثرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ، هيئة نفسانية ومملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظه وما لا يجوز . . . فان معرفة الوضع من قرينة حال المروي أكثر من قرينة حال الراوي^(٢).

ومن القرائن التي تدل على الوضع في المتن:

١ - مخالفة الحديث لنص القرآن الكريم، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، مع عدم إمكان الجمع بينها، فهذه دلالة على كذب ذلك الحديث^(٣).
ومن أمثلة مخالفة الحديث لصريح القرآن: حديث مقدار الدنيا «وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة» وهذا من أبين الكذب، لأنه لو كان صحيحاً لكان كل أحد عالماً أنه قد بقي للقيامة كذا. والله تعالى يقول: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤) وقال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾^(٥). وقال النبي ﷺ: «لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»^(٦). ومن ذلك أحاديث: «لا يدخل الجنة ولد زنا»^(٧). فهذا يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(٨).

(١) المنار المنيف ص ٤٣-٤٤ . (٢) توضيح الأفكار ج ٢ ص ٩٤، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٦.
(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٦ . (٤) سورة الأعراف: آية ١٨٧. (٥) سورة لقمان: آية ٣٤.
(٦) المنار المنيف ص ٨٠، وقد رواه الإمام البخاري. انظر فتح الباري ج ٨ ص ٢٩١، ص ٥١٣، ص ٥١٤ (الطبعة السلفية)
(٧) المنار المنيف ص ١٣٣ (٨) سورة الإسراء: آية ١٥.

ومن القرائن الدالة على وضع الحديث مناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك. فرسول الله ﷺ منه برئ. كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار. وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ: أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة. وأحاديث كثيرة علقت النجاة من النار بها، وأنها لا تمس من فعل ذلك، غايتها: أن تكون من صغار الحسنات. والمعلوم من دينه ﷺ خلاف ذلك، وأنه إنما ضمن النجاة منها لمن حقق التوحيد^(١). أو أن يكون الحديث مخالفاً للإجماع مثل «من قضى صلوات من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتتة في عمره إلى سبعين سنة» فإن هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفاتتة لا يقوم مقامها شيء من العبادات.

وجميع الأحاديث التي تنص على وصاية علي رضي الله عنه أو على خلافته، غير صحيحة وموضوعة، لأنها تخالف ما أجمعت عليه الأمة من أنه ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده^(٢).

٢ - مخالفة الحديث للعقل الصريح والحس المشاهد:

إذا كان الحديث مخالفاً للعقل ولا يقبل التأويل بحال من الأحوال، فهذا دلالة على وضع ذلك الحديث، وكذلك إذا كان الحديث مخالفاً لما عليه الحس المشاهد وطبائع الأمور المحسوسة^(٣).

ومن أمثلة الأحاديث المخالفة للعقل: الإخبار بالجمع بين الضدين، أو وجود

(١) المنار المنيف ص ٥٦-٥٧ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٦-١١٧، والسنة قبل التدوين ص ٢٤٤-٢٤٥، والحديث والمحدثون ص ٤٨٣، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٦٢-٦٣ .

(٣) تنزيه الشريعة ج ١ ص ٦ .

شيء بلا موجد، لأنه لا يجوز ورود الشرع بخلاف مقتضى العقل ومثال ذلك حديث «خلق الله الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها»^(١) فهذا لا يقوله عاقل، وحديث: «المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش»^(٢). قيل لعبدالرحمن بن زيد: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين؟ قال: نعم^(٣)، وواضع هذا الخبر: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، مشهور بكذبه وافتراءه، ففي (التهذيب) نقلاً عن الإمام الشافعي: «ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً، فقال: اذهب إلى عبدالرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح»^(٤).

أو أن يكون الحديث مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل ما يروونه عن النبي ﷺ أنه قال: «جور الترك ولا عدل العرب»^(٥). فالحكمة والمنطق السليم والعقل الراجح تقضي بأن الجور مذموم مهما كان مصدره، والعدل محمود مهما كان منبعه، وقد أمر به الله تبارك وتعالى في محكم كتابه العزيز فقال جل من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾^(٦). ومن أمثلة الأحاديث المخالفة للحس المشاهد: ما يروونه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «البادنجان شفاء من كل داء»^(٧). فالواقع المحسوس يكذب ذلك، فالملاحظ أن البادنجان يزيد الأمراض شدة، ويعتبر مهيجاً للأمراض لدى الناس جميعاً أو على الأقل الأغلبية العظمى. ومنها حديث: «المؤمن حلوا يحب الحلاوة». وحديث: «الهريسة تشد الظهر»^(٨). أو أن يكون الحديث مشتتاً على

(١) تدريب الراوي ص ١٨١ (٢) المنار المنيف ص ٥٩.

(٣) تهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٧٩ (٤) الباعث الخبيث ص ٩٤، وتدريب الراوي ص ١٨١.

(٥) المقاصد الحسنة ص ١٧٧، وقال عنه: إنه كلام ساقط.

(٦) سورة النحل: آية (٩٠). (٧) المنار المنيف ص ٥١، والمقاصد الحسنة ص ١٤١.

(٨) المنار المنيف ص ٦٤.

سخافات وسماجات يسان عنها العقلاء مثل: «الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل»^(١) وقيل: «من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر»^(٢).
وحديث: «اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهي الجن عن صبيانكم»^(٣).

وكل ما يدل على إباحة المفاصد والسير وراء الشهوات كحديث: «ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلي الخضرة، والماء الجاري والوجه الحسن».
وحديث: «النظر إلى الوجه الجميل عبادة»^(٤).

قال ابن قسيم الجوزية: «وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم أو بالتماس الحوائج منهم أو أن النار لا تمسهم فكذب مختلق وإفك مفترى»^(٥).

ومن الموضوعات ما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، ففيه: «أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً، وأن نوحاً لما خوفه الغرق قال له: احملني في قصبتك هذه، فان الطوفان لم يصل إلى كعبة، وأنه خاض البحر فوصل إلى حجزته، وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس، وأنه قلع صخرة عظيمة على قدر عسكر موسى، وأراد أن يرميهم بها فقورها الله في عنقه مثل الطوق»^(٦).

إن هذه الأحاديث وأمثالها من وضع الوضاعين الذين افتروا على رسول الله ﷺ الكذب، ووضعوا ما يخالف الشريعة، وما ينافي رسالة الأنبياء الذين جاءوا يخاطبون أولى الألباب، ويأمرون بالمعقول، ولم تكن رسالتهم لتفضيل طعام على

(١) السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ١٦، وانظر المنار المنيف ص ٥٥ .

(٢) المنار المنيف ص ٥٥ . (٣) المنار المنيف ص ١٠٦ .

(٤) المنار المنيف ص ٦٢ . (٥) المنار المنيف ص ٦٣ .

(٦) المنار المنيف ص ٧٦-٧٧ .

طعام، وإثارة الشهوات، ورواية الأساطير والخرافات، والإتيان بما يرده الحق، ويرفضه العقل.

وفي هذا كلمة لابن الجوزي قال: «ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»^(١).

٣ - مخالفة الحديث للتاريخ الصحيح الثابت:

إذا كان الحديث مناقضاً لما هو معروف من التاريخ الثابت الصحيح المقطوع فيه بالقرائن والدلالات الثابتة التي لا يتطرق إليها الشك، حكم بوضع هذا الحديث، وورده. ومن أمثلة ذلك ما رواه الإمام مسلم قال: «حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال: سمعت أبا نعيم وذكر المعلى بن عرفان فقال قال حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم: أترأه بعث بعد الموت»^(٢).

قال النووي: «معنى هذا الكلام أن المعلى كذب على أبي وائل في قوله هذا لأن ابن مسعود رضي الله عنه توفي سنة اثنين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين، والأول قول الأكثرين، وهذا قبل انقضاء خلافة عثمان رضي الله عنه بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي رضي الله عنه بعد ذلك بستين فلا يكون ابن مسعود رضي الله عنه خرج عليهم بصفين إلا أن يكون بعث بعد الموت، وقد علمتم أنه لم يبعث بعد الموت. وأبو وائل مع جلالاته وكمال فضيلته وعلو مرتبته والاتفاق على صيافته لا يقول خرج علينا من لم يخرج عليهم، هذا ما لا شك فيه فتعين أن يكون الكذب من المعلى بن عرفان مع ما عرف من ضعفه»^(٣).

ومثال ما يروى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «دخلت الحمام فرأيت

(١) توضيح الأفكار ج ٢ ص ٩٦، وتدريب الراوي ص ١٨٠.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ١١٧، ١١٨.

(٣) شرح النووي علي صحيح مسلم ج ١ ص ١١٨.

رسول الله ﷺ جالساً وعليه مئزر فهممت أن أكلمه فقال: «يا أنس إنما حرمت دخول الحمام بغير مئزر من أجل هذا». فحقائق التاريخ ترد هذا الحديث ويحكم عليه بالوضع، لأن الثابت أن الرسول ﷺ لم يدخل حماماً قط، إذ لم تكن الحمامات معروفة في الحجاز في عصره ﷺ^(١). ومثل حديث: «وضع الجزية عن أهل خيبر». وقد بين العلامة ابن قيم الجوزية كذب هذا الحديث من عشرة أوجه قوية:

أحدها: إن فيه «شهادة سعد بن معاذ» وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق. ثانيها: إن فيه «وكتب معاوية بن أبي سفيان» هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح، وكان من الطلقاء.

ثالثها: إن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما أنزلت بعد عام تبوك، وحينئذ وضعها النبي ﷺ على نصارى نجران ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة، لأنهم وادعوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم، وأجلى بقينهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية. فلما نزلت آية الجزية استقر الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدم له معه صلح، فمنها هنا وقعت الشبهة في أهل خيبر.

رابعها: إن فيه «وضع عنهم الكلف والسخر» ولم يكن في زمانه كلف ولا سخر ولا مكوس.

خامسها: إنه لم يجعل لهم عهداً لازماً، بل قال: «نفركم ما شئنا». فكيف يضع

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٧، والسنة قبل التدوين ص ٢٤٥-٢٤٦، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٦٦، والحديث والمحدثون ص ٤٨٤.

عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهد لازم مؤبد، ثم لا يثبت لهم أماناً لازماً مؤبداً؟ .

سادسها: إن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فكيف يكون قد وقع ولا يكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

سابعها: إن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم، فإنهم حاربوا الله ورسوله ﷺ، وقاتلوه وقاتلوا أصحابه، وسلوا السيوف في وجوههم، وسموا النبي ﷺ، وآووا أعداءه المحاربين له المحرضين على قتاله. فمن أين يقع هذا الاعتناء بهم؟ وإسقاط هذا الفرض الذي جعله الله عقوبة لمن لم يدن منهم بدين الإسلام؟

ثامنها: إن النبي ﷺ ما أسقطها عن الأبعدين، مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن، وأهل نجران، فكيف يضعها عن جيرانه الأذنين مع شدة معاداتهم له، وكفرهم وعنادهم؟ ومن المعلوم: أنه كلما أشد كفر الطائفة وتغلظت عداوتهم كانوا أحق بالعقوبة، لا إسقاط الجزية.

تاسعها: إن النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية - كما ذكروا - لكانوا من أحسن الكفار حالاً ولم يحسن بعد ذلك أن يشترط عليهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم متى شاء. فإن أهل الذمة الذين يقرون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم، ما داموا ملتزمين لإحكام الذمة، فكيف إذا روعى جانبهم بإسقاط الجزية وأعفوا من الصغار الذي يلحقهم بأدائها؟ فأبي صغار بعد ذلك أعظم من نفيهم من بلادهم، وتشتيتهم في أرض الغربة، فكيف يجتمع هذا وهذا؟! .

عاشرها: إن هذا لو كان حقاً لما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون والفقهاء كلهم على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لا تجب الجزية على الخيرية، لا في التابعين، ولا في الفقهاء. بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرضوا بهذا الكتاب المكذوب. وقد صرحوا بأنه كذب كما ذكر ذلك الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب، والقاضي أبو يعلى وغيرهم. وذكر الخطيب البغدادي هذا الكتاب، وبين أنه كذب من عدة وجوه، وأحضر هذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشي بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه، وقال: هذا كذب من عدة أوجه، وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار^(١).

٤ - اشتغال الحديث على مجازفات يرتفع عنها كلام النبوة:

كالإفراط في الوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير^(٢). مثل الخلود في جنات تجري من تحتها الأنهار، في رفقة آلاف من الحور العين، لفعل مندوب، أو ترك مكروه. أو الخلود في جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه. وكان القصاص مولعين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم^(٣).

ومن ذلك حديث يرويه زكريا عن أنس عن النبي ﷺ: «من داوم على صلاة الضحى، ولم يقطعها من عمله، كنت أنا وهو في الجنة في زورق من نور، في بحر من نور، حتى نزور رب العالمين»^(٤). وحديث: «من صلى الضحى كذا وكذا

(١) المنار المنيف ص ١٠٢-١٠٥ . (٢) تدريب الراوي ص ١٨٠ ، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٧ .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٦-٢٦٧ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٩ .

(٤) المنار المنيف ص ٤٧ ، وقد ذكره الذهبي في الميزان في ترجمة زكريا ج ٢ ص ٧٢ .

ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً^(١) وحديث: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يستغفرون الله له». وحديث: «ومن فعل كذا وكذا أعطى في الجنة سبعين ألف مدينة في كل مدينة سبعون ألف قصر في كل قصر سبعون ألف حوراء»^(٢) وحديث: «من اغتسل من الجنابة حلالاً أعطاه الله قصراً من درة بيضاء وكتب له بكل قطرة ثواب ألف شهيد». وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعيتها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه»^(٣).

٥ - موافقة الحديث لمذهب الراوي، وهو متعصب مغال في تعصبه، رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي كأن يكون راوي الحديث رافضياً، والحديث في فضائل آل البيت، لأن الروافض متعصبون لآل البيت، طاعنون على سائر الصحابة^(٤). ومثل هذا ما رواه حبة بن جوين قال: سمعت علياً رضي الله عنه قال: عبت الله مع رسوله قبل أن يعبدني أحد من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين، قال ابن حبان: كان حبة غالياً في التشيع، واهياً في الحديث. أو أن يكون راوي الحديث من المرجئة، والحديث في الإرجاء^(٥).

٦ - ركاسة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٩ .

(٢) المنار المنيف ص ٥٠-٥١ .

(٣) المنار المنيف ص ٥١ ، والسنة قبل التدوين ص ٢٤٧ .

(٤) انظر تنزيه الشريعة ج ١ ص ٨ .

(٥) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٧-١١٨ ، والسنة قبل التدوين ص ٢٤٦ ، والحديث

والمحدثون ص ٤٨٤ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٦ .

الطبع، ويسمج معناها للفظن، ويشهد بوضعها ركافة لفظها ومعانيها، كأن يكون في المروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى، فذلك مما يستحيل صدوره عن أفصح من نطق بالضاد عليه الصلاة والسلام^(١). كحديث: «أربع لا تشيع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر» وحديث: «ارحموا عزيز قوم ذل، وغني قوم افتقر، وعالمًا يتلاعب به الصبيان». وحديث: «من فارق الدنيا وهو سكران، دخل القبر سكران، وبعث من قبره سكران، وأمر به إلى النار سكران، إلى جبل يقال له سكران» وحديث: «ذم الحاكة والأساكفة والصواغين، أو صنعة من الصنائع المباحة». كذب على رسول الله ﷺ، إذ لا يذم الله ورسوله ﷺ الصنائع المباحة^(٢). هذا. وقد قال الربيع بن خثيم: «إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره». وقال ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»^(٣). وقال البلقيني: «وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه»^(٤). وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحينما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداء. أما ركافة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغير ألفاظه بغير فصيح. نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ، فكاذب»^(٥).

(١) انظر المنار المنيف ص ٩٩، وتدريب الراوي ص ١٧٩، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦٤.

(٢) المنار المنيف ص ٩٩-١٠٠.

(٣) التدريب ص ١٧٩، وانظر الكفاية ص ٤٣١، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٧.

(٤) تدريب الراوي ص ١٧٩.

(٥) تدريب الراوي ص ١٧٩، وتنزيه الشريعة ج ١ ص ٧.

٧ - أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله،

أو يصرح الحديث نفسه بأن الواقعة حصلت في مشهد عظيم من الصحابة، ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا عدد قليل، وبهذا حكم أهل السنة على حديث «غدير خم» بالوضع والكذب. فبين العلماء أن من أمارات الوضع في هذا الحديث التصريح بوقوعه أمام حشد عظيم سمعوه جميعاً، ثم يحصل بعد ذلك أن يتفقوا جميعاً على كتمانته، بل حتى صاحبه الذي قيل من أجله وبحقه لم يطالب بحقه حين استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ولا يمكن أن يحصل مثل هذا بل مستحيل في العادة والواقع، فانفراد الرافضة بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين دليل على كذبهم فيه^(١). قال العلامة المحقق ابن قيم الجوزية: من علامات الوضع في الحديث «أن يدعي على النبي ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بحضور من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانته ولم ينقلوه، كما يزعم الرافضة أكذب الطوائف: أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بحضور من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع. فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: «هذا وصي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا» ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته. فلعنة الله على الكاذبين»^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن هذا الباب نقل النص على خلافة علي، فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاً عن أن يكون متواتراً، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء، مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر، وحين جعل

(١) انظر تنزيه الشريعة ج ١ ص ٦، والحديث والمحدثون ص ٤٨٤، والسنة ومكائنها في التشريع الإسلامي ص ١١٨، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٦٤.

(٢) المنار المنيف ص ٥٧.

الأمر شورى بينهم في ستة، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على علي نصاً جلياً قاطعاً للعذر، وعلمه المسلمون، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله، وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوافر الههم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم^(١). وقال ابن حزم: «ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المدعى إلا رواية واهية من مجهول إلي مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق»^(٢)، وقال ابن أبي الحديد: «واعلم أن الآثار والأخبار في هذا الباب كثيرة جداً، ومن تأملها وأنصف علم أنه لم يكن هناك نص صريح ومقطوع به لا تختلجه الشكوك ولا يتطرق إليه الاحتمالات كما تزعم الإمامية، فإنهم يقولون: إن الرسول ﷺ نص على أمير المؤمنين علي عليه السلام نصاً صريحاً جلياً ليس بنص يوم الغدير ولا خبر المنزلة ولا ما شابهها من الأخبار الواردة من طرقه العامة وغيرها، بل نص عليه بالخلافة وبإمرة المؤمنين، وأمر المسلمين أن يسلموا عليه بذلك فسلموا عليه بها، وصرح لهم في كثير من المقامات بأنه خليفة عليهم من بعده، وأمرهم بالسمع والطاعة له، ولا ريب بأن المنصف إذا سمع ما جرى لهم بعد وفاة الرسول ﷺ يعلم قطعاً أنه لم يكن هذا النص»^(٣).

٨ - ومن علامات وضع الحديث ادعاء الراوي أنه بلغ من العمر غير ما جرت به سنة الله تعالى في خلقه حتى لقي من تقدم بزمن بعيد، وتلقى عنه. فإذا جاء رجل وادعى أنه شاهد الرسول ﷺ واستمع إليه، وأخذ عنه الأحاديث

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٨ نقلاً عن منهاج السنة ج ٤ ص ١١٨ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١١٨ .

(٣) شرح نهج البلاغة ج ١ ص ١٣٥، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١١٨-١١٩ .

وأنة قد عاش بعد وفاة الرسول ﷺ بمئات السنين، حكم بكذبه. وذلك كالأحاديث التي رواها (رتن الهندي) مدعياً أنه لقي الرسول ﷺ وهو لم يظهر إلا بعد ستمائة سنة من الهجرة، فإن بعض الجهال يزعم أنه اجتمع بالنبي ﷺ، وسمع منه ودعا له النبي ﷺ بقوله: «عمرك الله» فهذا ليس له أصل عند أئمة الحديث، إذ أن الروايات الموثوق بها لا تروي أنه وجد أحد من الصحابة بعد عام مائة من الهجرة. فهناك رواية تشير إلى أن أنس بن مالك كان آخر الصحابة وفاة، وقد توفي سنة ثلاث وتسعين هجرية. وهناك رواية أخرى تقول: أن عامراً أبا الطفيل كان آخر الصحابة وفاة، وأنه توفي حوالي سنة عشر ومائة (١١٠هـ)، وذلك عن عمر يناهز خمساً وتسعين سنة، حتى أن الناس بكوا عليه وقالوا: هذا آخر من لقي النبي ﷺ^(١). وقال المرحوم الدكتور مصطفى السباعي: «وقد استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتاً فوجدوه أبا الطفيل عامر بن وائلة وقد مات سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من حديث الرسول ﷺ، فيكون الحديث معجزة من معجزات الرسول ﷺ: حيث أخبر بأمر مغيب فوق كما أخبر»^(٢). والحديث المقصود هنا هو ما رواه الشيخان بسندهما عن ابن عمر أنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام فقال: رأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد. قال ابن عمر: فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ تلك فيما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة وإنما قال رسول الله ﷺ، لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد. يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن»^(٣).

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٨٤-٤٨٥، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ٦٦، ٦٧.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٦٠.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢١١ (الطبعة السلفية)، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦

٩ - ومن علامات الوضع في الحديث ادعاء بعض الصوفية أنه تلقى من النبي ﷺ بواسطة المكاشفة، وأنه حدثه بالحديث الفلاني، دون أن يكون للحديث سند متصل صحيح، أو أن يكون الحديث عن طريق الرؤيا كذلك، إذ أنه من المتفق عليه بين علماء الدين أن الرؤيا والكشف لا يتقرر بهما حقيقة شرعية لما يكتنفها من التخليط وعدم الضبط، فكل إضافة إلى الدين لا مستند لها من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس تعتبر ابتداءً في الدين، واتباعاً للهوى وزعماً باطلاً مردوداً على زاعمه، ولا يقبل منه شيء أبداً^(١) هذه أهم القواعد التي وضعها جهاذة علم الحديث لتمييز الموضوع من الصحيح، كما أنهم بحثوا بدقة تامة عن الأحاديث الموضوعية، وصنفوها حتى تعرف لأهل العلم ولا تشبه عليهم، ويلاحظ أن هذه القواعد تناولت الحديث سنداً ومنتناً، فلم تقتصر جهود العلماء على نقد سند الحديث فقط دون متنته كما ادعى بعض المستشرقين وأيدهم في ذلك بعض جهال الكاتيب المسلمين^(٢).

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٨٥، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٦٧، ٦٨ .

(٢) السنة قبل التدوين ص ٢٤٧-٢٤٨، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٥١ .

الفصل الثالث

وضع ضوابط تتعلق بالراوي والمروي

١ - التوثق من الأحاديث بالرحلة للتثبت ولطلب الإسناد العالي :

لما ظهر الكذب على رسول الله ﷺ، وفشا الوضع في الحديث، وراجت بعض الأحاديث الموضوعية، ودخلت في الحديث الشريف، هرع الناس وطلاب العلم يسمعون من الصحابة وإذا ما سمعوا من غيرهم أسرعوا إلى من عندهم من أصحاب رسول الله ﷺ، ليتأكدوا مما سمعوا. ومن نعم الله عز وجل أن انبث الصحابة في الأمصار والبلدان وكتب لبعضهم طول العمر، ليساهموا في حفظ السنة المحمدية أثر الفتنة : مثل ابن عباس المتوفى سنة (٦٨هـ)، وعبدالله بن بسر السلمي المتوفى سنة (٨٤هـ)، وأبو هريرة المتوفى سنة (٥٧هـ)، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها توفيت سنة (٥٧هـ)، وأبو سعيد الخدري المتوفى (٧٤هـ)، وجابر بن عبدالله المتوفى سنة (٧٨هـ)، وأنس بن مالك المتوفى سنة (٩٣هـ)، وعبدالله بن عمرو بن العاص المتوفى سنة (٦٣هـ)، وعامر أبو الطفيل المتوفى سنة (١١٠هـ) وغيرهم من الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فكانوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم، ويبنون لهم الغث من السمين^(١).

قال ابن أبي مليكة : " كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني^(٢)، فقال : ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه، قال : فدعا بقضاء علي، فجعل يكتب منه أشياء، ويمر به الشيء فيقول : والله ما قضى بهذا

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٢٢٦ - ٢٢٧، والسنة ومكاتها في التشريع الاسلامي ص ١٠٧، ومباحث في تدوين السنة المطهرة ص ٧٥.

(٢) يخفي عني أي يكتم عني أشياء ولا يكتبها، شرح النووي على صحيح مسلم ج ١ ص ٨٢.

علي إلا أن يكون ضل" (١) وكان كثير من طلاب العلم يرحلون إلى الصحابة، يقطعون الفيافي والقفار، للتأكد من حديث يسمعون من تابعي عندهم، قال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم" (٢)، بل إن الصحابة رحل بعضهم إلى بعض في سبيل هذا، فقد ارتحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر في مصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه منه غيره، فلما قدم إلى منزل مسلم بن مخرمة الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري، وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدل على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على خزيه ستره الله يوم القيامة» فقال له أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة ابن مخرمة إلا بعريش مصر (٣).

لقد خشني أبو أيوب أن يكون نسي شيئاً من حديث (ستر المؤمن) فأحب أن يتأكد من ذلك، ويتثبت من صحة ما يحفظه عن الرسول الكريم ﷺ، فرحل من

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٢.

(٢) سنن الدارمي ج ١ ص ١٣٦، والكفاية ص ٤٠٢، والسنة قبل التدوين ص ٢٢٣ نقل عن مقدمة التمهيد ص ١/١٥.

(٣) الكفاية ص ٤٠٢، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٣-٩٤، والأدب المفرد ص ٣٣٧، ومعرفة علوم الحديث ص ٨ وقد روي نحوه عن جابر بن عبدالله. انظر المحدث الفاضل ص ٢٢٣، ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٣٤، وهو خلاف المشهور، فالمشهور أن جابراً ارتحل إلى الشام وأبو أيوب ارتحل إلى مصر.

الحجاز إلى مصر، يقطع الفيافي والقفار في سبيل ذلك^(١). وعن ابن عقيل أن جابر بن عبدالله حدثه : أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال : فابتعت بعيرا، فشددت إليه رحلي شهراً حتى قدمت الشام، فإذا عبدالله بن أنيس فبعثت إليه أن جابراً بالباب، فرجع الرسول فقال : جابر بن عبدالله؟ فقلت : نعم، فخرج فاعتنقني. قلت : حديث بلغني لم أسمعه، خشيت أن أموت أو تموت، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : 'يحشر الله العباد - أو الناس عراة غرلاً بهماً'^(٢) قلنا : ما بهماً؟ قال : ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد - أحسبه قال : - كما يسمعه من قرب : أنا الملك لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة، قلت : وكيف؟ وإنما تأتي الله عراة بهماً؟ قال : 'بالحسنات والسيئات'^(٣).

ورحل رجل من الصحابة إلى فضالة بن عبيد بمصر. فلما قدم إليه قال له : "أما أني لم آتك زائراً ولكني سمعت أنا وأنت حديثاً من رسول الله ﷺ، رجوت أن يكون عندك منه علم"^(٤). وقال عبدالله بن مسعود : "لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الأبل لأتيته"^(٥) ويتبين مما ذكرت أن سبب رحله الصحابة كانت لسماع حديث لم يسمعه الصحابي من رسول الله ﷺ، أو للتثبت

(١) السنة قبل التدوين ص ١٧٧.

(٢) جمع أغرل وهو الذي لم يختن.

(٣) رواه البخاري في الأدب المفرد ص ٣٣٧، وصحيح البخاري ج ١ ص ٢٩، وانظر جامع بيان العلم ج ١ ص ٩٣، وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ١٤٩ - ١٥٠، والكفاية ص ٤٠٢.

(٤) سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٨.

(٥) الكفاية ص ٤٠٢، وانظر نحوه في صحيح البخاري بشرح ابن حجر ج ٩ ص ٤٧ (الطبعة السلفية).

من حديث يحفظه الصحابي، وليس في بلده من يحفظه، فيشد الرحال إلى من يحفظه ولو كان على مسيرة شهر.

وأما التابعون وأتباعهم فقد كانوا على نطاق واسع من التنقل والارتحال في سبيل سماع الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، ومذاكرة الأحاديث، فهناك من ارتحل إلى أبي الدرداء لحديث عنده في دمشق^(١). كما رحل ابن شهاب الزهري إلى الشام إلى عطاء بن يزيد وابن محريز وابن حيوة ورحل يحيى بن أبي كثير إلى المدينة للقاء من بها من أولاد الصحابة، ورحل محمد بن سيرين إلى الكوفة ليلقى عبيدة وعلقمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى، ورحل الأوزاعي إلى يحيى بن أبي كثير باليمامة ودخل البصرة، كما رحل سفيان الثوري إلى اليمن^(٢).

وقال سعيد بن المسيب: "إني كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد"^(٣). وعن الزهري عن ابن المسيب: "إني كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد"^(٤). ويقول بشر بن عبدالله الحضرمي: "إني كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في طلب الحديث الواحد لأسمعه"^(٥). وقد كان مسروق كثير الرحلة في طلب الحديث ومذكراته، وحدث الشعبي مرة بحديث عن النبي ﷺ ثم قال لمن حدثه به: "خذها بغير شيء، فقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة"^(٦). وكثيراً ما كان التابعون وأتباعهم يتذكرون الحديث، فيأخذون ما عرفوا ويتركون ما

(١) انظر الجرح والتعديل ج ١ ص ١٢.

(٢) السنة قبل التدوين ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) جامع بيان العلم ج ١ ص ٩٤، والكفاية ص ٤٠٢، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥٢.

(٤) المحدث الفاضل ص ٢٢٣.

(٥) جامع بيان العلم ج ١ ص ٥٢.

(٦) جامع بيان العلم ج ١ ص ٩٢، وصحيح البخاري ج ١ ص ٣٥.

أنكروا، قال الإمام الأوزاعي : " كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركناه " (١) وكانوا دائما يرجعون إلى من يثقون به، فإذا ما اختلف سعيد وأبو هلال وشعبه في قتادة رجعوا إلى هشام الدستواني (٢). وإذا اختلف شعبة وسفيان الثوري قالا : " اذهبا بنا إلى الميزان مسعر " (٣). وعن الأعمش قال : " كان إبراهيم النخعي صيرفياً في الحديث وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقي عليه، فأعرض عليه ما سمعت، وكنت آتي زيد بن وهب وضرباءه في الحديث في الشهر المرة والمرة، وكان الذي لا أكاد أغبه إبراهيم النخعي " (٤). وكان أئمة الحديث في هذا العصر على جانب عظيم من الوعي والاطلاع. فقد كانوا يحفظون الصحيح والضعيف والموضوع حتى لا يختلط عليهم الحديث، ول يميزوا الخبيث من الطيب (٥). وفي هذا يقول الإمام سفيان الثوري : " إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف في حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه، وأحب معرفته " (٦) ويروي لنا أبو بكر الأثرم : " أن أحمد ابن حنبل رأي يحيى بن معين بصنعاء في زاوية، وهو يكتب صحيفة معمر عن إبان عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتبه، فقال له أحمد بن حنبل : " تكتب صحيفة معمر عن إبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة. فلو قال لك قائل : إنك تتكلم في إبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله

(١) الجرح والتعديل ج ١ ص ٢٨.

(٢) المحدث الفاصل ص ٣٩٥.

(٣) المحدث الفاصل ص ٣٩٥.

(٤) الجرح والتعديل ج ١ ص ١٧.

(٥) السنة قبل التدوين ص ٢٢٩.

(٦) الكفاية ص ٤٠٢.

أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل إبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له : كذبت إنما هي عن معمر عن إبان لا عن ثابت^(١). ففي جيل التابعين يبرز عامل جديد يحفز طلاب الحديث إلى الرحلة، ذلك هو طلب الإسناد العالي، فهو أخصر طرق الحديث المتصلة . فبدل أن يأخذ التابعي عن تابعي أخذ بذوره الحديث عن صحابي، يرحل إلى ذلك الصحابي فيروي عنه مباشرة. وفي هذا يقول الإمام أحمد : " طلب الإسناد العالي سنة عن سلف"^(٢) فقد كان لظهور الوضع في الحديث أثر في تنشيط هذه الرحلات العلمية طلباً للحديث من مظانه، وتدقيقاً لمصادره، وبحثاً عن أصوله، وتدقيقاً عن رواته.

ب - التحفظ في رواية الحديث بالمعني :

كان الصحابة والتابعون وأتباعهم يشبتون في قبول الأخبار، لورعهم وخشيتهم عندما يروون حديثاً عن رسول الله ﷺ، فكان أحدهم لا يروي الحديث إلا بعد الاستيثاق من ضبط حروفه، وفهم معناه، وكان الواحد منهم إذا سئل يود لو أن أخاه كفاه مئونة السؤال، حتى إن بعضهم كان يأبى أو يروي شيئاً عن رسول الله ﷺ مخافة الزيادة والنقصان ومن هذا ما يرويه العلاء بن سعد ابن مسعود، قال : " قيل لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ : مالك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان؟ فقال : ما لي أن لا أكون سمعت مثل ما سمعوا، أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد والناس متماسكون، فأنا أجد

(١) السنة قبل التدوين ص ٢٢٩ - ٢٣٠ نقلا عن الجامع لآخلاق الراوي ص ١٥٧-ب..

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣١.

من يكفيني وأكره التزويد والنقصان في حديث رسول الله ﷺ»^(١) وبعد أن عرفنا تثبت الصحابة والتابعين وأتباعهم في رواية الحديث ومناهجهم في الإقلال من الرواية مخافة الوقوع في الخطأ. لا بد لنا هنا أن نتبع بعض أخبارهم لنرى كيف كانوا يروون الحديث النبوي. وهل كانوا يحافظون على لفظ الرسول ﷺ، أو كانوا يروون ما يسمعون با ألفاظ من عندهم دون أن يغيروا معنى ما سمعوا؟

مما لا شك فيه أن كثيراً من الصحابة والتابعين وأتباعهم حرصوا على أداء الحديث كما سمعوه بلفظ الرسول ﷺ، حتى أن بعضهم ما كان يرضى أن يبدل حرفاً بحرف، أو كلمة مكان كلمة، أو يقدم كلمة على أخرى وردت في الحديث مثلها. واستدلوا على ذلك بما يأتي: قوله ﷺ: "نضر الله امرءاً سمع حديثاً فأداه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع"^(٢). وتعليمه عليه الصلاة والسلام الصحابة الحرص على لفظه النبوي كما فعل مع البراء بن عازب، قال: "يا براء كيف تقول إذا أخذت مضجعتك؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: إذا أويت إلى فراشك طاهراً، فتوسد يمينك ثم قل: «اللهم إني أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنيك الذي أرسلت، فقلت كما علمني غير أنني قلت: ورسولك، فقال بيده في صدري ونيك، فمن قالها من ليلته ثم مات مات على الفطرة»^(٣).

(١) الكفاية ص ١٧٢. (٢) الكفاية ص ١٧٣، وانظر المحدث الفاضل ص ١٦٥، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٣٨، والإمام ص ١٥٣ وما بعدها وص ١٣، وشرف أصحاب الحديث ص ١٨، وسنن أبي داود ج ٢ ص ٢٨٩، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣) المحدث الفاضل ص ٥٣١، والإمام ص ١٧٥، الكفاية ص ١٧٥ والأذكار للنووي ص ٤٣، والمعجم الصغير للطبراني ص ٣، وقد رواه البخاري في كتاب الوضوء باب فضل من بات على الوضوء ج ١ ص ٣٨٠، وفي كتاب الدعوات: باب إذا بات طاهراً ج ١ ص ٩٣ - ٩٥، وباب ما يقول إذا نام ج ١ ص ٩٧، وباب وضع اليد تحت الخد اليميني ج ١ ص ٩٨، وكتاب التوحيد باب قوله: أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ج ١ ص ٣٨٨، ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ج ٤ ص ٢٠٨١ - ٢٠٨٣، سنن أبي داود ج ٤ ص ٤٢٥، وسنن الترمذي في أبواب الدعوات ج ٢ ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول : " من سمع حديثاً فحدث به كما سمع فقد سلم " (١). وروى ابن عمر حديث " بني الإسلام على خمس " (٢) فأعاده رجل فقال له ابن عمر : لا : اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من في رسول الله ﷺ (٣).

وقال عبيد بن عمير وهو يقص : " مثل المنافق كمثل الشاه الرابضة بين الغنمين " ، فقال ابن عمر : ويلكم لا تكذبوا على رسول الله ؛ إنما قال ﷺ : " مثل المنافق كمثل الشاة الغائرة بين الغنمين " (٤).

وفي عصر الصحابة والتابعين ظل كثير من الرواة يؤدي حديث رسول الله ﷺ بلفظه ونصه، فمنع زيادة حرف واحد، أو حذفه وإن كان لا يغير المعنى، ومن هذا ما رواه سفيان قال : حدثنا الزهري، أنه سمع أنس بن مالك يقول : نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والمزفت أن يتبذ فيه، فقبل لسفيان : أن ينبذ فيه، فقال : لا، هكذا قاله لنا الزهري (يتبذ فيه) (٥). وكان بعض الرواة شديدي الحرص على اللفظ الذي سمعوه، فلا يخففون حرفاً ثقیلاً، ولا يثقلون حرفاً خفيفاً، ولا يبدلون حركات الحروف التي يسمعونها، بل يروونها كما سمعوها، وإن كان ذلك التغيير لا يبدل معناها، وقد بلغ من حرص بعض المحدثين على لفظ الحديث أنهم لم يكونوا يحدثون طلابهم إلا إذا كتبوا عنهم، إذ كانوا يكرهون أن يحفظوا عنهم، خوفاً من الوهم عليهم، من هذا ما رواه الراهرمزي بسنده عن طلحة بن عبد الملك، قال : " أتيت القاسم وسألته عن أشياء

(١) الكفاية ص ١٧٢.

(٢) رواه البخاري ومسلم فتح الباري شرح صحيح البخاري ج١ ص ٤٩ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم بشرح النووي ج١ ص ١٧٧، نيل الأوطار ج٧ ص ٢٢٤.

(٣) الكفاية ص ١٧٥.

(٤) الكفاية ص ١٧٣، وانظر نحوه في ص ١٧٤.

(٥) الكفاية ص ١٧٨.

فقلت : أكتبها ؟ قال : نعم ، فقال لابنه : انظر في كتابه ، لا يزيد علي شيئاً ، قلت : يا أبا محمد لو أردت أن أكذب لم أتك ، قال : إني لم أرد ، إنما أردت إن أسقطت شيئاً يعدله لك^(١) وقد أدرك ابن عون ثلاثة ممن يشددون في رواية الحديث على حروفه ، وهم : القاسم بن محمد في الحجاز ، ومحمد بن سيرين بالبصرة ، ورجاء بن حيوة بالشام . وكان إبراهيم بن ميسرة وطاوس يحدثان الحديث على حروفه^(٢) .

وإلى جانب هذه الأخبار الدالة على أن الصحابة والتابعين حرصوا على أداء الحديث بألفاظه ، نجد أخباراً أخرى تدل على أن بعض الصحابة والتابعين رووا بعض الأحاديث بمعانيها ، وأجازوا إبدال كلمة بأخرى عند الضرورة ، وكان أحدهم إذا اضطر إلى هذا أشار إلى أن ما يرويه ليس لفظه ﷺ . لذلك نرى بعض الصحابة يتورعون كثيراً عن ذكر حديث رسول الله ﷺ خشية الخطأ . فقد كان أبو الدرداء إذا حدث قال : أو نحوه ، أو شكله^(٣) .

وعن ابن سيرين قال : كان أنس بن مالك إذا حدث عن رسول الله ﷺ ، وفرغ منه قال : أو كما قال^(٤) .

وقد استدلل المجيزون لرواية الحديث بالمعنى بما يأتي :

ما رواه الخطيب عن يعقوب بن عبدالله اللبيني عن أبيه عن جده قال : قلنا يارسول الله إنا نسمع منك الحديث فلا نقدر على تأديته كما سمعناه ، قال : " إذا لم تحرموا حلالاً ولا تحللوا حراماً وأصبتم المعنى فلا بأس"^(٥) .

(١) المحدث الفاصل ص ٥٣٩ . . (٢) الكفاية ص ٢٠٥ .

(٣) المحدث الفاصل ص ٥٥٠ ، وانظر نحوه في الكفاية ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وقد رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات . انظر مجمع الزوائد ج ١ ص ١٤١ . (٤) المحدث الفاصل ص ٥٥٠ ، وانظر سنن ابن ماجه ج ١ ص ١١ حديث رقم ٢٤ ، والكفاية ص ٢٠٦ ، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٩ ، وتدريب الراوي ص ٣١٤ - ٣١٥ ، وفتح المغيب للسخاوي ج ٢ ص ٢١٩ ، وسنن البيهقي ج ١٠ ص ١١ .

(٥) الكفاية ص ٢٠٠ .

وعن عروة بن الزبير قال : " قالت لي عائشة رضي الله عنها : " يابني يبلغني إنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه، فقلت لها : أسمعك منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت : هل تسمع في المعنى خلافاً ؟ قلت : لا، قالت : لا بأس بذلك" (١).

وعن أيوب عن محمد بن سيرين قال : " ربما سمعت الحديث عن عشرة كلهم يختلف في اللفظ، والمعنى واحد" (٢). وروى البيهقي عن مكحول قال : " دخلت أنا وأبو الأزهر على وائلة بن الأسقع، فقلنا له : "ياأبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان، فقال : " هل قرأ أحد منكم من القرآن شيئاً ؟ فقلنا : نعم، وما نحن له بحافظين جداً، أنا لتزيد الواو والألف ونقص، قال : فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم، لا تألونه حفظاً وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ ؟ عسى أن لا يكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثناكم بالحديث على المعنى" (٣).

وأسد البيهقي أيضاً في المدخل عن أبي أويس قال : سألنا الزهري عن التقديم والتأخير في الحديث فقال : إن هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث؟ إذا أصبت معنى الحديث فلم تحل به حراماً، ولم تحرم به حلالاً فلا بأس" (٤).

وأسد عن وكيع قال : " إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس" (٥) وأسد عن ابن عون قال : " كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني" (٦) وقال

(١) الكفاية ص ٢٠٥. (٢) الكفاية ص ٢٠٥، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٩، وانظر فتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٢١٣. (٣) تدريب الراوي ص ٣١٢، والمحدث الفاصل ص ٥٣٣، وفتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٢١٦، وانظر الكفاية ص ٢٠٤.

(٤) تدريب الراوي ص ٣١٣، وفتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٢١٦.

(٥) تدريب الراوي ص ٣١٣، وفتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٢١٦.

(٦) تدريب الراوي ص ٣١٣، وانظر الكفاية ص ٢٠٦، وفتح المغيث للسخاوي ج ٢ ص ٢١٣.

جرير بن حازم : " سمعت الحسن يحدث بالأحاديث الأصل واحد والكلام مختلف" (١). وقد رويت اجازة التحديث بالمعنى عن : عبدالله بن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين، وعمرو بن دينار، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، وابن أبي نجيح، وعمرو بن مرة وجعفر بن محمد بن علي، وسفيان ابن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان.

وعلى جواز رواية الحديث بالمعنى عند الضرورة، جمهور السلف، وعليه كان العمل، وكانوا يبينون للسامعين أنهم رويوا بعض الحديث على المعنى بقولهم بعد التحديث : أو كما قال، أو نحو هذا، وروى ابن ماجه وأحمد والحاكم عن ابن مسعود أنه قال يوماً : " قال رسول الله ﷺ، فاغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، ثم قال : أو مثله أو نحوه أو شبيهه به" (٢).

ومنهم من كان لا يبيح لمن يسمع أن يكتب عنه الحديث، حتى لا يظن أن ما رواه لفظ الرسول ﷺ، فكان عمرو بن دينار يحدث على المعنى ويقول : أخرج علي من يكتب عني (٣).

هذا. وقد أجمع جماهير العلماء أن رواية الحديث على المعنى لا تجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب، وبالمتفق معناه والمختلف من الألفاظ، والمحتمل منه وغير المحتمل (٤).

والدليل : هو أنه لا يؤمن عليه إبدال اللفظ بخلافه، بل هو الغالب من أمره (٥).

قال السيوطي : " إن لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها خبيراً بما

(١) الكفاية ص ٢٠٧، وتدريب الراوي ص ٣١٣.

(٢) تدريب الراوي ص ٣١٤، وفتح المغيب للسخاوي ج ٢ ص ٢١٩، وانظر المحدث الفاضل ص ٥٤٩ - ٥٥٠، والكفاية ص ٢٠٥ - ٢٠٦، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ١٠، ومسند الإمام أحمد ج ٦ ص ٤٦ حديث رقم ٤٠١٥، والإلماع ص ١٧٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٧. (٤) الكفاية ص ١٩٨. (٥) الكفاية ص ١٩٩.

يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، لم تجز له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه^(١).

والذين أجازوا رواية الحديث على المعنى لم يطلقوا هذا بل أجازوا ذلك للضرورة، كأن يغيب لفظ الحديث عن المحدث عند الحاجة إلى روايته فيرويه بالمعنى والضرورة تقدر بقدرها، وقد أجازوا ذلك للعالم بشروط:

قال الإمام الشافعي: "أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث إن حدث بالمعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام^(٢)".

قال الراهزمزي: "وقد دل قول الشافعي في صفة المحدث مع رعايته اتباع اللفظ، على أنه يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ، إذا كان عالماً بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقة. عالماً بما يحيل المعنى وما لا يحيله، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل الحديث بالمعنى، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازماً، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً، وإلى هذا رأيت الفقهاء من أهل العلم يذهبون. ومن الحجة لمن ذهب إلى هذا المذهب أن الله تعالى قد قص من أنباء ما قد سبق قصصاً كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي وهو مخالف لها في التقديم والتأخير، والحذف والإبقاء والزيادة والنقصان وغير ذلك، وقد حكيت هذه الحجة بعينها عن الحسن^(٣)".

(٢) انظر الرسالة ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(١) تدريب الراوي ص ٣١١.

(٣) المحدث الفاصل ص ٥٣٠.

وقال الماوردي : " إن نسيّ اللفظ جاز ، لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعمجز عن أداء أحدهما فليزمه أداء الآخر ، لا سيما إن تركه قد يكون كتماً للأحكام ، فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره ، لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره " (١) .

وقال السيوطي : " ولا شك في اشتراط أن لا يكون مما تعبد بلفظه وعندي أنه يشترط أن لا يكون من جوامع الكلم " (٢) . " بعد هذا يمكننا أن نحكم أن رواية الحديث بالمعنى كانت للضرورة ، وكانت بقدر ، وخاصة بعد أن عرفنا ورع الصحابة والتابعين ، ودقتهم في رواية الأخبار ، وتحفظهم وتثبتهم مما يروون أو يسمعون ، وهذا يرجح عندي أن الرواية بالمعنى إن وقعت من بعض الصحابة ، فإنما كانت بألفاظ قريبة جداً من ألفاظه ﷺ ، لأنهم رأوا رسول الله ﷺ ، وسمعوا منه ، وتخرجوا بحلقاته واستضاءت قلوبهم بتوجهه وعنايته ، وكانوا على جانب عظيم من البيان والفصاحة وهم أعلم الأمة بلغة العرب ، لم يتسرب إلى كلامهم اللحن ، ولم يغير سليقتهم ولسانهم امتزاج الأمم والشعوب (٣) . فالرواية على اللفظ هي الأصل ، والرواية بالمعنى كانت رخصة ، وضرورة لم يجزوها في كل حال ، ولكل إنسان ، بل اقتصروا في ذلك على العارف بلغة العرب وبالشرعية ، في وقت لم تفسد فيه العربية قبل التدوين ، وأما بعد التدوين فلم يكن شيء من ذلك .

ج - التشدد في شروط الراوي :

لقد قبض الله تعالى للرواية علماء أعلاماً شددوا في أمرها ، وكانوا في تشددهم حكماء ، " فأجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه أنه يشترط فيمن تقبل روايته : أن يكون عدلاً ضابطاً . وفسر العدل بأن يكون مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، سليماً من أسباب

(١) تدريب الراوي ص ٣١٣ .

(٢) تدريب الراوي ص ٣١٤ .

(٣) السنة قبل التدوين ص ١٣٥ .

الفسق، وحوارم المروءة" (١) وفسر الضبط بأن يكون متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه، صائناً لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى الحديث بالمعنى.

١ - فشرط الإسلام واضح في نفسه، كما إن الغاية من اشتراطه واضحة، فالراوي يؤدي أحاديث واخباراً وآثاراً تتعلق بهذا الدين، وأحكامه، وحكمه، وتشريعاته. فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمناً بهذه العقيدة التي يتحمل مسئولية تفهيمها للناس، على أن الإسلام يشترط عند إداء الرواية لا عند تحملها (٢).

قال الخطيب البغدادي: "ويجب أن يكون وقت الأداء مسلماً، لأن الله تعالى قال: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (٣) وأن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبير المسلم الفاسق مردوداً مع صحة اعتقاده، فخير الكافر بذلك أولى" (٤). وقال: "قد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده" (٥).

٢، ٣ - وأما شرط العقل والبلوغ = العقل عند المحدثين يرادف مقدرة الراوي على التمييز، وهو شرط في التحمل، وأما البلوغ فشرط عند الأداء لا التحمل ويوسع الصبي المميز أن يتحمل الرواية ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه (٦).

ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة، وكان سماعه في الصغر، أنس بن مالك، وعبدالله بن عباس، وأبو سعيد الخدري، وكان محمود بن الربيع يذكر أنه عقل مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقاً في دارهم، وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين كما رواه البخاري (٧).

- (١) تدريب الراوي ص ١٩٧ - ١٩٨ . (٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٣٨ .
 (٣) سورة الحجرات آية ٦ (٤) الكفاية ص ٧٧ .
 (٥) الكفاية ص ٧٦ .
 (٦) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٧، وانظر الكفاية ص ٥٤، وتدريب الراوي ص ١٩٧ .
 (٧) الكفاية ص ٥٦، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٣ ص ٣٤٧ (الطبعة السلفية).

ولم يتفق المحدثون على مبلغ السن الذي يستحسن التحديث معه، فقال قوم : الحد في السماع خمس عشرة سنة وقال غيرهم : ثلاثة عشرة سنة، وقال جمهور العلماء يصح السماع لمن سنه دون ذلك. وبهذا الرأي الأخير أخذ الخطيب البغدادي، وقال : "وهذا هو عندنا الصواب" (١). والحد في السماع خضع لبعض الاعتبارات الإقليمية، فإذا كان أهل البصرة يكتبون الحديث ويسمعونه لعشر سنين (٢) فما كان الكوفيون ليتساهلوا في ذلك إلا بعد استكمال أحدهم عشرين سنة، ويشتغل قبل ذلك بحفظ القرآن وبالتعبد (٣) أما أهل الشام فما كانوا يكتبون العلم إلا لثلاثين (٤). ولا تقبل رواية مجنون مطبق بالإجماع، وكذا من تقطع جنونه وأثر في زمن إفاقة، وإن لم يؤثر قبل (٥). والذي يدل على وجوب كون الراوي بالغاً عاقلاً قول النبي ﷺ : "رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل" رواه البخاري (٦) ولأن حال الراوي إذا كان طفلاً أو مجنوناً دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنباً ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ، والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور. فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول فخير الطفل، والمجنون أولى بذلك (٧).

٤ - وأما اشتراط السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فهو امتثال لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ

(١) الكفاية ص ٥٤. (٢) انظر الكفاية ص ٥٥، والمحدث الفاضل ص ١٨٦ - ١٨٧.
 (٣) الكفاية ص ٥٤، والمحدث الفاضل ص ١٨٦ - ١٨٧. (٤) الكفاية ص ٥٥، والمحدث الفاضل ص ١٨٦ - ١٨٧. (٥) تدريب الراوي ص ١٩٧، وانظر فتح المغيث للسخاري ج ١ ص ٢٦٩.
 (٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ١٢٠، ج ٩ ص ٣٨٨ (الطبعة السلفية) سبل السلام ج ٣ ص ١٨٠ - ١٨١.
 (٧) الكفاية ص ٧٧.

فَتَضَبَّحُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ»^(١) وقال تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢)، وفي الحديث: "لا تأخذوا العلم إلا من تقبلون شهادته"^(٣) وروى البيهقي من طريق الشعبي عن ابن عمر قال: "كان عمر يأمرنا أن لا نأخذ إلا عن ثقة"^(٤) وروى الشافعي وغيره عن يحيى بن سعيد قال: "سألت ابناً لعبدالله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئاً. فقلت له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمامي هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي فيه علم، أو أخبر عن غير ثقة"^(٥). وقال الشافعي: "قال سعد بن إبراهيم: لا تحدث عن النبي ﷺ إلا الثقات"^(٦). وعن ابن سيرين قال: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"^(٧) وروى البيهقي عن النخعي قال: "كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته وإلى صلاته وإلى حاله ثم يأخذون عنه"^(٨). وأما المروءة التي ينبغي توفرها في الراوي فهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات^(٩). وترجع في جملتها إلى رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتران بهم، وإلى رعاية العرف الذي لا يخالف الشرع^(١٠). يقول النبي ﷺ: "من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته،

(١) سورة الحجرات: آية ٦. (٢) سورة الطلاق: آية ٢.

(٣) تدريب الراوي ص ١٩٨، والمحدث الفاضل ص ٤١١، وانظر الكفاية ص ٩٤ - ٩٦.

(٤) تدريب الراوي ص ١٩٨.

(٥) تدريب الراوي ص ١٩٨، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٩١ - ٩٢.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٧.

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٤، والمحدث الفاضل ص ٤١٤، والكفاية ص ١٢١ - ١٢٢.

والإمام ص ٥٩، وصحيح مسلم ج ١ ص ١٤.

(٨) تدريب الراوي ص ١٩٨. (٩) تدريب الراوي ص ١٩٨.

(١٠) انظر فتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٧٠.

وظهرت عدالته ووجبت أخوته وحرمت غيبته^(١) وفي ضوء هذه المقاييس لم يكن بد من غض النظر من بعض العيوب التي لا يعرى منها إنسان وسيظل ما يجهله الناس من سيرة كل عالم وكل راو أكثر مما يعرفونه. وقد قال سعيد بن المسيب: "ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبهم. من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله"^(٢).

وسئل ابن المبارك عن العدل فقال: "من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة"^(٣). ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء"^(٤) ويريدون بعدالة الراوي استقامته التامة في شؤون الدين، وسلامته من الفسق كله، وسلامته من خوارم المروءة^(٥).

وقد عرف الخطيب البغدادي العدل بأنه: "من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المستقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقى في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه"^(٦).

وأما ضابط العدالة إجمالاً فهو ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة^(٧).

٥ - وفسر الضبط بأن يكون متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه، إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به^(٨).

(٢) الكفاية ص ٧٩.

(١) الكفاية ص ٧٨.

(٤) الكفاية ص ٧٩.

(٣) هكذا وردت في النص، وقد صححت في الهامش بخزية.

(٥) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٩، وانظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ١١٨.

(٧) فتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٢٦٩.

(٦) الكفاية ص ٨٠.

(٨) تدريب الراوي ص ١٩٨.

والمراد بالمتيقظ أن لا يكون مغفلاً بحيث لا يميز الصواب من الخطأ كالنائم والساهي، إذ المتصف بهما لا يحصل الركون إليه، ولا تميل النفس إلى الاعتماد، عليه. والمراد بالحفظ إن حدث من حفظه: هو أن يثبت ما سمعه في حفظه بحيث لا يزول عن القوة الحافظة، ويتمكن من استحضاره متى شاء إن حدث من حفظه، والمراد بضبطه لكتابته: هو أن يحتوي عليه ويصونه عن تطرق التزوير والتغيير والتبديل، وذلك من حين سمع فيها إلى أن يؤدي إن حدث من كتابته ويشترط فيه كذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به، وذلك بأن يعلم ما يشتمل عليه اللفظ من إحالة بحيث يؤمن من تغيير ما يرويه^(١). فهم يريدون بضبط الراوي سماعه للرواية كما يجب، وفهمه لها فهماً دقيقاً، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء. فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة، ودقة الملاحظة، ويعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقين الضابطين، إذا اعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في روايتهم غالباً - ولو من حيث المعنى - فضابط ولا تضرر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم، وندرت الموافقة، اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه. والحق أن مخالفة الثقات الضابطين ضرب من الانحراف والشذوذ. ولا ريب في أن الذي يتحمل الروايات الشاذة يتحمل وزراً كبيراً وشراً كثيراً^(٢) قال شعبة بن الحجاج: " لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ"^(٣) وقد تشدد العلماء في أمر الرواية، فلم ينقلوا إلا الصحيح، والصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع. ومن الطبيعي أن يحذر عبدالله بن المبارك من كتابة الحديث أو سماعه عن غلاظ لا يرجع، وكذاب، وصاحب بدعة وهوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه^(٤).

(١) فتح المغيث للسخاوي جا ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٣) الكفاية ص ١٤١.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٨، وانظر الكفاية ص ١٤٠.

(٤) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٩، وانظر الكفاية ص ١٤٣.

الفصل الرابع

الجرح والتعديل . وأهم الكتب المؤلفة فيه

من ثمار جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع : علم الجرح والتعديل - أو علم ميزان الرجال - وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة ، وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان ، ويبين مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء ، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث . وهو علم جليل من أجل العلوم التي نشأت عن تلك الحركة المباركة ، لا يعرف له مثيل في تاريخ الأمم الأخرى^(١) .

جواز الجرح وأدلته

حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة حتى يميزوا الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود. وقد استجاز العلماء ذكر عيوب رواة الحديث عند جرحهم لهم، فكانوا يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة، ويسألون السابقين عن من لم يعاصروهم، ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثم، إذا كان ذلك ذباً عن دين الله وسنة رسوله ﷺ، فجرح الرواة أو تعديلهم أمر واجب على المسلمين وقد دلت قواعد الشريعة الغراء على أن حفظها فرض كفاية، ولا يتأتى حفظها إلا بذلك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ولم يعتبروا جرح الرجال من الغيبة المحرمة، ولم يروا فيه حرجاً ولا بأساً^(٢).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٧ - ١٢٨، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٦١.

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٨، والحديث والمحدثون ص ٤٥٤ ومباحث في تدوين السنة ص ١٢٣.

قال الإمام النووي رحمه الله " اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه. لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك^(١)، وقد استدلوا على ذلك ببعض الأدلة :

أولاً: ما رواه الإمام مسلم بسنده إلى عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال : أئذنون له فليش ابن العشيرة أو بش رجل العشيرة، فلما دخل عليه الآن له القول ، قالت عائشة : فقلت يارسول الله قلت له الذي قلت ثم أنت له القول، قال : يا عائشة إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من ودعه أو تركه الناس اتقاء فحشه، وفي رواية أخرى أنه قال: بش أخو القوم وابن العشيرة^(٢).

ثانياً: استشارت فاطمة بنت قيس رسول الله ﷺ في رجلين قد خطباها، أيهما تأخذ؟ وهما معاوية بن أبي سفيان وأبو الجهم، فقال لها رسول الله ﷺ : أما معاوية فضعوك لا مال له، وأما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ثم قال: انكحي أسامة^(٣).

ثالثاً: ما رواه البخاري بسنده عن عائشة " أن هند بنت عتبة قالت : يارسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت وهو لا يعلم، فقال : " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"^(٤) فأخذ العلماء من

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٤٤ ، وانظر سبل السلام ج ٤ ص ١٩٤ ، والإعلان بالتوبيخ ص ٥٢ ، والكفاية ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) سبل السلام ج ٤ ص ١٩٤ .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ٥٠٧ ، ج ٧ ص ١٤١ (الطبعة السلفية) وانظر نيل الأوطار ج ٦ ص ٣٦٢ .

ذلك جواز ذكر الرجل بما فيه من مثالب إذا كان لضرورة تدعو إلى ذلك، وكلام النبي ﷺ لفاطمة، وعدم إنكاره لما ذكرته هند كان لضرورة خاصة فأولى أن يجوز القدح في الضعفاء لبيان حالهم، لأن إظهار القدح في أمر يتعلق بالحلال والحرام، وحفظ الشريعة من عبث العابثين، أولى من بيان القدح في مشورة خاصة.

وفي بيان الجرح فائدة كبيرة لثلا يحتج بأخبار غير العدول، والعلماء لم يكونوا مسرفين في الجرح، ولم يهواوا الجرح لذاته، أو لهوى في أنفسهم وإنما فعلوه لغرض النصح وتمحيص الأحاديث، ووقفوا عند الحد الذي يكفي لإبانة الجرح ولم يتجاوزوه بالإكثار من ذكر العيوب^(١).

التفتيش عن أحوال الرجال

بدء التفتيش عن أحوال الرجال منذ عهد مبكر في زمن الصحابة، وقد فعلوا ذلك لتشددهم في قبول الرواية ليتورع الناس في التحديث عن النبي ﷺ، فهذا أبو بكر أول من فتن عن الرجال - عند ما جاءته الجدة تريد ميراثها قال لها : لا أجد لك في كتاب الله شيئاً، فسأل الصحابة عن الجدة هل ترث؟ فأجابه المغيرة ابن شعبه : إن رسول الله ﷺ أعطى الجدة السدس، فطالبه بشاهد فشهد له محمد بن مسلمة^(٢).

وكذلك فعل عمر بن الخطاب عندما استأذن عليه أبو موسى الأشعري فلم يرد وكان ذلك ثلاث مرات فانصرف، فلما سأله عمر رضي الله عنه عن سبب انصرافه قال له : إن انصرافه امتثال لأمر الرسول ﷺ، فقال له : لتأتيني بشاهد

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٦١، ومباحث في تدوين السنة ص ١٢٤.

(٢) الكفاية ص ٢٦، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣، والموطأ للإمام مالك ج ٢ ص ٥١٣، كما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

على ما تقول، وإلا فعلت بك كذا وكذا فجاءه بشاهد مع العلم أنه لم يتهمه وإنما أراد الثبوت^(١). وكان علي بن أبي طالب يستحلف من يحدثه عن النبي ﷺ بحديث إذا ارتاب في صدقه^(٢). وكان أبو بكر وعمر وعلي يفعلون ذلك خشية أن يجتريء الناس على التحديث عن النبي ﷺ دون توثق وتدقيق، فتشددوا في قبول الرواة وسألوا عن الرجال قال الحافظ الذهبي رحمه الله: "وأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات، فما يكاد يسلم من الغلط أحد، ولكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل، وبه ندين الله تعالى..."^(٣).

وقد تكلم في الجرح عدد من الصحابة وجرحوا بعض الرواة بل ربما كذبوهم على رؤوس الأشهاد، ومنهم عبادة بن الصامت المتوفى سنة (٣٤هـ)، وعائشة أم المؤمنين المتوفاة سنة (٥٧هـ) وعبدالله بن عباس المتوفى سنة (٥٨هـ) وأنس بن مالك المتوفى سنة (٩٣هـ). وغيرهم من الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين، فقد أعربوا عن تكذيبهم لبعض من حدثهم. ثم ظهرت حركة الوضع في الحديث فانتبه العلماء إلى ذلك واحتموا بالرجال ومعرفتهم، فتكلم عدد من التابعين في الجرح والتعديل، مثل: سعيد بن المسيب المتوفى سنة (٩٣هـ)، وعامر الشعبي المتوفى سنة (١٠٤هـ)، ومحمد بن سيرين المتوفى سنة (١١٠هـ)، ولكن لم تنشأ مادة واسعة في علم الرجال يتداولها العلماء والنقاد حتى حدود منتصف القرن الثاني الهجري، حيث لعب شيوع الوضع في الحديث وكثرة الضعفاء بين رواة الحديث ونقلته دوراً في لفت أنظار العلماء إلى الكلام في الرجال.

(١) انظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ج ١٣ ص ٣٢١ (الطبعة السلفية) وموطأ مالك ج ٢ ص ٩٦٤، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٣٠ - ١٣٤.

(٢) انظر الكفاية ص ٢٨، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠، ومسند أحمد ج ١ ص ١٥٤، ١٧٤، ١٧٨.

(٣) قواعد التحديث ص ١٨٧ (الطبعة الثانية).

وقد اشتهر عدد من الأئمة النقاد والمحدثين الكبار بمعرفة أحوال الرجال ونقدهم، وأصبحت أحكامهم على الرجال مقبولة عند العلماء المعاصرين والمتأخرين لما تميزوا به من الدقة والورع والتيقظ. وقد عرف بذلك من تابعي التابعين: الأعمش المتوفى سنة (١٤٨ هـ)، فضعف جماعة ووثق آخرين، ومعمّر ابن راشد المتوفى سنة (١٥٣ هـ)، فكان إذا قال قبل قوله، ونظر في الرجال شعبة ابن الحجاج المتوفى سنة (١٦٠ هـ)، وكان مثبّطاً لا يروي إلا عن ثقة، وسفيان الثوري المتوفى سنة (١٦١ هـ)، والإمام مالك بن أنس صاحب المذهب المشهور المتوفى سنة (١٧٩ هـ)

ثم جاء بعد هؤلاء طبقة أخرى أيضاً جرحت وعدلت كثيراً من الرواة، ومن أشهر هؤلاء: عبدالله بن المبارك المتوفى سنة (١٨١ هـ)، ويحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة (١٨٩ هـ)، وسفيان بن عيينه المتوفى سنة (١٩٧ هـ) ثم تلت هؤلاء طبقة أخرى، وأشهر رجالها: أبو داود الطيالسي المتوفى سنة (٢٠٤ هـ)، ويزيد ابن هارون المتوفى سنة (٢٠٦ هـ)، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة (٢١١ هـ)، وأبو عاصم النبيل بن مخلد المتوفى سنة (٢١٢ هـ) وعبدالله بن الزبير الحميدي المتوفى سنة (٢١٩ هـ)، ويحيى بن يحيى النيسابوري المتوفى سنة (٢٢٦ هـ)، وأبو الوليد الطيالسي المتوفى (سنة ٢٢٧ هـ).

وقد استمر الاهتمام بالرجال خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وظهر نوع من التخصص في علم الرجال، فصنفت الكتب في الجرح والتعديل والعلل وبينت فيها أحوال الرواة.

ومن أوائل الذين ألفوا وتكلموا في ذلك الوقت جماعة منهم: يحيى بن معين المتوفى سنة (٢٣٣ هـ)، وأحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١ هـ)، ومحمد بن

سعد - صاحب كتاب الطبقات الكبرى المتوفى سنة (٢٣٠ هـ) ، وعلى بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤ هـ) ، وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة (٢٣٧ هـ).

ثم جاء بعدهم أشخاص متصلون بهم. ومن أشهر هؤلاء : الإمام البخاري المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) ، والإمام مسلم المتوفى سنة (٢٦١ هـ) ، والدارمي صاحب كتاب السنن المتوفى سنة (٢٥٥ هـ) ، وأبو داود السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) ، وبقية بن مخلد المتوفى سنة (٢٧٦ هـ) ، وأبو زرعة الدمشقي المتوفى سنة (٢٨١ هـ).

تم تتابع العلماء بعد ذلك حتى أواخر القرن التاسع الهجري ، طبقة بعد طبقة ، تؤلف وتبحث في الرجال ، وتتحري أمر الرواة^(١).

قبول التعديل من غير ذكر سببه ،

وعدم قبول الجرح إلا مع بيان سببه

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يقبل التعديل من غير ذكر سببه ، لأن أسبابه كثيرة ، فيثقل ويشق ذكرها ، لأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا ، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه ، وذلك شاق جداً . ولا يقبل الجرح إلا مع بيان السبب ، لأنه يحصل بأمر واحد ولا يشق ذكره ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قادح أو لا ؟ قال ابن الصلاح : " وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله " ^(٢).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٨ - ١٢٩ ، والحديث والمحدثون ص ٤٥٥ - ٤٥٧ ،

وبحوث في تاريخ السنة ص ٦٣ - ٦٤ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) تدريب الراوي ص ٢٠٢ .

قال الصيرفي : " وكذا إذا قالوا : فلان كذاب لا بد من بيانه ، لأن الكذب
يحتمل الغلط ، كقوله : كذب أبو محمد ، ولما صحح ابن الصلاح هذا القول
أورد على نفسه سؤالاً فقال : ولقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس في جرح الرواة
ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح والتعديل ، وقلما
يتعرضون فيها لذكر أسباب الجرح ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلان
ضعيف ، وفلان ليس بشيء ، ونحو ذلك .

فاشترط بيان السبب يرفع الثقة بهذه الكتب ويسد باب الجرح في الأغلب
الأكثر ، ثم أجاب عن ذلك : بأننا وإن لم نعتمدها في اثبات الجرح والحكم به ،
ففائدتها التوقف فيمن جرحوه عن قبول حديثه ، لما أوقع ذلك عندنا من الريبة
القوية فيه ، فإن بحثنا عن حاله ، وانزاحت الريبة ، وحصلت الثقة به ، قبلنا
حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة^(١) .

مذاهب أخرى في أصل المسألة

ويقابل هذا المذهب الصحيح المشهور أقوال أخرى :

١ - قبول الجرح غير مفسر ، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه ، لأن أسباب
العدالة يكثر التصنع فيها ، فيبني المعدل على الظاهر ، نقله إمام الحرمين
والغزالي والرازي في المحصول .

٢ - لا يقبلان إلا مفسرين ، حكاة الخطيب والأصوليون ، لأنه كما قد يجرح
الجرح بما لا يقدر ، كذلك قد يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة . كما روى
يعقوب الفسوي في تاريخه ، قال : سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس :

(١) تدريب الراوي ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

عبدالله العمري ضعيف ، قال : إنما يضعفه رافضي بغيض لأبائه ، لو رأيت
لحيته وهيئته لعرفت أنه ثقة، فاستدل على توثيقه بما ليس بحجة ، لأن حسن
الهيئة يشترك فيه العدل وغيره .

٣ - لا يجب ذكر السبب في واحد منهما إذا كان الجرح والمعدل عاملين بأسباب
الجرح والتعديل . وهذا اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور .
واختاره إمام الحرمين والغزالي والرازي والخطيب وصححه الحافظ أبو الفضل
العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح .

٤ - واختار الحافظ ابن حجر تفصيلاً حسناً، فإن كان من جرح مجملاً، قد وثقه
أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسراً،
لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي ، فإن أئمة هذا
الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه، ثم في حديثه، ونقدوه كما
ينبغي ، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح، وإن
خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم
يعدل فهو في حيز المجهول ، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله وقال
الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال - : " لم يجتمع
اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة
انتهى .

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على
تركه (١) .

ظهور مصطلحات الجرح والتعديل

كانت عبارات الجرح والتعديل قليلة أول الأمر، وظهر بقلة في عهد التابعين ، ثم ازداد في عهد تابعي التابعين، وهكذا أخذ يزداد جيلاً بعد جيل ، وقرناً بعد قرن، فأخذ الجرح يتناسب طردياً كلما ساء القرن كثر الجرح، وكلما حسن القرن قل الجرح، قال النبي ﷺ : «خياركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١) رواه البخاري ومسلم .

وقد استخدمت مصنفات الجرح والتعديل الألفاظ التي أطلقها المتكلمون القدامى للدلالة على جرح الرواه أو تعديلهم، ولكن هذه الألفاظ اكتسبت تحديدات أدق في المصنفات المتأخرة مما أدى إلى تبلورها وحصر عددها وتعيين مدلولها، وفي بداية ظهور المصنفات نقل المصنفون عبارات السابقين في الجرح والتعديل ، ولم يكن ثمت اتفاق على هذه الألفاظ والعبارات فأصبحت لكل مصنف مصطلحات ذات مدلول خاص . فمن ذلك ما يروى عن يحيى بن معين أنه كان يستعمل عبارة "ليس بشيء" للدلالة على أن أحاديث الراوي غير مقبولة ، أما الآخرون فيستعملون ذلك في جرح الراوي كقولهم : " لا تحل الرواية عنه" ^(٢) . ويستعمل ابن معين لفظة " لا بأس به" بمعنى لفظ "ثقة" وهي عند غيره تطلق على من هو أدون من ثقة، قال اللكنوي : "كثيراً ما نجد في الميزان وغيره نقلاً عن ابن معين في حق الرواة " لا بأس به" فلعلك تظن فيه أنه أدون من "ثقة" كما هو مقرر عند المتأخرين وليس كذلك فإنه عنده كثقة" ^(٣) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٨٥ - ٨٨ ، ومسند أحمد ج ٦ ص ٩٩ حديث رقم (٩٦٣) ، وج ١٢ ص ٩٠ حديث رقم (٧١٢٣) ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٧ ص ٣ (الطبعة السلفية).

(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ٨٠ . ١٠٠ .

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ١٠٠ .

ثم أخذت عبارات الجرح والتعديل تتحدد معانيها أكثر فأكثر إلى أن أصبح لكل لفظة مدلولها الخاص، وتعارف عليه جميع أهل هذا العلم، فإذا ذكرت العبارة أعطت معنى محدداً يعرفه الجميع، فأصبحت هذه الألفاظ مصطلحات على معان. قم قسموا ألفاظ الجرح والتعديل إلى مراتب، وجعلوا لكل مرتبة ألفاظاً خاصة بها. لا تستعمل في غير هذه المرتبة، كما أنهم إذا اجتمع في الشخص جرح وتعديل قدموا الجرح على التعديل من قبيل سد الذرائع والأخذ بالشبهة زيادة في الحيلة^(١).

مراتب التوثيق (التعديل).

الأولى : الصحابة ، قال الحافظ الذهبي : "وأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات، فما كاد يسلم من الغلط أحد، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل ، وبه ندين الله تعالى"^(٢).

الثانية : من أكد مدحه بأفعل التفضيل ، كأوثق الناس ، أو بتكرار الصفة لفضاً (ثقة ثقة) أو معنى (كثيت حجة)، (ثبت حافظ)، (ثقة ثبت)، (ثقة حافظ).

الثالثة : من أفرد بصفة (كثقة أو متقن أو ثبت أو حجة، أو ضابط).

الرابعة : من قصر عن قبله قليلاً، كصدوق أو لا بأس به ، أو ليس به بأس أو مأمون.

الخامسة : من قصر عن ذلك قليلاً : كصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم أو

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة من ٦٤ - ٦٧ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٢) قواعد التحديث ص ١٨٧ (الطبعة الثانية).

له أوهام ، أو يخطيء ، أو تغير بآخره ، ويلحق بذلك أهل الأهواء والبدع .
السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه
من أجله ، ويشار إليه بمقبول ، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث .

مراتب التضعيف (الجرح).

المرتبة الأولى : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ، ككذاب ، أو يكذب ، أو
وضاع أو يضع ، أو ما أكذبه ، أو دجال ، ونحوها ، وأدخل ابن أبي حاتم :
متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، فهذا ساقط الحديث لا يكتب حديثه^(١) .

المرتبة الثانية : من اتهم بالكذب ويقال فيه : متهم ، أو متهم بالكذب ، أو
متهم بالوضع .

المرتبة الثالثة : من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح ، ويقال فيه : متروك
أو متروك الحديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط .

المرتبة الرابعة : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، ويقال فيه : مجهول ،
أو مردود الحديث ، أو ضعيف جداً ، أو طرحوا حديثه ، أو مطروح الحديث ، أو
ليس بشيء ، أو لا يساوي شيئاً ونحو ذلك .

المرتبة الخامسة : من لم يوجد فيه توثيق معتبر ، وجاء فيه تضعيف وإن لم
يبين ، والعبارة فيه : ضعيف ، أو منكر الحديث ، أو حديثه منكر ، أو مضطرب
الحديث ، أو فلان لا يحتج به .

المرتبة السادسة : من يروي عنه أكثر من واحد ولم يوثق . ويشار إليه . مستور

(١) الرفع والتكميل ص ٧٣ .

أو مجهول الحال، أو فلان يعرف وينكر، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، أو ليس بالحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بالمرضي^(١).

أنواع كتب الجرح والتعديل

يمكن تصنيف المؤلفات في الجرح والتعديل إلى ثلاث أنواع :

النوع الأول : كتب الثقات :

أول من أفرد الثقات بكتاب، هو العالم الفاضل أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي المتوفى سنة (٢٦١هـ) . وكذلك محمد بن أحمد بن حبان البستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، وكتب في ذلك كتابين : الأول (الثقات)، والثاني (مشاهير علماء الأمصار)، وكذلك عن ألف في الثقات محمد بن أبيك السروجي المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، الا أنه لم يتم ولو تم لجاء في عشرين مجلداً، وكذلك ممن كتب في الثقات ابن حجر العسقلاني، وكتاب الثقات لزيد الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة (٨٧٩هـ) جمع فيه الثقات ممن ليس في الكتب الستة في أربعة مجلدات، وهناك عدد كبير من العلماء أفردوا الثقات في كتب، وإليك بعض هذه الكتب :

١- كتاب الثقات للعجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ

إن أقدم كتاب وصل إلينا يبحث في الرجال الثقات هو كتاب العجلي، إلا أن هذا الكتاب لم يصلنا أصله بخط المؤلف ولا بترتيبه، وإنما وصل إلينا بترتيب يغاير ترتيب العجلي، إذ رتبته الحافظ نور الدين الهيثمي المتوفى سنة (٧٥٧هـ) حيث رتبته

(١) انظر مراتب الجرح والتعديل في خطبة تقريب التهذيب لابن حجر ، ومقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث ص ١١٨ - ١١٩، وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٧١، وفتح المغيب للسخاوي ج ١ ص ٣٣٥ - ٣٤٩، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٣٧، ومباحث في تدوين السنة ص ١٣١ - ١٣٤.

على حروف المعجم، وبدأه بمن اسمه أحمد، ومن ذلك نعلم أن كتاب الشقات للعجلي لم يكن مرتباً على حروف المعجم، ولعله كان مرتباً على حسب الطبقات^(١).

طريقته في الترجمة :

لقد تفاوتت ترجمة العجلي للشخص فطالت وقصرت تبعاً لمآثر الشخص، لذا ترجم لبعض الأشخاص بما لا يزيد على السطر الواحد، بل ربما اكتفى بذكر الاسم واسم الأب والكنية إذا عرف بذلك، وبنسبه إلى البلد الذي عاش فيه، ثم يطلق لفظاً من الفاظ التعديل والتوثيق، كالقول إنه (ثقة ثقة) أو (ثقة) أو (عدل) أو (لا بأس به) وهكذا.

أما البعض الآخر من الأشخاص فقد أطنب في تراجمهم حتى يتجاوز العشرين سطراً، حيث يسرد جانباً من سيرة الشخص ويبين طبقتَه إن كان من الصحابة أو التابعين، وربما يشير إلى المزايا العلمية لصاحب الترجمة كقوله عن إبراهيم بن الزبير التميمي إنه صاحب سنة، وصاحب تفسير، وربما تعرض لعقيدة الشخص فيبين إن كان من أهل السنة، أو كان شيعياً، أو قديراً، أو معتزلياً، ويذكر بعض المناصب التي أسندت إليه، وقد يتطرق - ولكن بقلّة - إلى بعض الشيوخ الذين أخذ عنهم، أو التلاميذ الذين أخذوا عنه، وربما يذكر بعض الأحداث البارزة التي وقعت لأصحابها، كذكره بعض مناقشات الإمام الجليل أحمد بن حنبل مع المعتزلة في المحنة.

إلا أنهم أخذوا عليه ذكره لبعض الأشخاص الضعفاء واعتبارهم من الثقات مثل

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٧٦، ومباحث في تدوين السنة ص ١٣٥ - ١٣٦.

ذكره لبشر الميرسي مع لعنه إياه ورميه بالفسق^(١).

٢ - كتاب الثقات لابن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ

رتب ابن حبان كتاب الثقات له على الطبقات ، فالطبقة الأولى هم الصحابة وتناولهم في المجلد الأول، والطبقة الثانية هم التابعون، وتناولهم في المجلد الثاني، أما الطبقة الثالثة فهم أتباع التابعين، وقد خصص لهم المجلد الثالث. ذكر ابن حبان في مقدمة المجلد الأول أنه سيكتب مولد النبي ﷺ ومبعثه وهجرته ومغازيه إلى حين وفاته، ويتناول الخلفاء الراشدين وأيامهم إلى مقتل علي رضي الله عنه بحذف الأسانيد ولزوم سلوك الاختصار ليسهل حفظها ولا يصعب وعيها، إلا أن المجلد الأول قد بلي بعض أوراقه وفيه نقص، حيث توقف في السيرة عند بيعة العقبة، ولم يذكر الخلفاء الراشدين.

وبدأ في المجلد الثاني بالصحابة وقال في بدايته : « أول كتاب الصحابة » فذكر أول ما ذكر أسماء الخلفاء الراشدين، إلا أنه لم يترجم لهم على اعتبار أنه ترجم لهم في المجلد الأول، ثم بدأ يترجم لبقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم بعد أن انتهى بدأ يترجم للصحابة ورتبهم على حسب حروف المعجم، وذكر أنه يخص بالذكر الصحابة الرواة ، وقال : « إنا ذكرونا أسماء الصحابة، ونقصد منهم من روي عنه الأخبار لأنه أدعى للعلم وأنشط للفهم، وأما من لم ترو عنه الأخبار وذكر بالأفعال فقد تقدم ذكرنا لهم قبل، ونقصد في ذكر هؤلاء إلى المعجم في أسمائهم ليكون أسهل عند البيعة»^(٢).

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٧٦، ومباحث في تدوين السنة ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٢) بحوث في تاريخ السنة ص ٧٧ - ٧٨.

وقد التزم في الترتيب على حسب حروف المعجم في بقية المجلدات حيث رتب التابعين وأتباعهم على حروف المعجم بين أصحاب الطبقة الواحدة، وحافظ على ذكر أسماء النساء بعد الرجال في كل حرف. وفي نهاية كل طبقة من الطبقات الثلاث خصص قسماً للذكر من يعرف بالكنى. من الرجال، ثم من اشتهرت بكنتيتها من النساء.

وبديهي أن الصحابة الذين ذكروا في هذا الكتاب كلهم عدول وثقات ولا يحتاجون إلى تعديل، كما أنهم لا يضرهم التجريح. الذين يصدر من المتأخرين وعندما وصل إلى طبقة التابعين والأتباع اقتصر على ذكر الثقات منهم فقط. قال: « كل شيخ ذكرته في هذا الكتاب فهو صدوق ». أما طبيعة تراجمه فهو يذكر في ترجمة الراوي اسمه واسم أبيه وكنته ونسبه، وربما يتطرق في بعض الأحيان إلى ذكر أسماء الأمهات .

أما بالنسبة للصحابة فذكر في تراجمهم، عددهم في البلدان التي نزحوا إليها واستوطنوها، وأماكن شيوخ رواياتهم في الحديث، حيث يقول: « روى عنه الكوفيون أو البصريون » ويشير إلى مشاركتهم في الغزوات أو الفتوح. وفي بعض التراجم ذكر سنة الوفاة والمكان الذي توفي فيه^(١).

النوع الثاني : كتب الضعفاء :

لقد تناول المحدثون والنقاد، الضعفاء من الرواة، بالبحث والتمحيص واستخرجوهم من بين الرواة، وقد ألف الحفاظ في ذلك مصنفات جمّة، فمنها ما كان مختصراً، ومنها ما كان مطولاً. وأول من جمع كلامه في ذلك يحيى بن

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٧٦ - ٧٨، ومباحث في تدوين السنة ص ١٣٧ - ١٣٩.

سعيد القطان قال فيه أحمد بن حنبل : «مارأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان». وتكلم في ذلك بعده تلامذته أمثال يحيى بن معين، وعلى بن المدبني، وأحمد بن حنبل، وعمر بن علي الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم وأبي إسحاق الجرجاني السعدي.

وخلف جاءوا من بعدهم مثل : النسائي وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء. ولأبي حاتم بن حبان كتاب كبير^(١). ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل، وهو أكملها وأجلها في ذلك^(٢) وكتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني، والضعفاء للحاكم^(٣).

١- كتاب الضعفاء الصغير لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ

ويقع كتاب الضعفاء الصغير في ثلاث وثلاثين صفحة^(٤) وقد رتبته على حسب حروف المعجم، إلا أنه لم يراع في ذلك إلا الحرف الأول من الاسم فقط، وعوض عن ذلك بأن قدم الاسم الذي يتكرر كثيراً في الرواية على غيره.

أما طبيعة ترجمته للأشخاص فهي موجزة جداً لا تزيد على السطر الواحد إلا نادراً، ويذكر فيها اسم الراوي واسم أبيه ونسبته وبعض من روى عنهم ورووا عنه، وغالباً مايكتفي بواحد منهم فقط، ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح على حسب درجة ضعف ذلك الراوي عنده، وتكرر عبارة (منكر الحديث) و (فيه نظر) و (متروك الحديث) و (سكتوا عنه). وفي بعض الأحيان يبين رأي النقاد السابقين في الراوي، كمالك، وعبدالله بن المبارك، وسفيان بن عيينه، وشعبة بن

(١) ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣١ (٢) ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٢.

(٣) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٦٩، ومباحث في تدوين السنة ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٤) الرفع والتكميل ص ١٨٢ - ١٨٣ ..

الحجاج، وعلي بن المديني، وغيرهم. وأحياناً يذكر عقيدة الراوي كقوله: مرجئ أو قدرى وغير ذلك. وربما ذكر إحدى مروياته أو سنة وفاته أو بعض الأعمال الهامة التي أسندت إليه، كتولية القضاء. وكان رضي الله عنه لشدة ورعه لا يستعمل الألفاظ الشديدة الجرح، لذا روي عن أبي بكر بن منير: سمعت أبا عبدالله البخاري يقول: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً».

قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن بضعفه فإنه أكثر ما يقول منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقل أن يقول: فلان كذاب أو كان يضع الحديث حتى أنه قال: إذا قلت في فلان في حديثه نظر فهو متهم واه، وهذا معنى قوله "لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً" (١).

٢ - كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ

إن هذا الكتاب صغير الحجم كبير الفائدة جم النفع، فهو يقع في خمس وعشرين صفحة، وقد اتبع في ترتيبه الطريقة المعتادة، وهي حسب حروف المعجم، معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط. أما بالنسبة لباقي الحروف واسم الأب فلم يكن يراعي ذلك. ويذكر في ترجمته للشخص اسم الأب والجد ثم ينسبه إلى المصر بقوله: بصري كوفي، بغدادي، شامي، مصري، وهكذا.

وكان الإمام النسائي في استعماله لألفاظ الجرح أشد بكثير من الإمام البخاري، فهو يستعمل أقسى الكلمات في التجريح نحو قوله: ضعيف، متروك الحديث، منكر الحديث، كذاب، ليس بثقة، وليس بذاك.

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٧٠ - ٧١، ومباحث في تدوين السنة ص ١٤٠ - ١٤١.

وبعد أن انتهى من ترجمة الأشخاص الذين عرفوا بأسمائهم، انتقل للأشخاص الذين عرفوا بكنابهم، ولم يستغرق ذكر الكنى والألقاب سوى صفحة واحدة^(١).

٣ - معرفة المجروحين من المحدثين لمحمد بن أحمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ

هذا الكتاب من أهم كتب الجرح وأعظمها نفعاً لطالب الحديث ، وهو كتاب ضخم، جمع عدداً كبيراً من الرواة الضعفاء والكذابين ، وقد كتب ابن حبان مقدمة طويلة نفسية في بداية كتابة استغرقت ثلاثين ورقة، تناول فيها : أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح، وبين ضرورة التدقيق في أخذ الأحاديث واجتهاد الصحابة في حفظ السنن وسؤالهم عن الرجال، وذكر بعد ذلك من سلك مسلك الصحابة من التابعين والأتباع، ومن تلاهم من أئمة المحدثين، وذكر دور ومكانة كل من الزهري، ومالك، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي ابن المدني، والبخاري وطبقته. ثم ذكر أنواع المجروحين من الضعفاء فجعلهم عشرين نوعاً، وهم : الزنادقة ، الصالحون الوضاعون، الوضاعون الكذابون، والوضاعون استرضاء للملوك والأكابر ، والأغراض الخاصة، أهل الغفلة ، المختلقون، من حدث بحديث ليس من حديثه، من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب، من يحدث عن شيوخ لم يسمعهم بكتب صحيحة، من يقلب الأخبار، ويسوى الأسانيد، من رأي شيخاً وسمعه لكنه حدث بعد موته بحديث لم يحفظه عنه من غير تدليس، من ذهب كتبه ولم يكن تام الحفظ، من كثر خطؤه، من

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ٧١ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٤٢ .

امتحن بوراق أو ابن سوء يضع عليه الحديث، من لم يرجع عما أدخل عليه من الحديث مع علمه بذلك، من أخطأ ثم علم فلم يرجع عن خطئه، المعلن بالفسق والسفه، والمدلسون، المبتدعة، والنوع العشرون هم القصاصون.

وكانت طريقة ابن حبان في تصنيف كتابه عندما ترجم للأشخاص هي ترتيبهم على حسب حروف المعجم، ويذكر ما يعرفه من نسب الشخص كما أنه يذكر بعض الروايات التي تبين ضعف ذلك الرجل، ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة ومن روى عنه من تلاميذه، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان علة جرحه، ومن المميزات التي امتاز بها ابن حبان : نقله لأقوال السلف المرضيين في ذلك الرجل بالإسناد، أي يذكر التضعيف مضافاً إلى صاحبه وقد يبدي رأيه في معظم التراجم.

وخلاصة القول أن كتاب ابن حبان البستي (المجروحين من المحدثين) من الكتب الجليلة، وأصبح مرجعاً ومعتمداً لمن جاء بعد من أئمة هذا اللون من العلم^(١).

٤ - الكامل في ضعفاء الرجال لعبدالله بن عدي الجرجاني الشافعي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ .

إن كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، كتاب عظيم النفع ، جليل الفائدة، كبير القدر، جمع فيه مؤلفه عدداً كبيراً من الفوائد في معرفة الضعفاء وأسباب الضعف وجواز الجرح ، وجواز كتابة الحديث وغيرها .

ويقدم ابن عدي لكتابه بمقدمة نفيسة تزيد على الخمسين ورقة من القطع الكبير، تكلم فيها عن تحفظ الصحابة عند كتابة الحديث، ومن كان لا يرى كتابة الحديث،

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ٧٢ - ٧٣، ومباحث في تدوين السنة ص ١٤٢ - ١٤٤.

ومن كان يرى ذلك، وبين الذين يرون جواز التكلم في الأشخاص الذي تصدوا لرواية الحديث، فبين المجيزين الكلام سواء كانوا من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم حتى زمانه، وبين فضل هؤلاء الرجال وسبب قبول كلامهم في الضعفاء والمتروكين.

طريقته في الترجمة :

أما تراجمه فهو لا يطيل في الأنساب، بل يقتصر على ذكر اسم الرجل واسم أبيه ونسبته إلى المصير الذي عاش فيه أو القبيلة ويذكر بعض شيوخه وتلاميذه، ونماذج من رواياته الضعيفة حديثاً أو حديثين، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في صاحب الترجمة بالأسانيد التي لا يخل بذكرها، ولا يذكر سني الوفيات. وليس سائر من أوردتهم في كتابه مقطوعاً بضعفهم، بل فيهم ثقات. ولكنه أوردتهم لأنه التزم إخراج كل من تكلم فيه بجرح، فقد ترجم مثلاً لخليفة بن خياط أحد شيوخ الإمام البخاري وذكر ما قيل في جرحه، ثم رد الجرح ووثقه، كما أنه ذكر أقوال بعض العلماء في طعن أبي حنيفة وغيره من الأئمة الثقات، فجلب عليه نفسه كثيراً من النقد المرير من العلماء الذين جاءوا بعده، بل ربما اشتدوا عليه كثيراً حتى نجد أن بعضهم قسا عليه قسوة متناهية لا مثيل لها^(١). لذلك قال السخاوي عن الكامل: "أكمل الكتب الضعيفة قبله وأجلها، لكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة مع أنه لا يحسن أن يقال. (الكامل) للناقضين^(٢)".

ومن معاييب ابن عدي - والذي أخذ عليه - طعنه في الرجل بحديث مع أن آفته الراوي عن الرجل دون ذلك الرجل^(٣).

(٢) الإعلان بالتبويب ص ٥٨٦

(١) الرفع والتكميل ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٣) الرفع والتكميل ص ١٤٣ - الهامش.

وقد رتب ابن عدي كتابه على حروف المعجم، ويعتبر كتابه (الكامل) هو أكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها^(١).

٥ - كتاب الضعفاء للعقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ

مؤلف هذا الكتاب هو أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي الحجازي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ. وقد رتب الأسماء على حسب حروف المعجم، وترجم للضعفاء سواء كان الضعف في عدالتهم، أو ضبطهم، فذكر من نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهولاً روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها، ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة كما ذكر باباً في تلين أحوال من نقل عنه الحديث عن لم ينقل على صحة^(٢).

فقد ذكر العقيلي في كتابه هذا عدداً كبيراً من الضعفاء، وكان شديداً في انتقاده حتى نجد أنه جرح كثيراً من الثقات، وهذا التشديد في الجرح جلب عليه نقمة كثير من الذين جاءوا من بعده، فانتقدوه انتقاداً شديداً حتى نسبوه إلى قلة العقل، قال الحافظ الذهبي، وأجمع أهل هذا العلم أن العقيلي لا يتابع على نقده للرجال^(٣).

فقد ذكر اللكنوي قول النقاد فيه حيث قال: "رد عليه العلماء في كثير من المواضيع، على جرحه بقولهم: لا يتابع عليه، وعلى تجاسره في الكلام على الثقات الأثبات، والذهبي وإن أكثر عنه النقل في كتبه لكنه شدد النكير عليه في ترجمة (علي بن المديني) من ميزانه، حيث قال: هذا أبو عبدالله البخاري -

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٧٣ - ٧٥، ومباحث في تدوين السنة ص ١٤٤ - ١٤٦ ..

(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٧١ - ٧٢، ومباحث في تدوين السنة ١٤٦ - ١٤٧ ..

(٣) مباحث في تدوين السنة ص ١٤٦.

وناهيك به - قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال : ما استصغرت نفسي بين يدي أحد من العلماء إلا بين يدي ابن المديني " (١).

٦ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي المتوفى

عام ٧٤٨هـ

مؤلف هذا الكتاب هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز الذهبي، ولد سنة (٦٧٣ هـ) بكفر بطنة بغوطة دمشق، وتوفي ليلة الاثنين الثالث من ذى القعدة سنة (٧٤٨هـ) في دمشق، ودفن في مقبرة الباب الصغير، وقد رتب كتابه هذا على حروف المعجم، وهو يقع في أربعة أجزاء، وقد ذكر أقوال العلماء في الرواة جرحاً وتعديلاً، حيث سلك فيه مسلك ابن عدي، فذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، وذكر في ترجمة كل راوٍ حديثاً أو أكثر من غرائبه ومناكيره.

لقد ترجم الحافظ الذهبي في الميزان لعدد كبير من الرجال والنساء حتى بلغ من ترجم لهم (ثلاثة وخمسين وأحد عشر الف راو). وهناك بعض الرواة الذين ذكرهم وهم ثقات وإنما ذكرهم لأجل الدفاع عنهم^(٢). وقد ذكر في كتابه (الميزان): "فأصله وموضوعه في الضعفاء وفيه خلق كما قدمنا في الخطبة - من الثقات ذكرتهم للذب عنهم ولأن الكلام فيهم غير مؤثر ضعفاً، وهذا مبلغ ما عندي، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأنا عائد بالله من المحاباة والهوى، فما علمتني تعمدتها في ميزاني"^(٣). وكثيراً ما كان يرد على المتقدمين أمثال : ابن عدي، والعقيلي في ذكرهم بعض الأشخاص. ولقد اشتمل هذا الكتاب على

(١) الرفع والتكميل ص ١٨٥.

(٢) انظر مباحث في تدوين السنة ١٤٨، والسنة قبل التدوين ص ٢٨٦.

(٣) ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٦١٦.

أشياء كثيرة من أحوال الرجل، حيث إنه يحاول أن ينقل كل ما قيل في الشخص من أقوال ويعلق عليها. لذا قال فيه ابن حجر : "ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب (الميزان) الذي ألفه الحافظ أبو عبدالله الذهبي". وقد قسم الكتاب إلى عدة أقسام وهي :

القسم الأول : وقد ترجم فيه للرجال والنساء ورتبها على حسب حروف المعجم من الألف إلى الياء، ليسهل استخراج الاسم المطلوب.

القسم الثاني : باب الكنى ، ويبدوه بكلمة (أبو).

القسم الثالث : من عرف بكنية أبيه ، ويبدوه بكلمة ابن.

القسم الرابع : ذكر فيه الأنساب.

القسم الخامس : ذكر فيه مجاهيل الاسم.

القسم السادس : في النسوة المجهولات.

القسم السابع : ذكر فيه النساء اللواتي عرفن بكناهن.

القسم الثامن : ذكر فيه النساء اللواتي لم تعرف أسماؤهن ، ويبدأن بكلمة والدة^(١).

النوع الثالث : الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء

على الرغم من وجود كتب تبحث في أحوال الثقات على انفراد ، وأخرى تبحث للضعفاء فقط، فقد وجدت كتب جمعت بين الضعفاء والثقات.

وأشهر من كتب في ذلك : محمد بن سعد في كتابه (الطبقات الكبرى)، ويحيى بن معين. إذ ألف كتابين هما (كتاب التاريخ والعلل)، (وكتاب معرفة

(١) مباحث في تدوين السنة ص ١٤٩.

(الرجال) ، وعلي بن المدني في كتابه (التاريخ) ، وأحمد بن حنبل في كتابه (العلل
ومعرفة الرجال) ، ومحمد بن إسماعيل البخاري في كتبه الثلاثة : (التاريخ
الكبير) ، و(التاريخ الصغير) ، و(الأوسط) ، والعجلي في كتابه (الجرح
والتعديل) ، والإمام مسلم في كتابه (رواة الاعتبار) ، والنسائي في كتابه (التمييز) ،
والدارقطني ، وابن أبي حاتم الرازي ، وغيرهم كثير .

١ - كتاب التاريخ والعلل ليحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣ هـ

ذكر يحيى بن معين في كتابه هذا عدداً كبيراً من الرواة الذين ترجم لهم ،
وجمع بين الثقات والضعفاء على حد سواء .

إن المادة العلمية التي اشتمل عليها هذا الكتاب ليست منظمة ، ولم يراع فيها
طريقة معينة ، وما اشتمل عليه الكتاب أيضاً أنه ذكر الرواة الذين يعرفون بكناهم
فقط ، وكذلك ذكر كنى الرواة الذين يعرفون بأسمائهم ، ومعرفة نسبتهم
وطبقتهم ، وهذه المادة المتباينة المختلطة أصبحت مادة أساسية في الكتب التي
صنفت فيما بعد في علم رجال الحديث ، فإنها نقلت عن ابن معين أقواله ،
ووضعتها في المواضع التي تلائمها ، وأصبحت الكتب التالية منظمة بشكل يجعلها
أسهل مثلاً .

وقد قام برواية هذا الكتاب أبو الفضل العباس بن محمد الدوري المتوفى سنة
(٢٧١هـ) .

ومن الجدير بيانه أن مهمة العباس بن محمد الدوري لم تقتصر على نقل أقوال
شيخه ، بل أضاف إليها بعض المعلومات كذكره حادث وفاة ابن معين ، وسنة وفاة
أحمد بن حنبل الذي توفي بعد شيخه سنة (٢٤١هـ) ، وكذلك عقب العباس على

بعض أقوال شيخه ليفسر الغامض ، ويجلو الشبهات . مثال ذلك تعقبه رواية ابن معين بسنده : "أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الري" قال العباس بن محمد الدوري "إن أهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمرأ، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الري، فقال : "رأيته يشرب خمرأ"^(١).

٢ - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة

٢٤١ هـ

الإمام أحمد بن حنبل رجل غني عن التعريف ، فهو صاحب المذهب المشهور (المذهب الحنبلي)، وصاحب كتاب (المسند) ، وكذلك من مؤلفاته كتابه (العلل ومعرفة الرجال)، كان معاصراً ليحيى بن معين وزميلاً له .

والكتاب يحتوي على روايات متباينة ، يجمع بينها التعريف برجال الحديث كذكر كناههم أو الأخوة منهم، أو سنيّ وفياتهم أو رحلاتهم أو أخبار محنهم وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم وصفاتهم الجسيمة والخلقية، أو ذكر سماع المحدث عن شيخ من الشيوخ ، أو نفي سماعه منه، وما إلى ذلك مما له صلة بنقد إسناد الحديث .

ويتكلم الإمام أحمد بن حنبل في جرح الرجال المجروحين، وتعديل الرجال العدول، ثم يضيف في تراجمه كثيراً من الآراء الفقهية . وما امتاز به هذا الكتاب على غيره من الكتب التي من هذا النوع : احتواؤه على معرفة علل الحديث ، وهو أمر ضروري لطالب الحديث لا يجوز جهله . وقد كان الإمام أحمد لورعه معتدلاً في التجريح ولم يكن شديداً ، وكذلك في التوثيق .

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٨١ ، ٨٢ ، ومباحث في تدوين السنة ١٥٠ - ١٥٢ .

والكتاب من رواية ابنه عبدالله، وقد استفاد منه ابن أبي حاتم الرازي بنطاق واسع في كتابه (الجرح والتعديل)، حيث كتب إليه عبدالله بن أحمد بن حنبل (راوي الكتاب) بعض رواياته، ولما كان الكتاب من الكتب المبكرة في هذا الفن، لذلك كان شأنه شأن كتاب يحيى بن معين، حيث لم يلتزم طريقة خاصة، وترتيباً معيناً يسير عليه، لذا كان عبارة عن جمع هذه المعلومات بلا ترتيب أو تبويب فيما بينها^(١).

٣ - التاريخ الكبير للإمام البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ

صاحب هذا الكتاب هو الإمام المشهور محمد بن إسماعيل البخاري، أمير الحديثين، وصاحب كتاب (الجامع الصحيح)، وله كتب أخرى: كالتاريخ الصغير، والأوسط، والكبير، وغيرها من الكتب، وقد رتب (التاريخ الأوسط) على السنين^(٢).

أما التاريخ الكبير فقد رتب على حروف المعجم، لكنه يتجاوز هذا الأصل بتقديم المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرف الأول فقط من الاسم، ثم يرتب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب.

وكان يذكر في الترجمة اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما، وقلما يظيل في ذكر الأنساب، وكذلك يذكر أسماء الشيوخ الذين أخذ عنهم صاحب الترجمة، وأسماء تلاميذه الذين أخذوا عنه، ثم يذكر طرفاً من مروياته، وقد يذكر الرواية بإسناد ليس فيه صاحب الترجمة، ثم أعقب

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٨٣، ومباحث في تدوين السنة ١٥٢ - ١٥٤.

(٢) الاعلان بالتبويب ص ٥٨٨.

ذلك بإيرادها بإسناد فيه صاحب الترجمة، فتكون روايته هذه من المتابعات والشواهد^(١)، التي وجدت بكتابه، وقد يقتصر في بعض الأحيان على ذكر عنوان الرواية فقط، وفي أحيان أخرى يذكر روايات كثيرة، فتطول الترجمة.

ولقد حاول الإمام البخاري جاهداً أن يذكر زمان ومكان الرواية، وبذلك يستطيع أن يتحقق من إمكان اللقاء بين صاحب الترجمة وبين شيوخته الذي روى عنهم^(٢). كذلك ذكر في تراجمه تعداد الصحابة في كل بلد، ومن بقي في مدينة رسول الله ﷺ. بعد وفاته، ويستطيع المرء أن يعرف المكان الذي حصلت فيه الرواية، حيث إنه كان يقول: كان ببغداد أو حديثه في البصريين، أو في البغداديين، أو في الكوفيين، أو في المصريين وهكذا أولى الإمام البخاري اهتماماً كبيراً لتقصي رحلات الشيوخ وتنقلهم في البلاد والتقاءهم في موسم الحج، أو في زيارة بعضهم لبعض، وأحياناً يحدد زمن اللقاء، وربما ذكر حادثة تدل على لقاء الشيخين.

ومن الفوائد الأخرى ذكره لمعتقد الراوي وآرائه، ومشاركته في الغزوات أو الفتوح، ومواقفه من أحداث عصره كالفتنة زمن عثمان، ووقعة الحرة، مما له دلالة على اتجاه الراوي وميوله، وذكر الوظائف التي شغلها خاصة القضاء.

ويعطى البخاري سني الوفيات اهتماماً خاصاً. وإذا لم يستطع تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادث مشهور مما يعين على تصور وقتها. ويستعمل البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، وكان شديد الورع والحرص من ذكر الألفاظ في الجرح، فأشد ما يقول: (فيه نظر، يخالف في بعض حديثه، منكر الحديث) وكذلك لا يبالي في ألفاظ التعديل، فيكتفي بقوله: "ثقة، حسن الحديث" أو

(١) انظر الباعث الخبيث ص ٥٩ للاطلاع على بحث المتابعات والشواهد.

(٢) انظر الباعث الخبيث ص ٢٥.

يسكت عن الرجل وسكوته يعتبر توثيقاً.

وقد نقل البخاري في كتابه هذا أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال، لذلك ترد بعض ألفاظ الجرح والتعديل الشديدة في كتابه ولكن ليس بقوله وإنما قول غيره.

ونجد في كتاب (التاريخ الكبير) معلومات تاريخية قليلة، لكنها موثقة، كذكره بعض أحداث تتصل بالسيره أو الفتوح أو بأحداث متأخرة في العصر الأموي أو العباسي وخاصة أسماء القضاة والولاة، ومن ذلك قائمة بأسماء ولاة الكوفة من خلافة عمر بن الخطاب إلى خلافة معاوية بن أبي سفيان. ومن ذلك نجد أن كتاب (التاريخ الكبير) كتاب عظيم النفع جم الفائدة سواء كان ذلك في أحوال الرجال الثقات أم الضعفاء أم بعض الحوادث التاريخية الصحيحة.

وقد انتقد ابن أبي حاتم التاريخ الكبير في رسالة سماها (بيان خطأ البخاري في تاريخه) كما تعقبه في عدة مواضع في كتابه (الجرح والتعديل) مبيناً أنه أدخل في الضعفاء من لا يستحقون وصفهم بالضعف^(١).

وقد أجاب أبو اليقظان عطية الجبوري على هذا النقد بقوله: 'إلا أننا لا نرى اعتراض عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في محله، وإنما الحق مع الإمام البخاري، وذلك للأسباب التالية:

١ - إن ورع الإمام البخاري وثقاه ربما منعه من بيان العلة التي من أجلها اعتبر هؤلاء الأشخاص من عداد الضعفاء، وربما لم يطلع عليها ابن أبي حاتم فاعتبرهم من جملة الثقات.

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٨٤ - ٨٦، ومباحث في تدوين السنة ص ١٥٤ - ١٥٧.

٢ - إن الشخص المعاصر لغيره أو القريب من عصره غالباً أدرى بحالة الشخص من المتأخر. ولما كان الأشخاص الذي ضعفهم الإمام البخاري معاصرين له أو قبله بقليل وهو أقرب إليهم من ابن أبي حاتم، يكون قول البخاري أرجح من قول ابن أبي حاتم الرازي فيهم.

٣ - إن قول الإمام البخاري : "أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً" يجعلنا نعتقد أن الإمام البخاري لا يمكن أن يبهتهم ، بل لا بد أن يكون اطلع على بعض الصفات فيهم، لذلك ضعفهم.

٤ - إن مأخذ ابن أبي حاتم يكون في محله ووجيهاً ومقبولاً لو أنه استدرك على البخاري بعض الأشخاص الضعفاء وكان البخاري اعتبرهم ثقات وخرج أحاديثهم.

أما إن الإمام البخاري لشدة حيظته يترك حديث كل من دارت حوله الشبهة على الرغم من اعتباره ثقة عند غيره، فهذا مفخرة للبخاري، وإن دل على شيء فإنما يدل على شدة حيظته رضي الله عنه، ومن يستطيع من الرواة أن يلزم نفسه بما ألزمها به البخاري؟^(١).

٤ - كتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

عاش ابن أبي حاتم الرازي أيام نضجه في مطلع القرن الرابع الذي يعتبر تالياً للقرن الذي دونت فيها السنة وجمعت، بل وبلغت عصرها الذهبي فيه، وهو القرن الثالث الهجري. فقد تتلمذ ابن أبي حاتم على والده أبي حاتم بن إدريس

(١) مباحث في تدوين السنة ص ١٥٧.

الرازي، وعلى أبي زرعة عبيدالله بن عبد الكريم الرازي وهما من طبقة البخاري، فأخذ عنهما علم الجرح والتعديل وأفاد منهما كثيراً في تصنيف كتابه، وحرص على استيعاب نصوص أئمة العلم في الحكم على الرواة بتعديل أو جرح، وزاد فوائد وزيادات في كثير من التراجم يندر وجودها عند من سبقه، كما استدرك على البخاري في بعضها وقد جمع كتابه نصوص أبيه في الجرح والتعديل، ونصوص أبي زرعة، ونصوص البخاري في بعض الأحكام.

وتتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة فأخذ عن أبيه وعن محمد بن إبراهيم بن شعيب، وأخذ عن صالح وعبدالله. ابني أحمد بن حنبل، ما يرويانه عن أبيهما، وقد اتصل بجميع أصحاب الإمام أحمد ويحيى بن معين، كما أخذ عن عباس الدوري.

لهذا كان كتابه زاخراً بنصوص الأحكام التي أصدرها جهابذة علم الجرح والتعديل، ومن أعظم كتب الجرح والتعديل التي وصلت إلينا، ومن أغزرها فائدة وأوثقها صلة بنقد الرجال الذين عرفهم تاريخ الحديث. وبهذا يفوق كتاب (التاريخ الكبير للإمام البخاري)، لأنه قلما ذكر البخاري في تاريخه جرحاً وتعديلاً، وهذا لا ينقص من قيمة كتاب البخاري، فربما فعل ذلك عمداً لأنه ألف في الضعفاء كتاباً منفرداً^(١).

وقد قدم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدمة طويلة نفسية هي (تقدمه المعرفة لكتاب الجرح والتعديل). وهي عبارة عن مدخل للكتاب بين فيها أهمية السنة وكيفية تمييز صحيحها من سقيمها. بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في الثبوت والصدق، ثم قدم تراجم مستفيضة للعلماء النقاد المعتمدين في جرح

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٢٨٢ - ٢٨٣، ومباحث في تدوين السنة ص ١٥٨.

الرجال وتعديلهم ، وجعلهم حتى عصره أربع طبقات ، وأراد بهذه التراجم بيان درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم ، وقد ذكر في الترجمة ما تفوق به صاحب الترجمة من علم ، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم ، ومعرفة شعبة بن الحجاج بمراسيل الآثار وعلل الحديث ، وربما كان يهدف من وراء ذلك أن يبين للقارئ أن هؤلاء هم الأشخاص الذين اعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل ، وذلك يكون أدعى للاطمئنان إلى كتابه . لذلك ترجم لهم تراجم طويلة في المقدمة على الرغم من ترجمته لهم في ثنايا الكتاب في أماكنهم الطبيعية على حسب ترتيبه الذي سار عليه . فكأنه بين في المقدمة ورع هؤلاء ومنازلهم العلمية وتقاهم وتمسكهم بالحق ، فبين للقارئ أن هؤلاء لا يمكن أن يصدروا أحكامهم عن جهالة أو هوى . وآخر من ترجم له في المقدمة عمه أبو زرعة عبيدالله بن عبد الكريم الرازي ، وأبوه أبو حاتم الرازي ، وبين أنه درس عليهما وأخذ عنهما .

وفي بداية كتاب (الجرح والتعديل) شرح ابن أبي حاتم بعض ألفاظ الجرح والتعديل ، وبين أنه استوعب الرواة حتى المهملين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح أو التعديل فيهم ، ويذكر أحياناً من ليست له رواية عن النبي ﷺ .

سلك ابن أبي حاتم نفس المسلك الذي سلكه البخاري في كتابه (التاريخ) إلا أنه لم يفعل كما فعل البخاري بتقديم من كان اسمه محمداً على غيره ، بل التزم الترتيب على حسب حروف المعجم ، وكذلك كان يكتفى بالحرف الأول من الاسم واسم الأب ، ولم يراع الحرف الثاني أو الثالث كما فعل المتأخرون أمثال : ابن حجر في كتابه (الإصابة) ، وابن الأثير في كتابه (أسد الغابة) أما تراجمه فتتضمن اسم الراوي واسم أبيه وأحياناً اسم جده وكنيته ونسبته وبعض شيوخته وتلاميذه ،

وربما ساق رواية من مروياته أو أغفل ذلك، وينقل عادة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ويذكر علة الجرح أحياناً.

وسلك مسلك البخاري في ذكره لمكان حديث الشخص والبلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها، وربما حدد السنة التي رحل فيها، ويذكر موقفه من بعض أحداث عصره ووظائف الرواة خاصة القضاة.

وأحياناً يشير إلى صفات المترجم الخلقية والجسمية والعقلية، كما يبين عقيدته خاصة إذا كانت مخالفة لعقائد أهل السنة، ويذكر مصنفاته إن كانت له مصنفات، وقلما يشير إلى طبقة المترجم أو سنة وفاته فمن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم وتراجمه قد تطول وقد تقصر على حسب حال الشخص، ولكن على العموم تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في المقدمة أطول من باقي التراجم.

ثم بعد أن يذكر ما تقدم وغيره ينتقل إلى ألفاظ الجرح والتعديل في حق الشخص الذي يترجم له، وقد يتوسع في ذكر ألفاظ الجرح ويشدد كقوله: كذاب، وضاع، وغير ذلك، كما أنه قد يبالغ في التوثيق، وأحياناً يذكر السبب الذي من أجله ترك حديث هذا الرجل، أو السبب الذي أدى إلى ضعف حديثه.

وقد يذكر أقوال العلماء فيه لا سيما الثقات منهم، وقد بين في عدة مواضع وهم البخاري في كتابه (الضعفاء) حيث ذكر رجالاً لا يستحقون إدخالهم في الضعفاء^(١).

(١) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ٩٠ - ٩٢، ومباحث في تدوين السنة ص ١٥٨ - ١٦٠.

ويقع كتاب (الجرح والتعديل) في أربعة أجزاء كبيرة ضمت (١٨٠٥٠) ترجمة وطبع بالهند سنة (١٣٧٣هـ) في تسع مجلدات ، مجلد للمقدمة ، ومجلدان لكل جزء من أجزائه الأربعة^(١).

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٢٨٥.

الفصل الخامس

تدوين الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه

الكتابة عند العرب

لم يكن العرب قبل الإسلام يعتمدون على الكتابة في حفظ أشعارهم وخطبهم وقصص أيامهم ومآثرهم وأسابيهم، بل اعتمدوا على الذاكرة ونمت ملكة الحفظ عندهم التي وهبهم إياها بارئهم، فنشطت أذهانهم وتفتحت قرائحهم ورهفت أسماعهم، حتى لتجد فيهم خلقاً كثيراً يحفظ الواحد منهم القصيدة الطويلة، والكلمة البليغة لمجرد أن يسمعها مرة مهما كانت طويلة، لذلك اشتهروا بقوة ذاكرتهم وسرعة حفظهم.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود من يعرف الكتابة بينهم، ذلك لأن مجتمع مكة التجاري يحتاج إلى معرفة الكتابة والحساب، ولكن عدد الكاتين كان قليلاً. فوصف العرب بكونهم أمة أمية جاء بسبب عدم معرفة عامتهم القراءة والكتابة، وقد شهد بأمتهم القرآن الكريم حيث قال: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (١).

وكذلك جاءت السنة مؤيدة ذلك حيث روى البخاري ومسلم بسندهما إلى الرسول ﷺ أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا - يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين -» (٢) لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد فيهم

(١) سورة الجمعة : آية ٢.

(٢) فتح الباري ج٤ ص١٢٦ (الطبعة السلفية)، وجهه ص٢٨ - ٢٩ (طبعة الحلبي)، وصحيح مسلم ج٢ ص٧٦١ حديث رقم (١٥).

من يحسن القراءة والكتابة، بل كان هناك أشخاص يعرفون القراءة والكتابة قبل مبعث الرسول ﷺ، حتى رأينا بعض الأمور الهامة كانت تدون وتكتب قبل مبعثه. وخير شاهد على ذلك المعلقات من القصائد التي علقت في الكعبة، كما أن حروف اللغة العربية كانت موجودة^(١).

وهناك ما يدل على وجود بعض الكتابيب، يتعلم فيها الصبيان الكتابة والشعر وأيام العرب، ويشرف على هذه الكتابيب معلمون ذوو مكانة رفيعة أمثال : أبي سفيان بن أمية بن عبد شمس، وبشر بن عبد الملك ، وأبي قيس بن عبد مناف بن زهرة^(٢).

وقد حث الإسلام على العلم، بل وجعل طلبه فريضة على المسلم، قال رسول الله ﷺ : "طلب العلم فريضة على كل مسلم"^(٣).

واهتم النبي ﷺ بتعليم المسلمين القراءة والكتابة، فأذن لأسرى بدر أن يفدوا أنفسهم بتعليم كل واحد منهم عشرة من صبيان الأنصار القراءة والكتابة إذا لم يكن لهم مال^(٤)، وكان بعض المسلمين يتعلمون القراءة والكتابة في مسجد الرسول ﷺ حيث تطوع بعض المعلمين بتعليمهم مثل : عبدالله بن سعيد بن العاص، وسعد ابن الربيع الخزرجي، وبشير بن سعد بن ثعلبه، وأبان بن سعيد بن العاص، فكثر عدد الكاتيب حتى بلغ عدد كتاب الوحي زهاء أربعين كاتباً ، وغيرهم من كتاب الصدقات والرسائل والعهود^(٥).

(١) مباحث في تدوين السنة ص ١٦٢ . (٢) السنة قبل التدوين ص ٢٩٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ج١ ص ٥٠ ، وقد رواه أنس عن الرسول ﷺ ، والحديث في إسناده مقال وفيه كلام كثير، انظر المقاصد الحسنة ص ٢٧٥ - ٢٧٧ حديث (٦٦٠).

(٤) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ١٤ .

(٥) انظر بحوث في تاريخ السنة ص ١٤١ - ١٤٢ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٦٣ .

كتابة الحديث في حياة الرسول ﷺ

ومع وجود عدد من الكتاب في حياة الرسول ﷺ وقيامهم بتدوين القرآن الكريم، فإنهم لم يقوموا بجمع حديث الرسول ﷺ وكتابه بشمول واستقصاء، بل اعتمدوا على الحفظ والذاكرة في أغلبه، ولم يأمرهم النبي ﷺ بذلك، ولعله أراد المحافظة على ملكة الحفظ عندهم، خاصة وأن الحديث تجوز روايته بالمعنى خلاف القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه، ومن ثم فلا تجوز روايته بالمعنى^(١).

والقرآن الكريم وإن امتاز عن سائر كلام البشر بجزالة المعنى، وفخامة اللفظ، وحسن السياق، وكمال النظم، مما أعجز البلغاء عن محاكاته فخرخوا لبلاغته صاغرين، فإنه مع ذلك قد يلتبس الأمر على من ليسوا من فرسان البلاغة، فتشبهه عليهم الآية من القرآن بالحديث من كلام رسول الله ﷺ، فدفعا لهذا الاشتباه، ومنعاً للوقوع في خطر التغيير والتبديل الذي وقع فيه أهل الكتاب من اليهود والنصارى من قبل، منع الرسول ﷺ أصحابه من كتابة السنن وتدوين الأحاديث، حتى يتسع المجال أمام القرآن، ويأخذ مكانه من الحفظ والكتابة معاً، وحتى يثبت في صدور الحفاظ، وتآلفه أسماعهم، وبذلك يزول خطر الالتباس^(٢). وقد وردت أحاديث عن النبي ﷺ، تنهى عن كتابة الحديث كما وردت أحاديث أخرى تسمح بالكتابة وسنذكر هذه الأحاديث ونبين التوفيق بينها.

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ١٤٢.

(٢) الحديث والمحدثون ص ١٢٢، وانظر بحوث في تاريخ السنة ص ١٤٢، والسنة قبل التدوين ص ٢٩٨ - ٣٠٢.

أ- أحاديث النهي عن كتابة الأحاديث

١ - روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه" رواه مسلم^(١) وهذا الحديث أصح ما ورد عن رسول الله ﷺ، في هذا الباب .

٢ - وقال أبو سعيد الخدري : " جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب فأبى"^(٢) . وفي رواية عنه قال : "استأذنا النبي ﷺ ، في الكتابة فلم يأذن لنا"^(٣) .

٣ - روي عن أبي هريرة أنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال : "ما هذا الذي تكتبون : " قلنا : أحاديث نسمعها منك ، قال : "كتاب غير كتاب الله ! أتدرون ؟ ماضل الأمم قبلكم إلا بما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى"^(٤) .

ب - أحاديث الأذن بكتابة الحديث

لقد وردت آثار كثيرة عن النبي ﷺ تبين أباحته لكتابة الحديث نذكر منها ما يلي :

١ - قال عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما : " كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ، بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٨ ص ١٢٩ أو صحيح مسلم فقط ج ٨ ص ٢٢٩، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٦٣ .

(٢) المحدث الفاضل ص ٣٧٩، وتقييد العلم ص ٧٢، وستن الدارمي ج ١ ص ١٩ .

(٣) تقييد العلم ص ٣٣، والإلماع ص ١٤٩ . (٤) تقييد العلم ص ٣٤ .

فأوماً بأصبغه إلى فيه وقال : "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق".
رواه البخاري^(١).

٢ - قال أبو هريرة رضي الله عنه : "ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب". رواه البخاري^(٢).

٣ - روي عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار كان يشهد حديث رسول الله ﷺ، فلا يحفظه، فيسأل أبا هريرة فيحدثه، ثم شكاً قلة حفظه إلى رسول الله ﷺ، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام "استعن على حفظك بيمينك"^(٣).

٤ - روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أنه لما فتح الله على رسوله ﷺ، مكة، قام الرسول ﷺ، وخطب في الناس، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة، فقال : يارسول الله اكتبوا لي، فقال : "اكتبوا له" رواه البخاري ومسلم^(٤).

(١) سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٥، وتقييد العلم ص ٧٤، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧١، ومسند الإمام أحمد ج ١١ ص ٢٤١، حديث رقم (٧٠٢٠)، والمستدرک ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢٨٥ (الخلبي)، وج ١ ص ٢٠٧ [الطبعة السلفية] وتاويل مختلف الحديث ص ٣٦٥، وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٣٦٤، وانظر الإلماع ص ١٤٦، والمحدث الفاضل ص ٣٦٤.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢١٧ (طبعة الخلبي) وج ١ ص ٢٠٦ (الطبعة السلفية) وهو في عدة مواضع، أو صحيح البخاري فقط ج ١ ص ٣٨، وتقييد العلم ص ٨٢، والمحدث الفاضل ص ٣٦٨ حديث رقم ٣٢٨.

(٣) تقييد العلم ص ٦٧، وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٣٥٣.

(٤) مسند الإمام أحمد ج ١٢ ص ٢٣٢ حديث رقم ٧٢٤١، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١ ص ٢١٧ (طبعة الخلبي)، وج ١ ص ٢٠٥ (الطبعة السلفية)، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٠، وتقييد العلم ص ٨٦، والمحدث الفاضل ص ٣٦٣، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٢٨ - ١٢٩.

قال أبو عبد الرحمن - عبدالله بن أحمد - : ' ليس يروى في كتابة الحديث شيء أصح من هذا الحديث ، لأن النبي ﷺ ، أمرهم ، قال : " اكتبوا لأبي شاة" . رواه البخاري (١) .

٥ - روي عن أنس بن مالك أنه قال : قال رسول الله ﷺ " قيدوا العلم بالكتاب" (٢) .

وقد روي من طريق آخر وهو عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : " قيدوا العلم بالكتاب" (٣) .

٦ - روي عن رافع بن خديج أنه قال : قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال : " اكتبوا ذلك ولا حرج" (٤) .

٧ - روي عن ابن عباس أنه قال : لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال : "أئتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده" . قال عمر : إن النبي ﷺ غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلفوا ، وكثر الغلط قال : " قوموا عني ، ولا ينبغي عندي التنازع" رواه البخاري ومسلم (٥) .

٨ - روي عن رسول الله ﷺ أنه كتب : كتاب الصدقات والديات ، والقراض ، والسنن ، لعمر بن حزم وغيره (٦) .

(١) مسند الامام أحمد ج٢ ص ١٢٥ ، وفتح الباري ج١ ص ٢٠٥ (الطبعة السلفية) وهو في عدة مواضع ، والمحدث الفاضل ص ٢٦٨ حديث ، ٣٢٧

(٢) تقييد العلم ص ٦٩ ، وجامع بيان العلم ج١ ص ١٧١ ، والإلماع ص ١٤٧

(٣) للمحدث الفاضل ص ٣٦٥ حديث رقم ٣١٨ . (٤) تقييد العلم ص ٧٣ ، ومجمع الزوائد ج١ ص

١٥١ ، وتدريب الراوي ص ٢٨٦ ، والمحدث الفاضل ص ٣٦٩ .

(٥) فتح الباري ج١ ص ٢١٨ (طبعة الحلبي) ، ج١ ص ٢٠٨ ، ج٣ ص ٦٣٣ (الطبعة السلفية) وصحيح البخاري ج١ ص ٣٩ ، وصحيح مسلم ج٢ ص ١٢٥٧ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج١ ص ٩٥ ، وطبقات ابن سعد ج٢ ص ٣٦ - ٣٧ . (٦) جامع بيان العلم ج١ ص ٧١ .

إن طلب الرسول ﷺ الكتاب واضح في أنه أراد أن يكتب شيئاً غير القرآن، وما كان سيكتبه هو من السنة، ومنعه من الكتابة شدة مرضه، وكان في آخر أيام حياته عليه الصلاة والسلام. فيفهم من هذا أن إباحته عليه الصلاة والسلام، للكتابة كان هو الذي استقر عليه الأمر.

وإذا كانت الأخبار الدالة على إباحة الكتابة، منها خاص كخبر أبي شاة، فإن منها أيضاً ما هو عام لا سبيل إلى تخصيصه، كسماحه لعبدالله بن عمرو بالكتابة، وللرجل الأنصاري الذي شكاه سوء حفظه^(١).

التوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن في كتابة الحديث

حاول العلماء أن يوفقوا بين ما ورد من نهى عن الكتابة، وما ورد من إباحة لها، ولهم في ذلك أربعة أقوال :

القول الأول : إن حديث أبي سعيد الخدري : "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه". موقوف عليه، فلا يصلح للاحتجاج به، وروي هذا الرأي عن الإمام البخاري وغيره^(٢). إلا أننا لا نسلم بهذا، لأنه ثبت عند الإمام مسلم مرفوعاً فيصح الاحتجاج به على النهي عن الكتابة ويعضده ما روينا عن أبي سعيد رضي الله عنه : "استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث فأبى أن يأذن لي"^(٣) والتوفيق ممكن بأحد الأوجه الآتية :

القول الثاني : إن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة وميزوه

(١) السنة قبل التدوين ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) انظر فتح الباري ج ١ ص ٢١٨ (طبعة الحلبي)، والباعث الحديث ص ١٤٨ ، وتدريب الراوي ص ٢٨٧ .

(٣) تقييد العلم ص ٣٢ - ٣٣

من الحديث ، زال هذا الخوف عنهم ، فنسخ الحكم الذي كان مترتباً عليه ، وصار الأمر إلى الجواز ، وإلى ذلك ذهب الرامهرمزي بقوله تعقياً على حديث أبي سعيد الخدري : " وحديث أبي سعيد : حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتاب فأبى " أحسب أنه كان محفوظاً في أول الهجرة ، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن " (١) .

والقول بالنسخ أحد المعنيين اللذين فهمها ابن قتيبة من تلك الأخبار (٢) . وعلى هذا الرأي كثير من العلماء ، وذهب إليه العلامة المعاصر الأستاذ أحمد محمد شاكر (٣) . فبعد أن دعم رأيه بالأخبار التي تبيح الكتابة قال : " كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد ' لا تكتبوا عني فمن كتب عني غير القرآن فليمحاه ' منسوخ ، وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن ، وحديث أبي شاة في أواخر حياة النبي ﷺ ، وكذلك أخبار أبي هريرة - وهو متأخر الإسلام - أن عبدالله بن عمرو كان يكتب ، وأنه هو لم يكن يكتب ، يدل على أن عبدالله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة ، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخراً عن هذه الأحاديث في الأذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة يقيناً صريحاً " (٤) .

القول الثالث : إن النهي في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة ، والأذن في حق من لا يوثق بحفظه كأبي شاة (٥) .

(١) المحدث الفاضل ص ٣٧٩ .

(٢) انظر تاويل مختلف الحديث ص ٣٦٥ .

(٣) انظر الباعث الخيبي ص ١٤٨ .

(٤) انظر الباعث الخيبي ص ١٤٩ .

(٥) انظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ٣٥٤ .

القول الرابع : أن يكون النهى عاماً وخص بالسماح له من كان قارئاً كاتباً مجيداً لا يخطئ في كتابته ، ولا يخشى عليه الغلط ، كعبدالله بن عمرو بن العاص الذي أمن عليه ﷺ ، كل هذا ، فأذن له (١) .

وهذا هو المعنى الآخر الذي فهمه ابن قتيبة من تلك الأخبار .

كتابة الأحاديث في عصر الصحابة

نرى جمهور الصحابة يحجمون عن الكتابة ، ولا يقدمون عليها في عهد الخلافة الراشدة ، حرصاً منهم على سلامة القرآن الكريم من اختلاطه بالحديث ولئلا يشتغل الناس عنه بالقرآن ولما يحفظوه نرى فريقاً منهم أجازها وفعلها ، ومنهم من روي عنه الأمران كراهة الكتابة ثم إجازتها ، وذلك حين زالت علة الكراهية (٢) .

وإليك بعض الآثار التي تدل على كراهة كبار الصحابة لكتابة الحديث :

١- روى الحاكم بسنده عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : " جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ ، وكانت خمسمائة حديث ، فبات ليله يتقلب كثيراً . . . فلما أصبح قال : أي بنية ، هلمي الأحاديث التي عندك فجتته بها ، فدعا بنار فحرقها (٣) .

٢ - وهذا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يفكر في جمع السنة ، ثم لا يلبث أن يعدل عن ذلك ؛ عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) انظر السنة قبل التدوين ص ٣٠٩ ، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٤٥ .

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥

أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك ، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال: إنني كنت أريد أن أكتب السنن ، وإنني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً^(١).

٣ - قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو يخطب في الناس :
"أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحا"^(٢).

ويفسر لنا سبب كراهية هؤلاء الصحابة لكتابة الحديث ما ورد عن إبراهيم بن علية البصري المتوفى سنة (٢٠٠ هـ)؛ أن الصحابة إنما كرهوا الكتاب ، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب، فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن"^(٣).

وما قال الخطيب البغدادي : "إن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لثلا يضا هي بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه"^(٤).

هذا وقد وردت روايات تدل على كراهية صحابة آخرين للكتابة وهم : زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعبدالله بن عباس، وأبو سعيد الخدري، وعبدالله بن عمر، وأبو موسى الأشعري، وقد أوضح كل من هؤلاء الصحابة أن سبب كراهيته كتابة الحديث خوفه من اشتغال الناس بها، وانصرفهم عن القرآن وقد يقال كيف رضوا بإهمال الحديث وعدم كتابته، والجواب أن السنة محفوظة في صدورهم، فأرأوا أن يكتبوا بذلك.

(١) جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٤ ، وتقييد العلم ص ٥٠ ، وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٣ .

(٣) تقييد العلم ص ٥٧ ، وانظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٦٩ .

(٤) تقييد العلم ص ٥٧ .

أما الآثار التي تدل على تجويزهم كتابة الحديث فمنها :

١ - كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنها الرسول ﷺ^(١).

٢ - كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعتبة بن فرقد بعض السنن، ووجد في قائمة سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم^(٢).

وروي عن عمرو بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : "قيدوا العلم بالكتاب"^(٣).

٣ - روي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه كان يحض على طلب العلم وكتابته، فقد قال : "من يشتري مني علماً بدرهم؟ قال أبو خيثمة : يقول : يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم"^(٤).

وكان عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر^(٥).

٤ - وهذه أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها تقول لابن أختها عروة بن الزبير : "يابني ، بلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه، فقال لها : أسمعه منك على شيء ، ثم أعود فأسمعه على غيره (أي ثم أعود فأسمعه من غيرك على لفظ آخر)، فقالت : هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال : لا. قالت : لا

(١) انظر تقييد العلم ص ٨٧، ومسنَد الإمام أحمد ج١ ص ١٨٢ . (٢) الكفاية ص ٣٥٤ .

(٣) تقييد العلم ص ٨٨، وجامع بيان العلم ج١ ص ٧٢ ، والمحدث الفاصل ص ٣٧٧ . حديث رقم (٣٥٨) .

(٤) تقييد العلم ص ٩٠ .

(٥) صحيح البخاري ج١ ص ٣٨ ، وهو في عدة مواضع من الجامع الصحيح ، وفتح الباري شرح صحيح

البخاري ج١ ص ٢٠٤ (الطبعة السلفية) وطبقات ابن سعد ج١ ص ٤٨٦ .

بأس بذلك" (١). فلو كرهت عائشة رضي الله تعالى عنها الكتابة لمنعته ونهته، ولكنه لم يحدث شيء من هذا، بل لم تر بأساً بعمله.

٥ - وردت أخبار عن سماح بعض الصحابة الآخرين بالكتابة مثل : أبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله ابن عمرو بن العاص، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، والحسن بن علي، وعبدالله بن أبي أوفى (٢). وفيمن ذكر من كان يكره الكتابة ثم أجازها!

ولا تناقض في ذلك لأن سبب كراهتهم هو خشية أن تختلط بالقرآن، أما حين يؤمن من ذلك فإنهم كانوا يجيزون كتابة الحديث . ولذلك قد كتب بعضهم الأحاديث في الصحف في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته.

أمثلة من الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث

١ - صحيفة سعد بن عباد الأنصاري (٣)، روى الترمذي أن سعد بن عباد الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث رسول الله ﷺ، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يزوي من هذه الصحيفة، ويروي البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبدالله بن أبي أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرأون عليه ما جمعه بخطه (٤).

٢ - صحيفة عبدالله بن أبي أوفى (٥).

٣ - أحاديث سمرة بن جندب المتوفى سنة (٦٠هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه (٦). وهي على ما يظن أنها الرسالة

(١) الكفاية ص ٢٠٥ . (٢) انظر الإلماع ص ١٤٧ . (٣) سنن الترمذي كتاب الأحكام باب اليمين مع الشاهد . (٤) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٤ . (٥) صحيح البخاري كتاب الجهاد أبواب الصبر عند القتال وإذا لم يقاتل في أول النهار صبر ، ولا تمنوا لقاء العدو . (٦) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٩٨ .

التي بعثها سمرة إلى بنيه، وهي التي يقول فيها ابن سيرين: "في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير" (١).

٤ - كتاب أبي رافع مولي رسول الله ﷺ ، وفيه استفتاح الصلاة (٢).

٥ - كتب أبي هريرة (٣).

٦ - صحيفة جابر بن عبدالله الأنصاري المتوفى سنة (٧٨هـ) (٤).

يروى مسلم في صحيحه أنها في مناسك الحج، ويحتمل أن يكون في بعض أحاديثها حجة الوداع التي ألقى فيها الرسول ﷺ خطبته الجامعة، وكان سيد التابعين قتادة بن دعامة السدوسي يكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول: "لأننا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة" (٥).

٧ - الصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو بن العاص المتوفى سنة (٦٥هـ) (٦). وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير (٧). وقد نقل الإمام أحمد محتواها في مسنده (٨). وهي أصدق وثيقة تاريخية تثبت تدوين الحديث في زمن النبي ﷺ لأنها كانت نتيجة فتوى النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص، وإرشاده الحكيم له (٩).

(١) تهذيب التهذيب ج٤ ص ٢٣٦، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٥.

(٢) الكفاية ص ٣٣٠، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٤٧.

(٣) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٤٧.

(٤) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٣٤٤، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١١٠، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٤٨.

(٥) التاريخ الكبير للإمام البخاري ج٤ ص ١٨٢، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦.

(٦) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣، وتقييد العلم ص ٨٤ - ٨٥.

(٧) أسد الغابة ترجمة عبدالله بن عمرو ج ٣ ص ٢٣٣.

(٨) مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ١٥٨ - ٢٢٦.

(٩) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٦.

٨ - الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه المتوفى سنة (١٣١هـ). دونها ورواها عن أبي هريرة، وتضم (١٣٨ حديثاً)، وقد طبعت بتحقيق الدكتور محمد حميد الله، وقد ذكرت الصحيفة الصحيحة في ما كتبه الصحابة لأنها في الحقيقة لأبي هريرة^(١).

كتابة الحديث في جيل التابعين

إن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على كراهة تدوين الحديث هي التي حملت بعض كبار التابعين على كراهة التدوين، فلما زالت أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً وأخذوا به، وأجمعوا عليه وهو جواز كتابة الحديث، بل آثروه وشجعوا عليه.

ففي عصر كبار التابعين حتى آخر القرن الأول امتنع كثيرون من الكتابة، منهم:

١ - عبيدة بن عمرو السلماني المتوفى (سنة ٧٢ هـ).

٢ - إبراهيم بن يزيد التميمي المتوفى (سنة ٩٢ هـ).

٣ - جابر بن زيد المتوفى (سنة ٩٣ هـ).

٤ - إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى (سنة ٩٦ هـ).

٥ - عامر الشعبي المتوفى (سنة ١٠٣ هـ)^(٢).

لقد حدا الورع الشديد بهؤلاء أن يمتنعوا عن الكتابة لا سيما وأن أخبار الخلفاء الراشدين في تشددهم في قبول الكتابة ماثلة أمامهم ، فلا غرو أن يتأسوا بهم ويقولوا بقولهم، ولا عجب أن يعد الواحد منهم تخليد كتاب عنه خطأ وإثماً، ولذلك قال عبيدة لإبراهيم: " لا تخلدن عني كتاباً" حين علم أنه يكتب عنه^(٢).

(١) بحوث في تاريخ السنة ص ١٤٨ ، وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٣١ - ٣٢.

(٢) جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٧ ، وتقييد العلم ص ٤٥ - ٤٦ - ٤٨.

وإذا بإبراهيم يقف عند هذه الوصية ويقول بعدها " ما كتبت شيئاً قط " (١).

وقد حملت كراهية بعض التابعين للكتابة على أنهم كرهوا تدوين آرائهم وفتاواهم مع الحديث ، وكذلك خوفهم من الاعتماد على الكرايس وإهمال الحفظ . فليس من قبيل الصدفة أو مما يدعو إلى الغرابة أن نرى قولين متباينين : أحدهما يجيز الكتابة بل ويحث عليها، والقول الآخر ينهى عن الكتابة، فالنهي عند خشية اللبس، والأذن عند أمن اللبس.

ولما بدأ الناس يميزون بين فكرة النهي عن كتابة الحديث، وفكرة النهي عن كتابة الآراء الشخصية أجاز كثير من التابعين في مطلع المائة الثانية كتابة الحديث، كما رخص سعيد بن المسيب لعبد الرحمن بن حرملة بذلك عندما شكاه له سوء الحفظ (٢).

وأخذ الشعبي ينبه على فائدة الكتابة ويقول : " إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط " (٣). ويظهر أنه كتب بنفسه بعض العلم ، فقد وجدوا له بعد موته كتاباً في الفرائض والجراحات (٤).

وقتادة بن دعامة السدوسي لم يتردد في إجابة الذي استفتاه في الكتابة بقوله الصريح له : " وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب : " قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى " (٥). وقد روى مثل هذا عن أيوب السختياني (٦). لقد بذلت عدة محاولات لكتابة الحديث فقد سعى عبد العزيز بن مروان والي مصر (من سنة ٦٥هـ إلى سنة ٨٥هـ) إلى جمع الحديث وتدوينه ،

(١) تقييد العلم ص ٦٠ .

(٢) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣ ، وتقييد العلم ص ٩٩ ، والمحدث الفاضل ص ٣٧٧ .

(٣) تقييد العلم ص ١٠ . وانظر المحدث الفاضل ص ٣٧٦ .

(٤) تاريخ بغداد ج ١١ ص ٢٣٢ . (٥) سورة طه : آية (٥٢) ، وانظر تقييد العلم ص ١٠٣ .

(٦) انظر تقييد العلم ص ١١٠ ، وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢١ ، وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣ .

فكتب إلى كثير بن مرة الحضرمي - الذي أدرك سبعين بديراً - أن يكتب له ما سمعه من أحاديث الصحابة سوى أبي هريرة لأن حديثه كان مجموعاً عنده^(١). ولكننا لا نعلم شيئاً من نتيجة هذه المحاولة. ولما جاء ابنه الخليفة الورع التقي عمر ابن عبد العزيز المتوفى سنة (١٠١هـ)، أمر رسمياً بتدوين الحديث بعد أن استند إلى آراء العلماء حيث اطمأن إلى تأييد كثير منهم، فكتب إلى أبي بكر بن حزم عامله على المدينة، قال: "انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنة ماضية، أو حديث عمرة، فاكتبه، فأني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله"^(٢). وأراد منه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية المتوفاة سنة (٩٨هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر المتوفى سنة (١٢٠هـ).

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى علماء المدن الإسلامية الأخرى قال: "انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه"^(٣). ولكن عمر بن عبد العزيز عاجلته المنية قبل أن يبعث إليه أبو بكر بن حزم ما جمعه، وعلى أية حال فإن هذا الجمع لم يكن شاملاً وكان أول من استجاب لطلب الخليفة عمر بن عبد العزيز وحقق له مبتغاه اثناء حياته العالم الشهير عالم الحجاز والشام بل وعالم المسلمين جميعاً الإمام محمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة (١٢٤هـ)، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة، فجمع حديث المدينة ودونه في كتاب، وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلى كل بلد بدفتر من دفاتره^(٤). وكانت هذه هي المحاولة الأولى

(١) تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٢٩

(٢) انظر طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٣٤ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٦.

(٣) فتح الباري ج ١ ص ٢٠٤ (طبعة الحلبي)، وتقيد العلم ص ١٠٥، والتاريخ الصغير للبخاري ص ١٠٥ والتدريب ص ٤٠، والرسالة المستطرفة ص ٤، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٥٠.

(٤) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦، وحلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٣.

لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء، ولذا نجد أن الإمام الزهري قد افتخر بعمله هذا قائلاً: " لم يدون هذا العلم أحد قبلي" (١). وبذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة تدوين الحديث ودأب العلماء على ذلك، وكان لفسو الوضع في الحديث أثر في اهتمامهم بالتدوين حفظاً للسنة ومنعاً للتلاعب فيها، ومن اشتهر بتدوين الحديث:

- ١ - أبو محمد عبدالملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفى سنة (١٥٠هـ) بمكة.
- ٢ - محمد بن إسحاق المتوفى سنة (١٥١هـ) بالمدينة المنورة.
- ٣ - معمر بن راشد المتوفى سنة (١٥٣هـ) باليمن.
- ٤ - سعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة (١٥٦هـ) بالمدينة.
- ٥ - أبو عمرو بن عبدالرحمن بن عمر الأوزاعي المتوفى سنة (١٥٦هـ) بالشام.
- ٦ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المتوفى سنة (١٥٨هـ) بالمدينة.
- ٧ - البديع بن صبيح المتوفى (١٦٠هـ) بالمدينة.
- ٨ - شعبة بن الحجاج المتوفى سنة (١٦٠هـ) بالبصرة.
- ٩ - أبو عبدالله سفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة (١٦١هـ) بالكوفة.
- ١٠ - الليث بن سعد المتوفى سنة (١٧٥هـ) بمصر.
- ١١ - أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار المتوفى سنة (١٧٦هـ) بالبصرة.
- ١٢ - الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة (١٧٩هـ) بالمدينة.
- ١٣ - عبدالله بن المبارك المتوفى سنة (١٨١هـ) بخراسان (٢).
- ١٤ - هشيم بن بشير المتوفى سنة (١٨٨هـ) بواسط.

(١) تدريب الراوي ص ٤١ ، وقواعد التحديث ص ١٤٦ (الطبعة الأولى).

(٢) انظر تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٨٥ ، وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٢٩.

١٥ - جرير بن عبد الحميد الضبي المتوفى سنة (١٨٨هـ) بالري.

١٦ - عبدالله بن وهب المتوفى سنة (١٩٧هـ) بمصر^(١).

١٧ - سفيان بن عيينه المتوفى سنة (١٩٨هـ) بمكة.

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم، وكانت طريقتهم في جمع الحديث أنهم يضعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يضمنون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها في مصنف واحد، ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين^(٢). وفي مطلع القرن الثالث استمر نشاط العلماء في تدوين الحديث، وبدأوا يقصرون المصنفات على الأحاديث حاذفين أقوال الصحابة والتابعين من كتب الحديث، وقد رتبوا الأحاديث على طريقة المسانيد بأن جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة وإن تباينت المواضيع التي تناولتها. ومن أشهر هذه المصنفات والمسانيد التي وصلت إلينا ما يلي :

١ - مسند معمر بن راشد المتوفى سنة (١٥١هـ) ويقع في عشرة أجزاء فقدت منها الخمسة الأجزاء الأولى.

٢ - موطأ الإمام مالك المتوفى سنة (١٧٩هـ) وهو مطبوع.

٣ - مسند الطيالسي المتوفى سنة (٢٠٤هـ) طبع في حيدر أباد الدكن بالهند عام ١٣٢١هـ.

٤ - مسند عبدالله بن الزبير الحميدي المتوفى سنة (٢١٩هـ)، وهو مطبوع.

٥ - مصنف ابن أبي شيبة المتوفى سنة (٢٣٥هـ).

(١) انظر تدريب الراوي ص ٤٠، والسنة قبل التدوين ص ٣٣٧-٣٣٨، وبحوث تاريخ السنة ص ١٥٠-١٥١.

(٢) الحديث والمحدثون ص ٢٤٤.

٦ - جامع عبدالله بن وهب المتوفى سنة (١٩٧هـ).

٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤٠هـ) وهو مطبوع.

٨ - مسند إسحاق بن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨هـ) وهو مخطوط.

٩ - مسند عبدالله بن عبدالرحمن الدرامي المتوفى سنة (٢٥٥هـ).

وقد طبع منه المجلد الأول بدمشق وبقية الأجزاء لا تزال مخطوطة.

وهذه المسانيد لم تقتصر على جمع الحديث الصحيح، بل احتوت على الأحاديث الضعيفة أيضاً ولم ترتب على أبواب الفقه، مما يجعل من الصعوبة الإفادة منها إلا من قبل العلماء المتضلعين في الحديث وعلومه، وكذلك فإن طريقة الترتيب تجعل من الصعوبة الوقوف على الحديث في حكم معين وذلك لعدم ترتيبها على حسب أبواب الفقه.

ولم تدون السنة وحدها مرتبة على حسب أبواب الفقه إلا في عهد أتباع التابعين أمثال : محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ) حيث صنف كتابه (الجامع الصحيح)، وجرى على منواله الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة (٢٦١هـ) في صحيحه .

وقد اعتبر العلماء صحيحي البخاري ومسلم أصح كتب الحديث، وقد اعتمد كل منهما في تصنيف كتابه على كتب المسانيد التي تلقاها سماعاً من شيوخه الذين صنفوها أو نقلوها، إضافة إلى الروايات الشفهية التي أضافها البخاري ومسلم إلى صحيحهما، وبذلك حفظا مادة كثير من كتب المسانيد المفقودة.

وقد تابعهم في الترتيب علي أبواب الفقه معاصروهم والمتأخرون عنهم منهم :

١ - أبو داود المتوفى سنة (٢٧٥هـ) في السنن.

٢ - ابن ماجه المتوفى سنة (٢٧٣هـ) في سننه .

٣ - الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ) في جامعه .

٤ - النسائي المتوفى سنة (٣٠٣هـ) في سننه .

وقد اعتبر العلماء القرن الثالث أسعد عصور السنة وأزهاها، ففيه دونت الكتب الستة الصحيحة .

وقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها بحذف الأسانيد أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها، لذلك اعتبر الحافظ الذهبي رأس سنة ثلاثمائة للهجرة الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث^(١) .

وهكذا مر الحديث النبوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مضبوطاً خالصاً من كل شائبة^(٢) .

أهم الكتب المؤلفة في الحديث

١ - موطأ الإمام مالك (٩٣ - ١٧٩هـ)

الإمام مالك هو أبو عبدالله مالك بن أنس إمام دار الهجرة ومحدثها المشهور وأحد علمائها المبرزين، ولد بمدينة رسول الله ﷺ، عام ٩٣هـ على أرجح الأقوال، وبقي فيها حتى توفي في عام ١٧٩هـ .

تلقي العلم من كبار العلماء والفقهاء والمحدثين . وأشهرهم الإمام الزهري، وبقي مكباً على طلب العلم حتى ذاع صيته في البلاد وتهافت إليه طلاب العلم من كل حذب وصوب^(٣) .

(١) لسان الميزان ج ١ ص ٨ . (٢) انظر السنة قبل التدوين ص ٣٣٧ - ٣٤٠ ، وعلوم الحديث ومصطلحه

ص ٤٨ - ٤٩ ، وبحوث في تاريخ السنة ص ١٥٤ - ١٥٥ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٨٤ - ١٨٥ ،

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨٤ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٨٦ .

سبب كتابته الموطأ.

طلب الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور إلى الإمام مالك أن يجمع ما ثبت لديه، ويدونه في كتاب، ويوطئه للناس، ويتجنب فيه شدة ابن عمر، وتخفيف ابن عباس، فألف كتابه هذا وعرضه على سبعين عالماً من علماء المدينة، فكلهم واطأه عليه، لذلك سماه بهذا الاسم (الموطأ). وقد تهافت أكثر أئمة الفقه والعلماء الذين جاؤوا بعد الإمام مالك أو كانوا في عصره على دراسة الموطأ، لأن إمام دار الهجرة بذل فيه جهداً عظيماً وسهراً طويلاً حتى استطاع أن يتم جمعه ويحصه^(١).

ترتيبه للموطأ :

رتب الإمام مالك كتابه الموطأ على حسب ترتيب أبواب الفقه فذكر في كل باب ما جاء فيه من الحديث عن النبي ﷺ ثم ما ورد من الآثار عن الصحابة والتابعين، وكانوا في جمهورتهم من أهل المدينة، لأن مالكاً رحمه الله لم يغادرها، لذا أعطى إجماع أهل المدينة ميزة واعتبره من مصادر التشريع، وأحياناً يفسر كلمات الحديث بعد سرده ويبين المراد من بعض عباراته ويذكر ما عليه العمل أو الأمر المجتمع عليه في المدينة، ويتبع الحديث تفسير كلمة لغوية أو بيان المراد من بعض الجمل^(٢).

منزلة الموطأ في كتب الحديث :

اختلفت آراء العلماء في شأن موطأ مالك إلى عدة أقوال :

القول الأول : إنه مقدم على الصحيحين البخاري ومسلم لمكانة الإمام مالك

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٢٤٦ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٨٧ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨٦ ، والحديث المحدثون ص ٢٤٦ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٨٩ .

رحمه الله تعالى ولما عرف عنه من الورع والتثبت والتمحيص، وهو رأي جمهور المالكية.

القول الثاني : إن موطأ الإمام مالك في مرتبة الصحيحين ومنهم الإمام الدهلوي كما أشار في كتابه (حجة الله البالغة) ونحن نميل إلى هذا الرأي لأن أحاديث الموطأ المسندة المتصلة قد استوعبها كل من البخاري ومسلم في صحيحهما.

القول الثالث : جعلوا درجة كتاب الإمام مالك دون مرتبة الصحيحين ، وهو رأي جمهور المحدثين^(١).

ويمكن توجيه هذا الرأي بأنه قد اشتمل على المراسيل والمعلقات وطائفة من فتاوى الفقهاء وآراء الصحابة.

عدد أحاديث الموطأ :

اختلف العلماء في عدد أحاديث الموطأ: قال أبو بكر الأبهري : جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة والتابعين، ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً ، المسند منها ستمائة، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون.

وقال ابن حزم : (أحصيت ما في الموطأ لمالك ، وما في حديث سفيان بن عيينه ، فوجدت في كل منهما من المسند خمسمائة حديثاً ونيفاً ، وثلاثمائة مرسلًا ونيفاً ، وفيه نيف وسبعون حديثاً ، قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء) انتهى، والأحاديث التي وسمها بالضعف

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ، والحديث والمحدثون ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٨٩ - ١٩٠ .

إن سلم له قوله إنما هي في غير الأحاديث المتصلة المسندة، وقد تولى مالك تنقيح أحاديث الموطأ عندما قرئ عليه على مدى السنين، فلا غرابة إذا رأينا أن الروايات تختلف في عدد أحاديث الموطأ^(١).

روايات الموطأ :

روايات الموطأ كثيرة، والذي اشتهر منها يبلغ الثلاثين نسخة، وكثيراً ما يقع بينها الاختلاف بالتقديم والتأخير، والزيادة والنقصان حسب تزيد الرواة فيها. ومن أشهرها: موطأ يحيى بن يحيى، موطأ ابن بكير، موطأ أبي مصعب، موطأ ابن وهب، موطأ الإمام محمد بن الحسن^(٢).

شروح ومختصرات الموطأ :

اعتنى أهل الحديث بهذا الكتاب بعناية فائقة، فشرح بعده شروح، واختصر عدة اختصارات، ومن أشهر الشراح، ابن عبد البر القرطبي، شرحه في شرحين : الأول التمهيد ، والثاني الاستذكار، وكذلك شرحه أبو بكر بن العربي والسيوطي، والزرقاني، والدهلوي، واللكنوي. وأشهر من اختصره : ابن عبد البر، وأبوسليمان الخطابي، وابن رشيح القيرواني وغيرهم^(٣).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨٨ - ٤٨٩ ، والحديث والمحدثون ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨٨ والحديث والمحدثون ص ٢٤٩ - ٢٥٠ . ومباحث في تدوين السنة ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٨٩ ، والحديث والمحدثون ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٢ .

٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ)

هو الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ولد ببغداد سنة (١٦٤هـ)، فاستمع إلى معظم العلماء فيها، وأولهم أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، حتى علا شأنه وأصبح في الذروة من الضبط والحفظ، توفي في بغداد ودفن فيها سنة (٢٤١هـ) رحمه الله رحمة واسعة.

ترك الإمام أحمد عدة كتب، من أشهرها مسنده، ومسند الإمام أحمد بن حنبل من أعظم ما دون في الإسلام، ومن أجمع كتب الحديث التي كتب لها البقاء، وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في أمر دينه ودنياه^(١).

ترتيبه للمسند :

سلك الإمام أحمد بن حنبل في ترتيبه مسلماً يتفق وطريقة أهل طبقتة، فهو يذكر الصحابي ثم يورد ما رواه عن رسول الله ﷺ من الأحاديث غير ناظر إلى ترتيبها حسب موضوعاتها، ثم ينتقل إلى صحابي آخر فيذكره ويذكر أحاديثه جميعها، وهكذا^(٢).

عدد أحاديث المسند :

لقد اشتمل مسند الإمام أحمد على أربعين ألف حديث ، منها عشرة آلاف حديث مكررة، اختارها وانتخبها من نحو سبعمائة وخمسين ألفاً أي ثلاثة أرباع المليون حديث، وقد أخرج أحاديث مسنده عن قرابة ثمانمائة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. ولم يشتمل مسند الإمام أحمد على كل أحاديث الرسول

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٩٧ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٩٨ ، والحديث والمحدثون ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٤ .

الكريم ﷺ ، حيث قيل أن هناك عدداً من الصحابة لم يرو عنهم ، لأنه لم يبلغه عنهم شيء^(١) .

موقف العلماء من أحاديث المسند :

اختلف العلماء في درجة أحاديث المسند إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : إن كل ما ورد فيه من الأحاديث حجة ، ولا يوجد فيه إلا الصحيح ومن القائلين بهذا القول أبو موسى المدني ، والشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي وحجتهم في ذلك : ما روي عن الإمام أحمد نفسه ، قال في مسنده : « ما اختلفتم فيه من حديث رسول الله ﷺ ، فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة » .

القول الثاني : إن في المسند الحديث الصحيح والضعيف والموضوع ، ومن القائلين بهذا القول : ابن الجوزي ، والعراقي . فمن حكم على بعض أحاديثه بالوضع نظر إلى ما زاده فيه أبو بكر القطيعي وعبدالله بن الإمام أحمد .

القول الثالث : إن في المسند الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن ، ومن أشهر القائلين بهذا القول : الإمام ابن تيمية ، والسيوطي ، وابن حجر العسقلاني والحافظ الذهبي ، فقد قال الإمام السيوطي في خطبه الجامع الكبير : « وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ، فإن الضعيف الذي يقرب من الحسن »^(٢) .

الجمع بين أقوال العلماء في مسند أحمد:

يمكن إرجاع القولين الأولين إلى القول الثالث وبذلك لا يكون هناك خلاف في درجة أحاديث المسند فمن حكم على بعض أحاديثه بالوضع نظر إلى ما زاده فيه

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٩٨ ، والحديث والمحدثون ص ٣٧٠ ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٤ . (٢) انظر الحديث والمحدثون ص ٣٧٢ - ٣٧٤ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٩٨ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٦ - ١٩٧ .

أبو بكر القطيعي وعبدالله بن الإمام أحمد ، والقول بحججه ما فيه من الأحاديث لا ينافي القول بأن فيه الضعيف فإن الضعيف فيه دائر بين الحسن لذاته والحسن لغيره وكلاهما مما يحتج به عند العلماء .

عناية الأمة بالمسند :

لقد اعتنى العلماء بهذا السفر الجليل اعتناءً فائقاً، وذيلت عليه بعض الذبول ورتب بعض الترتيب، وتصدى لشرحه أكثر من واحد. فقد رتب المسند على الأبواب ترتيباً متقناً مهذباً معاصرنا الفاضل الشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي، وسمى ترتيبه « الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، وجعله في سبعة أقسام: ١ - قسم التوحيد وأصول الدين. ٢ - قسم الفقه. ٣ - قسم التفسير، ٤ - قسم الترغيب. ٥ - قسم الترهيب. ٦ - قسم التاريخ، ٧ - قسم القيامة وأحوال الآخرة. ثم شرح كتابه هذا وخرج أحاديثه في كتاب آخر سماه « بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني». وقد نهض الشيخ أحمد محمد شاكر أحد علماء الحديث في مصر وحقق كتاب المسند، فخرج أحاديثه ورقمها، وجعل لها فهرس للموضوعات، وخدم المسند خدمة علمية جليلة، بتعليقاته القيمة، وردوده لبعض الشبهات في بعض المواطن منه، ولكنه لم يتم طبعه ولا تأليفه والمطبوع منه قليل بالنسبة لباقيه^(١).

المسند الذي بأيدي الناس اليوم

والمسند الذي بأيدي الناس اليوم ليس كله من رواية الإمام أحمد ولكن أضاف فيه ابنه عبدالله زيادات ليست من رواية أبيه وكذلك فعل الإمام أبو بكر القطيعي

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٣٧٥ - ٣٧٧، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٨.

راوية المسند عن عبدالله بن الإمام أحمد ، قال الأستاذ المحدث الشيخ أحمد البنا في مقدمة الفتح الرباني : « بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام : ١ - قسم رواه أبو عبدالرحمن عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه سماعا منه وهو المسمى بمسند الإمام أحمد وهو كبير جداً، يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب . ٢ - قسم سمعه عبدالله من أبيه ومن غيره وهو قليل جداً. ٣ - قسم رواه عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبدالله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول ، ٤ - وقسم قرأه عبدالله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل ، ٥ - وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده ، ٦ - وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبدالله وأبيه رحمهما الله تعالى وهو أقل الجميع ، فهذه ستة أقسام وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فإنه من زوائد عبدالله ، والسادس فإنه من زوائد القطيعي»^(١) سمع المسند من الإمام أحمد أولاده الثلاثة صالح وعبدالله وحنبلي ، قال عثمان بن السباك : حدثنا حنبلي قال جمعنا أحمد بن حنبلي أنا وصالح وعبدالله وقرأ علينا المسند وما سمعنا غيرنا ، وقال لنا : هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة»^(٢) .

٣ - صحيح الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ)

الإمام البخاري هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، ولد ببخارى في يوم الجمعة ١٣ شوال سنة (١٩٤هـ) بدأ يحفظ الحديث وهو شاب

(١) الحديث والمحدثون ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، نقلا عن مقدمة الفتح الرباني ص ١٩ وما بعدها .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٧١ .

ورحل في سبيله حتى طاف أشهر الأمصار الإسلامية التي عرفت بالحديث ، وكان آية في الحفظ وقوة الذاكرة والبصر بعلى الأسانيد ومتونها .

الباعث للإمام البخاري على تأليفه لجامعه الصحيح :

١ - رأي البخاري أن كتب السنة التي دونت في عصره وقبله جامعة بين الصحيح والحسن والضعيف من الأحاديث ويصعب على الباحث أن يميزها إلا إذا كان من أهل الخبرة التامة .

٢ - لا يستطيع الباحث أن يجمع الأحاديث التي تتعلق بموضوع واحد من الأحكام الشرعية لأن الكتب لم تكن مرتبة على حسب المواضيع .

٣ - بعض أهل الحديث ورواته أهملوا فقه الأحاديث ومعانيها وفوائدها إلى مجرد الحفظ والرواية وهذا جعلهم يعجزون عن مناهضة أهل البدع، والأهواء بالحجة والبرهان .

٤ - شاعت الأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة التي دست في أحاديث رسول الله ﷺ .

٥ - أوغل بعض المنتسبين إلى أهل الرأي في مخالفة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ (١) .

٦ - سمع الإمام البخاري شيخه إسحاق بن راهويه يقول لتلاميذه : « لو جمعتكم كتاباً مختصراً بصحيح سنة رسول الله ﷺ قال البخاري : « فوق ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح » (٢) .

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٠ ، والحديث والمحدثون ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ومباحث في تدوين السنة ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وهدى الساري مقدمة فتح الباري ص ٦-٧ (الطبعة السلفية) .

(٢) هدى الساري مقدمة فتح الباري ص ٧ (الطبعة السلفية) .

ترتيبه للجامع الصحيح :

استغرق الإمام البخاري في جمعه وتمحيصه وتأليفه ستة عشر عاماً، وما وضع فيه حديثاً إلا بعد أن يتوضأ ويصلي ركعتين، وخرجه من ستمائه ألف حديث، ولم يخرج فيه إلا ما صح عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل وتجرد من الأحاديث الضعيفة الحسنة واقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط. وقد صنفه على أبواب العلم والفقه، وجرى على تقطيع الحديث إلى أقسام يذكر في كل باب القسم الذي يناسبه^(١).

عدد أحاديثه :

وقد ذكر الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري أن عدد ما فيه من الأحاديث بالمكرر سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون سوى المعلقات والمتابعات وبغير المكرر من المتون الموصولة ألفان وستمائة واثنان^(٢).

رواته :

سمعه منه نحو من تسعين ألفاً من أشهرهم : أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري المتوفى سنة (٣٢٠هـ)، وكان سماعه للصحيح مرتين، وإبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، وكان من الحفاظ وله تصانيف، وتوفي سنة (٢٩٤هـ)، وحماد بن شاکر النسوي توفي حوالي سنة (٢٩٠هـ) وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي المتوفى سنة (٣٢٩هـ) وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه، كما جزم به ابن ماكولا وغيره^(٣).

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٠ - ٥٠١ ، والحديث والمحدثون ص ٣٧٨ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٠

(٢) انظر مقدمة فتح الباري ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠١ ، والحديث والمحدثون ص ٣٧٩ ، وتدريب الراوي ص ٤٩ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٠ .

(٣) انظر هدى الساري مقدمة فتح الباري (الطبعة السلفية) والحديث والمحدثون ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

شروحه :

احتل صحيح البخاري المكان الأول بعد القرآن الكريم، قال عنه الحافظ الذهبي: « وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، فلو رحل الرجل لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته» ولم يعن علماء الإسلام بكتاب - بعد القرآن - كما عنوا بصحيح البخاري، فعكف الناس على دراسته وحفظه حتى بلغ الذين كتبوا حوله ما بين شرح واختصار وترجمة رجال عدداً كبيراً جداً، وبلغ عدد شروحه فحسب اثنين وثمانين شرحاً ومن أشهر هذه الشروح أربعة :

- ١- شرح الإمام بدر الدين الزركشي، وسماه بالتنقيح.
- ٢- شرح العلامة العيني الحنفي في كتاب سماه (عمدة القارئ).
- ٣- شرح جلال الدين السيوطي في كتاب سماه . التوشيح).
- ٤- شرح الحافظ بن حجر العسقلاني، وسماه (فتح الباري)، وهو أجل هذه الشروح وأوفاهها وأكثرها شهرة وفائدة^(١).
- ٥- شرح القسطلاني وهو ملخص من فتح الباري وعمدة القارئ وسماه «إرشاد الساري».

٤- صحيح مسلم (٢٠٤ - ٢٦١هـ)

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، إمام محدث مشهور، ولد بمدينة نيسابور سنة (٢٠٤هـ)، وطلب العلم منذ صباه، ورحل في سبيله إلى معظم

(١) انظر السنة ومكائنها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٢، والحديث المحدثون ص ٣٧٩ ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٠ - ٢٠٣.

الأقطار الإسلامية، وأخذ عن شيوخها، وكان شديد الإعجاب بالإمام البخاري، واقتدى به في وضع جامعه الصحيح، وتوفي ودفن بنيسابور سنة (٢٦١هـ)^(١).

الباعث للإمام مسلم على تأليف الجامع الصحيح :

١- جمع الإمام مسلم طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ المشتملة على أحكام الدين وسننه وغير ذلك قاصداً بذلك أن يقربها للباحثين في الفقه الإسلامي وغيره، وذلك لأن المصنفات في ذلك العصر كانت صعبة المأخذ، لترتيبها على المسانيد وعدم اقتصارها على الصحيح.

٢- رأى مسلم رحمه الله ما كان من القصاص والزنادقة وجهلة المتصوفة في خداع العامة وإغرائهم بالمناكير وحشوهم لأذهان الناس بالإساطير. فأراد أن يجذب عامة أهل العلم إلى نور الشريعة، ويقدم لهم كتاباً في الصحاح من أحاديث رسول الله ﷺ تطمئن قلوبهم إليها، ويتعدون عن هذه الطوائف المفسدة^(٢).

ترتيب الإمام مسلم لجامعه الصحيح :

لقد صنف الإمام مسلم كتابه الجامع الصحيح على أبواب الفقه، وضمنه كثيراً من الأحاديث الصحيحة، من أحاديث رسول الله ﷺ وقد سلك الإمام مسلم في جمع كتابه طريقة واحدة حكيمة جعلته سهل التناول قريب المأخذ، فقد كان يجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد، ويذكر طرق إسناد الحديث التي يرتضيها، ويورد أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة بأسلوب موجز سهل، واحتياط شديد في المتن والسند وقسم الإمام مسلم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٣ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٤

(٢) الحديث والمحدثون ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

القسم الأول : مارواه المتقنون من الحفاظ .

القسم الثاني : ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان .

القسم الثالث : مارواه الضعفاء المتروكون .

وكان في جمعه لكتابه يبدأ بالقسم الأول، فإذا فرغ منه أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه^(١) .

عدد أحاديثه :

اختار الإمام مسلم أحاديث كتابه (الجامع الصحيح) من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وقد أحتوى على أربعة آلاف حديث من الأحاديث الصحيحة غير المكررة، أما مجموع ما اشتمل عليه بالأحاديث المكررة، فبلغ سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً^(٢) .

شروحه ومختصراته :

لقد تصدى كثير من العلماء والأئمة الحفاظ لكتاب الإمام مسلم بالشرح وقد ذكر منها خمسة عشر شرحاً ، من أشهرها وأجلها شرح الإمام الحافظ يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) .

وقد اختصره أيضاً عدد من العلماء ومن أشهر مختصراته: تلخيص كتاب مسلم لأحمد بن عمر القرطبي المتوفى سنة (٦٥٦هـ) ، ومختصر الحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري المتوفى سنة (٦٥٦هـ)^(٣) .

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٤ ، والحديث والمحدثون ص ٣٨٢ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٤ - ٢٠٥ . (٢) انظر تدريب الراوي ص ٥١ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٤ ، والحديث والمحدثون ص ٣٨١ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٤ . (٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٤ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٧ .

المفاضلة بين الصحيحين :

التزم كل من البخاري ومسلم أن لا يخرج في كتابه غير الأحاديث الصحيحة وأجمع العلماء على أنهما أصح كتب الحديث، وكتاباهما وإن اشتركا في أصل الصحة ولكن صحيح البخاري أفضل من صحيح مسلم، وذلك للأمر التالية:

١- اشتراط الإمام البخاري لقبول الرواية : اللقى بين الراوي وشيخه ولو مرة واحدة، ولم يكتف بالمعاصرة مع إمكان اللقى كما فعل الإمام مسلم.

٢- دقة نقد الإمام البخاري واحتواء كتابه على استنباطات فقهية لا توجد في صحيح الامام مسلم، ولم يتطرق لها.

٣- شدة تحري البخاري في أمر الرجال الذين روى عنهم، حتى نجد أن الذين أخذ عليهم بعض الشيء في كتابه بلغوا ثمانين رجلاً، بينما بلغ عدد الرجال الذين قيل فيهم في صحيح مسلم مائة وستين رجلاً، كما أن الإمام البخاري لم يكثر من إخراج أحاديثهم.

٤- قلة الأحاديث التي انتقدت على الإمام البخاري من جهة الشذوذ ، والإعلال، فقد بلغت عند البخاري .ثمانية وسبعين بينما بلغت عند الإمام مسلم مائة وثلاثين حديثاً .

ومن أجل ذلك ذهب جمهور العلماء إلى ترجيح البخاري على مسلم، وأنه أعلم منه في الحديث، وقد اعترف له مسلم بذلك . ومع ذلك انتشر كتاب مسلم واشتهر في كافة الأمصار، حتى نجد أن بعض المغاربة فضله على صحيح البخاري للأسباب التالية:

١- إن صحيح مسلم يمتاز على صحيح البخاري بإيراد الأحاديث المتجانسة في مكان واحد ولكن البخاري لم يلتزم ذلك .

٢- إن الإمام مسلم لم يقطع الحديث، ولم يكرر الإسناد، وإنما جمع ما ورد في الحديث كله في باب واحد، جمع فيه طرقه، وأورد أسانيد المتعددة والفاظه المختلفة، مما جعله أسهل تناولاً على الطالب من صحيح البخاري^(١).

٥- سنن النسائي (٢١٥ - ٣٠٣هـ)

مؤلفه : هو أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب الخراساني الحافظ إمام عصره في الحديث ، وقدوتهم في الجرح والتعديل . ولد سنة (٢١٥هـ) بنساء بلدة مشهورة في خراسان ، وسمع من أئمة الحديث بها، ثم غادرها إلى الحجاز ومصر والشام والعراق والجزيرة وكان ورعاً تقياً حافظاً بارعاً في علوم الحديث، حتى قال عنه الحافظ الذهبي إنه كان أحفظ من مسلم، توفي رحمه الله في مدينة الرملة سنة (٣٠٣هـ)^(٢) صنف النسائي كتابه (السنن الكبرى) على أبواب الفقه، وقد اشتمل على الحديث الصحيح والمعلول، ولم يخرج فيه عن راو أجمع النقاد على تركه . وذكر أنه لما ألف السنن الكبرى وقدمها إلى أمير الرملة بفلسطين، قال له الأمير أكل ما في هذا صحيح؟ قال : لا ، قال فجرد الصحيح منها، فاستخلص النسائي من السنن الكبرى كتابه (السنن الصغرى) وسماها (المجتبى) . وكل ما في كتاب المجتبى صحيح عند النسائي، فقد روي عنه رضي الله تعالى عنه أنه قال « كتاب السنن » بعضه صحيح وبعضه معلول، والمتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله .

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٤ ، والحديث والمحدثون ص ٣٨٩ - ٣٩٢ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٢٠ / ٢٢١ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٥ ، وعلوم الحديث ومصطلحه هامش ص ١١٩ - ١٢٠ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٨ .

ودرجة المجتبي بين كتب الحديث تأتي بعد البخاري ومسلم، وقد امتاز على سنن أبي داود والترمذي لتحري مؤلفه واحتياطاته في أمر الرجال وفحصه الشديد عن حال الرواة.

قال الحافظ بن حجر: "كم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين". فشرط النسائي في المجتبي هو أقوى الشروط بعد الصحيحين مما جعله عظيماً في نظر أهل العلم.

ولقد تصدى العلماء لهذا الكتاب بالشرح والاختصار، وأهم شروحه: شرح جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) في كتاب مختصر سماه (زهر الربى على المجتبي)، وشرحه أيضاً محمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة (١١٣٨هـ). اقتصر فيه على ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ وإيضاح الغريب والإعراب^(١). وقد طبع هذا الكتاب بشرحيه المذكورين أكثر من مرة في ثمانية أجزاء، ومن أجود طبعاته المحققة (سنن النسائي بالتعليقات السلفية) بتحقيق الاستاذ محمد عطاء الله الفوجباني، طبع المطبعة السلفية بلاهور في باكستان سنة (١٣٧٦هـ).

٦ - سنن أبي داود (٢٠٢ - ٢٧٥هـ)

مؤلفه هو سليمان بن الأشعث بن إسحق الأزدي السجستاني، ولد سنة (٢٠٢هـ)، ورحل في سبيل طلب العلم إلى أكثر الأمصار الإسلامية، فزار العراق والشام ومصر وخرسان وأخذ من علمائها والتقى بمشايخ البخاري ومسلم

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٥، والحديث والمحدثون ص ٤١٠ - ٤١١، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٠٨ / ٢٠٩.

كالإمام أحمد، وابن أبي شيبه، وقتيبة بن سعيد وغيرهم، وأخذ عنهم.
كان عالماً ورعاً تقياً حافظاً أثنى عليه العلماء، قال فيه الحاكم أبو عبدالله :
"كان أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافع". توفي رحمه الله في
البصرة سنة مائتين وخمسة وسبعين هجرية^(١).

صنف أبو داود كتابه على أبواب الفقه، واقتصر فيه على السنن والأحكام، فلم
يذكر فيه القصص والمواعظ والأخبار والرفائق، فكتابه خاص بأحاديث الأحكام
ولم يقصد فيه تخريج الحديث الصحيح فقط. بل أخرج فيه الصحيح والحسن وما
دون ذلك، وكثيراً ما فيه نكارة أو ضعف شديد.

انتقى أبو داود سننه من عدد كبير من أحاديث رسول الله ﷺ، فقد اختار
أحاديثه من (خمسمائة الف حديث) فبلغت أحاديث السنن (أربعة آلاف وثمانمائة
حديث).

جاء كتابه جامعاً لأبواب الفقه والأحاديث التي استدلت بها فقهاء الأمصار، وبنوا
عليها الأحكام، حتى قالوا: "إنها تكفي المجتهد بعد كتاب الله تعالى".

قال فيه الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنة (٣٢٨هـ) في كتابه (معالم
السنن): "اعلموا رحمكم الله تعالى أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم
يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكماً
بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فالكل منه ورد ومنه شرب
وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض. فأما
أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج

(١) انظر السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٦، ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٠.

ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاء . إلا أن كتاب أبي داود أحسن وصفاً وأكثر فقها^(١) .

كان أبو داود يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب، أما الحديث الذي فيه وهن شديد فإنه يبينه، كما نقل عنه ابن الصلاح : " وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وفيه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"^(٢) . تلقى العلماء كتاب السنن لأبي داود بالقبول ، فمنهم من اختصره ، ومنهم من شرحه ومن أشهر العلماء الذين شرحوه: الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنة (٣٢٨هـ) في كتاب سماه (معالم السنن في مجلدين، وقطب الدين أبو بكر اليميني الشافعي المتوفى سنة (٦٥٢هـ) في أربع مجلدات كبار، وشهاب الدين الرملي المتوفى سنة (٨٤٨هـ) . واختصرها الحافظ عبد العظيم المنذري صاحب كتاب (الترغيب والترهيب) المتوفى سنة (٦٥٦هـ) وقد شرحه من المعاصرين الشيخ محمود خطاب السبكي في شرح مستفيض ولكنه لم يتمه^(٣) .

٧ - سنن الترمذي (جامع الترمذي) (٢٠٩ - ٢٧٩هـ)

مؤلفه : هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، ولد بترمذ سنة (٢٠٩هـ) ، رحل وطاف البلاد شرقاً وغرباً وأخذ عن الخرسانيين، والعراقيين والحجازيين أمثال : قتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن موسى ، وسفيان بن وكيع ،

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٦ ، والحديث والمحدثون ص ٤١١ - ٤١٢ ومباحث في تدوين السنة ص ٢١١ .

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٦ - ٥٠٧ ، والحديث والمحدثون ص ٤١٣ - ٤١٤ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٢ .

(٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٧ ، والحديث والمحدثون ص ٤١٤ ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٣ .

ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهم، حتى أصبح إماماً في الحديث بجانب أنه كان مشتهراً بالزهد والورع، والتقى والحفظ، وقد وثقه العلماء، قال فيه أبو يعلى الخليلي: "ثقة متفق عليه". ويكفي في توثيقه أن إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري كان يعتمد عليه ويأخذ عنه، توفي رحمه الله بترمز سنة (٢٧٩هـ)^(١).

صنف الترمذي كتابه (الجامع)، والذي يقال له (السنن) على حسب أبواب الفقه، وجعله مشتملاً على الحديث الصحيح والحسن والضعيف مبنياً درجة كل حديث في موضعه من الكتاب مع بيان السبب الذي أدى إلى تضعيف الحديث كما بين مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار واختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأشار إلى ما عداه، وجعل في آخره كتاباً للعلل جمع فيه فوائد هامة، لذلك جاء كتابه فذاً في بابه، ففيه من الفوائد في الفقه والحديث ما ليس في غيره. قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى: "عرضت هذا الكتاب على علماء الحجاز والعراق وخرسان فرضوا به واستحسنوه، ومن كان في بيته فكأنما النبي ﷺ، في بيته يتكلم". وقال: "ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض العلماء سوى حديث" فإن شرب في الرابعة فاقتلوه" وحديث "جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر"^(٢).

ومن أشهر العلماء الذين شرحوا كتاب الترمذي العالم الفاضل أبو بكر بن العربي المتوفى سنة (٥٤٦هـ) وسمى شرحه (عارضة الأحوذى في شرح الترمذي) وكذلك شرحه العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ)

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٨، ومباحث في تدوين السنة ص ٣١٤.

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٨، والحديث والمحدثون ص ٤١٥ ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٤ - ٢١٥.

وسماه (العرف الشذي على جامع الترمذي)، وشرحه جلال الدين السيوطي
وسماه (قوت المعتدي على جامع الترمذي) وشرحه الشيخ أبو الحسن بن عبدالهادي
السندي المتوفى سنة (١١٣٩هـ)^(١).

وقد طبع كتاب الترمذي مراراً وآخر طبعاته بتحقيق الاستاذ عزت الدعاس
بحمص سنة (١٣٨٧هـ).

هذا. وللدكتور نور الدين عتر كتاب (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين
الصحيحين). طبع سنة (١٣٩٠هـ) بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر.

٨ - سنن ابن ماجة القزويني (٢٠٧ - ٢٧٣هـ)

هو أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة الحافظ ، ولد سنه (٢٠٧ هـ) ورحل
في طلب العلم ، فسمع من مشاهير العلماء ، وأخذ عن أصحاب الإمام مالك ،
والليث بن سعد وغيرهما ، وارتحل إلى العراق والشام ومصر طالباً للعلم مجتمعاً
بالعلماء ، حتى أصبح عالماً متبحراً وورعاً تقياً ، ولقد صنف عدة تصانيف في
التاريخ والسنن ، ومن أشهر مصنفاته ، كتاب السنن الذي قال عنه الترمذي : " يدل
على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنن في الأصول والفروع " . توفي
رحمه الله سنة (٢٧٣هـ)^(٢).

صنف ابن ماجه سننه على أبواب الفقه كما فعل غيره من أهل السنن كالنسائي
وأبي داود والترمذي ، وهو دونهم في الدرجة ، إذ المشهور لدى العلماء والمحدثين
أن ما انفرد به يكون ضعيفاً ، إلا أن هذا ليس على عمومه فقد قال الحافظ بن
حجر : " إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة ، فالأولى حمل الضعيف على
الرجال . وقد ألف الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري كتاباً في زوائده على

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٨ ، والحديث والمحدثون ص ٤١٧ - ٤١٨ ومباحث في تدوين
السنة ص ٢١٦ .

(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٥٠٩ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٧ .

الخمسة نبه فيه على غالبها^(١).

وقال الذهبي : "قد كان ابن ماجه حافظاً صدوقاً واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات"^(٢).

وكان كثير من القدماء والمتأخرين من أهل الحديث يعدون أصول كتب الحديث خمسة : البخارى ، ومسلم ، والنسائي ، وأبي داود، والترمذي، ولكن بعض المتأخرين أضاف إليهم ابن ماجه، لأنهم رأوا كتاباً عظيم الفائدة في الفقه ، وأول من فعل ذلك الحافظ أبو الفضل طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، إلا أن بعضهم خالف في ذلك ورأى أن يجعل السادس كتاب الدارمي، لأن ابن ماجه أخرج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث ، وقال آخرون : يجب أن يكون السادس هو كتاب الموطأ لصحته وجلالته.

وقد شرح هذا الكتاب أكثر من واحد، ومن أشهرهم : محمد بن موسى الدميري المتوفى سنة (٨٠٨هـ) في كتابه (الديباجة) في خمسة مجلدات، وكذلك شرحه جلال الدين السيوطي، في كتاب سماه (مصباح الزجاجاة على سنن ابن ماجه)، وشرحه إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة (٨٤١هـ) ، وشرحه السندي^(٣).

وقد طبع كتاب (سنن ابن ماجه) مراراً، ومن أجود طبعاته المحققة طبعة دار إحياء الكتب العربية بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي سنة (١٣٧٢هـ) وقد جعل له عدة فهراس تسهل الاستفادة منه والرجوع إليه.

٩ - المستخرجات :

الاستخراج هو أن يعتمد أحد الحفاظ إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح

(١) الحديث والمحدثون ص ٤١٩ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٧ .

(٢) الحديث والمحدثون ص ٤١٩ - ٤٢٠ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٨ .

(٣) انظر السنة ومكاتها في التشريع الإسلامي ص ٥١٠ ، والحديث والمحدثون ص ٤٢٠ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢١٨ - ٢١٩ .

البخاري مثلاً، أو صحيح مسلم ، أو غيرهما من الكتب ، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي، ويحاول المستخرج أن يراعي ترتيبه ومرتبه وطرق أسانيد وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفتقد السند الذي يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند، أو زيادة مهمة في المتن تؤثر على الحديث . وقد يسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب الذي يستخرج عليه. ولقد كثرت المستخرجات على كتاب البخاري أو مسلم أو على الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث. وأهم المستخرجات على كتاب البخاري : مستخرج الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة (٣٧١هـ) ومستخرج الحافظ أبي بكر البرقاني المتوفى سنة (٤٢٥هـ).

أما المستخرجات على صحيح مسلم فهي كثيرة أيضاً: منها : مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني المتوفى سنة (٣١٦هـ) . روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم ومستخرج الحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري البزار المتوفى سنة (٢٨٦هـ) . والمستخرجات على الصحيحين من أشهرها : مستخرج الحافظ محمد بن يعقوب الشيباني النيسابوري المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة (٣٤٤هـ) ومستخرج الحافظ أبي ذر الهروي المتوفى سنة (٤٣٤هـ)^(١).

١٠ - المستدركات :

الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط صاحب الكتاب المستدرك عليه، إلا أنه لم يخرجها في كتابه. ولما كان البخاري

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٠٣ - ٤٠٥ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٥ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٢٠ / ٢٢١

ومسلم لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة ، فإذاً لا بد أن يكون فاتهما أحاديث كثيرة على شرطهما ، لذا جاءت المستدركات ، واستدركت عليهما بعض الأحاديث التي على شرطهما . ومن أشهر هذه المستدركات : مستدرك الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) ، أودعه من الأحاديث ما هو على شرط الشيخين أو شرط أحدهما ، ولكن لم يخرجاه في كتابيهما ، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما . وقد نبه على ذلك في كتابه بقوله : هذا حديث على شرط الشيخين ، أو على شرط البخاري ، أو على شرط مسلم وماعدا ذلك فيطلق عليه : هذا حديث صحيح الإسناد . وقد كان الحاكم متساهلاً في التصحيح حتى أنه ألزم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف روايتها عندهما . وقد لخص المستدرك الحافظ الذهبي وتعقب كثيراً منه ببيان ضعفه أو نكارتة ووضعه ، وجمع جزءاً في الأحاديث الموضوعية التي وجدت فيه فبلغت نحو مائة حديث . وذكر له ابن الجوزي في موضوعاته نحو ستين حديثاً أيضاً .

هذا . وقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن التساهل الواقع في مستدرك الحاكم فقال : "إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فعاجلته منيته ، ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه" . وكذلك كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي ذر بن محمد بن عبدالله الأنصاري الهروي المتوفى سنة (٤٣٤هـ) وغيرهما من المستدركات^(١) .

١١ - المعاجم :

لقد شاعت بعد ذلك فكرة تأليف المعاجم ، والمعاجم جمع معجم ، وهو ما يذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة والشيوخ أو البلدان أو القبائل ، وتكون مرتبة على حروف المعجم .

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٠٧ - ٤٠٩ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٤ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

ومن أشهر الذين كتبوا في هذا اللون : الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة (٣٦٠هـ) ألف المعجم الثلاثة : الكبير والصغير والأوسط .

جمع في معجمه الكبير المسانيد التي دونت عن الصحابة مرتبة على حسب حروف المعجم ، ماعدا مسند أبي هريرة فإنه أفردته في مصنف . ويقال إنه أورد في المعجم الكبير نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث . وإذا أطلق المعجم في كلام العلماء فالمراد به (المعجم الكبير) .

أما المعجم الأوسط فإنه ألفه على حسب أسماء شيوخه وهم نحو ألفي رجل ، حتى أنه روى عن عمار بعدة لسعه روايته وكثرة شيوخه ، وقد أكثر من غرائب أحاديثهم ، ويقال أن فيه ثلاثين ألف حديث ، ويقع في ستة مجلدات كبيرة ، وقد قال عنه الحافظ الذهبي : " وفيه كل نفيس عزيز ومنكر " .

أما معجمه الصغير فقد ألفه في مجلد واحد خرج فيه عن ألف شيخ يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل شيخ من شيوخه ، وقيل إنه احتوى على ألف وخمسة حديث بأسانيدها^(١) .

١٢ - الجوامع العامة :

لقد ابتدع العلماء طريقة جديدة في التصنيف والكتابة ، فبدأوا يجمعون بين عدة كتب من كتب الحديث في مؤلف واحد ، وأطلقوا عليها أسم (المجاميع) ومن أشهر هذه المجاميع : كتاب جامع المسانيد والسنن للحافظ ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤هـ) . جمع فيه بين الصحيحين ، وسنن النسائي ، وأبي داود ، والترمذي وابن ماجه ، ومسند الإمام أحمد ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى ، والمعجم الكبير للطبراني .

(١) انظر للحديث والمحدثون ص ٤٢٧ - ٤٢٨ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٢٤ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٢٦ / ٢٢٧ .

وكذلك كتاب (جمع الجوامع) للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ). جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها من كتب السنن ، وكان قصده جمع الأحاديث النبوية بأسرها، وقد مات قبل أن يتمه، واشتمل كتابه على كثير من الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعية ، ثم وجدت كتب جامعة لأحاديث الأحكام فقط منها : كتاب الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢هـ) جمع فيه متون الأحكام مع حذف الأسانيد، ثم شرحه إلا أن الشرح لم يتم، وقيل إن شرحه لم يؤلف أعظم منه في بابه لما فيه من الاستنباطات والفوائد، وكتاب تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد لزين الدين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ) جمع فيه أحاديث الأحكام لابنه أبي زرعة وشرحه له إلا أن شرحه لم يتم. وكذلك كتاب بلوغ المرام من أحاديث الأحكام لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) وقد شرحه خلق كثير. ومن أحسن شروحه شرح إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢هـ) في كتاب سماه (سبل السلام) في أربعة أجزاء، وغير ذلك من الكتب ككتاب (عمدة الأحكام) للمقدسي المتوفى سنة (٦٠٠هـ)، وكتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري المتوفى سنة (٦٥٦هـ)^(١).

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٤٥ - ٤٤٨ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

الفصل السادس

تدوين علوم الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه

لقد كان تدوين علوم الحديث من ثمار جهود العلماء في المحافظة على الحديث، حيث إن ظهور الوضع كان من الأسباب القوية التي دفعت العلماء إلى جمع الحديث وتدوينه وتصنيفه - كما تقدم بيان ذلك - وقد نتج عن دراستهم للسنة وحفظها وروايتها وتحقيق أصولها ومصادرها ظهور علم الحديث. ولقد كانت المباحث المتعلقة بهذا العلم أنواعاً مختلفة في نشأتها الأولى، وكانت - على كثرتها - مستقلة في موضوعها وغايتها ومنهجها حتى إذا شاع التدوين وكثر التصنيف اتجه بعض علماء الحديث إلى جمع تلك العلوم - أي علوم الحديث - في مؤلفات خاصة شرحوا قواعدها وجعلوا ذلك علماً خاصاً يسمى علم الحديث أو مصطلح الحديث، وما يعرف بعلم الحديث دراية. وتسمية هذا العلم بعلم الحديث دراية إنما هو اصطلاح المتأخرين ممن جاء بعد الخطيب البغدادي، وعلى هذا الاصطلاح جلال الدين السيوطي في التدريب^(١).

أما المتقدمون فتعريف علم الحديث عندهم هو: "علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها"^(٢). وهذا هو الذي اصطلاح عليه المتأخرون: بعلم الحديث دراية، ليقابل العلم الآخر، وهو علم الحديث رواية، وهو الذي يشتمل على أقوال النبي ﷺ وإفعاله وتقريراته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها^(٣).

(١) انظر تدريب الراوي (خطبة المحقق)

(٢) تدريب الراوي ص ٥، وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ١٠٧، والحديث والمحدثون ص ٤٨٩، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٦.

(٣) انظر تدريب الراوي ص ٤ نقلاً عن ابن الاكفاني في كتابه (إرشاد القاصد) الذي تكلم فيه على أنواع العلوم.

هذا. وسوف أذكر أهم الكتب التي دونت في أصول الحديث، علومه ومصطلحه.

أهم الكتب التي ألفت في أصول الحديث

١ - كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) لأبي محمد الحسن

ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠هـ)^(١). وهو أول مصنف ظهر في علوم مصطلح الحديث حسب ما يغلب على الظن، وهو وإن لم يستوعب أنواع هذا الفن، إلا أنه يعتبر أجمع ما صنف في عصره^(٢). وقد طبع الكتاب لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة، وذلك بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب. وقد قامت بطبعه دار الفكر ببيروت سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١ م)

٢ - كتاب (معرفة علوم الحديث) للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله

الحاكم النيساري المتوفى سنة (٤٠٥هـ)^(٣). وهو كتاب قيم اشتمل على اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث، وهو مدعم بالأسانيد، وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة بمطبعة دار الكتب المصرية بتحقيق وتعليق وتصحيح العالم الهندي الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين سنة (١٣٥٧هـ) (١٩٣٧ م). وقد قدمه

(١) أهم مصادر ترجمة الرامهرمزي: سير إعلام النبلاء قسم ٢ ج ١ ص ١٦١ - ١٦٢، وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١٣ - ١١٤، وبيمة الدهر ج ٣ ص ٤٢٣ / ٤٣٧ بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ومعجم الأدباء ج ٩ ص ١٧-٥، والعزير في خبر من غير للذهبي ج ٣ ص ٣٢١ - ٣٢٢ بتحقيق فؤاد سيد. طبع الكويت سنة (١٩٦١ م) والفهرست لابن النديم ص ٢٢٦، واللباب في تهذيب الأنساب ج ١ ص ٤٥٣ - ٤٥٤، وطبقات الحفاظ ص ١٠١ ترجمة (٢٢) الطبقة (١٢)، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٠.

(٢) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٩١، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٦، وتدريب الراوي (خطبة المحقق).

(٣) أهم مصادر ترجمة الحاكم النيسابوري: وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ٤٨٤ - ٤٨٥، ولسان الميزان ج ٥ ص ٢٢٣ - ٢٢٤، وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٣، وطبقات الشافعية لابن السبكي ج ٣ ص ٧٢ - ٦٤.

بنبذة عن تاريخ تدوين الحديث ، ونشأة علوم المصطلح ، ولم يغفل الكلام على ترجمة المؤلف ، فجزاه الله خيراً^(١) .

٣ - كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) وهو في آداب الرواية، للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ، صاحب (تاريخ بغداد) المتوفى سنة (٤٦٣هـ). والكتاب لا يزال مخطوطاً حتى الآن في دار الكتب المصرية^(٢) . ونسخة أخرى في مكتبة المجلس البلدي في الإسكندرية .

٤ - كتاب (الكفاية في علم الرواية) : وهو في قوانين الرواية للخطيب البغدادي، وقد طبع هذا الكتاب في الهند سنة (١٣٥٧هـ) ، وذكر فيه أصول علوم الحديث ودقائقها، وجمع فيه فوائد كثيرة . فعد هذا الكتاب من أهم المصادر في علوم الحديث^(٣) .

٥ - كتاب (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع) للفاضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤هـ). وقد استمد أبحاثه من كتب الخطيب البغدادي. طبع الكتاب لأول مرة سنة (١٣٨٩هـ) - (١٩٧٠م) بتحقيق السيد أحمد صقر، وطبع بمطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة^(٤) .

٦ - كتاب (علوم الحديث) : للإمام الحافظ تقي الدين أبي عمرو عثمان ابن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشهرزوري الشرخاني المحدث الحجة الفقيه

(١) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٩٢ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٧ ، وتدريب الراوي (خطبة المحقق).

(٢) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٩٠ - ٤٩٢ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٧ ، وتدريب الراوي (خطبة المحقق).

(٣) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٩٠ - ٤٩٢ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٧ ، وتدريب الراوي (خطبة المحقق). (٤) انظر الحديث والمحدثون ص ٤٩١ ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٧ ، وتدريب الراوي (خطبة المحقق).

الأصولي الشافعي البارع في أصناف العلوم المشهور بابن الصلاح ولد سنة (٥٧٧هـ) وتوفي سنة (٦٤٣هـ)^(١). وقد اشتهر هذا الكتاب بمقدمة ابن الصلاح، ويعتبر من أجمع وأعمق ما دون في علوم الحديث، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث، طبع الكتاب أكثر من مرة، وطبع أخيراً طبعة جيدة بتحقيق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر وذلك في سنة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م). وكتاب ابن الصلاح هذا يعتبر من أجود ما صنف في هذا الفن - كما قدمنا - لذلك فقد حظي بعناية كبيرة من بعض العلماء، فمنهم من شرحه، ومنهم من اختصره، ومنهم من نظمه.

شراح مقدمة ابن الصلاح :

من الذين شرحوا مقدمة ابن الصلاح : زين الدين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ)، فقد شرحها شرحاً مختصراً سماه (التقيد والإيضاح لما اطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح)، ويعرف أيضاً (بنكت العراقي على مقدمة ابن الصلاح). وللحافظ بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) عليها نكت أيضاً تسمى (الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح). وكذلك شرحها بدر الدين الزركشي المتوفى سنة (٧١٤هـ) في نكته.

مختصرو مقدمة ابن الصلاح :

وقد اختصر المقدمة لابن الصلاح كثير من العلماء منهم : الإمام شرف الدين النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ). وسمى كتابه (الإرشاد في علم الإسناد). ثم اختصر (الإرشاد) في كتاب آخر سماه (التقريب والتمهيد لمعرفة سنن البشير النذير)

(١) انظر ترجمة ابن الصلاح في وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ٣١٢، وكشف الظنون ج ١ ص ٣١٧، وطبقات الشافعية للسبكي ج ٥ ص ١٣٧، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٥ ص ٢٢١.

وهو المشهور الآن وعليه عدة شروح للزين العراقي والسخاوي ، وللحافظ جلال الدين السيوطي عليه شرح سماه (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي). وهو من أعظم الكتب في علم المصطلح ومن أنفس كتب الحافظ السيوطي، فقد ذكر فيه دقائق علوم الحديث وجمع فيه فوائد كثيرة . وقد اختصر المقدمة أيضا الإمام الحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي المتوفى سنة (٧٧٤هـ) في كتاب سماه (اختصار علوم الحديث).

وقد شرحه أحمد محمد شاكر في كتاب سماه (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث). وقد اختصره كذلك قاضي القضاة بالديار المصرية بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي المتوفى سنة (٧٣٣هـ) وسماه (المنهل الروي في الحديث النبوي) وشرحه سبطه عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن بدرالدين بن جماعة الكناني المتوفى سنة (٨١٩هـ) وسماه (المنهج السوي في شرح المنهل الروي). ومنهم سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني الشافعي المتوفى سنة (٨٠٥هـ) في كتاب سماه (محاسن الاصطلاح في تضمين كتاب ابن الصلاح) وغيرهم كثيرون.

ناظمو مقدمة ابن الصلاح:

ومن الناظرين لكتاب ابن الصلاح : الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٥هـ) ، فقد نظم عليه ألفية تسمى (نظم الدرر في علم الأثر) لخص فيها علوم ابن الصلاح وزاد عليها، وقد اتمها سنة (٧٦٨هـ) وعمل عليها شرحاً سماه (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) أتمه سنة (٧٧١هـ) ، ثم شرحها شرحين مطول ومختصر . وقد عمل برهان الدين إبراهيم اليفاعي المتوفى سنة (٨٥٥هـ) حاشية عليه سماها (النكت الوفية بما في شرح الألفية). ومن

شرحها أيضا الإمام السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) في كتاب سماه (فتح المغيـث شرح ألفية الحديث) وهو أفضل شروحها، وشرحها أيضا السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) في كتاب سماه (قطر الدرر). وكذلك قطب الدين محمد بن محمد الخضيرى الدمشقي وسماه (صعود المراقبي) ولأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي المتوفى بمصر سنة (٩٢٨هـ) وسماه (فتح الباقي بشرح ألفية العراقي). وللشيخ على بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي المالكي المتوفى سنة (١١٨٩هـ) حاشية عليه في مجلد، وقد نظم السيوطي ألفية حاذى بها ألفية العراقي وزاد عليها نكتاً غزيرة وفوائد جمة.

المتون الجامعة في علم المصطلح :

ومن المتون الجامعة الممتعة من كتب هذا الفن أيضا (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) وقد شرحها بكتابه (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) وهو شرح وجيز جليل ، وعليه حاشية للشيخ أبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المالكي المتوفى سنة (١٠٤١هـ) سماها (قضاء الوطر من نزهة النظر). وأيضا للعلامة سري الدين بن الصائغ المتوفى سنة (١٠٦٦هـ) ، وحاشية أخرى للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة (٨٧٦هـ). وعليها أيضا شروح عديدة ، منها لولده كمال الدين محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني وسماه (نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر).

ولعاصره كمال الدين أبي عبدالله محمد بن الحسن بن علي بن يحيى بن محمد ابن خلف الله بن خليفة التميمي الداري المالكي المغربي الأصل الشمني الإسكندري نزيل القاهرة المتوفى سنة (٨٢١هـ)، ولمحمد أكرم بن عبد الرحمن المكي وسماه (إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر) وللشيخ علي بن سلطان محمد الهروي

القاري الحنفي المتوفى سنة (١٤٠١هـ) شرح الشرح للمؤلف سماه (مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر) وللشيخ عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي المتوفى سنة ١٠٢١هـ أيضاً وسماه (اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر) وغيرهم .

وقد نظم النخبة جماعة من العلماء منهم : كمال الدين التميمي الشمني - المتقدم الذكر قريباً - ثم شرح هذا النظم ولده تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشمني القسطنطيني الأصل الإسكندري المولد القاهري المنشأ المالكي ثم الحنفي المتوفى سنة (٨٧٢هـ) وسماه (العالي الرتبة في شرح نظم النخبة)، ومنهم الشيخ محمد رضي الدين أبو الفضل بن محمد أبي البركات رضي الدين بن أحمد الغزي المتوفى سنة (٩٣٥هـ) وسماه (سلك الدرر في مصطلح أهل الأثر ونظم نخبة الفكر لابن حجر). ومنهم أبو حامد سيدي العربي بن أبي المحاسن يوسف ابن محمد الفاسي داراً ولقباً. والقصري أصلاً الفهري نسباً المتوفى سنة (١٠٥٢هـ) وسماه (عقد الدرر في نظم نخبة الفكر) وله عليها شرح، وله أيضاً منظومة مختصرة في ألقاب الحديث سماها في آخرها (الطرفة) وعليها شرح لأبي عبدالله فتح بن أبي محمد عبدالقادر بن علي بن أبي المحاسن يوسف القاضي المتوفى سنة (١١١٦هـ) وهو مشهور متناول ووضعت عليه حواش عديدة. ومن المتون الجامعة أيضاً (القصيدة الغرامية) لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد اللخمي الأشبيلي الشافعي نزيل دمشق المتوفى سنة (٦٩٩هـ) . وهي منظومة في ألقاب الحديث وسميت بالغرامية لقوله في أولها: (غرامي صحيح إلى آخره. وعليها عدة شروح، ومن أشهرها شرح بدر الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني سماه (زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح) وعن شرحها الإمام

يحيى بن عبدالرحمن الأصفهاني القرشي الزبيدي الأسدي الشهير بالقرافي الشافعي المتوفى سنة (٩٦٠هـ) وغيرهم .

ومن المتون الجامعة أيضاً: البيقونية لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٨٠هـ) وقد وضع الناس عليها أيضاً شروحات عديدة، فمنها (البهجة الوضية شرح متن البيقونية) للعلامة الشيخ محمود نشابة ، ولمحمد ابن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المتوفى سنة (١١٢٢هـ) شرحاً على البيقونية (وقد طبعت البيقونية مع شرح الزرقاني .

مختصرات في علم المصطلح :

لقد وضع بعض العلماء عدة مختصرات في فن المصطلح، منهم : أبو محمد الحسين بن عبدالله الطيبي . المتوفى سنة (٧٤٣هـ) خلاصة في معرفة الحديث ، ولأبي الخير محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة (٨٣٣هـ) مقدمة في علم الحديث ، وأيضاً (تذكرة العلماء في أصول الحديث) وللسيد محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي المعروف بابن الوزير المتوفى سنة (٨٦٠هـ) مختصر في علم الحديث سماه (تنقيح الأنظار في علوم الآثار) وليوسف بن حسن بن عبدالهادي الدمشقي المتوفى سنة (٩٠٩هـ) أيضاً مختصر في علم الحديث سماه (بلغة الحديث في علوم الحديث) ولعبد الله الشنشوري الشافعي الفرضي المتوفى سنة (٩٩٩هـ) (كتاب مختصر في مصطلح أهل الأثر) وشرحه المسمى (خلاصة الفكر في شرح المختصر).

وللسيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي المتوفى بشيراز سنة (٨١٦ هـ) مختصراً جامع لمعرفة علوم الحديث، ورتبه على مقدمة ومقاصد وأكثره مأخوذ من خلاصة حسين الطيبي في أصول الحديث، وقد شرحه العلامة المتأخر أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) وسماه (ظفر الأمانى في مختصر الجرجاني). ولتقى الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٦ هـ) كتاب سماه (الاقتراح في بيان الاصطلاح)^(١).

أهم الكتب التى ألفت فى هذا الفن أخيراً :

١- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني/ صاحب كتاب سبل السلام - المتوفى سنة (١١٨٢ هـ) وهو كتاب جامع جيد ذكر فيه مسائل أصولية، ومسائل استطرادية، ومذاهب فقهاء الزيدية، طبع الكتاب في جزأين بتحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وذلك سنة (١٣٦٦ هـ) بمصر.

٢- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للعلامة محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة (١٣٣٢ هـ) وهو كتاب جامع فيه فوائد جلية، وبيان لأمهاات مسائل علوم الحديث ودقائقها وآراء العلماء فيها طبع الكتاب مرتين كانت الثانية سنة (١٣٨٠ هـ) بالقاهرة.

٣- توجيه النظر إلى أصول الأثر للعالم للشيخ طاهر الجزائري (١٢٦٨-١٣٣٨ هـ) وهو كتاب قيم عرض علوم الحديث عرضاً علمياً دقيقاً وغاص على مسائلها ونكاتها، وذكر فوائد كثيرة التقطها من كتب السابقين فغدا كتابه من

(١) انظر مقدمة الدكتور معظم حسين لمعرفة علوم الحديث للحاكم ، ومقدمة الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف لتدريب الراوي للسيوطي.

أجمع الكتب التي صنفت بعد القرن العاشر . طبع بمصر سنة (١٣١٩هـ) كما طبع أخيراً في لبنان .

٤- **علوم الحديث ومصطلحه:** للدكتور/ صبحي إبراهيم مصطفى الصالح عرض فيه علوم الحديث عرضاً علمياً جيداً طبع الكتاب سنة (١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) بجامعة دمشق ثم طبع عدة مرات في لبنان .

٥- **أصول الحديث - علومه ومصطلحه -** للدكتور محمد عجاج الخطيب عرض فيه علوم الحديث عرضاً مدرسياً مناسباً لروح العصر ورد فيه فروع هذا العلم إلى أصولها، وصدر ذلك بلمحة موجزة عن حفظ السنة واهتمام العلماء بها . وختم كل علم من علوم الحديث بذكر أهم ما صنف فيه طبع الكتاب الطبعة الأولى سنة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م) بدار العلم في بيروت وطبع الطبعة الثانية سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) .

٦- **كتاب الشهاوي في مصطلح الحديث:** للأستاذ إبراهيم دسوقي الشهاوي طبع الكتاب سنة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .

٧- **لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية:** للدكتور محمد أديب الصالح . طبع الجزء الأول سنة (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) بدمشق . إلى غير ذلك من المنظومات والمختصرات والشروح ، وهي كثيرة جداً، بعضها مطبوع والآخر مخطوط يطول ذكرها، ويصعب عدّها . فنقتصر على ما ذكرناه، لأن المقام لا يتسع لأكثر من ذلك .

وبعد هذه اللمحة الموجزة عن علم أصول الحديث التي تطرقنا فيها إلى تعريفه، ونشأته ، وأهميته ، وأهم الكتب المؤلفة فيه - بعد ذلك كله - ناسب أن نتكلم عن أهم العلوم التي دونت في هذا الفن وذلك على سبيل الاختصار .

أولاً - علم علل الحديث

وهو علم يبحث عن سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منه . وذلك كوصل منقطع ، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث ، وما شابه ذلك^(١) . ويعتبر هذا العلم من أجل علوم الحديث وأشرفها وأدقها . ولا يتأهل للنظر فيه إلا الراسخون في علوم الحديث من أهل الخبرة والحفظ والفهم الثاقب ، لأن اكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع وذاكرة قوية ، وفهم دقيق ، لأن العلة في اصطلاحهم - علماء الحديث - عبارة عن سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها - كما هو ملحوظ من التعريف- .

قال ابن حجر : " وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون "^(٢) .

وهذا العلم قائم بذاته غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل . قال الحاكم : " وإنما يعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه ، فيصير الحديث معلولاً ، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير "^(٣) .

هذا ، والعلة قد تكون في إسناد الحديث وهو الغالب ، وقد تكون في متنه ، ومثال العلة القادحة في الإسناد ما رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو ابن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ . قال : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ... " رواه البخاري ومسلم^(٤) . فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل ، وهو معلل غير

(١) انظر تدريب الراوي ص ١٦١ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨١ .

(٢) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر ص ٢١ ، وعنه في توضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٩ .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٢ - ١١٣ .

(٤) الحديث رواه البخاري في البيوع عن عبدالله بن دينار . فتح الباري ج ٤ ص ٣٢٦ - ٣٣٧ (الطبعة السلفية) وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٠/٩ وسنن النسائي ج ٢ ص ٢١٤ ، ورواه عن مخلد عن عمرو بن دينار . ونيل الأوطار ج ٥ ص ٢٠٨ ، وسبل السلام ج ٣ ص ٣٣ - ٣٥ ، والتدريب ص ١٦٣ .

صحيح ، والمتن على كل حال صحيح ، والعلة في قوله : " عن عمرو بن دينار " إنما هو عن " عبدالله بن دينار عن ابن عمر " هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار ، وكلاهما ثقة .

ومثال العلة في المتن : ما انفرد مسلم بإخراجه من حديث أنس قال : " صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " (١) . وفي رواية قال أنس : " صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها " (٢) . فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : " كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين " (٣) . من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ، ورأوا من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ، ففهم من قوله : " أنهم كانوا يفتتحون بالحمد لله " أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على ما فهم ، وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر البسملة . وما يؤيد ذلك : أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ (٤) .

والطريق إلى معرفة العلة جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواه وضبطهم وإتقاتهم ، قال علي بن المديني : « الباب إذا لم تجمع طريقة لم يتبين خطؤه » (٥) .

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ١١٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ١١١ .

(٣) صحيح البخاري ج ١ ص ١٤٥ ، وفتح الباري ج ٢ ص ٢٢٦ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ١١١ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣ ، وانظر تدريب الراوي ص ١٦٤ وما بعدها .

(٥) تدريب الراوي ص ١٦٣ .

هذا ، وقد قسم الحاكم النيسابوري علل الحديث إلى عشرة أقسام ، وذكر لكل قسم منها مثالا يوضحه^(١) . ثم قال : " فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس ويقتت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم^(٢) ويفهم من هذا النص أن أنواع العلل غير محصورة في هذه العشرة التي ذكرها الحاكم .

أهم ما صنف في علم علل الحديث

ولدقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سبباً في قلة التأليف فيه^(٣) . وأجل كتاب في هذا الموضوع (كتاب العلل) ، لعلي بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤هـ) شيخ البخاري^(٤) . وكتاب العلل للإمام البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ) وكتاب العلل للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة (٢٦١هـ) وهناك كتب أخرى في هذا الموضوع ليعقوب بن أبي شيبة^(٥) . وكذلك كتاب العلل لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي المعروف بالخلال المتوفى سنة (٣١١هـ) . وكتابه يقع في عدة مجلدات . وممن ألفت في هذا الفن أيضاً أبو يحيى زكريا ابن يحيى الساجي المتوفى سنة (٣٠٧هـ) . قال الذهبي " له كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن"^(٦) . وكتاب علل الحديث للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) ، وقد رتبته

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٣ - ١١٩ ، وقد ذكر السيوطي هذه الاقسام بأمثلتها في التدريب نقلا عن الحاكم ص ١٦٧ / ١٦٨ .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩ . (٣) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٢١ .

(٤) تدريب الراوي ص ١٦٩ . (٥) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٢١ ، وتدريب الراوي ص ١٦١ .

(٦) الرسالة المستطرفة ص ١١١ .

على أبواب الفقه، وهو من أجمع ما وصل إلينا من كتب العلل، وقد طبع هذا الكتاب في مجلدين سنة (١٣٤٣ هـ) بمصر، وعدد الأحاديث التي وزدت فيه (٢٨٤٠) ألفان وثمانمائة وأربعون حديثاً^(١). وكتاب العلل في آخر سنن الترمذي، ولكنه مختصر، وقد شرحه الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد البغدادي الدمشقي الجنبلي المعروف بان رجب المتوفى سنة (٧٩٥ هـ)^(٢). وكتاب العلل للإمام أحمد بن حنبل وهو مخطوط بالمكتبة الظاهرية. وكتاب العلل لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسين المشهور بالدارقطني صاحب السنن المتوفى سنة (٣٨٥ هـ)^(٣).

وكتابه هذا يعتبر من أجل ما صنف في هذا الباب، وقد أعجز به من يريد أن يأتي بعده^(٤). وهو أجمع كتاب في العلل مرتب على المسانيد، وليس من جمع الدارقطني، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني^(٥).

وكتاب (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) لابن الجوزي وعليه في كثير منه انتقاد^(٦). وكتاب (الزهر المطول في الخبر المعلول) للحافظ بن حجر^(٧).

هذا. ويوجد الكلام في غلل الحديث مفرقاً في كتب الحديث الأخرى كنصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي، وفتح الباري لابن حجر

(١) الرسالة المستطرفة ص ١١١.

(٢) انظر الرسالة المستطرفة ص ١١١.

(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٩٩.

(٤) اختصار علوم الحديث ص ٧٠.

(٥) الرسالة المستطرفة ص ١١١.

(٦) الرسالة المستطرفة ص ١١١.

(٧) انظر تدريب الراوي ص ١٦٧.

العسقلاني ، ونيل الأوطار للشوكاني ، وكتاب المحلي لابن حزم ، وكتاب تهذيب سنن أبي داود، للعلامة المحقق ابن قيم الجوزية وغير ذلك^(١) .

ثانياً - علم مختلف الحديث

وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها : إما بتقيد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو حملها على تعدد الحادثة ، أو يكون أحدها ناسخاً والآخر منسوخاً، أو غير ذلك من أسباب التعارض .

ويطلق عليه : علم تأويل مشكل الحديث ، وعلم تأويل مختلف الحديث ، وعلم اختلاف الحديث ، وعلم تلفيق الحديث^(٢) .

وعلم مختلف الحديث علم جليل يحتاج إليه كل عالم لأن بمعرفته يندفع التناقض في كلام النبي ﷺ ، ويضمنن المكلف إلى أحكام الشرع، وقد عني علماء الفقه والحديث بالكلام فيه، ووقفوا بين النصوص المتعارضة بما يزيل إشكالها، ولا يتأهل للكلام فيه سوى كبار الفقهاء والمحدثين والأصوليين الغواصين على دقائق المعاني .

قال الإمام النووي في التقریب : " هذا من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوقف بينهما، أو يرجح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني"^(٣) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة - الكتب المؤلفة في علل الحديث - ص ١٠٧ ، وتدريب الراوي ص ١٦١ - ١٦٩ ، وتوجيه النظر ص ٢٦٤ وما بعدها ، ومقدمة ابن الصلاح في بحث الملل ص ٨١ - ٨٤ ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧١ - ١١٢ وما بعدها . ومفتاح السنة ص ١٥٩ ، والباعث الخيبي ص ٥٨ وما بعدها .

(٢) انظر المنهل الحديث ص ١١ ، وتوضيح الأفكار ص ٤٢٣ .

(٣) تدريب الراوي ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

وقال ابن الصلاح : " وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة^(١) .

هذا . والأحاديث المتعارضة على قسمين :

القسم الأول : أن يمكن الجمع بين الحديثين بحيث لا يتعذر ابداء وجه صحيح ينفي تنافيهما ، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً، ومثاله حديث : " لا عدوى ... " مع حديث : " لا توردوا المريض على المصحح " ^(٢) وحديث : " لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفر من المجذوم كما تفر من الأسد " ^(٣) .

ووجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب ^(٤) .

ففي الحديث الأولي نفي ﷺ ، ما كان يعتقد الجاهلي - من أن ذلك يعدي بطبعه ، ولهذا قال : " فمن أعدى الأول ؟ " ^(٥) وفي الحديث الثاني : " أعلم بأن الله سبحانه وتعالى جعل ذلك سبباً لذلك ، وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى " .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٧ .

(٢) حديث (لا عدوى) وحديث (لا تورد المريض على المصحح) متفق عليهما ، صحيح البخاري (كتاب الطب) ج ٧ ص ١٣٨ - ١٣٩ ، وفتح الباري ج ١٠ ص ٢٤٣ (الطبعة السلفية) ، صحيح مسلم ج ٧ ص ٣٠ - ٣٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ٢١٣ وما بعدها ، نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٠٧ ، ج ٨ ص ٢٢٦ .

(٣) صحيح البخاري (كتاب الطب) باب الجذام ج ٧ ص ١٢٦ ، فتح الباري ج ١٠ ص ١٥٨ (الطبعة السلفية) .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٧ ، وقد ذكر السيوطي أن العلماء قد سلكوا عدة مسالك للجمع بين هذين الحديثين ، وذكر أربعة طرق ، انظر تدريب الراوي ص ٣٨٨ ، وشرح نخبة الفكر لابن حجر ص ١٥ .

(٥) أصل الحديث أن النبي ﷺ قال : " لا عدوى ولا صفر ولا هامة " فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بالك إبلي تكون في الرمل كأنها الظباء ، فيأتي البعير الأجرى فيدخل بينها فيجرها؟ فقال : " فمن أعدى الأول ؟ " رواه البخاري ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ١٧١ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ (الطبعة السلفية) .

القسم الثاني : أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وهذا على ضربين :
الضرب الأول : أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل الناسخ
ويترك المنسوخ .

الضرب الثاني : أن لا تقوم دلالة تعين الناسخ من المنسوخ فيتعين حينئذ
العدول إلى الترجيح ، ويعمل بالأرجح منهما ، كالترجيح بكثرة الرواة أو
بصفاتهم^(١) إلى غير ذلك من أوجه الترجيحات . وقد أوصلها الحازمي إلى خمسين
وجهاً في كتابه (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ)، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة
وجه . كما استوفى ذلك العراقي في نكته ، وقد قسمها السيوطي إلى سبعة
أوجه^(٢) .

أهم الكتب المؤلفة في علم مختلف الحديث

١ - كتاب (اختلاف الحديث) للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ -
٢٠٤هـ) وهو من أقدم ما صنف في علم مختلف الحديث ، ولكن مصنفه لم
يقصد استيعاب جمع الأحاديث التي في هذا الباب ، بل ذكر جملة منه نبه بها
على طريقة الجمع بين ما ظاهره التناقض ، وهذا الكتاب من رواية الربيع بن
سليمان المرادي عن الشافعي في مجلد واحد مطبوع على هامش الجزء السابع من
كتاب (الأم) للشافعي أيضاً^(٣) .

٢ - كتاب (تأويل مختلف الحديث) للإمام الحافظ عبدالله بن مسلم بن

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥٨ .

(٢) انظر تدريب الراوي ص ٣٨٨ .

(٣) انظر تدريب الراوي ص ٣٨٧ ، والحديث والمحدثون ص ٤٧١ .

قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦ هـ) ، وصنفه في الرد على أعداء الحديث الذي اتهموا أصحاب الحديث بحمل الأخبار المتناقضة ورواية الأحاديث المشككة، فجمع بين الأخبار التي ظاهرها التعارض ، وبين أنه لا تعارض بينهما، ودفع الشبهات وأزال لبس ما قد يشكل فهمه، وقد أجاد فيه وأفاد منه، طبع الكتاب في مجلد وسط . سنة (١٣٢٦ هـ) بمصر (١).

٣ - كتاب (مشكل الآثار) للمحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١ هـ). ويعتبر هذا الكتاب من أجل كتب الإمام الطحاوي، طبع في أربع مجلدات سنة (١٣٢٣ هـ) بالهند (٢).

٤ - كتاب (مشكل الحديث وبيانه) للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسن (ابن فورك) الأنصاري الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٠٦ هـ)، طبع في جزء وسط سنة (١٣٦٢ هـ) بالهند.

٥ - كتاب (التحقيق في أحاديث الخلاف) لأبي الفرج بن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) . كما صنف في هذا الفن الإمام محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠ هـ) ، وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي المتوفى سنة (٣٠٧ هـ) . هذا . وقد كان إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة ، من أحسن الناس كلاماً في هذا النوع من فنون الحديث ، حتى روي عنه أنه قال : " لا أعرف أنه روى عن النبي ﷺ ، حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأت لأؤلف بينهما" (٣).

(١) انظر تدريب الراوي ص ٢٨٧ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٨ ، والحديث والمحدثون ص ٤٧٢ .

(٢) انظر تدريب الراوي ص ٣٨٧ ، والحديث والمحدثون ص ٤٧٢ .

(٣) تدريب الراوي ص ٣٨٧ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٨ ، والحديث والمحدثون ص ٤٧٢ .

ثالثاً - علم غريب الحديث

هو علم يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله ﷺ، بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي (١).

وهذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة. والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري، وجدير بالتوقي، فليتحر خائضه، وليتق الله أن يقدم على تفسير كلام نبيه ﷺ، بمجرد الظنون، وكان السلف يشبتون فيه أشد تثبت، فقد روي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن حرف من غريب الحديث فقال: "سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن"، وسئل الأصمعي عن معنى حديث "الجار أحق بسقبه" فقال: "أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق" (٢).

التصنيف في علم غريب الحديث

لقد تكلم في غريب الحديث جماعة من أتباع التابعين منهم: الإمام مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ثم تتابع الناس بعدهم في الكلام على هذا الفن (٣). ميين للناس معاني كلماته المستغلفة، وألفوا في ذلك الكتب القيمة التي كانت فيما بعد عدة الأجيال المتلاحقة، وذخيرة القرون المتأخرة، ولولا همة هؤلاء الأئمة الأعلام لما انتفعنا اليوم بأحاديث النبي ﷺ (٤). وإليك نبذة عن

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١١٥، وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٤١٢، وتدريب الراوي ص ٣٧٨. وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٥، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) تدريب الراوي ص ٣٧٨، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٥ - ٢٤٦، والحديث أخرجه البخاري في الشفعة ج ٣ ص ٨٧، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٣٧ (الطبعة السلفية)، سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٨٦، وسنن النسائي ج ٢ ص ٣٤، وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٩٨.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨٨. (٤) الحديث والمحدثون ص ٤٧٥.

تاريخ التدوين في هذا النوع من علوم الحديث : أول من صنف في غريب الحديث - على ما قيل - أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصري المتوفى سنة ٢١٠ هـ. جمع فيه كتاباً صغيراً، ولم تكن قلته لجهله بغيره، بل لأن كل مبتدئ في شيء يكون مقلداً فيه عادة ، ولأن الناس كانت لا تزال فيهم بقية من معرفة وأثارة من علم ، فلعله قصد إلى ما يخفى على بعض الناس ، وترك ما يعرفه كل الناس . ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازني النحوي المتوفى سنة (٤٠٤ هـ) بعده أكثر منه .

ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعي كتاباً أحسن فيه وأجاد، وكان في عصر أبي عبيدة، وكذلك جمع فيه محمد بن المستنير المعروف بـ (قطرب) المتوفى سنة (٢٠٦ هـ). وغير هؤلاء من الأئمة جمعوا أحاديث وتكلموا على لغتها في أوراق، ولم يكدهم أحدهم يتفرد عن غيره بكثير، بل كانوا فيما جمعوا متقاربين. ثم ألف من بعدهم أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤ هـ). كتاباً جليلاً اتخذه الناس العمدة في هذا الفن، ويقال أنه أفنى فيه عمره ، إذ جمعه في أربعين سنة، بقى هذا الكتاب يرجع إليه الناس فيما أهمهم حتى جاء أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة (٢٧٦ هـ) ، فصنف كتابه المشهور نهج فيه منهج أبي عبيد القاسم بن سلام، فجاء كتابه مثل كتابه أو أكبر ، ولم يودعه من كتاب أبي عبيد شيئاً إلا ما تدعو إليه الحاجة كزيادة شرح، أو بيان لفظ .

ومن صنف في ذلك الإمام إبراهيم الحربي المتوفى سنة (٢٨٥ هـ) ، بسط القول في كتابه، واستقصى الأحاديث ، وأطال بذكر المتون وأسانيدھا، ثم أكثر الناس التصنيف لهذا الفن إلى أن جاء الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنة (٣٧٨ هـ) فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث سلك فيه طريقة أبي عبيد القاسم وابن

قتبية ، ووجه همته إلى جمع ما ليس في كتابيهما ، فكانت هذه الكتب الثلاثة تعد أمهات كتب غريب الحديث المتداولة ، غير أنه لم يكن بين تلك الثلاثة وغيرها من الكتب كتاب مرتب يسهل الاطلاع عليه ، والرجوع إليه .

فتخلص في عصر الخطابي الإمام أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة (٤٠١ هـ) فصنف كتابه المشهور في الجمع بين غريب القرآن والحديث ، وقد رتبته على حسب حروف المعجم على وضع لم يسبق إليه ، ولم يشحنه بالمتون والأسانيد ، وجمع فيه من غريب الحديث ما في كتب من تقدمه وزاد عليه . ثم جاء جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) فصنف كتابه (الفائق في غريب الحديث) ورتبه على حسب حروف المعجم ، ولكن في العثور على معرفة غريب الحديث فيه مشقة ، وإن كانت أقل من غيره ، طبع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البجاوي سنة (١٣٦٦ هـ) بالقاهرة وقد ألف أبو موسى محمد بن أبي بكر المدني الأصفهاني المتوفى سنة (٥٨١ هـ) كتاباً في غريب الحديث . وكذلك صنف أبو الفرج بن الجوزي المتوفى سنة (٥١٤ هـ) كتاباً في غريب الحديث خاصة ، وقد نهج فيه منهج الهروي لا يزيد عليه إلا الكلمة الشاذة . ثم جاء بعد هؤلاء الإمام مجد الدين أبو السعادات مبارك بن محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) فجمع ما في كتاب الهروي وأبي موسى من غريب الحديث والأثر ، وأضاف إليه ما عثر عليه في كتب السنة من صحيح وسنن وجوامع ، وقد رمز لما في كتاب الهروي (بالهاء) ولما في كتاب أبي موسى المدني (بالسين) . وسمى كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر) وهذا الكتاب من أجمع وأشهر ما صنف في غريب الحديث ، وهو ثمار جهود العلماء قبل ابن الأثير إلى جانب جهد ابن الأثير

الكبير وعلمه الغزير، فأحسن ترتيبه على حسب حروف المعجم، يذكر اللفظ الغريب في مادته اللغوية، ويذكر الحديث الذي ورد فيه، ويبين معناه، وقد ضمنه فوائد علمية جلية.

قال الإمام السيوطي: "وهي أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها الآن، وأكثرها تداولاً، وقد فاته الكثير فذيل عليه الصفي الأرموي بذيل لم نقف عليه"^(١) ولقد لخص (النهاية) لابن الأثير الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ). في كتاب سماه (الدر النثير تلخيص لنهاية ابن الأثير) وزاد فيه زيادات، وهو مطبوع الآن مع النهاية على هامشها^(٢). وقد طبع في أربع مجلدات في مصر، وطبع أخيراً طبعة علمية جيدة بتحقيق الأستاذين أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي سنة (١٣٨٣ هـ) - (١٩٦٣ م) بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة.

رابعاً - علم ناسخ الحديث ومنسوخه

النسخ عند الأصوليين، هو عبارة عن رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي متراخ عنه^(٣). فعلم ناسخ الحديث ومنسوخه. هو العلم الذي يبحث في الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه

(١) تدريب الراوي ص ٣٧٩.

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٦، وتدريب الراوي ص ٣٧٨ - ٣٧٩، والرسالة المستطرفة ص ١٦٥، والباعث الحثيث ص ٢٠٠، ومفتاح السنة ص ١٤٠، وكشف الظنون ج ٣ ص ٥٥ - ٤٠٧، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨٨، والحديث والمحدثون ص ٤٧٥ - ٤٧٧،

(٣) انظر تدريب الراوي ص ٣٨٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٥٠.

ناسخ ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ ، فما ثبت تقدمه كان منسوخاً ، وما ثبت تأخره كان ناسخاً^(١) . وله شروط تكفلت بذكرها كتب أصول الفقه .

وهذا العلم جليل ومن أهم ما يجب على الفقيه معرفته ، إذ لا يمكنه استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية من غير أن يعرف الأدلة الناسخة والمنسوخة . لقد مر الإمام علي بن أبي طالب على قاص ، فقال له : تعرف الناسخ من المنسوخ ؟ فقال : لا . فقال : هلكت وأهلكت؟^(٢) .

هذا . وقد عنى السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بمعرفة الناسخ والمنسوخ ، وهو فن صعب المنال ، إلا على جهاذة السنة وحفاظها الواقفين على تاريخ التشريع الإسلامي ، قال الإمام الزهري : "أعشى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه" . وقد كان للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه - في هذا النوع من علوم الحديث - اليد الطولى والسابقة الأولى ، فالإمام أحمد بن حنبل على جلالته في علم السنة يقول لمحمد بن مسلم بن واره - أحد أئمة الحديث . وقد قدم من مصر - : "كتبت كتب الشافعي؟" قال : لا . قال : فرطت ، ما علمنا المجمل من المفسر ، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي"^(٣) .

وللناسخ والمنسوخ طرق يعرف بها ، منها : ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ ، كحديث بريدة أن النبي ﷺ قال : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"^(٤)

(١) انظر المنهل الحديث ص ١١ ، والرسالة المستطرفة ص ٦٠ .

(٢) تدريب الراوي ص ٣٧٢ .

(٣) تدريب الراوي ص ٣٨٢ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ٦٥ ، وسنن أبي داود ج ٣ ص ٢١٨ ، وسنن الترمذي ج ١ ص ١٢٥ ، وسنن النسائي ج ١ ص ٨٥ ، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٤٧٦ ، وشرح نخبة الفكر لابن حجر / ١٦ .

ومنها ما يعرف بقول الصحابي كما روي عن أبي بن كعب أنه قال : " كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نُهي عنها" (١) . وكما روي عن جابر بن عبد الله أنه قال : " كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ، ترك الوضوء بما مست النار" (٢) . ومنها ما يعرف بالتاريخ كحديث شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال : " أفطر الحاجم والمحجوم" . رواه البخاري (٣) وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ ، احتجم وهو صائم . رواه البخاري (٤) بين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث أنه روي في حديث شداد ، أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال : " أفطر الحاجم والمحجوم" رواه البخاري وروي في حديث ابن عباس أنه ﷺ ، احتجم وهو صائم (٥) . فبان ذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان ، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر . ومنها ما يعرف بالإجماع كحديث (قتل شارب الخمر في المرة الرابعة) (٦) فإنه منسوخ عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به . والإجماع لا يُنسخ ولا يُسَخ ولا يبدل على وجود ناسخ غيره .

(١) سنن الترمذي ج ١ ص ١٦ ، وسنن أبي داود ج ١ ص ٥٥ ، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) سنن النسائي ج ١ ص ٤٠ ، وسنن أبي داود ج ١ ص ٤٩ .

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٤ ص ١٧٤ (السلفية) سنن الترمذي ج ١ ص ٩٦ ، وسنن أبي داود ج ٢ ص ٣٠٨ ، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٥١٥ ، والعلل لعلي ابن المديني ص ٦٠ - ٦١ ، ومسنند أحمد ج ٥ ص ٢١٠ ، وج ٢ ص ٤٧٤ ، والمحدث الفاصل ص ٤٦٩ - ٤٩٨ .

(٤) فتح الباري ج ١٠ ص ١٥٢ - ١٥٣ (السلفية) .

(٥) حديث (احتجم وهو محرم صائم) أخرجه الترمذي ج ١ ص ٩٦ بإسناد صحيح ، وسنن أبي داود ج ٢ ص ٣٠٩ ، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٥١٦ .

(٦) أخرجه الترمذي في الحدود ج ١ ص ١٧٤ ، وسنن أبي داود ج ٤ ص ١٦٥ ، وسنن ابن ماجه ج ١ ص ١٢١ .

التصنيف في علم الناسخ والمنسوخ

هذا، وقد صنف في الناسخ والمنسوخ من الحديث خلق كثير منهم : الإمام أحمد بن حنبل ، والإمام أبو داود السجستاني - صاحب السنن، وأحمد بن إسحاق الديناري المتوفى سنة (٣١٨ هـ) ، ومحمد بن بحر الأصفهاني المتوفى سنة (٣٢٣ هـ) ، وأحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة (٣٣٨ هـ) ، وأبو محمد قاسم ابن أصبغ المتوفى سنة (٣٤٠ هـ)، وهبة الله بن سلامة المتوفى سنة (٤١٠ هـ) ، وأبو حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة (٣٨٥ هـ).

وللإمام أبي بكر زين الدين محمد بن أبي عثمان الخازمي نسبة إلى جده حازم الهمداني الحافظ المتقن المتوفى سنة (٥٨٤ هـ) ببغداد ، كتاب مشهور بين العلماء يسمى (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) وهو في مجلد وهذا الكتاب من أجمع ما صنف في باب، وقد رتبته على الأبواب الفقهية، وذكر في كل باب الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وبين أقوال العلماء فيها، والناسخ والمنسوخ منها، وكثير ما يدل برأيه، ويرجح قولاً على آخر، وقد صدر كتابه بمقدمة علمية قيمة عن نشأة هذا العلم، وفي أصول الترجيح ودرجاته ، طبع الكتاب في حيدر آباد، وحلب ومصر، ومن أجود الطباعات الطبعة التي حققها الشيخ راغب الطباخ الحلبي رحمه الله . طبعت في حلب سنة (١٣٤٦ هـ)^(١) .

(١) انظر الباحث الحديث ص ٢٠٢ ، وكشف الظنون ج ٢ ص ٢٧٦ ، والرسالة المستطرفة ص ٦٠ ومفتاح السنة ص ١٥٨ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١١٤ ، وأصول الحديث ص ٢٨٩ ، والحديث والمحدثون ص ٤٧٣ - ٤٧٤ .

الفصل السابع

أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية

لقد قيض الله لهذه الأمة علماء أمناء مخلصين لحفظ دينه من عبث العابثين ، وكلام نبيه من كذب الوضاعين، حيث مازوا الخبيث من الطيب، وعرفونا أسباب الوضع ، وجرحوا الوضاعين، وكشفوا معايهم ، وألفوا الكتب في الموضوعات يجمعونها ، وأحياناً يحفظونها، لكي لا يلتبس عليهم منها شيء . وأشهر الكتب في بيان الأحاديث الموضوعية هي كالآتي :

١ - كتاب (تذكرة الموضوعات) للعالم الفاضل أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي - المعروف بابن القيسراني - (٤٤٨ - ٥٠٧ هـ)، ألفه في أواخر القرن الخامس، وأوئل القرن السادس، وقد رتبته على حسب حروف المعجم، يذكر فيه الحديث، ويذكر من جرح راويه من الأئمة، وقد تشدد كثيراً في تمحيص السنة حتى أنه أدخل فيه كل حديث شك فيه، فأدخل فيه بعض الأحاديث الضعيفة واعتبرها موضوعية، وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة (١٣٢٣ هـ).

٢ - كتاب (الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) ويقال له (الأباطيل) قام بجمع هذا الكتاب العالم الحافظ أبو عبدالله الحسن بن إبراهيم الهمداني الجوزقي - والجوزقي نسبة إلى ناحية في همدان اسمها جوزقان - وقد ضمنه صاحبه كثيراً من الأحاديث الموضوعية ، وقد قال عنه الحافظ الذهبي : "وهو محتو على أحاديث موضوعية وواهية مع أوهام فيه، وقد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح " وقال أيضاً: "طالعته واستفدت منه، وقد توفي صاحب هذا الكتاب سنة (٥٤٣ هـ)"^(١).

(١) تنزيه الشريعة . المقدمة صفحة ل . وانظر الرسالة المستطرفة ص ١١٢ .

٣ - (الموضوعات الكبرى) لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي

(٥٠٨ - ٥٩٧هـ) ، وهو في أربع مجلدات تناول فيه ما ورد من الأحاديث في كتاب (الكامل لابن عدي) و(الضعفاء لابن حبان والعقيلي والأزدي) ، وتفسير ابن مردويه ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، وتصانيف الخطيب ، ومصنفات أبي نعيم ، وغيرها من الكتب ، وتساهل في الحكم على تلك المرويات بالوضع ، فقد أورد فيها الضعيف بل الحسن بل الصحيح مما في سنن أبي داود ، وقد تعقب العلماء كتاب ابن الجوزي فانتقدوه انتقاداً علمياً مجرداً ، فأصبح الانتفاع بمصنفه (الموضوعات) ميسوراً - ولا سيما للمشتغل بعلم الحديث الذي لا يفتأ يتابع أبحاثه برغبة واهتمام . وجدير بالذكر أن الضرر في كتاب ابن الجوزي - قبل تعقب العلماء له - لا يتمثل في إغفاله أشهر الموضوعات والوضائع ، وإنما " فيه من الضرر - كما يقول ابن حجر - أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً ، عكس الضرر بمستدرك الحاكم ، فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً^(١) . وقال فيه ابن حجر : "وتساهله وتساهل الحاكم أعدم النفع بكتائيهما" .

ومن جمله ما أخذ عليه كثرة غلظه في كتبه التي يصنفها ، وعذره في ذلك هو الإكثار من المصنفات ، فقد يكتب الكتاب ولا يعتبره ويشغل بغيره ، أو ربما اشتغل باكثر من كتاب في وقت واحد . وقد قال عن نفسه : "أنا مرتب ولست بمصنف" . وقال فيه الشيخ موفق الدين المقدسي : "وكان حافظاً للحديث وصنف فيه إلا أننا لم نرض تصانيفه في السنة ، ولا طريقتة فيها" وذكر عنه ابن رجب أنه كان يكتب في كل فن معتمداً على قوة فهمه ، وحدة ذهنه ، فربما صنف شيئاً وصنف في نقيضه بحسب ما يثفق له من الوقوف على تصانيف من تقدمه . وعلى الرغم من

(١) تدريب الراوي ص ١٦٢ .

هذا النقد الشديد له نجد أن العلماء اهتموا به كثيراً وأخذوا عنه كثيراً، بل ربما قام بعضهم باختصاره فقط أو التذيل عليه، فاختصره محمد بن أحمد الحنبلي ، والسيوطي وزاد عليه الشيء الكثير من تاريخ ابن عساكر وابن النجار ومسند الديلمي وغيرهم^(١) .

٤ - المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب

للحافظ ضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي المتوفى سنة (٦٢٣هـ) اكتفى فيه بذكر الأبواب التي لم يصح فيها شيء من الحديث مثل قوله "باب في زيادة الإيمان ونقصانه وأنه قول وعمل" ثم يقول: "لا يصح في الباب شيء". وقد تعقبه العلماء أيضا . طبع الكتاب سنة (١٣٤٢هـ) بالقاهرة.

٥ - (الأحاديث الموضوعة التي يرويها العامة والقصاص) رسالة

لعبد السلام بن عبدالله (ابن تيمية) الحراني المتوفى سنة (٦٥٢هـ) جد الإمام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، وله رسالتان في الموضوعات تشدد فيهما كابن الجوزي .

٦ - (الباعث على الخلاص من حوادث القصاص) للحافظ زين الدين

عبد الرحيم العراقي (٧٢٥-٨٠٦ هـ) .

٧ - (الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي اللغط) للحسن بن محمد

الصاغانى المتوفى سنة (٦٥٠هـ) ، وقد ادرج فيه كثيراً مما لم يبلغ درجة الوضع ، تشدداً منه كابن الجوزي . والمجد اللغوي في سفر السعادة، وجمع الصاغانى في كتابه أحاديث من الشهاب للقضاعى ، والنجم للأمليشى ، والأربعين لابن

(١) انظر السنة قبل التدوين ص ٢٨٧ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٨٣ - ٨٥ .

ودعان، وفضائل العلماء ل محمد بن سرور البلخي ، والوصية لعلي بن أبي طالب، وخطبة الوداع وآداب النبي عليه السلام، وأحاديث أبي الدنيا الأشج، ونسطور الرومي، ونعيم بن سالم ، ودينار الحبشي ، وأبي هندية إبراهيم بن هدية ، ونسخة سمعان عن أنس ، كما ذكره السخاوي وقال : " وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير، وقد افرد الزين العراقي في جزء " .

٨ - (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية) للحافظ جلال

الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) رتبته على حسب أبواب الفقه والموضوعات ، يذكر متن الحديث الموضوع ويذكر السند إذا رأى في ذلك حاجة، كما يذكر أقوال العلماء في الحديث الموضوع، ويذكر واضعه أو المتهم بوضعه، وقد اختصر الإمام جلال الدين السيوطي كتابه هذا من كتاب ابن الجوزي ، واستدرك عليه وزاد فيه ما ورد في تاريخ ابن عساكر وابن النجار، ومسند الفردوس، وتصانيف أبي الشيخ. طبع الكتاب في مجلدين بمصر سنة (١٣١٧هـ) ، وطبعت تعليقاته على ابن الجوزي سنة (١٨٨٦ م) بالهند.

وقد اعتمد عليه أكثر الكتاب الذين جاءوا بعده، لا سيما صاحب كتاب (تنزيه الشريعة) فإنه اعتمد عليه أكثر من غيره.

وكان الإمام السيوطي شديد الاهتمام والحرص على ذكر أقوال العلماء والحفاظ وتعليقاتهم. وأشهر من اعتمد على أقوالهم ، بل أعطاهم النصيب الأوفر الحافظ العلامة ابن حجر العسقلاني، حيث حفل كتابه بأقوالهم وتعليقاتهم.

وللإمام السيوطي أيضاً " ذيل اللآلئ المصنوعة " و" التعقبات على الموضوعات " و" النكت البديعات " .

٩ - (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة)

لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى سنة (٩٦٣) وهو كتاب جامع مرتب على الأبواب الفقهية زاد فيه على السيوطي في لآئته، واستدرك عليه، وجعله في مقدمة وقسمين: ذكر في القسم الأول أسماء الوضاعين، ومن اتهمهم بالكذب من رجال النقد، وذكر في القسم الثاني في الأحاديث الموضوعة، وبين الرواة المتهمين بوضعها. طبع الكتاب سنة (١٣٧٨هـ) بمصر في مجلدين.

١٠ - (تذكرة الموضوعات) لمحمد بن طاهر بن علي الفتحي الهندي،

المتوفى سنة (٩٨٦هـ). وله أيضا (قانون الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء). طبع سنة (١٣٤٣هـ) بالقاهرة في مجلد واحد.

١١ - (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) لشمس الدين

الشامي محمد بن يوسف الدمشقي الصالح، المتوفى سنة (٩٤٢هـ).

١٢ - (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) - وهو المعروف

بالموضوعات الصغرى - للإمام الفقيه المحدث العلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، المتوفى سنة (١٠١٤هـ) طبع الكتاب في جزء وسط، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة سنة (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) بمكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. وله أيضا (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة) وهو المعروف بـ (الموضوعات الكبرى) طبع في جزء كبير بتحقيق الأستاذ محمد الصباغ سنة (١٣٩٠هـ) - (١٩٧٠م) بالمكتب الإسلامي ببيروت. مطابع دار الأمانة.

١٣ - (الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع الواهي) لمحمد

ابن محمد الحسيني السندروسي. المتوفى سنة (١١٧٧هـ). جمع فيه الأحاديث الشديدة الضعف والواهي والموضوعة.

١٤ - (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للقاضي أبي

عبدالله محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣هـ - ١٢٥٥هـ). وقد أفاد من مؤلفات السلف، إلا أنه تساهل في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع فأدرج فيه بعض الأحاديث الصحيحة والحسنة. وقد نبه إلى هذا العالم الهندي عبد الحي اللكنوي في كتابه (ظفر الأمانى). طبع الكتاب سنة (١٣٨٠ - ١٩٦٠ م) بمصر.

١٥ - (اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع) للشيخ

محمد بن أبي المحاسن القاوقجي الحسني المشمشي الأزهري، ولد بطرابلس، وتوفي بمصر أواخر عام (١٣٠٥هـ).

١٦ - (تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين)

لعبد الله محمد البشير ظافر المالكي، المتوفى سنة (١٣٢٥هـ). ذكر فيه الأحاديث الموضوعة المشتهرة على الألسنة، ورتبها على حسب حروف المعجم، وقدم لكتابه بتمهيد قيم جامع حول المؤلفات في الموضوعات والكتب والرسائل المشحونة بالموضوعات، وقد طبع هذا الكتاب سنة (١٣٢١هـ - ١٩٠٣م) بمصر.

١٧ - (رسالة الإمام الصنعاني) ذكر فيها أكثر الأحاديث التي تدور على

ألسنة القصاص والوعاظ في عصره. ذكر في آخرها أشهر أسماء الضعفاء والمتروكين.

وتوجد غير هذه الكتب في ثناياها بعض الأحاديث الموضوعة، والأخبار المكذوبة، وذلك مثل كتاب (نزهة المجالس ومنتخب النفائس) للصقوري، (تنبيه الغافلين) و (قرة العيون، ومفرح القلب المحزون) و (بدائع الزهور في وقائع الدهور) و (قصص الأنبياء) للثعلبي وغيرها من الكتب الكثيرة جداً والتي قد لا تخفى على كل من له ولو إمام بسيط بالعلم والمعرفة. ويكاد يكون أحدث ما

كتب في ذلك (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

كما توجد مؤلفات ورسائل كثيرة في مواضيع مختلفة تذكر الأحداث الموضوعية في باب من أبواب العبادات أو المعاملات وغير ذلك لم أتعرض لذكرها، وهي أكثر من أن تحصى .

إن هذا العمل ليعتبر جهداً جباراً قام به العلماء لتنقية السنة مما أصابها من فساد، وإنها لجهود لا يسع المنصف إلا أن يعترف بأن هذا الجهد يكاد أن يكون فوق مستوى البشر ، فجزاهم الله خيراً^(١) .

(١) انظر الرسالة المستترفة ص ١١١ ، وتدريب الراوي ص ١٨١ ، وتنزيه الشريعة (المقدمة) ، والمقاصد الحسنة (المقدمة) ، والفوائد المجموعة (المقدمة) ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٤٠ - ١٤١ ، والسنة قبل التدوين ص ٢٨٧ - ٢٨٩ ، والحديث والمحدثون ص ٤٨٧ - ٤٨٩ ، ومباحث في تدوين السنة ص ٨٢ - ٨٧ .

الخاتمة

لقد عشنا هذه الرحلة الطويلة مع بحث الوضع والوضاعين في حديث رسول الله ﷺ.

وإني وإن كنت لست أول من تصدي لهذا الموضوع الهام الخطير إلا أنني عنيت أكثر ما عنيت - بفضل الله وتوفيقه - في هذه الكتاب بجمع أطراف الموضوع المتشعبة ، وتقييد كل شاردة ، ابتغاء الوصول من أقوم طريق إلى الهدف المقصود ، فكان أول اهتمامي إبانة ما تطرق إليه المغرضون والمشوهون للحقائق . وإذا كان الهوى في ذاته - يسوق صاحبه إلى تغطية الحقائق وتشويهها ، فإنه يكون أكثر خطراً عندما يتصدى بالتشوية والتضليل وستر الحقائق إلى حديث رسول الله ﷺ الذي هو الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى .

كان رائدي في كتابة هذا الكتاب الذي بذلت فيه كل ما في وسعي من جهد لإزالة الشوائب التي تعرض لها حديث رسول الله ﷺ وكما قدمت - قد سبقني العلماء الأجلاء ، والأئمة البارزون إلى التأليف في علم الحديث ، وتصنيف المجلدات الضخمة . بيد أنني رأيت من واجبي أيضاً تقريب هذا الموضوع الضخم ، وإبرازه في كتاب مترابط الأطراف ، جامع لما تفرق في مئات المؤلفات والمصنفات ، متوخياً التركيز والإيضاح ، وجمع شتات الآراء والتعليق على ما تعرض له الباحثون ، والتصدي بالتمحيص والتحقيق لما أورده بعض النقاد ممن لم يتحروا الدقة الواجبة ، ولم يبرؤوا من الميل والشطط عندما ألصقوا التهم بالسنة ورواتها .

بعد الفراغ من كتابة هذا الكتاب في الوضع والوضاعين في حديث رسول الله ﷺ رأيت - في خاتمته - أن أقدم خلاصة موجزة لما تناولته في هذا الموضوع أذكرها فيما يلي :

أولاً: التمهيد : وقد تناولت فيه تعريف السنة في اللغة والاصطلاح أما تعريفها في اللغة فهي السيرة والطريقة، وأما في الاصطلاح فقد ذهب العلماء إلى ثلاثة اتجاهات حسب أبحاثهم، فهي عند علماء الحديث : كل ما أثن عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي عند الأصوليين : كل ما صدر عن النبي ﷺ بعد النبوة من قول أو فعل أو تقرير غير القرآن الكريم ، وهي عند الفقهاء : تطلق على ما يقابل الواجب من أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة ، كما تناولت تعريف الحديث في اللغة والاصطلاح . وأنه في اللغة الجديد نقيض القديم، أو الإخبار. وفي اصطلاح المحدثين هو: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير. وقد بينت أن الحديث والسنة كلمتان مترادفتان عند متأخري علماء الحديث، وقد وجد من العلماء المتقدمين من يفرق بينهما . كما بينت معنى الخبر، ومعنى الأثر في اللغة ثم عرفتهما اصطلاحاً بأنهما لفظان مترادفتان بمعنى الحديث.

كذلك عرفت الحديث القدسي بأنه كل حديث يضيف فيه رسول الله ﷺ ، قولاً إلى الله عز وجل، وأوضح الفرق بينه وبين القرآن الكريم بأن القرآن معجزة باقية، وأنه محفوظ بحفظ الله له، وحرمة مسه للمحدث وتعيينه في الصلاة، وتسميته قرآناً، والتعبد بتلاوته ، وتسمية الجملة منه آية، وحرمة روايته بالمعنى ، وأنه ما نزل بواسطة جبريل عليه السلام، بخلاف الحديث القدسي، كذلك أوضحت الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي ، بأن الحديث القدسي يشتمل على نوائح ومواعظ يجب العمل بها، وأن الحديث النبوي يشتمل على أحكام الحلال والحرام وعلى الوعد والوعيد. وأن الحديث القدسي ما كان لفظه عن عند رسول الله ﷺ، ومعناه من عند الله، كما أوضحت الفرق بين

الحديث النبوي والقرآن الكريم، وذكرت عدداً من الأحاديث القدسية ونماذج منها. ثم اتجهت إلى ناحية أخرى، فتكلمت عن موقف الصحابة من الحديث مبتدئاً ببيان موقفهم في حياة الرسول ﷺ، وكيف كانوا يرجعون إليه فيما اختلفوا فيه، فيرشداهم إلى الصواب، مما جعل الحديث في مأمن من عبث الكذابين والمنافقين، ولكن بعد وفاة الرسول ﷺ لم يكن هناك من يحفظ السنة سوى الصحابة رضوان الله عليهم فسدوا الطريق في وجه المنافقين والعاثين.

ثم بعد ذلك بينت إقلال الصحابة للرواية وإسبابه، فذكرت أنهم كانوا يقللون من الرواية في زمن الشيخين خاصة، وذلك خوفاً من أن يدس على حديث رسول الله ﷺ من قبل المنافقين والكذابين، ولئلا ينصرف الناس عن حفظ القرآن إلى الحديث، كما أوضحت أن الصحابة كانوا منقسمين إلى قسمين: قسم المقلين كأبي بكر وعمر وغيرهما، وقسم المكثرين كأبي هريرة وعائشة وابن عباس وغيرهم، وأشارت إلى أن ابن عباس كان يمسك عن التحديث عندما ظهر الوضع في الحديث. وانتقلت إلى تثبيت الصحابة في رواية الحديث وذكرت أنهم كانوا يتشددون في قبول الحديث، وبينت موقف الخلفاء الراشدين في ذلك، وأتيت بنماذج توضح موقفهم من التثبيت، ثم اتجهت إلى بيان النهي عن التحديث بما لا تفهمه العامة، وذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يخص بعض من يتوسم فيه النبوغ والفهم من أصحابه بشيء من العلم، وكان يمنعهم أن يحدثوا العامة بذلك العلم خشية أن لا يفهموه. وقد اقتدى بالرسول الكريم ﷺ كبار الأئمة من بعده.

ثانياً: - الكلام حول حقيقة الوضع ونشأته، فقد بدأت ببيان حقيقة الوضع وحكمه، فعرفته لغة بأنه الحط والإسقاط، وقيل الإلصاق. واصطلاحاً بأنه اختلاق الحديث واصطناعه. وذكرت أن الموضوع ليس في الحقيقة بحديث لأنه

من نسج خيال واضعه . وانتقلت إلى بيان حكم رواية الحديث الموضوع وأنه يحرم عند جمهور العلماء خلافاً للكرامية الفرقة الشاذة حيث جوزت الوضع في الترغيب والترهيب . وقد رددت عليهم بأحاديث رسول الله ﷺ وبأقوال العلماء والأئمة الحفاظ .

كما تكلمت عن نشأة الوضع في الحديث وكيف بدأ ، وأوضحت أنه ظهر بعد مقتل عثمان وهو بدء ظهور الفتنة ، فعلى هذا لم ينشأ الوضع من الصحابة ، وإنما نشأ في جيل التابعين . وقد صدر ذلك من بعض الجهال والزنادقة أعداء الإسلام .

أما ما ادعاه أحمد أمين من أن الوضع ظهر في حياة الرسول ﷺ فليس بصحيح ، وقد بينت بطلان وجهة استدلاله ، وأوردت الروايات التي تؤيد صحة ما رجحته . كما أوردت روايتين تذكران سبباً للحديث الذي استشهد به أحمد أمين على ظهور الوضع في حياة الرسول ﷺ ، وقد ناقشت هاتين الروايتين وانتهيت إلى عدم صحتها .

ثالثاً: وقد قمت بعرض أسباب الوضع في الحديث عرضاً مفصلاً ، حيث بدأت بذكر الخلافات السياسية وما أدت إليه من انقسام المسلمين إلى فرق وأحزاب وشيع . وقد وقعت هذه الخلافات بعد مقتل عثمان رضي الله عنه . أما في عصر الشيخين فقد كانت السنة محفوظة في الصدور فلم يتمكن أهل الأهواء من الدس على سنة رسول الله ﷺ .

هذا . وقد أوضحت أن القرآن كان قد دون قبل الفتنة فلم يجد المبطلون مسلكاً يدخلون منه إلى إفساد الدين ، ولم يروا أمامهم ثغرة بنفذون منها سوى حديث رسول الله ﷺ حيث أنه لم يدون جميعه في ذلك الحين كما دون القرآن الكريم .

ثم انتقلت إلى الكلام عن الشيعة مبتدأ بالإشارة إلى أنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ شيء ينص على خلافة علي، وذكرت أن الشيعة قد استغلوا اسم أهل البيت فأساؤا إلى السنة بوضعهم الحديث تأييداً لدعواهم، وانتصاراً لمذهبهم . وأهل البيت براء من ذلك كله، متتهياً إلى بيان الأثر السيء للشيعة باثارة خصومهم الذين وضعوا الحديث للرد عليه، كالبكرية وأنصار معاوية وغيرهم من الفرق الأخرى التي تحسب أنها بالوضع تحسن صنفاً.

كما بينت أن الخوارج هم أصدق الناس حديثاً، لأن الكذب في عقيدتهم من الكبائر التي يكفر مرتكبيها ، وقد أوردت الروايات التي اتهمتهم بالكذب وناقشتها، وأبنت بطلانها. ثم انتقلت إلى الخلافات الكلامية موضحاً أثر هذه الفرق في تنمية الأحاديث الموضوعية ، وسقت الأمثلة لذلك .

وكما كان للفرق الكلامية النصيب الأوفر في وضع الحديث فقد كان للخلافات المذهبية أيضاً نصيب في اختلاق الأحاديث تدعيماً لمذاهبهم وآرائهم، فقط نشط التعصب للجنس واللغة عند قيام الدولة العباسية، فأخذ المتعصبون للجنس والقبيلة واللغة يضعون الأحاديث في مناقبهم، ومثالب خصومهم. كما أن التعصب للمدن أخذ شكلاً واضحاً في تفضيل بعض المدن على بعض بوضع الأحاديث العديدة في هذا الغرض. كذلك امتد التعصب إلى خلق الأحاديث في تفضيل الأئمة بعضهم على بعض. من ذلك خلصت إلى أن التعصب كان سبباً دافعاً لكثير من الناس لوضع الأحاديث الساذجة التي لا يقبلها العقل. كذلك أشرت إلى أن من الدوافع إلى الوضع التقرب إلى الحكام بوضع الأحاديث التي ترضي ميولهم ورغباتهم. وقد ابتليت السنة بالجهال الذي يضعون الأحاديث ممن يلبسون زي العلماء ويحاولون أن يظهروا بين العامة بمظهر أهل العلم . ففسدوا في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه. وقد ذكرت نماذج من ذلك، وأوضحت موقف العلماء

منهم ، ومع هذا فقد وقع الوضع أيضاً من بعض العلماء من غير تعمد له ، كمن امتحن بوراق أو نحوه يدس في حديثه بحيث لا يعلم ذلك الشيخ عنه شيئاً . هذا . وقد شمر الزنادقة عن سواعدهم ، وهبوا ليفسدوا السنة على أهلها حيث إنه لم يرق لهم هذا الدين الجديد ، فأخذوا يضعون الأحاديث التي منها ما يحلل الحرام ، ويحرم الحلال ، ويشكك المسلمين في دينهم . غير أن عملهم هذا لم يخف على جهاذة السنة وعلمائها فبينوا أكاذيبهم ، وفضحواهم على الملأ . وقد بينت موقف خلفاء بني العباس من هؤلاء الزنادقة ، حيث وقفوا منهم موقفاً صارماً فقتلوهم وأبادوهم ، وطهروا الأمة من جرائمهم ، والسنة من أباطيلهم . كذلك أوضحت أن القصاصين ظهروا منذ زمن مبكر في الإسلام ، إلا أنهم لم ينتشروا في القرن الأول مثل انتشارهم في القرنين الثاني والثالث حيث كثروا وأكثروا بقصصهم من الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الأحاديث التي تلين قلوب العامة فوجدوا منهم أذناً صاغية ، وإقبالاً شديداً ، وذكرت أمثلة من قصصهم وموقف العلماء منها . ولقد كان للزهاد المنسويين إلى الصلاح دور كبير في وضع الحديث ، لما ساءهم من انشقاق المسلمين وتفرقهم إلى شيع وأحزاب فوضعوا هذه الأحاديث لجمع شمل المسلمين في نظرهم ، كما وضعوا كثيراً منها في الفضائل وفي الترغيب والترهيب ، وهم بذلك يحسبون أنهم يحسنون صنعا . ولقد كان خطر هؤلاء أشد على الدين من غيرهم لثقة الناس بهم . ولكن الله قيض لهذه الموضوعات نقاداً خلصوا الغث من السمين ، وأبانوا الصحيح من السقيم . وهناك أسباب أخرى متعددة لوضع الحديث غير الأسباب التي سبق ذكرها ، كالانتصار للأهواء الشخصية ، والتكسب بالحديث ، واتخاذ صناعة وتسوقاً ، وإظهار العلم والبراعة ، ولتذوق حلاوة الكذب ، وجعل الأسانيد المشهورة للحكم القديمة والأقوال المعسولة ، وفي فضائل بعض الأسماء والأوصاف

والحرف والأطعمة والأشربة والسلع وأوضحت أن العلماء قد بينوا ذلك، ووضعوا قواعد علمية دقيقة لحفظ الحديث وتنقيته.

رابعاً: في أفراد وجماعات اتهموا بالوضع زوراً. وقد تناولت بالبحث من الأفراد شخصيتين: الشخصية الأولى: راوية الإسلام الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله تعالى عنه، وقد قمت بذكر نبذة عن ترجمته. ثم انتقلت بعد هذا كله إلى سرد بعض من الشبهات التي أثرت حوله، ومنها أنه وضع الحديث كذباً على رسول الله ﷺ، وقد استدل مشيروا هذه الشبهات بروايات متعددة فندتها وناقشتها نقاشاً علمياً خلصت منه إلى بطلانها سنداً وممتناً، وأن أبا هريرة لم يكذب على رسول الله ﷺ ولم يرو عنه إلا الحق والصدق. ومنها أن الصحابة كانوا يكذبون أبا هريرة ويردون حديثه. وقد أقمت الدليل القاطع والبرهان الساطع على بطلان هذه الشبهة أيضاً. مبيناً موقف الصحابة من أبي هريرة كعمر وعثمان وعلي وعائشة وابن عباس وغيرهم. فظهر من هذا الموقف أن أحداً من الصحابة لم يكذب أبا هريرة ولم يرد حديثه، وإنما أخذوه بالقبول. وقد اعتبروا أبا هريرة أعلمهم بسنة رسول الله ﷺ. ومنها قولهم أنه لم يقتصر على ما سمعه من رسول الله ﷺ. بل كان يحدث بما سمعه منه وما سمعه من غيره، وقد ناقشت هذه الشبهة أيضاً، وبينت أن الصحابة يروي بعضهم عن بعض، ولم يكذب بعضهم بعضاً وكلهم ثقات عدول، ومنها زعمهم الباطل أن أبا هريرة قد تشيع للأمويين فوضع الأحاديث في مثالب العلويين ومناقب الأمويين إرضاءً لهم. وقد ناقشت هذه الشبهة أيضاً وبينت بطلانها وذكرت موقف أبي هريرة من الأمويين والعلويين وأنه لم يتشيع لأحد منهم قط، بل كان جبلاً شامخاً لا يخشى في الحق لومة لائم، ومما طعن به أهل الأهواء

في أبي هريرة حديث الوعائين . وقد أجيبت بأن الرسول ﷺ لم يكتم شيئاً من الوحي وأن أبا هريرة لم يكتم شيئاً من العلم الذي يحتاج له الناس . وأما الوعاء الذي كتبه أبو هريرة فهو مما يختص بالملاحم والفتن وغيرها ، وقد كان الرسول ﷺ يخص بعض أصحابه ببعض العلم لما يتوسمه فيهم من النبوغ والذكاء ، كما فعل مع أبي هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما . ومنها اتهامه بكثرة حديثه واستغلال الوضع ذلك فزوروا أحاديث لا تعد . وقد رددت على هذه الشبهة بأن الوضع لم يخصوا أبا هريرة بالوضع والتزوير عليه ، بل وضعوا على غيره من بقية الصحابة كعلي ومعاوية وعائشة وابن عباس وأوضححت أن كثرة حديثه راجعه إلى ذعاء الرسول ﷺ له بالحفظ والفهم ، وانتهيت إلى براءة أبي هريرة من هذه الشبهات التي أثارها حوله أعداء الإسلام قديماً كالنظام والمريسي وغيرهما ، وحديثاً كجولد تسيهر ، وشبرنج وغيرهما من المستشرقين ومن نحا نحوهما كأبي ربه وعبد الحسين وأحمد أمين .

والشخصية الثانية: الإمام ابن شهاب الزهري . وقد بدأت بعرض نبذة من حياته ثم انتقلت بعد ذلك إلى بيان الشبه التي أثارها أعداء الإسلام للتشكيك في رواياته ، ومن هذه الشبه أن الأمويين استغلوا الزهري في وضع الحديث توطيداً لدعائم حكمهم ، وقد ناقشت هذه الشبهة وأوضححت أن الزهري لم يكن بالرجل السهل الذي ينقاد ويخضع لأهواء الحكام ، وذكرت نماذج من مواقفه مع الخلفاء التي تدل على صدقه وصلابته في الحق . ومنها أيضاً قصة بناء الصخرة بقصد الحج إليها في عهد عبد الملك ، ووضع حديث (لا تشد الرحال ...) وقد ناقشت هذه الشبهة بأنه قد ثبت تاريخياً أن الذي بنى قبة الصخرة هو الوليد بن عبد الملك ، وأن بناء القبة ليحج الناس إليها بدلاً من الكعبة كفر صريح لم يقدم عليه عبد الملك لما عرف عنه من التدين ، وأن الزهري لم يكن آنذاك مشهوراً وذائع الصيت في العالم

الإسلامي حيث كان عمره اثنين وعشرين سنة. وأن النصوص التاريخية قاطعة بأن الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف عبد الملك، وأن حديث (لا تشد الرحال ...) أخرجه كتب الصحيح عن الزهري وغيره، وأن الزهري روى الحديث عن شيخه ابن المسيب وأن الزهري لم يصرح بفضيلة قبة الصخرة. ومنها أن إبراهيم بن الوليد الأموي عرض على الزهري صحيفة فيها أحاديث فأجازه بها وقال : من يستطيع أن يجيزك غيري ؟

وقد ناقشت هذه الشبهة بأن هذا من عرض المناولة، وأنه لا يستطيع أحد أن يجيزه غيره ، فهي اجازة شيخ لتلميذه، وأن هذه الصحيفة لم تظهر عند المحدين ولم يعرفوها ، ومنها قول الزهري أكرهونا على كتابة أحاديث" . وقد ناقشت هذه الشبهة بأن الزهري لم يكن بالشخص المستعد ليكسو رغبات الحكام وأن هذا النص فيه تحريف ، والصواب قوله " أكرهونا على كتابة الأحاديث" . وكان الزهري يكره الكتابة . هذا وقد خرج الزهري مما أحيط به من افتراءات ، وما ألصقه به أعداء الإسلام من تهم وأباطيل . أميناً بريئاً.

وأما الجماعات فقد تناولت بالبحث مجموعتين :

المجموعة الأولى: الأمويين ، وقد ذكرت الشبه التي أثارها المستشرقون، وعلى رأسهم (جولد تسيهر) . وناقشتها نقاشاً علمياً. فمن هذه الشبهة زعمهم أن هناك خصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء ، فأخذ هؤلاء العلماء يضعون الأحاديث التي رأوها مرغوباً فيها، في مثالب العلويين . وقد رددت هذه الشبهه بأنه لم تكن هناك خصومة بين الأمويين والعلماء الأتقياء، وإنما كانت الخصومة بين الأمويين وزعماء الخوارج والعلويين، وأن النصوص التي تمثل لنا العصر الأموي إنما وضعت

في العصر العباسي، وقد كان عصرًا مشبعًا بالعداء لبني أمية فتزيد فيه الرواة والإخباريون ما شاءوا. ومنها أن الدولة الأموية تدخلت في وضع الحديث. وأجبت بأن التاريخ لم يرو لنا أن الحكومة الأموية قد وضعت الأحاديث لتعمم رأياً، أو لتفرض سياستها. ومنها أن الأمويين غيروا الحياة الدينية، كجلوس الخليفة في الخطبة الثانية في يوم الجمعة. وتقديم خطبة العيد على الصلاة، وكزيادة درجات المنبر، واتخاذ المقصورة. وقد ناقشت هذه الشبهة بأن الوضع لم يكن من علماء الإسلام، وإنما كان من جاهل أو زنديق، وأن جلوس الخليفة في الخطبة الثانية يوم الجمعة قد فعله معاوية مضطراً وذلك حين كثر شحمه، وعظم بطنه، وأن تقديم الخطبة على الصلاة في يوم العيد قد اعتذر مروان عنه بأنه فعله أيضاً مضطراً لأن الناس لم يجلسوا لسماع الخطبة. ومع هذا فقد أنكر عليه العلماء ذلك. وأن زيادة معاوية لدرجات المنبر لم يكن بدعاً فقد زادت درجات المنبر في عهد رسول الله ﷺ لتزايد الناس. وأن اتخاذ معاوية للمقصورة كان احتياطاً لنفسه من الاغتيال بعد اغتيال علي. ومنها أن معاوية قد تدخل في الوضع، فأخذ يدفع العلماء ليضعوا الأحاديث ضد خصومه. وأجبت عن هذه الشبهة بأن هذا لم يثبت تاريخياً، وأنه مردود بالعقل والنقل. وانتهت إلى براءة الأمويين مما نسب لهم، وأنهم كانوا حصناً منيعاً للإسلام والمسلمين. فقد نشروا الإسلام شرقاً وغرباً، وقادوا الجيوش، وجاهدوا في الله حق جهاده.

والمجموعة الثانية: علماء الإسلام، وقد ذكرت بعض الشبهات التي أثارها المستشرقون وعلى رأسهم (جولد تسيهر) وناقشتها. ومن هذه الشبهات أن علماء المدينة وضعوا الأحاديث ضد الأمويين، وأجبت بأننا لا نسلم بهذا القول. ولو سلمنا جدلاً بأنهم وضعوا فليسوا هم جميع علماء الإسلام في العصر الأموي،

وأنه لو حدث ذلك لما سكت عليه علماء الأمصار الأخرى، ومنها أن علماءنا قد استجازوا الكذب دفاعاً عن الدين. وقد أجبت بأن علماءنا قد ترفعوا عن الكذب، واستنكروه وأنه لم يخف عليهم تحريمه، وقد عرفنا من سيرتهم إنكارهم للباطل حتى ولو كان من الحكام، ومنها أن العلماء قد وضعوا الأحاديث في مدح أهل البيت من العلويين. ورددنا هذا بأننا لم نجد في نصوص التاريخ والحديث واقعة أو أثراً يثبت أن العلماء قد وضعوا حديثاً واحداً في مدح أهل البيت، وأن الذين وضعوا الأحاديث في مدحهم هم الرافضة، ومع هذا فقد قاومهم العلماء، وأنكروا عليهم.

خامساً: جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع وهذه الجهود كثيرة. وقد ذكرت بعضها كإسناد الحديث، فعرفته في اللغة بأنه الاعتماد والركون، وفي الاصطلاح بأنه الطريق الموصل إلى المتن. وأن المقصود بالإسناد هو أن يروى الحديث عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي، وتنتهي بالرسول ﷺ، وأوضح أن الإسناد خصوصية لهذه الأمة كما بينت متى بدأ الاهتمام بالإسناد وأنه كان بعد الفتنة، وهي مقتل الخليفة عثمان، وقد فندت مزاعم بعض المستشرقين مثل (شاخت) الذي رأى أن المقصود بالفتنة فتنة الوليد بن يزيد. وقد أيد شبهته تلك بما جاء في تاريخ الطبري من توافق الفتنة. وقد ناقشت هذه الدعوى بأن فتنة الوليد ابن يزيد ليست هي أول فتنة في الإسلام وأما مجرد التوافق فإن كل ما يفرق صفوف المسلمين يسمى فتنة. كما فندت دعوى (روبسون) بأن المقصود بالفتنة فتنة ابن الزبير. واحتج لدعواه بإطلاق الإمام مالك على حركة ابن الزبير كلمة (الفتنة). وإن عمر محمد بن سيرين يجعله يستطيع أن يعطى رأيه فيها بدراية. ورددت هذا الزعم بأن مجرد توافق الكلمة لا يمكن أن يعتبر دليلاً يبنى عليه

حكم . وإذا كان عمر محمد بن سيرين يسمح له بأن يعطى رأيه في حوادث تدور حوله فإن هذا لا يمنع أن يجعله يعطى رأيه في حوادث ماضية .

وبعد أن رجحت أن الإسناد وجد منذ الفتنة الأولى ذكرت أن أول من سأل عن الإسناد في العراق هو الشعبي . وفي الشام هو الزهري . وقد بينت التزام الإسناد ومدى أهميته عند علماء الحديث ، وأن ذلك كان نتيجة رد فعل عند العلماء بسبب ما وضعه الوضع .

وقد ذكرت دعوى المستشرقين في أن الأسانيد اختلقها المتأخرون من المحدثين لدعم أحاديثهم ، أو ابتدعها أتباع المذاهب الفقهية . ورددت بأن أكثر الأئمة قد عملوا بمراسيل كبار التابعين ، وأن السبب في ورود الأحاديث مرة مرسله ، ومرة متصلة ، هو أن الصحابي يتحدث أمام عدد من التابعين ، ثم ينقل التابعون الحديث عنه فيذكره أحدهم بالإسناد . أما الآخر فلا يذكر سنداً ، وإنه لو كانت الأسانيد من اختلاق المتأخرين لنسبوا إلى كبار الصحابة . وأخيراً ذكرت أن الإسناد لم يقتصر على علم الحديث ، بل تعداه إلى علوم أخرى .

ثم انتقلت بعد ذلك إلى بيان أن العلماء قد وضعوا قواعد علمية لتمييز الحديث الموضوع من غيره ، وقد قسموها إلى قسمين : القسم الأول : ما يرجع إلى السند كاعتراف الواضع نفسه باختلاقه الحديث ، أو أن يروى الراوي عن شيخ لم تثبت لقياه له . ومنها أن ينفرد راو معروف بالكذب برواية الحديث ولا يرويه أحد من الثقات . ومنها أنه قد يستفاد الوضع من أحوال الراوي والدوافع النفسية التي تحملها على الوضع .

هذه العلامات التي إذا وجدت في سند الحديث استطاع الإنسان أن يحكم بوضعه .

القسم الثاني : ما يرجع إلى المتن كمخالفة الحديث لنص القرآن الكريم أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع بينها، وكمخالفته للعقل والحس أو مخالفته للتاريخ الصحيح الثابت كحديث وضع الجزية عن يهود خيبر، وكاشتغال الحديث على مجازفات يرتفع عنها كلام النبوة كالإفراط في الوعد والوعيد ، أو موافقته لمذهب الراوي وهو متعصب غال في تعصبه رقيق الدين لا يتورع عن وضع الأحاديث ، ومنها أيضاً ركافة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويرفضها الطبع . ومنها أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله ، أو يصرح الحديث نفسه أن الواقعة حدثت في مشهد عظيم من الصحابة ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا عدد قليل .

ومنها ادعاء الراوي أنه أدرك الرسول ﷺ بحيث أنه بلغ من العمر ما لم تجر به سنة الله في خلقه . وكادعاء بعض الصوفية أنه تلقى من الرسول ﷺ بواسطة المكاشفة . ثم انتقلت إلى بيان أن العلماء قد وضعوا ضوابط تتعلق بالراوي والمروي ، تتلخص في ثلاثة أمور :

١ - التوثق من الأحاديث ، وذلك أنه بعد ما ظهر الكذب ونشأ الوضع وراجت بعض الأحاديث الموضوعية هرع العلماء وطلاب العلم يسمعون من الصحابة الذين انتشروا في الأمصار .

٢ - التحفظ في رواية الحديث بالمعنى ، فقد كان الصحابة والتابعون وأتباعهم يثبتون في قبول الأخبار لورعهم وخشيتهم عندما يروون حديثاً عن رسول الله ﷺ بل إن بعضهم يكره التحديث خشية التزيد والنقصان .

وقد بينت أن العلماء انقسموا في رواية الحديث إلى قسمين : قسم تشدد في اللفظ ولم يجز الرواية بالمعنى خوفاً من الوقوع في الخطأ ، وقسم آخر أجاز الرواية

بالمعنى للضرورة كان يند اللفظ عن الذاكرة مع الإشارة إلى أنه قد روى بالمعنى .
وقد أجمع المجيزون للرواية بالمعنى على أنها لا تجوز للجاهل وقد رجحت أن
الرواية بالمعنى كانت للضرورة، وبقدر، فالرواية باللفظ هي الأصل ، وبالمعنى
كانت رخصة وضرورة.

٣ - التشدد في شروط الراوي ، فقد قيض الله للرواية علماء أعلاماً شددوا
في أمرها، وكانوا في تشدهم حكماء، فأجمعوا على أنه يشترط فيمن تقبل روايته
أن يكون عدلاً ضابطاً، وفسر العدل بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب
الفسق وخوارم المروءة. وقد تشدد العلماء في أمر الرواية، فلم ينقلوا إلا الصحيح .
والصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع.

وانتقلت أيضاً إلى الجرح والتعديل وأهم الكتب التي ألفت فيهما. وذكرت أن
المراد بالجرح والتعديل أنه علم يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمااتهم وثقتهم
وعدالتهم وضبطهم. وعكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان وبين مرتبة الرواة
من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعايير فنية متعارف عليها عند العلماء، وهي دقيقة
الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهميته في نقد إسناد الحديث. وبينت جواز الجرح
وأدلته، كما أوضحت أن التفتيش عن أحوال الرجال بدأ منذ زمن مبكر في عصر
الصحابه، فقد تشدد في هذا أبو بكر وعمر وعائشة وعبادة وابن عباس وأنس
وغيرهم، وقد تكلم في الجرح عدد من التابعين أيضاً كابن المسيب والشعبي ، ومن
تابعي التابعين كالأعمش ومعمار بن راشد وشعبة بن الحجاج. ثم تتابع العلماء بعد
ذلك طبقة بعد طبقة تؤلف وتبحث في الرجال ، وأشارت إلى رأي جمهور العلماء
بقبول التعديل من غير ذكر سببه ، وعدم قبول الجرح إلا مفسراً، وقيل : يقبل
الجرح غير مفسر ، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه ، وقيل : لا يقبلان إلا

مفسرين ، وقيل : يقبلان بدون تفسير إذا كان الجرح والمعدل عالين بأسباب الجرح والتعديل ، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية تفصيلاً حسناً في المسألة وهو أنه إن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسراً .

وذكرت بعد هذا ظهور مصطلحات الجرح والتعديل ، وبينت مراتبها مع ذكر أمثلة لها . كما قمت بتقسيم كتب الجرح والتعديل إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : كتب الثقات ، وقد ذكرت أشهرها مثل : كتاب الثقات للعجلي ، والثقات لابن حبان .

النوع الثاني : كتب الضعفاء . ومن أشهرها : كتاب الضعفاء الصغير للبخاري والضعفاء والمتروكين للنسائي ، ومعرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان ، والكامل في ضعف الرجال لابن عدي ، والضعفاء للعقيلي ، وميزان الاعتدال للذهبي .

النوع الثالث : الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء وأشهرها كتاب التاريخ والعلل ليحيى بن معين ، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ، والتاريخ الكبير للبخاري ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم . وقد رتب هؤلاء كتبهم على حروف المعجم ، أما كتاب الثقات لابن حبان فقد رتبته على الطبقات ، ورتب كل طبقة على حروف المعجم .

ثم تكلمت عن تدوين الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه ، وأشارت إلى الكتابة عند العرب وأنهم كانوا يعتمدون على الحفظ حتى اشتبهوا به أكثر من الكتابة كما بينت أن الكتابة قد بدأت تشتهر في أول الإسلام ، ومع هذا لم يرقم الصحابة بتدوين الحديث على نطاق واسع اعتماداً على قوة الحفظ والذاكرة .

وقد وردت أحاديث في النهي عن كتابة الحديث ليتسع المجال أمام القرآن ويأخذ مكانه من الحفظ والكتابة معاً، وحتى يثبت في صدور الحفاظ، وخوفاً من خطر الالتباس. كما وردت أحاديث أخرى تسمح بالكتابة، وقد ذكرت أن التوفيق بينها يرجع إلى أن النهي في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والأذن في حق من لم يوثق بحفظه، أو أن النهي كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث زال هذا الخوف فنسخ النهي وصار الأمر إلى الجواز أما كتابة الحديث في عصر الصحابة فمنهم من كرهها ومنهم من أجازها، ومنهم من روي عنه الأمران. وأما في جيل التابعين فإن الأسباب التي حملت الصحابة على كراهة تدوين الحديث هي التي حملت بعض كبار التابعين على كراهته، فلما زالت هذه الأسباب اتفق الجميع على الجواز وأخذوا يدونون الحديث. ثم نشط العلماء بعد ذلك في التدوين وألفوا المصنفات الكثيرة، فمنهم من رتبها على المسانيد، ومنهم من رتبها على أبواب الفقه.

هذا. وقد ذكرت أهم الكتب التي ألفت في الحديث مثل موطأ مالك، ومسنند أحمد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن النسائي، وسنن أبي داود. وسنن الترمذي، وابن ماجه. وقد أعطيت نبذة عن الكتاب ومؤلفه وذكرت أن هذه الكتب مرتبة على أبواب الفقه. ثم اتجهت بعد هذا إلى الكلام عن تدوين علوم الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه، فبدأت بتعريف علم الحديث عند المتأخرين بأنه يسمى بعلم الحديث أو مصطلح الحديث، أو علم الحديث دراية.

أما عند المتقدمين فهو علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها. وهذا هو الذي

اصطلح عليه المتأخرون بعلم الحديث دراية ليقابل العلم الآخر عند المتقدمين وهو علم الحديث رواية . وهو الذي اشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها .

هذا . وقد ذكرت طائفة من الكتب التي ألفت في أصول الحديث مثل كتاب (المحدث الفاصل للرامهرمزي) وكتاب (معرفة علوم الحديث للحاكم) وكتاب (الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي) وكتاب (الكفاية في علم الرواية له أيضاً) وكتاب (الإلماع للقاضي عياض) وكتاب (مقدمة ابن الصلاح) . وقد ذكرت أن العلماء تناولوها بالشرح والاختصار والنظم .

وبعد هذه اللمحة الموجزة في علم أصول الحديث ، تكلمت بإيجاز عن أهم العلوم التي دونت في هذا الفن .

فمنها : علم علل الحديث ، وعرفته بأنه علم يبحث عن سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، وذلك كوصل منقطع، ورفع موقوف ، وإدخال حديث في حديث، وما شابه ذلك . وقد ذكرت أنه من أهم العلوم وأجلها، كما سردت طائفة من الكتب المؤلفة فيه . ومنها علم مختلف الحديث ، فعرفته بأنه علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض من حيث إمكان الجمع بينها: أما بتقييد مطلقها ، أو بتخصيص عامها، أو غير ذلك من أسباب التعارض . وقد ضربت أمثلة لهذا العلم كما ذكرت طائفة من الكتب المؤلفة فيه .

ومنها علم غريب الحديث ، وعرفته بأنه علم يبحث عن بيان ما خفي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله ﷺ ، بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربي . وقد ذكرت طائفة من العلماء الذين ألفوا في هذا العلم .

ومنها علم ناسخ الحديث ومنسوخة، وعرفت النسخ عند الأصوليين بأنه عبارة عن رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي متراخ عنه. فعلم ناسخ الحديث ومنسوخه هو الذي يبحث في الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ، فما ثبت تقدمه كان منسوخاً، وما ثبت تأخره كان ناسخاً، وله شروط تكفلت بذكرها كتب أصول الفقه ثم انتهت أخيراً إلى الكلام عن أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية، وذكرت أهم هذه الكتب. وهذه المؤلفات ثمار جهود كبيرة قام بها العلماء للدفاع عن السنة وتمحيصها وتنقيتها مما أصابها من الوضاعين، وما شابها من الأحاديث الدخيلة.

هذا. وقبل أن أختم هذا الكتاب أرى من الجدير بالذكر تدوين بعض

المقترحات:

أولاً: إن على المسؤولين في الجامعات الإسلامية المختلفة إنشاء كليات للحديث وأصوله، تعنى بتدريس مادة الحديث بتوسع، كما تعنى أيضاً بتدريس أصول الحديث - علومه ومصطلحه - وأن يكون ذلك بشمول لجميع أبوابه وفصوله، حتى يتاح تخريج جيل متخصص في هذا الفن يحمل مسؤولية هذه المهمة الكبيرة، ويؤدي رسالته على خير وجه في حماية السنة، والحفاظ على حديث رسول الله ﷺ.

ثانياً: تكوين لجان من العلماء المتخصصين يعهد إليهم بتحقيق المخطوطات التي لا تزال أسيرة في خزائن المكتبات في شتى أنحاء العالم، حتى يمكن طبعها ونشرها على أوسع نطاق. فمن التقصير أن يظل هذا التراث الإسلامي العظيم دفيناً مهملاً بدون أن تتاح الفرصة لنشره والانتفاع به، فقد تكون النسخة الواحدة المخطوطة

بطبعها وسيلة لنشر علم غزير كان عرضة للضياع لو ظلت تلك النسخة بين الجدران بلا طبع أو نشر. وسوف يكون نشر التراث المخطوط حافزاً من أكبر الحوافز لتنشيط الوعي، ومساعدة الدارسين على السير بخطى واسعة في سبيل العلم والمعرفة.

كما نرجو إتماماً للفائدة أن يعنى الأساتذة المشرفون على رسائل (الماجستير والدكتوراه) بتوجيه طلابهم إلى تقديم رسائلهم في تحقيق المخطوطات لكي يساهموا في نشر التراث الإسلامي بطريقة علمية عملية مجدية.

ثالثاً: إقامة مؤتمرات دورية تضم جمهرة من كبار علماء الحديث في أنحاء العالم الإسلامي، لتبادل الآراء والمقترحات والتوصيات للنهوض بهذه الرسالة على أن تكون المهمة الأساسية لهذه المؤتمرات هي التصدي لما يستجد من شبهات حول الحديث النبوي، والعمل على إزالة كل الشوائب والأباطيل التي قد يتعرض لها الحديث الشريف. وذلك بالإضافة إلى مواصلة الجهد في الرد على الشبهات التي أثيرت قديماً وحديثاً والقضاء عليها. لأن الاجتهاد في التمييز بين الحديث الموضوع وغيره لم يقفل بابه أمام من هو أهل له، كما لم يقفل باب الاجتهاد في الفقه أمام المتأهل.

هذا. وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا الكتاب للقيام بواجبي بالقدر المستطاع. فإن كنت قد وفقت فمن الله وهذا ما أريد، وإن كنت قصرت فمن نفسي، والكمال لله وحده. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المراجع

اقتصرت فيها على ذكر الكتب التي جرى العزو إلى صفحاتها وأجزائها، وأغفلت غيرها مما رجعت إليه ولم أثبت له عزواً، وقد رتبها هنا على حسب حروف المعجم مع ملاحظة عدم اعتبار (ال) التي للتعريف.

١ - القرآن الكريم.

٢ - أبو هريرة راوية الإسلام (للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب) سلسلة أعلام العرب التي تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد المصرية القاهرة ١٩٦٢ م.

٣ - أبو هريرة (لعبد الحسين شرف الدين العاملي) الطبعة الأولى بصيدا - رجعا إليه للرد على ما جاء فيه من شبهات حول السنة ورواتها.

٤ - الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي) طبع لكنو بالهند سنة ١٣٠٤ هـ.

٥ - الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة (لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي المصري) بتحقيق محمد سعيد الأفغاني - طبع دمشق المجمع العلمي.

٦ - الأحكام في أصول الأحكام (لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري) بتحقيق أحمد محمد شاكر طبع الخانجي مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥ هـ.

- ٧ - الأحكام في أصول الأحكام (لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي) طبع مؤسسة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٨ - الأدب المفرد (لأمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري) واستوفى تخريج أحاديثه محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية بالقاهرة . الطبعة الثانية سنة ١٣٧٩ هـ .
- ٩ - الأذكار النووية (للإمام الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي) طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الزابعة . سنة ١٣٧٥ هـ .
- ١٠ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني)، وبهامشه كتاب شرح الورقات في الأصول . طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ١١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب (لأبي عمرو يوسف بن عبد البر) على هامش الإصابة لابن حجر . مطبعة مصطفى محمد التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- ١٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة (لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير) طبع القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٣ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، وهو المعروف بالموضوعات الكبرى ، (للعامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري) بتحقيق الأستاذ محمد الصباغ . طبع دار العلم - بيروت لبنان - سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- ١٤ - الإصابة في تمييز الصحابة (للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) طبع مصر سنة ١٣١٣ هـ .
- ١٥ - أصول الحديث - علومه ومصطلحه - (للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب) طبع دار الفكر بيروت ، لبنان . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٦ - أضواء على السنة المحمدية (لمحمود أبو رية) طبع دار التأليف بمصر سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م - رجعنا إليه للرد على ما جاء فيه من شبهات حول السنة ورواتها .
- ١٧ - أعلام الموقعين عن رب العالمين (للعالم العلامة المحقق شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١٨ - الإعلام بالتبويخ لمن ذم أهل التاريخ (لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي) مطبعة الترقى بدمشق . سنة ١٣٤٩ هـ، وانظر النسخة المطبوعة في كتاب علم التاريخ عند المسلمين (لروز نثال) ترجمة صالح أحمد العلي . نشر مكتبة المثنى ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ببغداد سنة ١٩٦٣ م .
- ١٩ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (للقاضي عياض بن موسى اليحصبي) بتحقيق الأستاذ أحمد صقر . مطبعة السنة المحمدية . والناشر مكتبة دار التراث بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

- ٢٠ - الأم (للإمام محمد بن أدريس الشافعي) طبع بولاق بالقاهرة مصر سنة ١٣٢١ هـ.
- ٢١ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني المكّي) طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ.
- ٢٢ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - للحافظ ابن كثير - (للأستاذ أحمد محمد شاكر) طبع محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة . الطبعة الثانية سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ٢٣ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة (للأستاذ أكرم ضياء العمري) مطبعة الإرشاد ببغداد سنة (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
- ٢٤ - البداية والنهاية (للإمام الحافظ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي) مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ٢٥ - تاج العروس من جواهر القاموس (للسيد مرتضى الزبيدي) الطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٠٦ هـ.
- ٢٦ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام (للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي) مكتبة القدسي بالقاهرة. الأجزاء (١-٦) طبعت من عام ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م. أما بقية الأجزاء فلا تزال مخطوطة وهي ثلاثون جزءاً.
- ٢٧ - تاريخ الأمم والملوك (للمؤرخ المفسر أبي جعفر محمد بن جرير الطبري) طبع مصر سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م.

٢٨ - تاريخ بغداد (لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي) نشر
مكتبة الخانجي . طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩
هـ - ١٩٣١ م .

٢٩ - التاريخ الصغير (لأمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري) بعناية محمد
محي الدين الجعفري ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن
بالهند . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ .

٣٠ - التاريخ الكبير (لأمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري) أربعة أجزاء في
ثمانية مجلدات ، فكل جزء قسم إلى قسمين ، بتحقيق الشيخ المعلمي
اليمني ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، الطبعة
الأولى . نشر ما بين ١٣٥٨ - ١٣٧٨ هـ .

٣١ - تاريخ اليعقوبي (لأحمد بن أبي يعقوب) طبع النجف سنة ١٣٥٨ هـ وقد
رجعنا إليه للرد على بعض الشبه .

٣٢ - تأويل مختلف الحديث (لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري)
مطبعة كردستان العلمية بمصر . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ .

٣٣ - تحذير الخواص من أحاديث القصاص (للإمام الحافظ جلال الدين
عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي) مطبعة المعاهد بالقاهرة بمصر سنة
(١٣٥١ هـ) .

٣٤ - تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين (لعبد الله محمد
البشير ظافر) طبع مصر سنة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م .

- ٣٥ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (للإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي) بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - مكتبة القاهرة بمصر . الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- ٣٦ - تذكرة الحفاظ (للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي) طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٣هـ - ورجعت إلى الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٥هـ.
- ٣٧ - تذكرة الموضوعات (لمحمد بن طاهر بن علي الفتني الهندي) الطبعة المئيرة بمصر سنة ١٣٤٣هـ.
- ٣٨ - تذكرة الموضوعات (للعلامة الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي) مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٣هـ.
- ٣٩ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي) طبع الرباط بالمغرب الأقصى سنة ١٣٨٣هـ.
- ٤٠ - مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي) طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند - الطبعة الأولى سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٤١ - تقريب التهذيب (للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) طبع حجر دلهي سنة ١٣٢٠هـ، وانظر طبع دار الكتاب بمصر سنة ١٣٨٠هـ بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

- ٤٢ - تقييد العلم (لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي) بتحقيق الدكتور يوسف العث - طبع دمشق سنة ١٩٤٩ م.
- ٤٣ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (لأبي الحسن على ابن محمد بن عراق الكناني الشافعي) بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. طبع مكتبة القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٧٨ هـ.
- ٤٤ - تهذيب التهذيب (للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند. الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ.
- ٤٥ - تهذيب الأسماء واللغات (للإمام الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي) طبع المطبعة المنيرية بمصر في أربعة أجزاء بدون تاريخ.
- ٤٦ - توجيه النظر إلى أصول الأثر (للشيخ طاهر الجزائري) طبع مصر سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م.
- ٤٧ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة الخانجي . طبع مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦ هـ.
- ٤٨ - جامع بيان العلم وفضله (لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي) المطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٤٦ هـ.
- ٤٩ - الجرح والتعديل (لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي) طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند. الطبعة الأولى سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

- ٥٠ - حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر (لعبد الله بن حسين خاطر السمين العدوي) طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة. الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م.
- ٥١ - الحديث والمحدثون - أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة المحمدية (للدكتور محمد محمد أبو زهو). مطبعة مصر بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ٥٢ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني) عشرة مجلدات طبع مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ٥٣ - حياة الحيوان الكبرى (لكمال الدين محمد بن موسى الدميري) مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٦ هـ ١٩٥٦ م.
- ٥٤ - دائرة المعارف الإسلامية (ترجمة أحمد الشنتاوي وإخوانه) رجعنا إليها للرد على ما جاء فيها من شبهات حول السنة ورواتها.
- ٥٥ - دفاع عن أبي هريرة (للأستاذ عبد المنعم صالح العلي العربي) طبع دار الشروق - بيروت . لبنان - نشر مكتبة النهضة ببغداد بالعراق . الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٥٦ - الرد على الجهمية - رد الدارمي على بشر المريسي - (لعثمان بن سعيد الدارمي) بتحقيق محمد حامد الفقي . طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٥٧ - الرسالة (لمحمد بن إدريس الشافعي) بتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر - طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م.

- ٥٨ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (لمحمد بن جعفر الكتاني) عنت بنشرها مكتبة عرفة بدمشق . وطبعت في بيروت . الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢هـ .
- ٥٩ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (للإمام أبي الحسنات محمد بن عبدالحلي اللكنوي الهندي) بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . طبع بمطبعة الأصيل بحلب سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٦٠ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (لابن الوزير اليميني) الطبعة المنيرة .
- ٦١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام (للإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني الأمير الصنعاني) طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة . الطبعة الرابعة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٦٢ - سنن الترمذي (لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي) طبع بولاق سنة ١٢٩٢ هـ، كما رجعت إلى سنن الترمذي بتحقيق وشرح العلامة الأستاذ أحمد محمد شاكر طبع مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٦٣ - سنن الدارمي (لأبي محمد عبدالله بن محمد الدارمي) بعناية محمد أحمد دهمان . طبع بمطبعة الاعتدال بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٦٤ - سنن أبي داود (لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني) بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . طبع مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٣٩ هـ ورجعت إلى طبعة عام ١٣٦٩ هـ طبع مطبعة السعادة أيضا .

٦٥ - سنن ابن ماجة بحاشية السندي محمد بن يزيد بن ماجة القزويني طبع
المطبعة العلمية الطبعة الأولى عام ١٣١٣ هـ ، ورجعت إلى سنن ابن ماجة
بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي طبع مطبعة دار أحياء الكتب العربية
لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .

٦٦ - سنن النسائي بحاشية السندي (لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب
النسائي) بشرح السيوطي وحاشية السندي طبع المطبعة المصرية بالأزهر سنة
١٣٤٨ هـ .

٦٧ - السنة قبل التدوين (للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب) طبع دار العلم
بيروت . لبنان الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٦٨ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (للمرحوم الدكتور مصطفى حسني
السباعي) طبع دار العروبة بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠ هـ -
١٩٦١ م .

٦٩ - سير أعلام النبلاء (للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد
ابن عثمان الذهبي) الجزء ١ ، ٢ ، ٣ ، - طبع دار المعارف بالقاهرة سنة
١٩٥٥ - ١٩٦٢ م ، وبقية الأجزاء لا تزال مخطوطة في دار الكتب
المصرية .

٧٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لابن العماد الحنبلي - طبع القدسي
بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .

٧١ - شرح الأدب المفرد - فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد -
(لفضل الله الجيلاني) أحد علماء الهند ، جزآن طبع المطبعة السلفية بالقاهرة
سنة ١٣٧٨ هـ .

- ٧٢ - شرح موطأ الإمام مالك (للزرقاني) مطبعة الكستلية بمصر سنة ١٢٧٩هـ.
- ٧٣ - شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) طبع القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤م.
- ٧٤ - شرح نهج البلاغة (لعز الدين أبي حامد المشهور بابن أبي الحديد) بتحقيق نور الدين شرف الدين ، والشيخ محمد خليل أزين ، طبع دار الفكر - بيروت . لبنان.
- ٧٥ - شرح النووي على صحيح مسلم (للإمام الحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي) المطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ.
- ٧٦ - شرف أصحاب الحديث (للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي) بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي - طبع دار أحياء السنة المحمدية.
- ٧٧ - صحيح البخاري بحاشية السندي (الصحيح : لمحمد بن إسماعيل البخاري ، والحاشية : لمحمد بن عبد الهادي السندي) . طبع دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي ، ورجعت إلى الجامع الصحيح وهو تسعة أجزاء - مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده بمصر.
- ٧٨ - صحيح مسلم (للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري) بتحقيق وتصحيح وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

- ٧٩ - صحيفة همام بن منبه بتحقيق الدكتور محمد حميد الله - الطبعة الثانية من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٨٠ - طبقات الحفاظ (للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي) طبع غوته سنة ١٨٣٣ م .
- ٨١ - طبقات الشافعية الكبرى (لنتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي) المطبعة الحسينية المصرية بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤ هـ .
- ٨٢ - الطبقات الكبرى (لمحمد بن سعد - كاتب الواقدي) طبع مطبعة بريل بليدن سنة ١٣٢٢ هـ، كما رجعت إلى طبعة دار صادر بيروت . لبنان سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٨٣ - ظلمات أبي رية (لمحمد عبد الرزاق حمزة المكي) الطبعة السلفية سنة ١٣٧٩ هـ .
- ٨٤ - العبر في خبر من غير (للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي) طبع الكويت سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد .
- ٨٥ العقد الفريد (لأحمد بن محمد بن عبدربه) بتحقيق محمد سعيد العريان ، طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٨٦ - العلل (للإمام العالم العلامة علي بن عبدالله بن جعفر السعدي المدني) بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٨٧ - علوم الحديث - المعروف بمقدمة ابن الصلاح - (للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح) بتحقيق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر توزيع مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢ م .

٨٨ - علوم الحديث ومصطلحة (للأستاذ الدكتور صبحي إبراهيم مصطفى الصالح) طبع دار العلم للملايين ببيروت . لبنان - الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

٨٩ - العواصم من القواصم - (للقاضي أبي بكر بن العربي الأندلسي المالكي) بتحقيق محب الدين الخطيب ، الطبعة السلفية بالقاهرة (الطبعة الأولى) سنة ١٣٧١ هـ .

٩٠ - عون المعبود على سنن أبي داود (لأبي عبد الرحمن محمد شرف الحق العظيم أبادي طبع دهلي سنة ١٣٢٢ هـ .

٩١ - غاية النهاية في طبقات القراء (لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري) مطبعة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ .

٩٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري (للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م ، ورجعت إلى الطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

٩٣ - فتح المغيث شرح ألفيه الحديث (لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي بعناية محمود ربيع ، طبع القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م .

- ٩٤ - فتح المغيث (للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي) وهو شرح لألفية العراقي في مصطلح الحديث ، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. طبع مطبعة العاصمة بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٩ م.
- ٩٥ - فجر الإسلام (لأحمد أمين) طبع مطبعة نهضة مصر بالقاهرة - الطبعة السابعة سنة ١٩٥٩ م.
- ٩٦ - الفهرست (لابن النديم) بتحقيق فلوجل ليزج . طبع سنة ١٨٧١ م.
- ٩٧ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (لمحمد بن علي الشوكاني) بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، وأشرف على تصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف ، طبع بمطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٩٨ - القاموس المحيط (لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي) طبع مؤسسة الحلبي ١٣٠٦ هـ.
- ٩٩ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (لجمال الدين القاسمي) طبع دمشق . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٥ م ، كما رجعت إلى طبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م . بتحقيق محمد بهجت البيطار.
- ١٠٠ - الكامل في التاريخ (لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري) طبع المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ.
- ١٠١ - الكامل (للمبرد) طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ.

١٠٢ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (لمصطفى بن عبدالله ، حاجي خليفة ، المعروف بكاتب حلي) . مجلدان بتحقيق محمد شرف الدين بالتقايا ، ورفعت بيكة الكيالسي ، المطبعة البهية باستامبول . الطبعة الأولى سنة ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .

١٠٣ - الكفاية في علم الرواية (لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت - المعروف بالخطيب البغدادي) طبع مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٧ هـ .

١٠٤ - كليات (أبي البقاء) الطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة . طبع سنة ١٢٨١ هـ .

١٠٥ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (للإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي) - الناشر له : المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد بالقاهرة .

١٠٦ - اللباب في تهذيب الأنساب - (لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير) نشر مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٧ هـ .

١٠٧ - لسان العرب (لأبي الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي) المطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٠٢ هـ .

١٠٨ - لسان الميزان (للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٩ هـ .

- ١٠٩ - مباحث في تدوين السنة المطهرة (لأبي اليقظان عطية الجبوري) طبع المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة.
- ١١٠ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي) طبع مكتبة القدسي بالقاهرة . سنة ١٣٥٢ هـ.
- ١١١ - المحبر (لمحمد بن حبيب) طبع بالهند سنة ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ١١٢ - المحدث الفاصل بين الراوي والساعي (للقاضي أبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي) ينشر لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب ، طبع بمطابع دار الفكر بيروت . لبنان . الطبعة الأولى سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ١١٣ - مختصر المستدرک (للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي بهامش المستدرک طبع مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند . سنة ١٣٣٤ هـ.
- ١١٤ - المستدرک على الصحيحين (للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري) طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند . الطبعة الأولى سنة ١٣٣٤ هـ - وبذيله تلخيص المستدرک للحافظ الذهبي ، ورجعت إلى الطبعة الثانية سنة ١٣٤١ هـ.
- ١١٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، بتحقيق الأستاذ العلامة أحمد محمد شاكر ، طبع دار المعارف بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.

- ١١٦ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع - وهو الموضوعات الصغرى -
للإمام الفقيه المحدث الشيخ نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور
بالملا علي القاري الهروي) بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - طبع
بمطابع دار لبنان ببيروت ، والناشر له مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١١٧ - معجم الأدباء (لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي) . طبع بمطبعة دار
المأمون سنة ١٣٥٥ هـ .
- ١١٨ - معرفة علوم الحديث (لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري
بتحقيق الأستاذ الدكتور معظم حسين - منشورات المكتب التجاري والتوزيع
والنشر ببيروت) بدون تاريخ ، ورجعت إلى النسخة المطبوعة بمطبعة دار
الكتب المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧ م
- ١١٩ - مغازي الواقدي (لمحمد بن عمر بن واقد) مطبعة جامعة إكسفورد ،
بتحقيق الدكتور مارسدن جونز .
- ١٢٠ - مفتاح السنة - تاريخ فنون الحديث - (لمحمد عبد العزيز الخولي) الطبعة
الثالثة مطبعة الاستقامة بالقاهرة بمصر .
- ١٢١ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (لشمس
الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي) بتحقيق الأستاذ عبدالله محمد
الصديق ، طبع دار الأدب العربي للطباعة والنشر ، والناشر له مكتبة الخانجي
بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ١٢٢ - مقاييس اللغة (لابن فارس) طبع بمصر .

١٢٣ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف (للإمام العلامة المحقق شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية) بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أو غدة - طبع مطابع دار العلم للملايين ببيروت . لبنان - والناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - سوريا ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

١٢٤ - المتقى من منهاج الاعتدال (لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني) أختصره وانتقاه الحافظ الذهبي من منهاج السنة النبوية ، بتحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ .

١٢٥ - المنهل الحديث في علوم الحديث (لمحمد عبد العظيم الزرقاني) طبع القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

١٢٦ - الموضوعات للعلامة السلفي الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي) بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - مطبعة المجد بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

١٢٧ - الموطأ (للإمام دار الهجرة مالك بن أنس) بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي طبع دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة بمصر سنة ١٣٧٠ هـ .

١٢٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال (للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي) طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ .

- ١٢٩ - النبأ العظيم (للمرحوم الدكتور محمد عبدالله دراز) طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة بمصر سنة ١٩٦٠ م.
- ١٣٠ - نصب الرواية في تخريج أحاديث الهداية (للحافظ الزيلعي) طبع دار المأمون بمصر سنة ١٣٥٧ هـ.
- ١٣١ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار (للشيخ الإمام المجتهد قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة - الطبعة الأخيرة.
- ١٣٢ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (لأحمد بن محمود بن خلكان) بتحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة بمصر سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.